وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

ملخص رسالة الماجستير بعنوان:

توزيع الأدوار بين الزوجين في الأسرة النواتية الجزائرية بين التصورات التقليدية و التغير الاجتماعي الثقافي

إعداد الطالبة:
حورية بايق

إشراف الدكتور:
عبد الغني مغربي

2002 - 2001

وزارة الجامعات و البحث العلمي
جامعة الجزائر
كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية
قسم علم الإجتماع

توزيع الأدوار بين الزوجين في الأسرة النواتية الجزائرية بين التصورات التقليدية و التغير الإجتماعي الثقافي

رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع

إعداد الطالبة
حورية بايق

إشراف الدكتور
عبد الغني مغربي

السنة الجامعية 2001 . 2002

كلمـة شكـر

و نحن ننهي إنجاز هذا البحث لا يسعنا سوى أن نتقدم بجزيل الشكر و جميل العرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور عبد الغني مغربي، على المساعدة والتوجيه الذين لم يبخل بهما طوال مراحل إنجاز هذه الرسالة ، فله منا تحية احترام و تقدير .

كما نتقدم بالشكر إلى جميع من ساعدنا أثناء إجراء البحث الميداني و كل من وقف إلى جانبنا في أصعب اللحظات و أخص بالذكر : نورية، دليلة أنيسة ، كمال ، وردية وسليمة

وإلى جميع زملائي من طلبة الماجستير .

الإهــداء

إلى أغلى حبيبين و أحلى ما في الوجود أمي و أبي
إلى جميع إخوتي و أخواتي ، و أخص بالذكر أخر العنقود سعيدة
و إلى صباح و عبلة

إلى أهل زوجي و خاصة الوالدين الكريمين

إلى من أسكنتهما من القلب السويداء

زوجي عزالدين و إبنتي هديل (مروة)

إلى رفيقات دربي : سعيدة، صليحة، فوزية

إلى رمز الوفاء و الإخلاص الأخت فطيمة حرنون

حورية

الفهرس

العنـوان	الصفحة
مقدمة	
الإطار المنهجي للبحث	
1 أسباب إختيار الموضوع	
2 الإشكالية	
3 الفرضية العامة	
4 الفرضيات الجزئية	
5 المفاهيم الأساسية للبحث	
6 المقاربة النظرية	
7 المقاربة المنهجية للبحث	
1.7 البحث الإستطلاعي	
2.7 ميدان البحث و العينة المختارة	
3.7 التقنيات المستعملة.....	
4.7 تحليل المعطيات.....	
8 صعوبات البحث	
الإطار النظري للبحث	
الفصل الأول	
الأسرة :أهميتها ،و وظائفها ،و سيرورة تطورها	

مدخل .....
I أهمية الأسرة ووظائفها .....
1 أهمية الأسرة.....
2 وظائف الأسرة .....
أ وظيفة إعادة إنتاج المجتمع.....
ب التنشئة الإجتماعية .....
ج التضامن الإجتماعي وتقسيم العمل.....
د وظيفة الحماية .....
هـ الوظيفة الإقتصادية.....
II أهم نظريات تطور الأسرة.....
1 النظرية التقليدية.....
2 النظرية المشاعة .....
3 النظرية الإقتصادية .....
4 النظرية المثالية .....
5 الإنتقادات الموجهة لهذه النظريات .....
III الإنتقادات الموجهة لهذه النظريات.....

العنـوان	الصفحـة

الفصل الثاني

نظرية سوسيوتاريخية لتطور الأسرة الجزائرية

قبل ، أثناء و بعد الإستعمار الفرنسي

مدخل .....

I الأسرة الجزائرية قبل الإستعمار الفرنسي.....

1 البنية الإجتماعية .....

2 البنية الإقتصادية .....

II الأسرة الجزائرية أثناء الإستعمار الفرنسي.....

1 السياسة الإستعمارية إتجاه الأهالي.....

2 البنية الأسرية.....

3 التنشئة الإجتماعية و توزيع الأدوار.....

أ التربية الأسرية.....

ب التعليم.....

ج تقسيم العمل .....

د الزواج .....

4 الثورة التحريرية و إنعكاساتها على الأسرة .....

III الأسرة الجزائرية بعد الإستقلال الوطني .....

1 البنية الأسرية .....

2 التنشئة الإجتماعية و توزيع الادوار البنية الأسرية.....

أ التربية الأسرية.....

ب التعليم.....

ج تقسيم العمل .....

د الزواج .....

3 مشاركة المراة في عملية التنمية الوطنية .....

خلاصة .....

الفصل الثالث

التغير الإجتماعى الثقافى و تأثيره على الأسرة

مدخل .....

1 التغير الإجتماعي .....

2 التغير الثقافي .....

3 عوامل التغير .....

4 تأثير هذه العوامل على الأسرة الجزائرية.....

أ العوامل الثقافية و التأثيرات الإعلامية .....

ب العوامل الإقتصادية .....

خلاصة .....

العنـوان	الصفحة

الفصل الرابع

توزيع و ممارسة الأدوار في الأسرة النواتية الجزائرية

مدخل .....

I الدور الإجتماعي : أنواعه و أبعاده .....

1 أبعاد الدور .....

2 أنواع الدور .....

II الأسرة النواتية الجزائرية و ظروف تشكلها .....

1 ظروف تشكلها .....

2 تغير المكانة الإجتماعية لأفراد الأسرة .....

III الأسرة النواتية و شبكة العلاقات الإجتماعية .....

1 الزواج و العلاقة بين الزوجين .....

2 العمل الوظيفي للزوجة و تأثيره على العلاقة الزوجية .....

3 الأسرة النواتية و علاقاتها الإجتماعية الأخرى .....

IV إشكالية الأدوار الزوجية بين التصورات التقليدية و متطلبات الواقع اليومي.....

1 دور الزوج .....

2 دور الزوجة .....

3 إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين .....

أ تقسيم العمل .....

ب الإنفاق .....

ج إتخاذ القرار .....

د تربية الأطفال .....

خلاصة .....

الإطار الميداني للدراسة

الفصل الأول

تأثير الظروف المادية في إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين

I خصائص العينة .....

1 توزيع أفراد العينة حسب الأصل الجغرافي .....

2 توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي .....

3 توزيع أفراد العينة حسب الوظائف التي يمارسونها .....

4 توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري و مدى كفايته .....

5 توزيع أفراد العينة حسب ملكية و نوع السكن .....

6 تصنيف أفراد العينة حسب الأقدمية في الزواج و عدد الأطفال .....

العنـوان	الصفحة

II **الظروف المادية للأسرة النواتية و تأثيرها في إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين** .....

1 المستوى المعيشي للأسرة و علاقته بدوافع العمل الوظيفي للزوجة .....

2 المستوى المعيشي للأسرة و علاقته بمشاركة الزوج في شؤون البيت والأطفال.....

3 المستوى المعيشي للأسرة و علاقته بموقف الزوج من عمل الزوجة .....

4 المستوى المعيشي للأسرة و علاقته بمشاركة الزوجة في الإنفاق.....

5 إنفاق الزوجة و علاقته باتخاذ القرار داخل الأسرة و كيفية ذلك .....

6 إنفاق الزوجة و علاقته بتسيير ميزانية البيت .....

7 الإستنتاج العام للفرضية الأولى.....

الفصل الثاني

تأثير المستوى التعليمي للزوجين على طبيعة إعادة توزيع الأدوار بينهما في الأسرة النواتية الجزائرية

1 تصور الزوجين للعمل الوظيفي للزوجة و علاقة ذلك بالمستوى التعليمي لكل منهما.....

2 موقف الزوجين من تنظيم النسل و علاقة ذلك بالمستوى التعليمي للزوجين.....

3 أسلوب أخذ القرارات و علاقته بالمستوى التعليمي للزوجين.....

4 مشاركة الزوج في الأعمال المنزلية و تربية الأطفال و علاقة ذلك بالستوى التعليمي له.....

5 مشاركة الزوجة في أخذ القرارات و تسيير الميزانية و علاقته بالمستوى التعليمي للزوج .....

6 موقف الزوجة من الزوجات العاملات و الماكثة في البيت و علاقته بالمستوى التعليمي لها ...

7 الإستنتاج العام للفرضية الثانية .....

الفصل الثالث

التصور التقليدي لأدوار الزوجين و تأثيره في إعادة توزيع الأدوار بينهما في الأسرة النواتية الجزائرية

1 تصور الزوجين لكل من دور الزوج و دور الزوجة .....

2 تصور الزوجة للوسيلة التي تحقق بها مكانتها إجتماعية عالية في المجتمع قبل و بعد الزواج..

3 تصور الزوج للوسط و الوظائف التي تمارسها الزوجة.....

4 موقف الزوجة من التعامل مع زملائها الرجال في العمل .....

5 موقف الزوج من الإنفاق الكامل للزوجة .....

6 نظرة الزوج لأسلوب تربية الأطفال .....

7 الإستنتاج العام للفرضية الثالثة .....

خاتمة .....

قائمة المراجع .....

الملاحق.....

فهرس الجداول

I . الجداول الخاصة بالإطار النظري:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين نمط السكن السائد على المستوى الوطني و في الوسطين الريفي و الحضري	
02	يبين متوسط سن الزواج لدى الجنسين من 1966-1998.....	
03	تطور مجموع التمدرس للأطفال من 6-13 سنة ،حسب الجنس.....	
04	تطور مشاركة الإناث في المستوى التعليمي الثانوي.....	
05	يبين عدد المنتسبين للتعليم الجامعي من الجنسين يبين سنوات 1974-1979	
06	يبين نسب النساء العاملات حسب الحلة المدنية لسنة 1989.....	
07	يبين النساء العاملات من 16 سنة فأكثر حسب الحالة المدنية لسنة 1996.....	

II- الجداول الخاصة بالإطار الميداني:

1- الجداول الخاصة بخصائص العينة:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين توزيع أفراد العينة (الأزواج – الزوجات) حسب الأصل الجغرافي.....	
02	يبين توزيع أفراد العينة من الزوجات حسب المستوى التعليمي لهن و لأزواجهن.....	
03	يبين المستوى التعليمي لأفراد العينة من الأزواج.....	
04	يبين توزيع أفراد العينة (الأزواج – الزوجات) حسب الوظائف التي يمارسها.....	
05	يبين موقف الزوجات من مدى كفاية دخل أزوجهن.....	
06	يبين توزيع أفراد العينة من الأزواج حسب الراتب الشهري و موقفهم من مدى كفايته.....	
07	يبين توزيع أفراد العينة (الأزواج – الزوجات) حسب ملكية و نوع السكن العائلي.....	
08	يبين تصنيف أفراد العينة (الأزواج – الزوجات) حسب الأقدمية في الزواج.....	
09	يبين تصنيف أفراد العينة (الأزواج – الزوجات) حسب عدد الأطفال.....	
10	يبين الطريقة التي تم بها زواج أفراد العينة (الأزواج-الزوجات)	

2 . الجداول الخاصة بالفرضية الأولى:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
11	دخل الأسرة و علاقته بدوافع ممارسة الزوجة لعمل و ظيفي	
12	ملكية و نوع السكن و علاقته بدوافع ممارسة الزوجة لعمل و ظيفي.....	
13	دخل الأسرة و علاقته بموقف الزوج من عمل الزوجة.....	
14	دخل الأسرة و علاقته بدرجة مشاركة الزوجة في الإنفاق.....	
15	دخل الأسرة و موقف الزوج من عمل الزوجة و علاقته ذلك بمشاركته في الأعمال المنزلية...	
16	موقف الزوج من عمل الزوجة و علاقته بمشاركته في القيام بشؤون الأطفال اليومية.....	
17	ملكية و نوع السكن و علاقته بدوافع قبول الزوج عمل زوجته الوظيفي.....	
18	دخل الزوج و علاقته بموقف من عمل الزوجة.....	
19	دخل الأسرة و علاقته بدرجة مشاركة الزوجة في الإنفاق.....	
20	درجة مشاركة الزوجة في الإنفاق و علاقته بمشاركتها في إتخاذ القرار.....	
21	درجة مشاركة الزوجة في الإنفاق و علاقته بمشاركتها في تسير ميزانية البيت.....	

22	درجة مشاركة الزوجة في الإنفاق و علاقته بأسلوب أخذ القرارات المتبع في الأسرة.....	
23	موقف الزوج من عمل الزوجة و علاقته بنوع العلاقة السائدة بينهما.....	

3 . <u>الجداول الخاصة بالفرضية الثانية</u>:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
24	المستوى التعليمي للزوجة و دوافع ممارستها للعمل الوظيفي.....	
25	المستوى التعليمي للزوج و دوافع قبوله بالعمل الوظيفي للزوجة.....	
26	المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بموقفها من مواصلة عملها الوظيفي في حالة ظروف مادية أيسر	
27	المستوى التعليمي للزوج وعلاقته بموقف من مواصلة الزوجة لعملها في حالة ظروف مادية أيسر	
28	تدخل الزوج في كيفية إنفاق راتب زوجته و علاقة ذلك بالمستوى التعليمي له ، من خلال أجوبة الزوجة	
29	المستوى التعليمي للزوجة وعلاقته بمشاركتها لزوجها في مناقشة مسألة تنظيم النسل في أسرتها	
30	مناقشة تنظيم النسل في الأسرة و علاقته بالمستوى التعليمي للزوج.....	
31	المستوى التعليمي للزوج و علاقته بمشاركة الزوجة تسير ميزانية البيت.....	
32	المستوى التعليمي للزوج و علاقته بمشاركته في الأعمال المنزلية من خلال أجوبة الزوجة	
33	المستوى التعليمي للزوج و علاقته بمشاركته في القيام بشؤون الأطفال اليومية ،من خلال أجوبة الزوجة	
34	المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بأسلوب أخذ القرار في الأسرة.....	
35	المستوى التعليمي للزوج و علاقته بأسلوب أخذ القرار في الأسرة.....	
36	المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بنظراتها للفرق بين الزوجة العاملة و الماكثة في البيت	
37	المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بنوع طموحاتها.....	

4 – <u>الجداول الخاصة بالفرضية الثالثة</u>:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
38	المعنى الذي تعطيه الزوجة للمفاهيم التالية : دور الزوج ، دور الزوجة المكانة الإجتماعية.....	
39	المعنى الذي يعطيه الزوج للمفاهيم التالية :دور الزوج ، دور الزوجة المكانة الإجتماعية.....	
40	تصور الزوجة قبل الزواج للأدوار التي تحقق بها مكانتها في المجتمع.....	
41	تصور الزوجة بعد الزواج للأدوار التي تحقق بها مكانتها في المجتمع.....	
42	الوسط الذي يفضله الزوج لعمل زوجته.....	
43	الوظائف التي يرفض الزوج أن تمارسها زوجته و علاقة ذلك بالوسط الذي يفضله.....	
44	موقف الزوجة من التعامل مع زملائها الرجال في العمل و أسباب ذلك.....	
45	موقف الزوجة من التعامل مع زملائها الرجال في العمل و علاقته بنوع الوسط الذي يفضله زوجها.....	
46	موقف الزوجة من مدى تقدير زوجها لإزدواج مهمتها داخل و خارج البيت.....	

47	موقف الزوج من الإنفاق الكامل لزوجته في حالة فقدانه منصب عمله و أسباب ذلك.....	
48	نظرة الزوج لأسلوب تربية الأطفال.....	

مقدمـة

إن الحديث عن دراسة موضوعية و دقيقة لأي جانب من جوانب المجتمع الجزائري أو أي مؤسسة من مؤسساته، إنما هي دراسة تحتاج إلى إرادة و جهد كبيرين، و ذلك لعدّة اعتبارات تفرض نفسها أمام أي باحث في هذا المجال، فالظروف السياسية و الاجتماعية والاقتصادية التي عاشها المجتمع على مدى عقود من الزمن، و تنوع ثقافاته الفرعية، عادته وتقاليده، و تعدد التوجهات الفكرية و الأيديولوجية للأفراد، بالإضافة إلى التغير الاجتماعي السريع الذي يعرفه المجتمع، و نقص الدراسات و البحوث التي تتناول هذه المواضيع بالتحليل كل هذا و غيره يزيد من صعوبة البحث و من أهميته أيضا، و خاصة إذا كان موضوع الدراسة يتناول الأسرة الجزائرية و بالتحديد توزيع الأدوار بين الزوجين و الذي كان اختيارنا له عن قصد و وعي كامل بأهمية دراسة هذا الموضوع الذي يحتاج إلى الربط بين مختلف العوامل الداخلية و الخارجية المحيطة بالأسرة لإدراك فهم العلاقات الداخلية من حيث السلطة و المكانات و الأدوار، كما لابد أن يتم من خلال فهم المحيط الإجتماعي و المهني و المستوى التعليمي و الاقتصادي و غيرها من العوامل التي تشكل الإطار العام لنشأة العلاقات ما بين أفرد الأسرة و ما بينهم و بين محيطهم الإجتماعي ، لأن فهم هذه العوامل من شأنه أن يمكننا من الحصول على عناصر و متغيرات سوسيولوجية هامة لفهم إشكالية البناء الأسري في المجتمع الجزائري المعاصر، الذي نراه من الإشكالات السوسيولوجية الهامة لعلم الاجتماع في الجزائر ، و لهذا فإننا سنحاول في دراستنا هذه الاقتراب من الأبعاد الرئيسية التي تساعدنا على فهم حقيقة الأدوار و العلاقات داخل الأسرة الجزائرية وتحليلها من مختلف أوجهها المتناقضة و المتكاملة و نهدف من وراء ذلك إلى أن يكون أملنا هذا جزءا من مجموع المحاولات التي تسعى إلى خلق نقاش علمي حول الوظائف الاجتماعية للأسرة النواتية و حول الأدوار الزوجية على وجه الخصوص.

لقد أثر التغير الاجتماعي و الثقافي تأثيرا بالغا في بناء الأسرة و وظائفها و العلاقات بين أعضائها و ما ظهور نمط الأسرة النواتية إلا دليل على حجم التغير، و بطبيعة الحال فإن تغير بنية الأسرة و انتقالها من ممتدة (تقليدية) إلى نواتية (حديثة) ، يعني بالضرورة تغيرا في الأدوار الزوجية سواءا كان ذلك في الشكل أو في المضمون ، خاصة في الأسر النواتية التي تمارس فيها الزوجة عملا وظيفيا مما ساهما في تعزيز مكانتها في الأسرة و جعلها تمارس، فضلا عن أدوارها التقليدية أدوارا أخرى جديدة لم تكن تمارسها الزوجة من قبل، و لهذا كان لابد علينا

من تحليل هذه العلاقة بين عمل الزوجة و تعلمها و استقلاليتها المادية، و بين التحولات في بناء الأسرة ومن ثم تأثيرها على أدوار الزوجة كطرف ثان في هذه المعادلة.

و أمام حجم التغير السريع الذي مسّ جوانب كثيرة من المجتمع و كانت انعكاساته كبيرة على الأسرة، لم تعد العادات و التقاليد أمرا مقدسا بل أصبحت الذهنيات أكثر موضوعية في تحليل الأوضاع الاجتماعية و بدأت الزوجة تعمل على تغيير القيم الثقافية التقليدية، اللاعقلانية لدور و مكانة الزوجة في الأسرة التي تجعل منها كائنا ضعيفا و تابعا لابد من حمايته، و ذلك بفضل ماحققته من تقدم في المجال العلمي و التربوي و اكتسبته من ممارستها الاجتماعية و احتكاكها الدائم بالوسط الخارجي من خلال عملها، و كان لكل هذا تأثير على العلاقة بين الزوجين و على نظرتهما لكيفية توزيع الأدوار بينهما و ذلك في ظل التغير الذي طرأ على أدوارهما التقليدية من حيث تقسيم العمل داخل البيت و خارجه و الإنفاق و اتخاذ القرار و تربية الأطفال و غيرها و قد حاولنا من خلال هذه الدراسة تتبع تطور أدوار الزوجين من خلال ما يتم تلقينه أثناء التنشئة الاجتماعية للأفراد في الأسرة الجزائرية، أين يتم توجيهه كل من الذكر و الأنثى نحو أدوارا محددة مسبقا ، ثم تحليل تغير نظرة المجتمع للزوجين لهذه الأدوار في ظل التغير الاجتماعي الثقافي السريع و في ظل الظروف الاقتصادية المزرية التي تعيشها الأسرة أين يمارس الزوجين العمل خارج البيت، فكيف إذن يتم توزيع الأدوار بينهما في ظل كل هذه التغيرات؟ و للإجابة على كل هذه النقاط السابق ذكرها، جاءت دراستنا هذه في ثلاثة أجزاء كما يلي :

الجزء الأول: تناولنا فيه الجانب المنهجي للدراسة و تمّ فيه طرح الإشكالية المراد دراستها و الفرضيات التي تحمل إجابة مؤقتة لتساؤلات الإشكالية، ثم قمنا بتحديد المفاهيم المستعملة كما حددنا عينة بحثنا و التقنيات المستعملة في ذلك.

أما الجزء الثاني: و هو الجانب النظري للدراسة، و يحتوي على أربع فصول:

الفصل الأول: و الذي يعتبر فصلا تمهيديا يتناول أهمية الأسرة و وظائفها بصفة عامة كما أشرنا فيه إلى أهم النظريات التي تناولت دراسة تطور الأسرة و أهم الانتقادات الموجهة لها .

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى دراسة الأسرة الجزائرية ماضيا و حاضرا وفق ثلاث مراحل هامة من تطورها السوسيوتاريخي:

المرحلة الأولى: و هي مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي أين قمنا بتحليل البنية الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية للعائلة الجزائرية في تلك الفترة.

المرحلة الثانية: و هي مرحلة الاستعمار الفرنسي و تداعياته على الأسرة، حيث تناولنا بنية العائلة الجزائرية الممتدة (التقليدية) في تلك الفترة ثم عملية التنشئة الاجتماعية و توزيع الأدوار من خلال نقاط رأيناها هامة لمعرفة أعمق لكيفية الأدوار و هي التربية الأسرية، التعليم، تقسيم العمل، الزواج و الثورة التحريرية التي كانت انعكاساتها هامة على الأسرة.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة ما بعد الاستقلال ، بكل ما تبعها من تحولات في بنية الأسرة الجزائرية و في مواقفها و توجهاتها من تعليم الجنسين (الذكر و أنثى) ومشاركة المرأة في عملية التنمية بمعنى خروجها للعمل و كذا أساليب الزواج في الأسرة و موقف الشباب من ذلك .

الفصل الثالث: فقد تطرقنا فيه إلى عوامل التغير الاجتماعي و الثقافي في الجزائر و الظروف الاقتصادية للمجتمع و انعكاسات كل ذلك على الأسرة الجزائرية .

الفصل الرابع و الأخير: فقد تناولنا من خلاله ظروف تشكل الأسرة النواتية و تغير المكانة الاجتماعية لأفراد الأسرة ، و خاصة الزوجة التي أصبحت تمارس عملا وظيفيا أو حرا خارج البيت، و من ثمّ كيف يؤثر ذلك على علاقتها بزوجها و في إعادة توزيع الأدوار بينهما من خلال: تقسيم العمل ، الإنفاق، أخذ القرار و تربية الأطفال .

في حين قمنا في الجزء الثالث من الدراسة و المتمثلة في الجانب الميداني من التحقق من فرضيات بحثنا، و التي جاءت في ثلاث فصول يتناول كل فصل فرضية معينة ينتهي بنتائج كل واحدة منها، و أنهينا بحثنا بتقديم النتائج العامة للدراسة.

الجانـب المنهجـي

الجانب المنهجي للبحث

1 - أسباب إختيار الموضوع

2 - الإشكالية

3 - الفرضية العامة

4 - الفرضيات الجزئية

5 - المفاهيم الأساسية للبحث

6 - المقاربة النظرية

7 - المقاربة المنهجية للبحث

1 - البحث الإستطلاعي

2 - ميدان البحث و العينة المختارة

3 - التقنيات المستعملة

4 - تحليل المعطيات

8 . صعوبات البحث

1 – أسباب اختيار الموضوع

لقد وجدنا أنفسنا بعد أن حددنا وجهتنا في هذا البحث نحو دراسة الأسرة الجزائرية أمام أشكال و أنماط عديدة لها ، بحيث أصبح من الضروري إيجاد تصنيف واضح لها إحصائيا و سوسيولوجيا مما يساعد الباحث على التحكم في دراسة أي موضوع له علاقة بالأسرة، و نظرا لانعدام التصنيف الأول و الذي يتطلب إنجازه جهدا كبيرا على المستويين البشري و المادي، فإننا ارتأينا أن نساهم سوسيولوجيا من خلال هذا البحث في دراسة ما يسمى بالأسرة النواتية أو الزواجية، هذا من جهة و من جهة أخرى فقد لفت انتباهنا و نحن نطالع بعض البحوث و الدراسات التي تناولت المجتمع الجزائري أنها ركّزت على دراسة الأسرة الممتدة و التقليدية على وجه الخصوص و على دراسة بعض المواضيع الأخرى كعمل المرأة، و العادات و التقاليد المتعلقة بالزواج، الميراث ، التقاليد و العصرنة ... و غيرها، لكنها أهملت دراسة الأنماط الأخرى التي تعرفها الأسرة الجزائرية و سواء كان ذلك من قصد أو غير قصد فإنه ولد لدينا رغبة عميقة في دراستها بغية فهم حقيقة الأدوار و العلاقات الاجتماعية داخلها و بالتحديد بين الزوجين .

و رغم أن هناك من الباحثين من يعتبر أن هذا النمط الجديد لا يوجد ثقافيا في مجتمعنا، و إنما هو موجود من حيث الحجم فقط، إلاّ أنه من خلال الدراسات النظرية و بعض الملاحظات اليومية من خلال المحيط الذي نتواجد فيه تأكد لنا أن هذا التغير في البناء ينجر عنه حتما تغير في العلاقات و الوظائف و الأدوار و حتى و إن كان ذلك نسبيا ، فإنه لا يمنع من أن تكون محل دراسة و تحليل خاصة إذا علمنا أن المجتمعات اليوم تسير نحو الأسرة النواتية، و أن التغير في البناء ينجر عنه حتما تغيرا في العلاقات و الأدوار، و اختيارنا للأسرة التي تمارس فيها الزوجة عملا مأجورا نهدف من ورائه إلى إعطاء هذا النوع من الأسرة حقه في الدراسة انطلاقا من منظور سوسيولوجي يهدف إلى تحليل هذه المعادلة السوسيولوجية الهامة و المتمثلة في العلاقة بين تعلم الزوجة و عملها و استقلاليتها المادية و المعنوية . و إن كانت نسبية . و التحولات في بناء الأسرة من جهة، و بين التغير الإجتماعي . الثقافي و حتى الاقتصادي و ما انجر عنه من تغيرات في العلاقات الاجتماعية و الأدوار و خاصة بين الزوجين من جهة أخرى.

2 – الإشكـاليـة

عرف المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العربية الأخرى نمط الأسرة الممتدة التي كانت تمثل كتلة اجتماعية، ثقافية، اقتصادية و سياسية موحدة تخضع لسيطرة النظام الأبوي، إلاّ أن الظروف الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية التي مرّ بها المجتمع الجزائري و خاصة ما تعلق منها بالاستعمار الفرنسي و تداعياته بعد الاستقلال كان لها تأثيرها على النسق الاجتماعي العام، بحيث تغير الشكل البنائي للأسرة، و بدأت تأخذ نماذج وأشكال جديدة غير تلك القائمة على الوحدة الاقتصادية و السياسية.

إن معظم الدراسات التي تناولت المجتمع الجزائري .رغم قلّتها . تشير إلى أن العلاقات في الأسرة الجزائرية التقليدية تقوم على أساس القرابة الدموية، كما يقوم فيها توزيع الأدوار و الوظائف و مجالات العمل و التواجد على حسب الجنس و حتى السن، بحيث يتقاسم الرجل و المرأة الوظائف و الأدوار بشكل يجعل المرأة تدبر شؤون البيت و تربية الأطفال، في حين يهتم الرجل بتوفير القوت و العمل خارج البيت و أخذ القرارات التي تخص الأسرة ، كما تهتم هذه الأخيرة باختيار الزوجة لابنها و تحديد أدوار كل منهما.

إن توزيع الأدوار بين الجنسين في المجتمع عامة و في الأسرة خاصة، تتحكم فيه جملة من الأسباب و العوامل، ففضلا على ثقافة المجتمع و قيمه التي تعتبر جزءا من البناء السوسيوثقافي للمجتمع و المرجعية التي تعود إليها الأفراد عند إصدار أفعالهم، فإن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية تسهم بقسط كبير في ذلك .

لقد عرف النسق القيمي و بنية الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال شيئا من التغير تميّز بتفتح نسبي أمام بعض المظاهر كتعليم المرأة و خروجها للعمل و تقاسم بعض مجالات العمل مع الرجل، إلاّ أن هذا التغير الاجتماعي الذي مسّ المجتمع ازدادت وتيرته مع بداية التفتح السياسي و الاقتصادي في أوائل الثمانينيات و تطور وسائل الاتصال و الاحتكاك بين مختلف المجتمعات و الثقافات، و ظهور بعض الحركات التحريرية التي تنادي بحرية المرأة و حقوقها، بالإضافة إلى أن تعليمها خلق لديها وعيا معينا من أجل تغيير مكانتها الدونية في المجتمع، فهل أثرت هذه التغيرات كلها على النواة الأولى للمجتمع و هي الأسرة؟

لقد وجدت الأسرة نفسها في مواجهة جملة من المطالب الاقتصادية من جهة و ضرورة التكيف مع سلوكات و أشكال و أنماط جديدة للحياة يفرضها كل ذلك المحيط المتغير من جهة أخرى، بحيث أدى العمل المشترك و فتح بعض المساحات العمومية . التي كانت حكرا على الرجل . أمام المرأة إلى تعزيز فرص الاحتكاك و الالتقاء المباشر، مما سمح بهامش معتبر للزوجين لاختيار بعضهما البعض و زادت إرادة الأزواج الشباب و رغبتهم في الاستقلالية بالسكن عن الأهل تفاديا للمشاكل العائلية و بحثا عن شئ من التحرر من الضوابط غير الرسمية التي يفرضها الأقارب، و تحقيق أفضل للمشاريع و أسلوب العيش الأكثر ملاءمة لحياتهم كما يرونها هم و كما يسطرونها.

و شيئا فشيئا أصبح هذا النمط (الأسرة النواتية) مألوفا و أمرا واقعيا في المدن الكبرى و خاصة مع سياسة السكن و الإسكان التي تبنتها الدولة منذ بداية الثمانينيات و التي شجعت المتزوجين حديثا على إقامة أسر نووية (زواجية) ضمن نمط سكني جديد تمثل في شقق بالعمارات، و هو النمط المبني على هيكلة عصرية أثرت على تراجع الأسر الممتدة تاركة المجال لهذا النوع من الأسر، و بالإضافة إلى هذا فإن خروج الزوجة للعمل و ممارستها لدور إضافي خارج البيت ، و خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المزرية التي تعيشها الأسرة الجزائرية اليوم و انخفاض المستوى المعيشي . بحيث أصبح دخلا واحدا في الأسرة لا يسد حاجياتها الأساسية . قد سمح لها بالمشاركة في الإنفاق على أسرتها و في اتخاذ القرارات التي تعنيها، كما تقلص الوقت الذي تمنحه لأبنائها و رعاية بيتها، زيادة على تغير مكانتها داخل الأسرة و دخولها في علاقة جديدة مع زوجها غير تلك التي تعودت عليها الزوجات في الأسرة التقليدية، و ذلك فضلا على تغير علاقاتها الاجتماعية الأخرى، و بطبيعة الحال فإن هذه التغيرات كلّها لا تحدث بمعزل عن الزوج ، فأي تغير في دور أحد الزوجين يؤدي بالضرورة إلى تغير في دور الطرف الآخر.

و هكذا فالأدوار الجديدة المكتسبة للزوجة و الزوج تشير إلى أن هناك إعادة توزيع للأدوار بينهما بحيث لم يعد التوزيع التقليدي للأدوار الزوجية قائما كما كان عليه في الأسرة التقليدية، و هو ما دفعنا للتساؤل عما إذا كان هذا التوزيع توزيعا واعيا ناتجا عن سيرورة تطورية داخلية للثقافة الجزائرية؟ و من ثَمَّ فهو تغير داخلي ذاتي يكتب له الاستمرار، أم هو نتيجة حتمية للظروف الاقتصادية التي تجعل تدبير المعيشة أولى الأولويات للزوجين؟ و هل يؤثر ارتفاع المستوى التعليمي للزوجين إيجابا أو سلبا على كيفية توزع الأدوار بينهما؟ و إلى أي حد تؤثر

التصورات التقليدية للأدوار الزوجية في إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين في الأسرة النووية الجزائرية . محل الدراسة . ؟

3 – الفرضية العامة

أثر التغير الاجتماعي الثقافي و الاقتصادي الحامل في المجتمع الجزائري على طبيعة توزيع الأدوار بين الزوجين في الأسرة النووية، فخروج الزوجة للعمل و حصولها على مقابل مادي غَيّر من مكانتها في الأسرة، إذ لم تعد في تبعية اقتصادية لزوجها، بل أصبحت تشاركه إضافة إلى العمل خارج البيت في الإنفاق و أخذ القرار و ترّتب عن ذلك مقاسمة الزوج لأعباء زوجته المنزلية و مشاركتها في تربية الأطفال ، و فضلا عن الظروف الاقتصادية للأسرة، فإن هذا التوزيع يخضع أيضا إلى تأثير المستوى التعليمي للزوجين، كما يخضع لتأثير التصور التقليدي المتعارف عليه للأدوار الزوجية.

4 – الفرضيات الجزئية

الفرضية الأولى :

الظروف الاقتصادية التي تعيشها الأسرة النواتية الجزائرية أدت إلى إعادة توزيع للأدوار بين الزوجين.

الفرضية الثانية :

ارتفاع المستوى التعليمي للزوجين في الأسرة النووية الجزائرية يؤثر إيجابا في توزيع الأدوار بينهما.

الفرضية الثالثة :

التصور التقليدي السائد للأدوار الزوجية أدى إلى إعادة توزيع نسبي للأدوار بين الزوجين في الأسرة النواتية الجزائرية .

5 – المفاهيم الأساسية للبحث :

1 - التغير الاجتماعي :

يعتبر التغير الاجتماعي حقيقة واقعة في كل المجتمعات مهما كانت ثقافتها و طريقتها في التمسك بالقيم السائدة فهو يشمل كل مظاهر الحياة الاجتماعية للأفراد و الجماعات، إلا أنه يختلف من حيث الدرجة فقط، و نظرا لأهمية هذه الظاهرة فقد عرفت دراستها اهتماما كبيرا من طرف علماء الاجتماع و الكثير من الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية بحيث اتفقت هذه الدراسات في بعض النقاط واختلفت في أخرى.

لهذا فإننا سنتطرق في تحديدنا لهذا المفهوم إلى بعض التعاريف التي وضعها مجموعة من الباحثين محاولين تحليلها و فهمها للوصول إلى تحديد أفضل للنقاط التي نود دراستها من خلال هذا البحث ، حيث نجد غي روشيه (Guy Rocher) يعتبر التغير : "ظاهرة جماعية ... و أنه كل تحول ملحوظ في الزمن الذي يؤثر بطريقة دائمة و مستمرة على بنية و وظيفة النظام الاجتماعي لجماعة معينة "[1].

فهو إذن كل تحول في الشكل أو المضمون أو الوظيفة، و يضيف غي روشيه : " أن التغير الاجتماعي يمكن حصره جغرافيا و سوسيولوجيا، و بالتالي يمكن ملاحظته ضمن نفس الإطار السوسيو ثقافي الذي يظهر فيه"[2]، فبالتغير يظهر الاستقرار الذي يعتبر ضروري لتحقيق التوازن الاجتماعي بحيث لا يمكن أن يكون هناك نشاط اجتماعي في غياب شئ من الاستقرار النسبي على الأقل في النظم الاجتماعية المختلفة للمجتمع و عن طريق التغير أيضا تتم تلبية حاجات الأفراد المتجددة.

أما روس (Ross) فيعتبر أن : " التغير الاجتماعي هو تلك التعديلات التي تحدث في المعاني و القيم التي تنتشر في المجتمع أو بين بعض جماعاته الفرعية "[3] ، و معنى هذا أن

---

[1] Guy. Rocher, L' Action social , T1 , ed, HMH , Paris , P32.

[2] Guy. Rocher, Introduction à la sociologie général , T3 , le chargement Social, ed , HMH , 1968 , P 17

[3] أنظر : محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، 1989 ، ص 506 .

روس (Ross) يعتبر التغير ذلك الذي يحدث على المستوى غير المادي لثقافة المجتمع، و هو ما يذهب إليه عاطف غيث إذ يعتبر : " أن التغير يشير في العادة إلى نمط من العلاقات الاجتماعية في وضع اجتماعي معين و يظهر عليه التغير خلال فترة محددة من الزمن ، أي أنه عبارة عن تغير في بناء النسق الاجتماعي ، المراكز و الأدوار ".[1]

غير أن الكثير من العلماء يذهبون إلى ما ذهب إليه غي روشيه (Guy Rocher) في تعريفه للتغير، أي أنه كل تغير أو تحول يقع على تركيبة السكان أو النظم و الطبقات الاجتماعية أو أي تحول يحدث في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد ووظائفهم، و تشترك في إحداث التغير الاجتماعي عوامل متعددة اجتماعية سياسية و نفسية إضافة إلى عوامل أخرى كالعوامل البيئية و البيولوجية و هو ما يتطلب اخذ هذه العوامل بعين الاعتبار عند البحث عن تفسير للتغير و لهذا يعتبر ميشال مندارس (Michel Mandras): "أن التغير الاجتماعي هو تفاعل جدلي بين التغيرات الاجتماعية و التي تحدث على المستوى الاجتماعي الكلي Macro Sociologie و التي تحدث على المستوى الاجتماعي الجزئيMicro – Sociologie "[2]، بمعنى أن هناك ترابط و تداخل بين المستويين بحيث يؤدي في النهاية إلى سلسلة من التغيرات تصيب معظم عناصر الحياة الإجتماعية بدرجات مختلفة .

نستخلص من كل هذه التعاريف أن التغير الاجتماعي هو مجموع التغيرات و التحولات التي تقع في النسق الاجتماعي ككل، سواء في بنائه أو وظائفه أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو على مستوى القيم و المعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد و أدوارهم ، و قد يكون هذا التغير جزئيا و قد يكون كليا و هو خاص بكل المجتمعات إلا أنه يرتبط بمجموعة من الخصوصيات و المميزات المشكلة لهذا التغير في كل مجتمع، فالمجتمع إذن بكل نظمه و بناءاته ليس ساكنا لا يتغير بتغير الزمن، و إنما هو في حالة تكوّن و بناء مستمر و بذلك يعمل على المحافظة على بعض عناصر بقائه من جهة و يجدد بعضها الآخر من جهة أخرى.

سنحاول في دراستنا هذه البحث على أهم الخصائص التي تميز التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري و خاصة على مستوى الأسرة و أدوار الزوجين بها ، و ذلك عن

---

[1] محمد عاطف غيث ، التغير الاجتماعي و التخطيط ، دار المعارف ، الإسكندرية ، ط1 ، 1962، ص ص 17 – 18 .

[2] M. mondrass et M.Forse , le changement Social , Tendance et paradigne , ed , Armand colin , paris, 1983, P9.

طريق تحليل العلاقة بين خصوصيات و عوامل التغير الاجتماعي و بين طبيعة تغير بنية الأسرة الجزائرية الحديثة و كذا كيفية توزيع الأدوار بين الزوجين داخلها .

2 – الـدور :

يقوم أي نسق اجتماعي على وجود عدّة جماعات تتفاعل فيما بينها لتحقيق هدف مشترك، إلاّ أن الأعضاء المكونين لهذا النسق يختلفون من حيث المكانة الاجتماعية التي يحتلونها في الجماعة، و من حيث الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها كل فرد منهم، و لهذا نجد رالف لنتون (R. Linton) يعرفه بأنه : "الجانب الديناميكي لمركز الفرد أو وضعه أو مكانته في الجماعة "[1]، فالدور هنا يرتكز حول بعض الحقوق و الواجبات المرتبطة بالمكانة التي يحتلها الفرد في جماعة أو في موقف تفاعلي معين بحيث أن قيامه بتلك الواجبات ، يعني أنه يمارس دوره المطلوب و المتوقع في ذلك الموقف .

أما بارسونز فيرى أن الدور "مرتبط بتعريف قانوني و يتبع بالجزاء الذي يحافظ على تقاليد السلوك من فاعل إلى آخر حسب الوضعية التي يشغلها في البنية الاجتماعية"[2]، أي أن الدور هو أنظمة من الإلزامات المعيارية التي يفترض بالفاعلين الذين يقومون بها الخضوع لها، و يذهب سرجان إلى اعتبار دور شخص معين : "نموذج أو نمط السلوك الاجتماعي الذي يبدو له بأنه مناسب بالنظر إلى متطلبات و توقعات أعضاء مجموعته"[3] و هو أيضا ما يؤكده رويتر إذ يعتبر " بأن الدور الإجتماعي هو وظيفة الفرد في الجماعة"[4] أي الدور الذي يؤديه الفرد في موقف إجتماعي معين، بحيث لا يختلف عما ينتظره الآخرون منه، وينقسم الدور إلى نوعين :

"الأول : مكتسب؛ بحيث أن الفرد أثناء حياته ينتقل من دور لآخر، من الطفل إلى المراهق فالشاب و الرجل المتزوج صاحب المسؤوليات، و لكل من هذه الأوضاع أدوارا لصيقة بها على الفرد أن يتعلّمها و قد يتم ذلك بشكل مقصود أو غير مقصود فهو يتعلّمها من خلال اعتناقه للقيم و المعايير الإجتماعية التي يتلقاها أثناء عملية التنشئة الإجتماعية.

---

[1] رالف لينتون في: مختار محي الدين، محاضرات في علم النفس الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة، ص 202

[2] Guy Rocher , TAL COTT parsscus et la sociologie americaiane ,ed, puf, paris , 1972, P ,

[3] Otto Kleinperg , psychologie social , coll , put , paris , 1967 , P 411.

[4] حامد عبد السلام زهران، علم النفس الإجتماعي، عالم الكتب، ط5، القاهرة، 1984 ، ص 129 .

و الثاني: موروث؛ أي يحصل عليه الفرد تلقائيا عند ميلاده كالجنس مثلا "[1] ، كما أن هناك ما يسمى بالازدواجية في الدور و تمنح للأفراد الذين يقومون بها درجة من الحرية ضمن حدود معينة (مثلا الأستاذ يلعب دور المعلم و الباحث في آن واحد) و يستعمل مفهوم الدور :"من أجل وصف مجموع الأنماط الثقافية المشتركة لمكانة معينة فهو يشتمل على التوجيهات التي تمليها القيم و السلوكات المحددة من طرف المجتمع لكل شخص يشغل هذه المكانة"[2] أي أنه عبارة عن نمط منظم من المعايير فيما يخص سلوك فرد يقوم بوظيفة معينة في الجماعة .

إذن فالدور هو مركب من أنماط السلوك المتعارف عليها و المصاحبة لمركز محدد و بما أن الفرد يحتل عدّة مراكز في مجتمعه، فإنه يقوم بعدّة أدوار و لكن على التوالي بمعنى أنه في حالة قيامه بالدور المصاحب لمركز الزوج فإن الأدوار الأخرى المصاحبة لمركز المربي و الشاب و غيرها تكون في حالة كمون و المركز هنا يعني المكانة، و لهذا فإن لنتون يشير إلى أن الوضع الذي يحتله الفرد في نسق معين في وقت معين يسمى بالمكانة بالنسبة لهذا النسق[3]، و نقصد بالدور في هذا البحث ذلك المرتبط بمكانة الزوج في الأسرة، و المرتبط بمكانة الزوجة العاملة ، كيف يتوزع هذين الدورين و كيف تتم ممارستهما داخل الأسرة ؟

3 – المكانـة الإجتماعيـة :

تشير المكانة الإجتماعية إلى الوضع الذي يشغله الفرد في النسق الإجتماعي من خلال بعض المحددات كالمستوى التعليمي و الدخل و الممتلكات و غيرها، كما تتحدد أيضا بمختلف الأنشطة الإجتماعية الأخرى التي يمكن أن يقوم بها الفرد و لهذا يعرفها قاموس علم الإجتماع "بأنها الوضع الذي يشغله الفرد استنادا إلى بعض أبعاد النظام الإجتماعي كالمهنة، المستوى التعليمي، الجنس أو العمر فهي تحدد: الهوية الإجتماعية، الدور، حقوق و واجبات الفرد، كما تتضمن المكانة بعدين هامين الأول و يترجم العلاقات التنظيمية التراتبية التي تربط بين الأفراد، و الثاني أفقي و توضح العلاقات و لأفعال المتبادلة بين الأفراد من نفس المستوى"[4] و هذا يدل على أن المكانة تتأثر بعدّة متغيرات و أهمها الدخل ، التربية ، التعليم ، الثقافة و مختلف الإنجازات و النشاطات التي يقوم بها الفرد داخل جماعته أو في المجتمع ككل ، كما أن للمجتمع أنظمته القيمية و المعيارية التي تحدد مكانة الفرد الإجتماعية و غالبا ما تؤثر العوامل الإجتماعية

---

[1] محمد عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع، مرجع سابق ، ص 390 .

[2] Otto Klienbeng , opcit , P 410 .

[3] Ibid , P 410

[4] R. Boudon , p, besnard et autres, dictionnaire de la sociologie librairie larousse , france , mai 1990, P 190.

في ذلك أكثر من العوامل الأخرى، و المكانة قابلة للتغير و باستمرار، فهي ليست ثابت و هو ما يذهب إليه ابن خلدون باعتبار أن الحركة الإجتماعية تؤدي أحيانا إلى قلب الأوضاع و النظم و تغيير المفاهيم فيعاد ترتيب الأولويات و القيم و بعض المعايير الإجتماعية حتى يبدو للملاحظ و كأنه أمام مجتمع جديد غير الذي اعتاد على رؤيته، كما يميل الأفراد إلى التجمع و الترابط في جماعات مختلفة تتمركز حول بعض العناصر و الأبعاد كالإنتماء إلى جماعات مهنية أو حسب المستوى التعليمي و الثقافي أو مستوى الدخل و غيرها فالمكانة إذن هي "تلك الوضعية التي يحتلها الفرد بين الجماعة التي ينتمي إليها، كما يراها و يقدرها الفرد نفسه من خلال رؤية الآخرين المحيطين و تقديرهم له"[1] و ترتبط أحيانا المكانة بأداء الأدوار و وظائف معينة يؤدي إهمالها و عدم القيام بها في النهاية، إلى سحب تلك المكانة من الفرد الذي يشغلها.

و يمكننا أن نشير أيضا إلى التحديد الذي جاء به ماكس فيبر و الذي يعيده إلى بعدين اثنين هامين وهما البعد الإقتصادي و البعد السياسي "فالوضعية في البعد الإقتصادي تحدد بالفوائد الإقتصادية المرتبطة بالممتلكات الخاصة و حظوظ خلق و إيجاد دخل معين للفرد ... فالوضع الإقتصادي إذن يحدد دائما المكانة، لكن بالنسبة للوضع السياسي فيمكن أن يستعمل أحيانا للحصول على امتيازات إقتصادية"[2]، ومع أن ماكس فيبر ركز على البعد الإقتصادي كمحدد هام فإنه تحدث أيضا عن بعد آخر لا يقل أهمية حيث أن المكانة عنده مرتبطة أيضا بالرفاهية و الكرامة اللذان يعتبران مقياسا مشتركا لمجموعة اجتماعية ما، فتكون مرتبطة عموما بالقيم و المعايير، و يعتبر ماكس فيبر أن هذه الأبعاد الثلاثة ليست منفصلة الواحدة عن الأخرى بل هناك تفاعل و تأثير متبادل بينهما.

و من كل ما سبق نخلص إلى التعريف الذي وصفه مصطفى سويف و الذي اعتبرها أبسط عناصر البناء الإجتماعي ، إذ يمكن القول بأن الجماعات على اختلاف أنواعها تتألف من شبكة من المراكز، كل مركز يقوم بوظيفة معينة و هي خدمة يؤديها للجماعة من جهة و خدمة يؤديها لنفسه من جهة ثانية، و للمركز الإجتماعي خاصيتان :

1. أن المركز مرتبط بالهدف الذي يضمه
2. يرتبط بكل مركز إجتماعي، نمط معين من السلوك المتوقع من الأشخاص الذين يشغلون مراكز متصلة بذلك المركز"[3]

---

[1] محمد عاطف غيث ، قاموس علم الإجتماع ، مرجع سابق ، ص 195

[2] R. Boudon , besnard et autres, opcit , P190.

[3] مصطفى سويف ، مقدمة لعلم النفس الإجتماعي ، مكتبة الأنجلو مصرية ، ط2 ، القاهرة ، 1966 ، ص 228 .

و من خلالها تم تقديمه من تعاريف فإنه يمكن القول بأن المكانة الإجتماعية هي الوضع الذي يشغله الفرد في الجماعة التي ينتمي إليها و لها محددات مادية و أخرى معنوية (الدخل و الممتلكات، المستوى التعليمي، الاحترام و الكرامة ... و غيرها)، و ترتبط في أغلب الأحيان بقيم و معايير المجتمع فما هي إذن المكانة التي يحتلها الزوج و الزوجة داخل أسرتهما و خاصة مع التغير الذي طرأ على الزوجة من خلال عملها خارج البيت؟ وما هي الوظائف و الأدوار و الأهداف المرتبطة بذلك من جهة و السلوكات المنتظرة من كل منهما نحو الآخر ونحو الأسرة من جهة أخرى؟ و هذا ما سنعرفه من خلال الدراسة لاحقا.

4 – العلاقة بين المكانة الإجتماعية والدور

اختلف العلماء في تحديد العلاقة بين المكانة الإجتماعية و الدور ذلك من تحديد بسيط لكليهما إلى تمييز أكبر، و قبل التطرق إلى ذلك لا بد من الإشارة إلى أنه لا يوجد فرق بين كلمة مكانة أو مركز "إذ استعملها الباحثون بنفس المعنى، و بشأن العلاقة بين المفهومين، نجد أن الدور هو المفهوم الأكثر التصاقا بالمكانة " و يعتبر الأول ديناميكي و الثاني بنيوي و يكونان وجهين لحقيقة واحدة و حتى إن لم يوجد بينهما تبادل ملزم لأن المكانة يمكنها أن ترتبط بأدوار متعددة "[1].

أما رالف لينتون فيحدد العلاقة على أساس أن "الدور هو الجانب الديناميكي لمركز الفرد أو وضعيته أو مكانته في الجماعة"[2]، إذن حسب لينتون الدور هو الجانب المتحرك في المكانة و ليس المكانة نفسها هي المتحرك، ثم يعطيها معنى أكثر عمقا و ذلك عن طريق ربط كل منهما بالقيم الثقافية لكل مجتمع في قوله "المركز هو الذي يشغله فرد معين، في نظام معين و في وقت معين، بينما الدور الإجتماعي هو المجموع الكلي للأنماط الثقافية ، الذي يرتبط بمركز معين"،[3] و معنى هذا أن الدور يبدو أحيانا عبارة عن قواعد اجتماعية تحددها الجماعة أو المجتمع استنادا إلى نسقها الثقافي، في حين نجد أن رادكليف براون ميز بين المفهومين باعتبار أن "هناك فرق بين التركيب الاجتماعي و المنظمة الاجتماعية فمثلا المدرسة تتكون من مراكز مختلفة كمركز مدير المدرسة و مساعديه، مركز المعلمين و الطلاب ، و لكن سلوك هؤلاء هو نظام من النشاطات و المعطيات يمكن تسميته بالأدوار التي تشكل نظاما متكاملا، و نسق من

---

[1] R. Boudon ,P , besriard et autres , opcit , P190 .

[2] رالف لينتون ، موجود في : محي الدين مختار ، مرجع سابق ، ص 202 .

[3] محمد لبيب النجيحي ، الأسس الإجتماعية للتربية ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ط4 ، 1981 ، ص 242 .

العلاقات بين البناء النظامي (التركيب الإجتماعي) و المنظمة، فالبناء النظامي يتكون من أدوار مختلفة تعمل بصورة متكاملة و متناسقة مثل أدوار الأزواج و الزوجات أطباء و مرضى ... أما المنظمة فهي جمعية أو مؤسسة ينتمي إليها الأفراد لتحقيق أهدافهم الحقيقية مثل: المدرسة، المصنع العائلة ... "[1] و هكذا ميز راكليف براون بين مكانة الفرد داخل المنظمة التي ينتمي إليها و بين الأدوار التي يقوم بها على أن تحقق هذه الأدوار التكامل و التناسق الذي ينتج بدوره عن مدى التوافق في قيام كل فرد بالدور الذي يتوقعه الآخر منه، فالتوقعات تستطيع أحيانا أن تحدد بشكل دقيق السلوك المطلوب.

من خلال ما سبق نستنتج أنه لا توجد مكانة بدون دور و لا دور بدون مكانة حتى و إن ارتبط بالمكانة الواحدة أدوار متعددة . فالمكانة إذن هي الرتبة الاجتماعية التي يحتلها الفرد في إحدى النظم الإجتماعية مقارنة بالآخرين، و يترتب عنها قيامه بدور معين ، إلا أن هناك نوعين من المكانة و هما " المكانة الرسمية و المكانة غير الرسمية إذ تشير الأولى إلى مرتبة الناس كما حددها بناء السلطة في المؤسسة، أما المكانة غير الرسمية فهي تشير إلى المرتبة الاجتماعية التي يسبغها أو يضيفها الآخرون على شخص ما بسبب شعورهم نحوه، فهي المركز الذي يشغله شخص في نسق إجتماعي غير رسمي"[2]. و إذا اعتبرنا أن مكانة الزوج و الزوجة كمكانة رسمية حددها بناء السلطة في الأسرة، مكانة مرئية للجميع و على أساسها يعامل كل منهما رسميا، إلا أنها تختلف عن المكانة غير الرسمية التي سبغها عليهما المجتمع، و هي المكانة غير المرئية و لها أبعاد و محددات كثيرة تخضع للقيم و العادات و التقاليد المتعارف عليها و السائدة في ذلك المجتمع، هكذا فكلا من مفهوم الدور و المكانة يخضع لثقافة المجتمع كما يخضع للتغيرات التي تطرأ عليه.

5 – الأســرة

لا يختلف الباحثون و علماء الإجتماع و علماء النفس في أن الأسرة هي الحلقة الأساسية في تكوين المجتمع و مصدر الراحة و الاستقرار للأفراد و هو ما يذهب إليه أوجيست كونت في قوله بأن "الأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع و هي النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور و يمكن مقارنتها في طبيعتها و جوهر وجودها بالخلية الحية في التركيب البيولوجي

---

[1] ديكن ميتشل ، معجم علم الإجتماع ، ترجمة احسان محمد حسن ، دار الطبيعة ، بيروت، 1986 ، ص 204 .

[2] كيت ديفز ، موجود في ناصر ميزاب ، (المكانة الإجتماعي كتلميذ في جماعة القسم و علاقتها بالتحصيل الدراسي) ، دراسة ميدانية في المدرسة الأساسية ، أطروحة الماجستير، إشراف : مسعود عباد، 1988، ص، 86 .

الحي و هي أول وسط طبيعي و إجتماعي نشأ فيه الفرد و تلقى عنه المكونات الأولى كثقافته و لغته و تراثه الإجتماعي"[1]، فهي بهذا المحضن الأول الذي يتلقى الفرد و يلقنه قيم و ثقافة مجتمعه، بعد أن تبنى العلاقة الأولية في تكوين الأسرة و القائمة بين الرجل و المرأة أي الزوج و الزوجة، و بهذا فمعنى الأسرة سوسيولوجيا هو معيشة رجل و امرأة على أساس الدخول في علاقات جنسية يقرها المجتمع و ما يترتب عن ذلك من إنجاب للأطفال و تربيتهم، و لهذا يعرفها عاطف غيث على أنها " جماعة تقوم على العلاقة الجنسية بشرط أن تكون محددة و أن تكفي بصورة كبيرة لإعالة الأطفال و تربيتهم"[2]. و يعتبر بيريس و لوك بأن الأسرة "جماعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج و الدم أو التبني، و يعيشون معيشة واحدة و يتفاعلون كل مع الآخر في حدود أدوار الزوج و الزوجة، الأم و الأب، الأخ والأخت و يشكلون ثقافة مشتركة"[3] . و المجتمعات العربية عموما و المجتمع الجزائري من ضمنها عرفت نمط الأسرة الممتدة التي يعرفها مصطفى بوتفنوشت بأنها "تجمع الأسلاف ببنية عمودية و الأقارب ببنية أفقية أو الأجداد الجانبين ببنية مزدوجة عمودية . أفقية"[4] فهي تضم إلى جانب الزوج و الزوجة و أبنائهما المتزوجين وغير المتزوجين، أقارب آخرين يقيمون معها، إلاّ أنه مع التغير الحاصل اليوم بدأت الأسرة تتجه نحو أنماط أخرى منها النواتية و شبه الممتدة و التي تسمى أيضا بالانتقالية و غيرها، إلاّ أننا مجبرين للتطرق إلى تعريف الأسرة النواتية باعتبارها موضوع دراستنا، و رفعا لأي التباس و حفاظا على وحدة المصطلحات و المفاهيم في هذا البحث نشير إلى أننا اخترنا كلمة النواتية بدل الزواجية و هو ما سنعمل به طوال بحثنا.

يعتبر اميل دوركايم أول من أدخل مفهوم الأسرة النواتية في التراث السوسيولوجي مشيرا إلى أنها تنتشر في المدن الحضرية الكبرى، و أنها تتميز بالاستقلالية في تسير شؤون حياتها اليومية، بمعنى أنها ذات نزعة فردانية في أسلوب عيشها، غير أن مفهوم الأسرة النواتية لا يستخدم بنفس المعنى في كافة البحوث و الكتابات السوسيولوجية، لأنه لا يوجد بعد اتفاق بين جميع الباحثين على الخصائص المميزة لهذه الأسرة خاصة في المجتمعات العربية، و في المجتمع الجزائري ، باعتبار أن هذا النوع من الأسر وليد بيئة أخرى فهو جاء حسب ما يشير إليه العديد من الباحثين كنتيجة للثورة الصناعية بمعنى أنها وليدة التصنيع و رغم "عدم وجود علاقة سببية

---

[1] موجود في : مصطفى الخشاب ، دراسات في علم الإجتماع العائلي ، دار النهضة العربية ، بيروت ،ص 32 .

[2] محمد عاطف غيث : مرجع سابق ،ص 177 .

[3] نفس المرجع، ص 556 .

[4] M, Boutefnouchet , la famille algérienne , évolution et caractéristique recentes, SNED, Alger, 1988, P266

بين التصنيع و الأسرة النواتية فإنه من الممكن القول بأن نمط الأسرة النواتية هو النمط الملائم للصناعة ، العائلة التقليدية تجعل الأفراد مرتبطين بالأرض ولا تسمح لهم بالحركة و الانتقال المكاني، أما الأسرة الزواجية فإنها تحرر أفرادها من قيود المكان و تشجعهم على الحركة و الانتقال و هو ما يتفق مع طبيعة العمل الصناعي"[1] إلا أن هذا لا ينفي وجود أسباب و عوامل أخرى ساهمت في إيجاد هذه الأسر و هو ما يؤكده بيرجيير (Burguiere) في كتابه (histoire de la famille) حيث اعتبر أن التصنيع و التمدن ليسا شرطين ضروريين للأسرة النواتية حيث كانت تمثل الأغلبية في أوربا ما قبل الصناعة "[2]، فالأسرة النواتية إذن تتميز بصغر حجمها و تحرر أفرادها بحيث يتمتعون بدرجة معينة من الحرية و الفردية، و يشير بوتفنوشت إلى أنها "جماعة تتركب من الأب و الأم و الأبناء غير المتزوجين "[3]، و تميل إلى المساواة بين أفرادها في الحقوق و الواجبات بعكس العائلة الممتدة أو التقليدية التي تقوم على مبدأ احترام الكبار و خاصة منهم الرجال إذ يعود أخذ القرار لهم كما تقوم بتفضيل الذكور على الإناث، و إذا كانت الأسرة النواتية تقوم على مبدأ الاحترام و الديمقراطية في الحوار فإنها تحترم أيضا العلاقات الإجتماعية و القرابية التي تربطها بالمحيط الإجتماعي و الأهل ككل و هو ما يؤكده روسل و بورجينيو (Roussel et Bourgignon) "أن نوتية الأسر ليس مرادفا لقطيعة أواصر القرابة و الإنعزال"[4] و لهذا فإن كيلرهالس (Kellerhars) يشرح ذلك بأن هذا النمط من الأسر يبدو أنه ملائم جدا . دون إنكار السير العام للعواطف و الأحاسيس و حركية العلاقات الأسرية- للحديث عن إعادة تفصيل الروابط (الخاصة - العامة) (Privé – Public) أكثر من الحديث عن خوصصتها (privatisation)، إذن فالأسرة النواتية التي نحن بصدد دراستها ليست في قطيعة تامة مع الأقارب كما أنها لا تدخل معهم في علاقات أكثر ارتباطا*، و تجدر بنا الإشارة هنا إلى أننا حددنا الأسرة النواتية موضوع دراستنا في الأسرة المتكونة من الزوج و الزوجة و أبنائها المباشرين غير المتزوجين و يسكنون في بيت مستقل بعيدا عن أسرتيهما ، كما وقع اختيارنا على الأسرة ذات الزوجة العاملة لمعرفة أدق لتوزيع الأدوار داخل هذا النوع من الأسر بالذات.

---

[1] نفس المرجع، ص 401.

[2] Adré birgiére in raymond boudon , philippe besnard , opcit , P89 .

[3] Mostapha boutefnouchet , opcit , P, 264.

[4] Rowsel , Bourgignon , in , Raymmd , Boudon , Opcit, P 89 .

* سنتأكد من هذا خلال الدراسة الميدانية ، عنصر خصائص العينة.

6 – التنشئـة الإجتماعيـة

تعتبر التنشئة الإجتماعية العملية التي من خلالها يهيأ الفرد للإندماج في المجتمع عن طريق تلقينه القيم و المعايير و أنماط السلوك، فهي عملية تعليم و تعلم عن طريق التلقين المباشر أو التفاعل الإجتماعي و تبدأ من ولادة الفرد و تستمر مدى الحياة و يعرفها غي روشي (Guy Rocher) بقوله "هي عملية يتعلم من خلالها الفرد طول حياته الإجتماعية على استنباط العناصر السوسيو ثقافية لمحيطه و دمجها مع بنية شخصيته تحت تأثير الخبرات و العوامل الإجتماعية المهمة و من هنا يتأقلم مع محيطه الإجتماعي أين يجب عليه العيش"[1]، فالتنشئة إذن هي همزة وصل بين الشخصية و الثقافة كما أنها تتسم بالإستمرار و تشترك فيها جملة من المؤسسات، فضلا عن الأسرة التي تعتبر المحضن الأول باعتبار أن ثقافة المجتمع و الخبرة و التجارب هي عناصر تتواجد لدى معظم المؤسسات القائمة في المجتمع.

و تعتبر التنشئة الإجتماعية عملية تربية و توجيه ترتكز على ضبط سلوك الفرد بأسلوبي الثواب و العقاب حتى تجعله متوافقا مع المجتمع، و يعتبر حامد عبد السلام زهران أن التنشئة الإجتماعية تقوم على "أساس التفاعل الإجتماعي، و تهدف إلى اكتساب الفرد (طفلا، فمراهقا، فراشدا، فشيخا) سلوكا و معايير و اتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته و التوافق معها ، و تيسر الإندماج في الحياة الإجتماعية "[2].

إذن فالتنشئة الإجتماعية عملية تقوم على تلقين مجموعة من القيم و المعارف و السلوكات و الرموز للفرد من أجل أن يندمج في ثقافة مجتمعه و يصبح عضوا فعالا فيه، كما تقوم بترسيخ أدوار معينة يفترض أن يقوم بها الأفراد على حسب جنسهم، سنهم، مهنتهم و وظائفهم ... أو غيرها من المحددات الأخرى .

6 – المقاربة النظريـة

اهتم الفلاسفة قبل علماء الاجتماع و علماء النفس الإجتماعي و الأنثرولوجيين بدراسة التغير الإجتماعي غير أن معالجتهم للموضوع كانت تركز على المصير الذي ستؤول إليه المجتمعات البشرية، في حين نجد أن زوايا التناول و المعالجة تختلف عند علماء الاجتماع و خاصة في العصر الحديث، إذ ينصب الإهتمام في دراسة التغير الاجتماعي حول البحث عن

---

[1] Guy Rcher , l'action social , opcit , P 32 .

[2] حامد عبد السلام زهران ، علم النفس الإجتماعي ، القاهرة 1977، ، ص 213

إجابة لتساؤلات هامة و هي: لماذا يحدث التغير؟ ما هي دوافعه؟ ما هي الاتجاهات التي يأخذها التغير؟، مما أدى إلى ظهور عدد من نظريات التغير الإجتماعي و هو ما يؤكده عالم الإجتماع بريل (Brull) الذي إعتبر هذا المفهوم "من بين المفاهيم الأساسية التي بنيت عليها أعظم النظريات الإجتماعية و السوسيولوجية على وجه الخصوص"[1] و يمكننا أن نشير باختصار شديد إلى أهم هذه النظيات والمتمثلة في:

- **النظرية التطورية:** و التي حاولت تطبيق نظرية داروين.
- **النظرية النفسية:** التي تعيد تطور الحياة البشرية إلى الحاجات النفسية الإجتماعية للإنسان.
- **نظرية التغير الدائري:** و يعتبر إبن خلدون من أبرز رواد هذا الاتجاه
- **النظرية الإقتصادية:** و يعتبر كارل ماركس من روادها، حيث يفسر حركة المجتمع و تقدمه التاريخي بتقدم و حركة القوى المنتجة و العلاقات التي تقوم عليها.
- **النظرية الوظيفية:** و ترى بأن كل ظاهرة إجتماعية تساهم بطريقة ما في بقاء المجتمع و استمراره .

- **النظرية التكنولوجية** : و ترى بأن التغير في الثقافة اللامادية أبطأ من التغيرات المادية و لهذا يتحدث أوجبرن وليم عن ما أسماه "بالرواسب الثقافية " و يؤكد ماكيفر ذلك بقوله "الحضارة عربة الثقافية " و يقصد بالحضارة الثقافة المادية ، و الثقافة تتمثل في الأمور المعنوية .

و من خلال هذه النظريات نجد أن هناك اتجاهين بارزين في دراسة التغير :

الاتجاه الأول: و يعيد كل عمليات التغير إلى العوامل الثقافة و الأخلاقية، و إلى وعي الأفراد الذي يحدد وجودهم الإجتماعي و كل ما يتعلق به من تغير، و من رواد هذا الاتجاه نجد بارسونز، ماكس فيبر و غيرهم .

الاتجاه الثاني: و يرى أن العوامل المادية هي مصدر كل التغيرات الإجتماعية و الثقافية و من رواده ماركس و فكرته المتمثلة في تأثير تغير وسائل الإنتاج في تغير علاقات الإنتاج و من ثم يؤدي إلى التغير في النظام الإجتماعي ككل .

إن جميع النظريات التي تناولت التغير الإجتماعي انطلقت من واقع مجتمع معين، و في الوقت الذي يركز البعض منها على عامل معين، تركز نظريات أخرى على عوامل أخرى، إلاّ

[1] Heurlevy brull , sociologie du droit , ed PUF , paris , 1961 , PP 21-22

أن علم الإجتماع المعاصر يميل إلى دراسة التغير الإجتماعي على أساس أنه تتشابك و تتداخل في إحداثه عدة عوامل، فمعظم الدراسات انطلقت في دراستها للظواهر الإجتماعية و للجماعات من علاقة هذه الأخيرة بسيرورة التغير الإجتماعي، و بالعوامل المؤدية إليه، فالمجتمعات عبر التاريخ مرتبطة بالتغير المستمر الذي يحدث على مستوى بنائها الإجتماعي و على المعايير و القيم و أنماط السلوك و على مستوى ثقافتها المادية، و ما يحدث من تغيرات أيضا في نظمها الأسرية و الإقتصادية و البيئية و التربوية و الإيديولوجية و السياسية، و ما يترتب عن كل ذلك من تغيرات في المكانات و الأدوار و الوظائف و العلاقات الإجتماعية.

و نحن في دراستنا هذه سنسير على هذا النهج بحيث سنحاول معرفة تأثير التغير الإجتماعي الثقافي على الأسرة الجزائرية من حيث بنيتها و تغير المكانة الإجتماعية للأفراد داخلها، و نقسم العمل بين الزوجين خاصة عمل الزوجة خارج البيت، و انعكاسات ذلك على العلاقات الزوجية و تنشئة الأطفال، مع العلم أن الأسرة الجزائرية قيد الدراسة هي الأسرة النواتية التي تختلف رزنامة نشاطها اليومي عن الأسرة التقليدية، و هو ما يعني الحديث عن أدوار معينة يقوم بها الزوجان داخل البيت أو خارجه سواء كانت طبيعية أو مكتسبة، مما يستدعي أن نتطرق إلى دراسة ما يسمى بنظرية الدور الإجتماعي، بما أن هذا المفهوم عنصرا أساسيا في بحثنا، كما يحتل أهمية كبرى في التحليل السوسيولوجي الواسع و الضيق، و لهذا اقترح بعض الباحثين مثل بارسونز و دهرا ندروف "اعتبار علاقات الدور عناصر أساسية تعتبر بالنسبة لعالم الإجتماع، كما الجزيئات بالنسبة لعالم الفيزياء"[1] بما أن الفرد ينتمي إلى جماعات و مجموعات فإن ذلك يعني أن لكل فرد مكانة إجتماعية معينة داخل مجموعته ترتبط بها مجموعة من الأدوار التي يقوم بها، إذ يمكن للفرد الواحد أي أن يؤدي عدّة أدوار إجتماعية داخل المجتمع، حسب جنسه و سنه و مهنته، و حالته الإجتماعية متزوجا أو عازبا أو أبا و رغم تعداد النماذج السلوكية للفرد الواحد في تفاعله مع الأفراد الآخرين مهما إختلفت مكاناتهم، فإن ذلك لا يعني وجود التناقض في هذه الأدوار، إذ يعتبر بعضها مكملا للبعض الآخر، في حين توجه بعض الأدوار الأخرى إلى مواقف إجتماعية معينة، أو في جوانب أخرى من الحياة اليومية للفرد، كما يحدد الدور الإجتماعي سلوك الفرد الذي يتوقعه الآخرون، فإنه يحدد سلوك الآخرين الذي يتوقعه الفرد بحكم قيامه بهذا الدور.

[1] ريمون بودون و فرانسوا بوريكو ، **المعجم النقدي لعلم الإجتماع** ، نز: سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986 ، ص 291

و من جهة أخرى فإنه كلما تعقدت الحياة و زادت مطالبها كلما أثر ذلك على طبيعة الأدوار التي يؤديها الفرد، فإذا عدنا إلى المجتمعات التقليدية - نجد أنها تتميز بنظام بسيط لتقسيم العمل، و تميل فيه الأدوار "لأن تكون تخصيصية - غامضة - غير محايدة عاطفيا ومفروضة، في حين في المجتمعات الصناعية فإنه بقدر ما تكون العقلنة أكثر بروزا بقدر ما تميل الأدوار إلى النمط الشمولي المحدد، المحايد عاطفيا و الموجه نحو الإنجاز"[1]، كما أن هناك نتيجة أخرى لتعقد تقسيم العمل و هي أنها تضاعف الأدوار التي تقع على الفرد، كما أن تعقد المكانة يسير جنبا إلى جنب مع تعقد الدورة فبمقدار ما يكون على الفرد أن يؤمن أدوارا أكثر عددا و أكثر تعقيدا، تكون لديه فرصا أكبر لأن يجد نفسه عرضة لمتطلبات معيارية متناقضة جزئيا، "و كلما كان هناك تعقد في تقسيم العمل و الأدوار و المكانات، كان لذلك أثار تفردية كما لاحظ ذلك (R.Cosser) و كما سماه دوركايم بالفردانية "[2]، و إذا كان الأمر هذا ينطبق على الأدوار جميعها أيا كانت، فكيف سيكون الأمر على أكثر الأدوار حساسية في حياة الأفراد و نقصد بذلك الأدوار الزوجية؟

لا شك أن هناك إتفاق على ما للعلاقة الزوجية من تأثير على الحياة الأسرية و إستقرارها و حتى على شخصية الطفل و حياته المستقبلية، و كل ذلك مرتبط بمدى إدراك كل من الزوج و الزوجة لطبيعة الأدوار المنوطة بهما، و مدى تكيف كل منهما مع دوره و مع دور الطرف الآخر و ما ينتج عنه من توافق و انسجام أو توتر و صراع، خاصة في ظل الظروف الجديدة التي تعيشها معظم الأسر الجزائرية و المتمثلة في حجم الأزمة الإقتصادية، الحادة و حالة التغير الإجتماعي السريع الذي يعرفه المجتمع .

و من خلال هذه المقاربة النظرية نحاول دراسة هذا الموضوع و إعطائه أبعاده الأساسية للوصول إلى نتائج علمية تضاف إلى الجهود العلمية الرامية إلى دراسة موضوعية للمجتمع الجزائري .

7 - المقاربة المنهجية للبحث :

تحتاج أي دراسة أو بحث علمي إلى اقتراب منهجي يعطي للدراسة أسس الإنطلاق و يحدد لها النهج الذي تسير عليه بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة بأسلوب علمي ، منهجي ،

---

[1] ريمون بودون و فرانسوا بوريكو ، مرجع سابق ص 293.

[2] نفس المرجع ، ص 291

موضوعي دقيق و لتحقيق كل هذا لابد من وضع الدراسة في إطارها النظري و المنهجي الذي يتماشى و طبيعة الموضوع و الإشكالية المطروحة و محاولة الوصول به إلى أحسن النتائج ، و على هذا الأساس اتبعنا في إنجازنا لهذا البحث الخطوات التالية :

1. <u>البحث الإستطلاعي</u> :

تعتبر الأسرة النواتية بالمحددات التي وضعناها لإختيار عينة بحثنا نمطا جديدا بدأ يعرفه المجتمع الجزائري ، فهو موجود فعلا في غالبية المدن الجزائرية الكبرى و حتى الصغيرة منها ، إلا أن طبيعة الأدوار و كيفية توزعها و ممارستها و الأسباب المؤدية لها و الآثار المترتبة عنها ، نقاط لم تتناول في البحوث التي درست هذا النمط من الأسر .

و انطلاقا من هذا كان لابد علينا من تخصيص وقت كبير للبحث الإستطلاعي الميداني لإستجلاء نقاط الغموض في الموضوع و تحديد أدق لزوايا التناول ، و من ثم الإقتراب أكثر منه ، و كانت وسيلتنا في ذلك إجراء مقابلات مع أزواج من نفس الأسرة و أحيانا من أسر مختلفة .

تم إجراء المقابلات بالإستعانة باستمارة مقابلة أولية ضمت ستة أسئلة مفتوحة ، جاءت كلها من أجل البحث عن ما إذا كان هناك توزيع للأدوار بين الزوجين في هذه الأسرة يختلف عن التوزيع المتعارف عليه في المجتمع و المنتشر في غالبية الأسر و خاصة الممتدة منها ، ثم ما هي هذه الأدوار و كيف تتوزع بينهما ؟ و ما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك؟ و ما تأثير ذلك على نوع العلاقة السائدة بين الزوجين في هذه الأسرة ؟ و شملت المقابلات النصف موجهة تسعة أزواج من نفس الأسرة (تسعة أسر) و خمسة زوجات و ثلاثة أزواج من أسر مختلفة .

و تجدر الإشارة إلى أننا حاولنا طوال بحثنا إستعمال الملاحظة بخلفية سوسيولوجية في جميع الأسر من هذا النمط و المتواجدة في المحيط الذي تتواجد فيه (أهل و أصدقاء) ، و من خلال البحث الإستطلاعي تبين لنا ما يلي :

1- هناك فعلا إعادة في توزيع الأدوار بين الزوجين مقاربة بالتوزيع التقليدي المعروف بحيث أدلى معظم الأزواج بأنهم يشاركون زوجاتهم في :

- **الأعمال المنزلية**
- **تربية الأطفال**

في حين أكدت أغلب الزوجات على مشاركتهن لأزواجهن في :

- **الإنفاق**
- **اتخاذ القرار**
- **العمل خارج البيت**

و اختلفت درجة المشاركة في الإتفاق و اتخاذ القرار للزوجة ، و المشاركة في الأعمال المنزلية و تربية الأطفال من طرف الزوج ، حسب مجموع الظروف العامة المحيطة لهذه الأسر .

2 - مازال التقسيم التقليدي للأدوار بين الزوجين مؤثر بشكل نسبي في ممارستهم لأدوارهم الجديدة .

3 - تمسك كلا الزوجين بالأدوار الطبيعية لهما و رفض أي شكل من أشكال انقلاب الأدوار

2 - <u>ميدان البحث و العينة المختارة</u>:

قبل التطرق إلى عينة البحث تجدر بنا الإشارة إلى المجالين الزمني و الجغرافي الذين جرى فيهما البحث الميداني

أ - **<u>المجال الزمني</u>:** تمت الدراسة الميدانية لهذا الموضوع في ظرف زمني طويل ابتداء من شهر ديسمبر لسنة 2000، و ذلك راجع إلى عدم تمكننا من استرجاع الاستمارة التي قمنا بتوزيعها على أفراد العينة بسبب عدم التمكن من الاتصال بهم أحيانا لظروف خاصة بهم و أحيانا أخرى يتم إعلامنا بأنهم ضيعوا الاستمارة ، أو إعادتها دون إجابة ، مع العلم أنه طوال هذه المدة كنا حريصين على معاودة الاتصال بهم عدة مرات لتذكيرهم بها .

ب - **<u>المجال الجغرافي</u>**: شملت الدراسة ، الأسر النواتية الموجودة في مدن الجزائر العاصمة و هي: بن عكنون ، دالي إبراهيم ، حسين داي ، بولوغين ، عين الله ، الأبيار ، القبة و تم اختيار هذه المناطق حسب الأفراد الأولين الذين اتصلنا بهم لتوزيع الاستمارة بالإضافة إلى تواجدنا مدة توزيع الاستمارة بالقرب من هذه المدن.

ج. **<u>العينة المختارة</u>**: لقد تم اختيار العينة اعتمادا على الخصائص التي تم توضيحها في المفهوم الإجرائي للأسرة النواتية ، و على المحددات التالية :

- الإقامة في مسكن مستقل
- ممارسة الزوجة لعمل وظيفي أو حر
- وجود الأطفال في الأسرة

و لجأنا إلى العينة التراكمية أو الكرة الثلجية[1](Boule de neige) في اختيارنا للعينة، حيث تسمح هذه الطريقة بالحصول على معلومات حول مجموعات يصعب تحديدها أو الاتصال بأفرادها و تتم بالاتصال في البداية بشخص أو مجموعة أشخاص يدلوننا بدورهم على أشخاص آخرين .

و قد حاولنا الحصول على أكبر عدد ممكن من الأزواج و الزوجات ، إلا أن تماطل العديد منهم في الإجابة و تضييع الاستمارة جعلنا نتحصل في الأخير على 104 زوج و 104 زوجة ينتمون إلى أسر مختلفة، و بالتالي فإن العينة الكلية بلغت 208 زوج و زوجة

3- <u>التقنيات المستعملة</u> :

نظرا لصعوبة الاتصال بأفراد العينة، و للصعوبات التي تلقيناها أثناء البحث الاستطلاعي بحيث يتهرب البعض من الإجابة على بعض الأسئلة، و خوفا من تأثيرنا على المبحوثين ، خاصة و أننا نحاول معرفة وقياس نقاط هامة في طبيعة العلاقة بين الزوجين و أدوارهم ، فضلنا استعمال الاستمارة، إضافة إلى رغبتنا في تكميم بعض المعطيات الكيفية و إعطائها دلالة إحصائه، و تمثل الاستمارة حسب مادلين غرافيتز M. Gravwitz "وسيلة اتصال بين الباحث و المبحوث، و تشمل على مجموعة من الأسئلة تخص المشاكل التي من خلالها ينتظر من المبحوث معلومة"[2] و قد تتعلق هذه الأسئلة " بالمواقف أو الآراء أو بالحقائق، كما أنها قد تكون مغلقة أو مفتوحة حسب البيانات المرجوة، و كذا قدرة الباحث و مدى إلمامة بحيثيات الموضوع المدروس"[3] و بناء على ذلك، قمنا بإعداد استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة ، بعضها مغلقة تماما و البعض الآخر مفتوح أو نصف مغلق، كما أعددنا استمارتين مختلفتين إحداهما موجهة للزوج و الأخرى للزوجة ، تحتويان على أسئلة مشتركة و أخرى مختلفة تحتوي استمارة الزوج على ثلاثين (30) سؤالا ، في حين تحتوي استمارة الزوجة على ست و ثلاثين (36) سؤالا ، و قمنا بتوزيع الاستمارتين على أساس المحاور التالية :

---

[1] Jean claude combessie , <u>la méthode en sociologié</u> , la découverte , paris , 1999 , P53
[2] Madeleine Gravwitz , <u>méthode des sciences</u> , ed Dallaz , Paris , 1999 , P333
[3] Benoit Goutier <u>, Recherche sociale de la problématique à la collecte des données</u> , presse de l'université du québéc , canada , 1997 , P 384

1/ البيانات الشخصية

2/ الظروف الإجتماعية و الإقتصادية

3/ الموقف من العمل الوظيفي للزوجة

4/ اتخاذ القرار و أسلوبه

5/ الأعمال المنزلية

6/ تسيير الميزانية

7/ تربية الأطفال

8/ بيانات عامة

و نشير في الأخير أننا قمنا بترجمة الاستمارة إلى اللغة الفرنسية نظرا للعدد الكبير الذي طلب الإجابة باللغة الفرنسية .

4 - <u>تحليل المعطيات</u> :

لقد استعملنا في تحليلنا للمعطيات التي تحصلنا عليها من خلال الاستمارة نوعين من التحليل هما التحليل الكمي و التحليل الكيفي .

أ - **التحليل الكمي:** و يعتبر هذا النوع من التحليل الأكثر استخداما في البحوث الإجتماعية حيث قمنا بتبويت المعطيات و ترميزها و حساب التكرارات و التوزيعات ووضعها في جداول إحصائية .

ب - **التحليل الكيفي:** بعد عملية تفريغ البيانات، قمنا بإيجاد الترابطات بين المتغيرات وفق فرضيات البحث، و تحصلنا بذلك على تقاطعات أحيانا بين متغيرين، و أحيانا بين أكثر من متغيرين، ثم حاولنا قراءة هذه الترابطات و تحليلها و البحث عن دلالاتها السوسيولوجية .

8 – صعوبات البحث :

فضلا عن الصعوبة التي وجدناها في الإطار النظري للدراسة من حيث نقص المعطيات حول الموضوع ، سواء تعلق الأمر بالأسرة النواتية أو بدراسة الأدوار الزوجية ، فإن الصعوبات التي واجهتنا في الجزء الميداني كانت أكبر بكثير .

لقد حاولنا في بداية الأمر دراسة توزيع الأدوار بين الزوجين في إطار نفس الأسرة ، بحيث وجهنا استمارة لكل منهما على أمل أن نحصل على عدد معتبر من الأسر ليجعل من النتائج التي تخرج بها ذات قيمة علمية أكبر إلا أن ذلك لم يتحقق و ذلك للأسباب الآتية :

1 - عدم تجاوب الأزواج في كثير من الأحيان ، حيث تجيب الزوجة على الاستمارة في حين يرفض الزوج أو يتحجج بحجج مختلفة و هو ما يجعلنا نتحصل على سبعة عشر (17) إستمارة للزوجين من نفس الأسرة من ضمن 203 إستمارة تمّ توزيعها لهذا الغرض.

2 - توزيع الأفراد الأولين الذين استعنا بهم في الحصول على العينة، للاستمارة ، أحيانا على زوج من الأسرة و زوجة من أسرة أخرى .

3 – لقد تحصلنا من ضمن 640 إستمارة على العدد الذي شكل عينتنا النهائية المتمثل في 104 زوج و 104 زوجة، وهو ما جعلنا نضيع الكثير من الجهد و الوقت و المادة أيضا.

4 . إضافة إلى أسباب أخرى كثيرة جعلتنا نخرج يوميا طيلة أربع أشهر لاسترجاع الاستمارات و نذكر المبحوثين بالأمر .

لقد شكلت هذه النقاط و غيرها صعوبات كثيرة، جعلتنا نكتشف و نلمس بوضوح صعوبة تعامل الفرد الجزائري مع البحوث الجامعية، و مع تقنيات الإستمارة و المقابلة، بحيث نجد عنده حالة عدم ثقة أو تهرب أحيانا، و لا مبالاة أحيانا اخرى، مما يصعب على الباحث التوصل إلى تشكيل عينته بسهولة، و لهذا فقد كان لزاما علينا اللجوء إلى إختيار الأزواج و الزوجات من أسر مختلفة لعلّ ذلك يثري البحث أكثر، و ربما ذلك ما لمسناه أثناء قيامنا بتفريغ البيانات و تحليلها.

الجانب النظري للبحث

الفصـل الأول

الأسرة: أهميتها ، وظائفها و سيرورة تطورها

. مـدخل

I – أهمية الأسرة ووظائفها

1 – **أهمية الأسرة**

2 – **وظائف الأسرة**

أ – **وظيفة إعادة إنتاج المجتمع .**

ب – **التنشئة الاجتماعية .**

ج – **التضامن الاجتماعي و تقسيم العمل**

د – **وظيفة الحماية .**

ن – **الوظيفة الاقتصادية .**

II – أهم نظريات تطور الأسرة

1 – **النظرية التقليدية .**

2 – **النظرية المشاعية .**

3 – **النظرية الاقتصادية .**

4 – **النظرية المثالية .**

III – الانتقادات الموجهة لهذه النظريات

مدخـل

يتفق العلماء و الباحثون على أهمية الأسرة في حياة في حياة الأفراد و المجتمعات، و لذلك عكف الكثير منهم على تتبع سيرورة تطورها منذ نشأتها عبر التاريخ ، محاولين دراسة كل ما يتعلق بها من نظم الزواج و أنماط الأسر و طبيعة العلاقات القرابية و لاجتماعية ، في إطار من الشمولية يربط هذه الأسرة بواقعها الاجتماعي و الثقافي الذي نشأت فيه .

كما قام العديد منهم بالبحث في وظائف الأسرة ، و إن اتفق الكثير منهم على أهمها، إلا أنه ظهرت في الآونة الأخيرة ، اتجاهات عدة لدراسة وظائف الأسرة في ظل ما يعرف بعملية التمدن و انتشار التصنيع و خاصة مع التغير الاجتماعي الثقافي الكبير الذي يعرفه عصرنا اليوم، و الذي ساهمت فيه وسائل الإعلام و الاتصال المتطورة ، و لهذا نجد منهم من يشير إلى زوال بعض الوظائف أو تغير كيفية و درجة أدائها ، و مشاركة مؤسسات أخرى للأسرة في أداء البعض الآخر ، إلى جانب وظائف جديدة تؤديها الأسرة اليوم اتجاه أفرادها.

I – أهميـة الأسرة و وظائفها

1 – أهمية الأسرة :

يسعى المجتمع إلى البحث عن أسباب الاستقرار و الاطمئنان و كذا إعادة إنتاج نفسه من خلال الأسرة ، فهي تحتل مكانة خاصة في كامل النظم الاجتماعية لكل المجتمعات، مما يجعلها ترقى إلى إتفاق واضح لدى مختلف العلماء و الباحثين باعتبارها الوحدة الأولى و الأساسية في المجتمع و فضلا عن تحقيق الراحة النفسية للزوجين و تهيئة جو سليم ينشأ فيه الأطفال ، فإنها تساعد الزوجين و الأهل و الأقارب في إقامة علاقات اجتماعية سليمة وواضحة قائمة على الحب و التضامن من جهة و تحقق التعاون بين الزوجين بما يضمن التكامل بين مسؤولياتهما و أدوارهما من جهة أخرى.

تنظم الأسرة إذن العلاقات الاجتماعية و الجنسية إذن، و تضفي عليها طابع الإنسانية و الشرعية و تحقق أهدافا عدة للفرد و المجتمع ، كما ذهب إليه سيد محمد بدوي "فالأسرة تعتبر اتحاد يتميز على أوجه الخصوص بطبيعته الخلقية و العاطفية كالحنان المتبادل بين الزوجين و

حنوا الآباء على الأبناء و بالبر بالوالدين"[1]، و إن حصل اتفاق حول أهمية الأسرة، فإن الوظائف التي تؤديها خضعت إلى نقاش كبير بين الباحثين خاصة في ظل التغير الاجتماعي الثقافي و وتيرته المتسارعة .

2 – وظائف الأسرة :

هناك من الوظائف ما هو قاسم مشترك بين جميع الأسر أيا كانت المجتمعات التي تنتمي إليها ، في حين تختلف في بعضها الآخر ، باختلاف البيئة الاجتماعية و الثقافية لكل مجتمع و فيما يلي نذكر أهمها :

أ – وظيفة إعادة إنتاج المجتمع :

تعني ضمان استمرارية الأفراد عن طريق الإنجاب و السلوك الجنسي الذي يقره المجتمع و القانون و في هذا المجال نجد فالكون بارسونز الذي أعطى وظيفتين أساسيتين للأسرة وحدودهما على مستويين :

. **المستوى الماكروسوسيولوجي** : و تتمثل هنا وظائف الأسرة في إعادة الإنتاج و المماثلة الاجتماعية للطفل

. **المستوى الميكروسوسيولوجي** : و يتمثل في تنشئة الطفل و خلق التوازن في شخصية الكهل"[2] و هو ما يجرنا للحديث عن وظيفة هامة أيضا تتمثل في التنشئة الاجتماعية .

ب – التنشئة الاجتماعية :

و هي إعادة إنتاج نفس القيم و المعايير و الأفكار في الأجيال المتعاقبة فعملية التنشئة تعني كما يؤكد ذلك علماء الأنتروبولوجيا و علم الاجتماع "عملية امتصاص تلقائية من الطفل لثقافة المجتمع المحيط به ... والأسرة هي التي تغرس قيم المجتمع و ديانته و عاداته و تقاليده و نظمه في نفس الطفل و الطفل يتعلم ثقافة مجتمعه من خلال أساليب الثواب و العقاب التي يتعرض لها الفرد في مرحلة الطفولة"[3]، ذلك أن نشاط الفرد و تفكيره وشعوره يتأثر بتنظيم

---

[1] سيد محمد بدوي ، المجتمع و المشكلات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1988 ، ص 183

[2] أحرشاو الغالي ، المنظور السكولوجي لأزمة الشباب العربي ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، السنة الرابعة ، العدد 39 ، الرباط ، المغرب ، ديسمبر 1987 ص 51 .

[3] سلوى عبد الخطيب ، أساليب التنشئة الإجتماعية للطفل العودى ، المجلة العربية للتربية ، مجلد 12 العدد 4 ، 1992 ص 46 .

الجماعة و بالثقافة التي يتبناها ، و بكل ما في حياتها من أحداث اجتماعية ، و لهذا فإن دور الأسرة في تنشئة الفرد تنشئة سليمة قائمة على أسس تجعل الفرد مرتبطا بأسرته و بمجتمعه ، و تعتبر الوظيفة الأولى للأسرة ، فهي عملية تربية و تعليم بشكل مباشر و غير مباشر ، و قد حدد دوركايم "العناصر الأساسية للتربية في ثلاث : روح الخضوع للنظام التعلق بالهيئات و التنظيمات الاجتماعية و استقلالية الإرادة"[1]، و هكذا يصبح الأفراد مرتبطين بتراثهم الإجتماعي جيلا بعد جيل ، كما تقوم الأسرة أيضا بتعليم الأفراد القيم الدينية و تحثهم على التمسك بها و إذا كانت وظيفة الأسرة من خلال التنشئة هذه ، تعود إلى عصور عديدة ، فإنها بدأت تعرف الآن بعض التغير ، للبحث أصبحت تشارك فيها أطراف أخرى كالمربية و دور الحضانة حتى سن خمس سنوات ثم المدرسة بعد خمس سنوات ، إذ أصبحت الدولة تمارس هذه الوظيفة أيضا عن طريق فتح المدارس لمختلف المستويات.

ج. **<u>التضامن الاجتماعي و تقسيم العمل</u>** :

تلقن الأسرة أيضا من خلال التنشئة قيم التضامن و التعاون بين أفراد المجتمع، و بين أفراد الأسرة كما تعمل على تحديد أدوار و أعمال كل من الجنسين (ذكر و أنثى) داخل الأسرة و خارجها، إلا أن ذلك يختلف باختلاف المجتمعات و اختلاف ثقافاتها ووجهة نظرها لعمل الرجل و المرأة، فمنها من ترى ضرورة التعاون بينهما ماديا و معنويا، و منها من توجه الرجل إلى وظيفة المرأة و المرأة إلى أخرى أو من توجه الرجل للعمل خارج البيت و المرأة داخله، و إن كان هناك توجه و اتفاق عام حول وظيفة المرأة الأساسية و ودورها داخل البيت و هو "الإشراف على المنزل و رعايته، لأن هذا من الأعمال الهامة التي تتحمل المرأة مسؤوليتها"[2]، وخاصة في المجتمعات العربية التي تكرس هذه الفكرة غير أنه في ظل التغير الحاصل لم يعد التقييم التقليدي للعمل قائما بنفس الشكل ، و حل محله توجها نحو المشاركة والتعاون اقتصاديا و معنويا[+]، و لابد من الإشارة هنا إلى أن الأسرة تقوم أيضا - فضلا عن تقيم العمل و الأدوار - بمنح المكانة الاجتماعية للأفراد، حيث يستمد الأفراد مكانتهم في المجتمع من مكانة و اسم الأسرة التي ينتمون إليها ، فإلى وقت غير بعيد كان اسم -العائلة -[++] يحظى بأهمية و قيمة كبيرين

---

[1] مصطفى الخشاب ، <u>دراسة المجتمع</u> ، مكتبة الأنجلو مصرية ، 1977 ، ص 268 .

[2] محمد عاطف غيث ، <u>علم الإجتماع</u> ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1989 ، ص 233

[+] هذا ما سنعرفه في الفصول القادمة.

[++] تذهب كتابات علماء الإجتماع باللغة العربية إلى إطلاق مصطلح العائلة على الأسرة الممتدة أو الكبيرة و اسم الأسرة على الأسر المصغرة المنشقة عن العائلة

د – وظيفة الحماية :

و تأخذ معاني متعددة، فهي حماية مادية بتوفير كل احتياجات أفرادها و حماية جسمانية و نفسية بالدفاع عن أفراد الأسرة ضد أي خطر مادي (عدو، ...) أو معنوي (مرض،...)، و الحماية تكون من الآباء نحو الأبناء في أول العمر ، و من الأبناء نحو الآباء حين يتقدم بهم السن.

ن – الوظيفة الاقتصادية :

و هي الوظيفة الإنتاجية الإستهلاكية ،فالعائلة كانت تمثل وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا، تقوم باستهلاك ما تنتجه، فالكل يعمل في ملك العائلة، لأن هناك لا انقسام الميراث الذي يبقى تحت سيطرة الجد أو الابن الأكبر، غير أنه مع ظهور التصنيع و ظهور وظائف أخرى إدارية أو صناعية تابعة للدولة أو الخواص، و تفضيل الأبناء لهجرة الموطن الأصلي (قرية أو مدينة) إلى مدن أخرى و ازدياد التوجه نحو التعليم، و عوامل أخرى عدة، تغيرات الوظيفة الإنتاجية الاستهلاكية للأسرة و أصبحت تميل أكثر نحو الاستهلاك فالأفراد أصبحوا يعملون في وظائف و أعمال مختلفة يحصلون من ورائها على أجر ليقومون بإنفاقه على احتياجاتهم اليومية، و مع ذلك فالوظيفة الإقتصادية بمعنى توفيرا القوت و احتياجات أفراد الأسرة من مأكل و ملبس و مشرب، و مداواة، لا زالت على عاتق الأسرة إلى حين يستقل كل فرد فيها بحياته الخاصة و يمارس عملا يحصل من ورائه على مقابل مادي.

إن هذه الوظائف عرفت نقاشا كبيرا بين علماء الاجتماع المعاصرين في النصف الثاني من القرن العشرين، فمع ازدياد التمدن و التصنيع و تعقد الحياة بنفس الشكل و الدرجة، كما رأينا ذلك، فالتربية و التعليم مثلا أصبحا يشكلان مجالا مشتركا بين الأسرة و المدرسة كما أن التغير في بنية الأسرة و ظهور أنماط أخرى لها، أدى بعلماء الاجتماع للحديث عن وظيفة "الإشباع العاطفي" أو " وظيفة ضمان التوازن السوسيو عاطفي لأفراد الأسرة "[1]، معتبرين ذلك وظيفة جديدة لأسر اليوم، بعكس الأسر التقليدية ، أين يحقق الفرد إشباعه العاطفي من مختلف أفراد العائلة الممتدة (جد، جدة، عم عمة خال ...)، و مع ممارسة الزوجة للعمل المأجور و انهيار التقسيم التقليدي للعمل - و لو كان نسبيا خاصة المجتمعات العربية - فإن ذلك أثر على طبيعة الأدوار الزوجية حيث عرفت بعض التغير و بدأت تنحو نحو المشاركة و التعاون مادي و

[1] Raymond boudon , philipe Besmard , Opcit , P88.

معنوي إذن هناك تغير في أولوية الأهداف الأسرية حسب ما يذهب إليه وليام جود و هو " ما يسمح بهم تعميم و انتشار الزواج العاطفي d'affinité، نووية المجموعات الأسرية، ديمقراطية العلاقات المنزلية، حركية العلاقات (طلاق و إعادة زواج) و خوصصة التفكير و الذهنيات (Puviatisation des mentalités)"[1]

يبدو من خلال ما سبق أن هناك صعوبات كبيرة و معتبرة لتحديد أنماط و وظائف الأسر بسبب التحولات و التغيرات الحالية على المستوى الماكروسيوسيولوجي في المجتمع و على المستوى الميكروسيوسيولوجي خاصة فيما يتعلق بالسلوكات العائلية المختلفة فهناك إذن "فروقات حساسة في كيفية تسير وتفاعل الأسر - فيما يخص التماسك و التعاون، تقسيم الأدوار، الحدود مع البيئة الاجتماعية و التكيف معها - ظهرت بدلالة الفروقات السوسيواقتصادية، وتحد من المدى التحليلي لنموذج وظيفي وحيد للأسرة"[2]، فالأسرة كما تشير العديد من الدراسات تعددت وظائفها و تغيرت أيضا سواء في الشكل أو المضمون ، كما تغيرت أولوياتها، فكيف هو الحال إذن في الأسرة الجزائرية النواتية محل الدراسة ؟

II – أهم نظريات تطور الأسرة:

إذا ما تناولنا التطور السوسيوتاريخي للأسرة البشرية، فإننا نجد وجهات نظر مختلفة حول نشأتها الأولى أو تركيبتها البنيوية، و تشكل العلاقات، و نظام القرابة و أصل الانحدار، كلها نقاط تناولها العديد من الباحثين بتحاليل مختلفة، حتى و إن اتفقت في البعض منها .

شكلت هذه الدراسات مجموعة من النظريات و التي عرفت بنظريات تطور الأسرة، و قد قام كيفيلي (A.Cuvilier) بجمعها و تصنيفها في أربع نظريات هامة[3] تمثلت فيما يلي:

1. النظرية التقليدية

أ. الأسرة الأبريسية:

و تسمى أيضا بالأسرة الأبوية الأحادية ، حيث الأب فيها هو صاحب السلطة و القرار ، يقوم بتسيير ممتلكات العائلة المشتركة بين أعضاء أسرته سواء المتزوجين أو غير المتزوجين الذين يبقون للعيش في

[1] Ibid , P88.
[2] Ibid , P89.
[3] Armand cuvilier , sociologie domestique , manuel de sociologie , T2 , PUF , Paris , 1963 , PP 569 - 582

ظل العائلة و تحت سلطة الأب ، و بعد وفاته يتكفل الإبن الأكبر بتسيير شؤون العائلة أو الأخ الأكبر ، إن لم يكن للأب ابنا، ولا تنتقل السلطة إلى الزوجة بأي حال لأن النسب و الانحدار هنا يعود إلى الأب (الرجل) و ليس إلى المرأة (الأم) .

ب . <u>الأسرة المستقرة</u>:

و تقوم على وحدة الممتلكات شأنها شأن الأسرة الأبريسية إلا أن وجه الاختلاف يتمثل في كون أعضاء الأسرة يتمتعون بشيء من الحرية يجعلهم يستقلون بعد زواجهم عن بيت الأب ، و يكونون أسرهم الخاصة ، و هو ما اعتبره الباحثون تطورا في شكل بنية الأسرة ، كما أن ممتلكات العائلة لا يمكن تقسيمها إلا بعد وفاة الأب ، و هو نوع آخر من التغير حدث في الأسرة مقارنة بالشكل الأول ، حيث بإمكان أفراد الأسرة تقسيم الممتلكات بعد وفاة الأب ، دون الحاجة إلى أن تبقى في يد الإبن أو الأخ الأكبر .

ج . <u>الأسر الجذع</u> :

يختلف هذا الشكل عن الشكليين الأول و الثاني في كون ممتلكات الأسرة يمكن أن تنتقل إلى وريث واحد يعينه الأب بنفسه ، وفقا لأسس و معايير خاصة يحتفظ بها الأب لنفسه ،و على أساسها يتم الاختيار ، و ليس بالضرورة أن يكون من بينها – الأسس – أحقية الإبن الأكبر ، و تشترك هذه الأسر مع الأسرة المستقرة في تكوين أسر خاصة بكل فرد من أفرادها .

نلاحظ أنه في كل مرحلة من مراحل التطور السابقة تحتفظ الأسرة بميزة من ميزات الشكل السابق لها و تغير في الميزات الأخرى ، إذ انتقلت من الوحدة البنيوية الاجتماعية الاقتصادية ، إلى الوحدة الاقتصادية فقط ، و تغير في البنية ، ثم في المرحلة الثالثة حافظت على البنية السابقة ، لكن ظهر نمط جديد في انتقال الإرث ، و مع ذلك فإن الأب هو الذي يحدد ذلك ، أي يبقى أثر سلطته بعد وفاته من خلال الوريث الجديد ، بهذا فالأسرة بكل أشكالها في هذه النظرية لا تخرج على أن تكون أسرة أبوية أحادية ، و نشير إلى أن هذه النظرية التي دامت حتى أواخر القرن التاسع عشر ، قامت بدراسة كل ما يرتبط بالأسرة من العلاقات الإجتماعية و القرابية و نظام القيم و غيرها السائدة في تلك الفترات المدروسة .

2 – النظرية المشاعية :

رائدة هذه النظريات هو باخوفن الذي رفض كل المراحل التي جاءت بها النظرية التقليدية و يعتبر بأن النظام الأموسي هو النظام الأسبق في حياة البشرية حيث كانت المرأة (الأم) صاحبة السلطة و القرار ، و ذات مكانة مرموقة في الأسرة و مع مرور الأسرة بطريق تطوري باتجاه نظام أبريسي ، ترتب عن ذلك تراجع لمكانة الزوجة الأم ، و تراجع لسلطاتها الأسرية و الإجتماعية و حتى الاقتصادية لصالح الأب ، و قد قام لويس مورغان بتطوير هذه النظرية .

قدمت هذه النظرية خمس مراحل عرفتها الأسرة البشرية تمثلت فيما يلي :

أ. **الأسرة المشاعية**:

و تقوم على المشاعية الجنسية في غياب أي ضابط للعلاقات الجنسية ، مما يجعل عملية التعرف على الأب البيولوجي للأبناء مستحيلة ، و بذلك فهم ينتسبون إلى الأم ، و تصبح لها مكانة خاصة تجعلها صاحبة القرار.

ب. **الأسرة الدموية** :

ظهر هذا النمط بعد أن تم وضع قانون يخدم العلاقات الجنسية غير الشرعية أي تلك التي تقوم بين الاخوة و الأخوات ، أو بين الأم وولدها ، و ذلك عن طريق الزواج الذي نظم العلاقات الجنسية المشاعية التي كانت سائدة في الحالة الأولى .

يشير محمد عبده محجوب إلى أن مورجن توصل من خلال المعلومات و الحقائق التي جمعها بنفسه من خلال قبائل الهنود الحمر و خاصة قبائل " الإيروكواي " إلى أن : " البداية الإنسانية الأولى اقترنت بما يسمى بالإباحية الجنسية ، حيث لا يعرف ضوابط و قواعد خلقية فأصبح الفرد لا يعرف أباه ... و لهذا ظهر ما أطلق عليه الأب الإجتماعي و ليس الأب البيولوجي الحقيقي"[1]، و بهذا فمورغان نجده يتحدث عن الأسرة الدموية و هي نتيجة الزواج الداخلي .

ج. **الأسرة بانويلا** :

و تحرم بدورها الزواج بين الاخوة و الأخوات ، و إنما يتم بين الجماعات من خلال زواج أفراد القبيلة الأولى مع أفراد الجنس الآخر من القبيلة الثانية ، و بهذا الشكل من الزواج بدأت تتطور العلاقات الإجتماعية و تصبح منظمة وواضحة أكثر .

د. **الأسرة الأمريسية** :

و هي كما وضحها مورغان ناتجة عن المشاعية الجنسية ، بحيث تعود التسمية و الإنحدار للأم ، بعكس الأسرة الأبريسية

ن. **الأسرة الأبريسية** :

يعود النسب و السلطة فيها للأب ، و هي آخر المراحل التي تعرفها الأسرة في تطورها، و هو ما يؤكده دوركايم[+]، و ذلك بعد أن أخذ نظام الزواج مكانته من جهة و ترسخت فكرة العلاقة الدموية من جهة أخرى (رأينا ذلك في الأسرة الدموية أعلاه) .

3 – النظرية الإقتصادية :

---

[1] محمد عبده محجوب ، طرق البحث الأنتروبولوجي ، دار المعرفة الجامعية للطباعة ، الإسكندرية ، بدون سنة ، ص 119

[+] سنرى ذلك في النظرية المثالية

تقترح هذه النظرية تفسيرا اقتصاديا لتطور الأسرة ، و يعتبر إرنست غروس من رواد هذا الإتجاه ، و هو معروف بوضعه : "الشجرة السلالة للأنماط العائلية شارحا هذه الأنماط بالأشكال الإقتصادية"[1]، و قدم ثلاث نماذج عرفتها الأسرة في تطورها و هي :

أ . الأسرة الضيقة :

تضم الزوجين و أبنائهما ، و هي ما يطلق عليها أيضا الأسرة النواتية أو الزواجية

ب . الأسرة الموسعة :

و تتكون من الزوجين و الأجيال المنحدرة من الزواج الأول و قد تصل إلى ثلاث أجيال أو أكثر .

ج . العشيرة :

و تتكون من مجموع الأسر التي تعيش حياة جماعية مشتركة و تتعارف فيما بينها و تربطها علاقة دموية .

لقد قام إرنست غروس بالربط بين مختلف الأنشطة الإقتصادية للمجتمعات التي قام بدراستها و بين الأنماط الأسرية الثلاث التي قدمها ، فهو يرى بأن الأسرة الضيقة نجدها عند الصيادين و المزارعين المبتدئين ، و عند الرعاة أيضا في حين عند الصيادين المتفوقين تكون الأسرة خاضعة للعشيرة ، أما الأسرة الموسعة فنجدها أكثر عند فئة المزارعين المتفوقين .

4 – النظرية المثالية[++]:

يمثل هذه النظرية .ج. كوهلر الذي طور أطروحات مورغان حول المشاعية لكنه ركز تحليله حول الوقائع الدينية ، فهو يرى أن نظام القرابة مثلا أصله معتقدات طوطمية من جهة ،و الطوطم ينتقل في خط أنثوي من جهة أخرى ، و يستنتج بأن العائلة البدائية كانت بالضرورة عائلة نظام الأمومة[2] ثم جاء دوركايم ليواصل أعمال كوهلر ، و بتفصيل أدق ، حيث اعتبر أن الأسرة " مؤسسة إجتماعية منظمة" ، و بذلك يعتبر أول من أدخل إلى التراث السوسيولوجي هذا المفهوم ، و قد قدم دوركايم المراحل التطورية للأسرة كما يلي :

أ . <u>العشيرة</u> :

يذهب دوركايم إلى أن المجتمعات التقليدية الأولى ، هي مجتمعات طوطمية[3] حيث تقوم العشيرة كوحدة إجتماعية بتقديس الطوطم باعتباره يحمل قوة روحية و متيافيزيقية عظيمة -(تمثل الأصل الأول للبشرية،

---

[1] Mostefa boutefnouchet , Opcit , P18.

[++] أنظر في هذا الشأن مصطفى بوتفنوشت في كتابه La famille Algérien ص 18 – 22 حيث يقدم تفصيلا أكثر لهذه النظرية

[2] Ibid , P18.

[3] Emille Durkeim , de la division du travail social , ed PUF , Paris , 1967 , P 276

فإليها يعود النسب و الانحدار ، و لهذا فهذه الروح تقوم بحماية كل المنتمين إليها و في نظام العشيرة تحظى المرأة بمكانة مميزة باعتبارها النسب و التسمية .

ب . <u>الأسرة الأمريسية</u> :

تختلف عن العشيرة في كون مبدأ الزواج أصبح المنظم للعلاقات الجنسية و حتى العلاقات الاجتماعية، بمعنى أن الروابط الدموية هي التي تمثل القرابة ، و تتشابه مع النمط الأول في مرجعية النسب و الانحدار الذي يعود للأم التي تبقى محافظة على مكانتها و سلطتها في هذا النمط .

ج . <u>الأسرة الجماعية</u> :

يعتبر هذا النمط أكثر تطورا عن سابقه حيث تسود روح الجماعة و تنتشر قيم التضامن و التعاون بين أفراد الجماعة ، و تتميز بالإرث المشترك و تميل نحو إعطاء الأب مكانة مميزة نسبيا ، هذه المكانة الممنوحة له إجتماعيا تجعله صاحب القرار ، و تعود إليه التسمية و الإنحدار و يبدو هذا و كأنه مرحلة تمهيدية للأسرة الأبريسية .

د . <u>الأسرة الأبريسية</u> :

يكون الأب هنا صاحب السلطة و القرار النهائي ، تعود إليه التسمية و النسب، إذ يكون "الانحدار تحت خط الأب ، و دائما مع الحفاظ على روح الجماعة التي يرتبط أفرادها قانونيا روحيا ببعضهم البعض"[1]، و في هذا النمط تصبح مكانة الأب أكثر قوة بحيث يمارس أدواره داخل أسرته بحرية مقارنة بالنمط الأسبق .

ن . <u>الأسرة الثنائية</u> :

يتقاسم الأب هنا الإنحدار ، بحيث " ينتمي الفرد بنفس الدرجة لخط الإثنين"[2] أي إلى أمه و أبيه، وتحافظ هذه الأسرة على النمط المعيشي المشاعي، أما العلاقات الإجتماعية فتعرف منحنى تطوريا يوصف بأنه أكثر تنظيما و دقة ، تتوضح هنا مكانة الأفراد و أكثر و تأخذ العلاقة الزوجية طابعا مميزا يتمثل في المساواة المطلقة بين الزوجين من حيث المكانة و الأدوار المنوطة بهما ، باعتبار أن الإنحدار و التسمية ثنائي و يعود لهما معا .

ك . <u>الأسرة الزوجية</u> :

و تضم الزوجين و أبناءهما و تقوم على مبدأ الزواج ، و على الانحدار الثنائي و القرابة الدموية، ويعتبرها دوركايم آخر مرحلة عرفتها البشرية ، و تميل العلاقات فيها لأن تكون أكثر حرية كما و يظهر فيها

---

[1] Armand cuvilier , Opcit , P 980.

[2] Levi strauss , in , Raymond Boodon , philippe Besnard … Opcit , P88.

ميل نحو النزعة الفردانية ، و بهذا فدوركايم يرى بأن " العائلة تميل شيئا فشيئا إلى التقلص ، و في نفس الوقت تأخذ العلاقات بها الطابع الشخصي المحض من جراء التحطيم للمشاعية البدائية".[1]

III – الانتقادات الموجّهة لهذه النظريات

لقد وجهت لهذه النظريات انتقادات عديدة ، بالنظر إلى أهمية الموضوع الذي تناولته و المتعلق بتتبع التطور السوسيوتاريخي للأسرة ، و كانت أهم تلك الملاحظات موجهة نحو الفكرة القائلة بالانتقال من النظام الأمريسي إلى النظام أبريسي ،لأن هذا الأمر نسبي ، لم يثبت وقوعه في كامل المجتمعات و بنفس الشكل، فلازالت الدراسات و البحوث الأنثروبولوجية و السوسيولوجية إلى اليوم تطالعنا بوجود مجتمعات و قبائل تخضع للنظام الأبريسي ،بالإضافة إلى وجود أنظمة أخرى لا يمكن أن نطلق عليها أحد المصطلحين الأبريسي أو الأموسي .

كما أن هذه النظريات –حسب الإنتقادات الموجهة لها – لم تتناول دراسة تطور الأسرة البشرية في إطار من الشمولية التي تعتبر إحدى أهم خصائص البحوث السوسيولوجية ، و موضوع كهذا لابد و أن يتم على مستويين : المستوى الماكروسوسيولوجي عن طريق ربطه بكل المحيط الذي تتواجد فيه الأسرة و بكل عوامل التطور و التغير ، و في كل المجتمعات ، و المستوى الميكروسوسيولوجي بدراسة كل ما يتعلق بالحياة الأسرية من نظم و علاقات و أدوار ، و المكانة و الوظائف ، مما يعطي صورة أدق و أوضح ، بحيث يمكن من خلال هذين المستويين الإلمام بكامل عناصر التغير و التطور ، إذ لا يكفي بناء نظرية كاملة بناءا على تأثير عامل واحد ، في حين يمكن تفسير الظواهر الإجتماعية على أساس تأثير عامل واحد ، خاصة و الحالة هنا هي الأسرة التي تعتبر حلقة ربط بين عوامل عديدة ، و قد أشار إلى ذلك دوركايم حيث يؤكد أنه " من الممكن وجود نمط واحد من الأسرة في خطوطه الأساسية ضمن أنظمة إقتصادية مختلفة"[2]، فدوركايم يعترف بالتأثير المتبادل بين الأسرة و مختلف الأنشطة في المجتمع و هو ما يؤكد بوتفنوشت فالأسرة مجتمع كامل يمتد تأثيره على النشاط الإقتصادي ، السياسي ، العلمي ، و الديني ، إلخ ... و كل الأفعال الهامة و إن كانت خارج المنزل يكون لها صداها و تؤدي إلى ردود أفعال متناسبة داخلها "[3] و لهذا يعتبر بوتفنوشت أن النظرية المثالية لدوركايم مساهمة مهمة في علم الإجتماع و ذلك بسبب التحليلات و الشروح التي قدمها خاصة بعد تسليطه الضوء على الطابع المؤسساتي للأسرة هذه الإضافة التي جاء بها دوركايم جعلت الأسرة فعلا في إطارها الحقيقي و هو المجتمع .

و رغم كل الإنتقادات التي وجهت لأطروحة دوركايم إلا أن الرسم التطوري الذي جاء به حول تطور الأسرة لا يزال مرجعا حتى اليوم في البحوث السوسيولوجية حول تطور الأسرة

العشيرة

[1] Emille Durkeim , in , M , boutefnouchet , Opcit , P 21.

[2] E durkein , in , a , Cuvilier , opcit , P 572

[3] M .Boutefnouchet , OPcit , P21

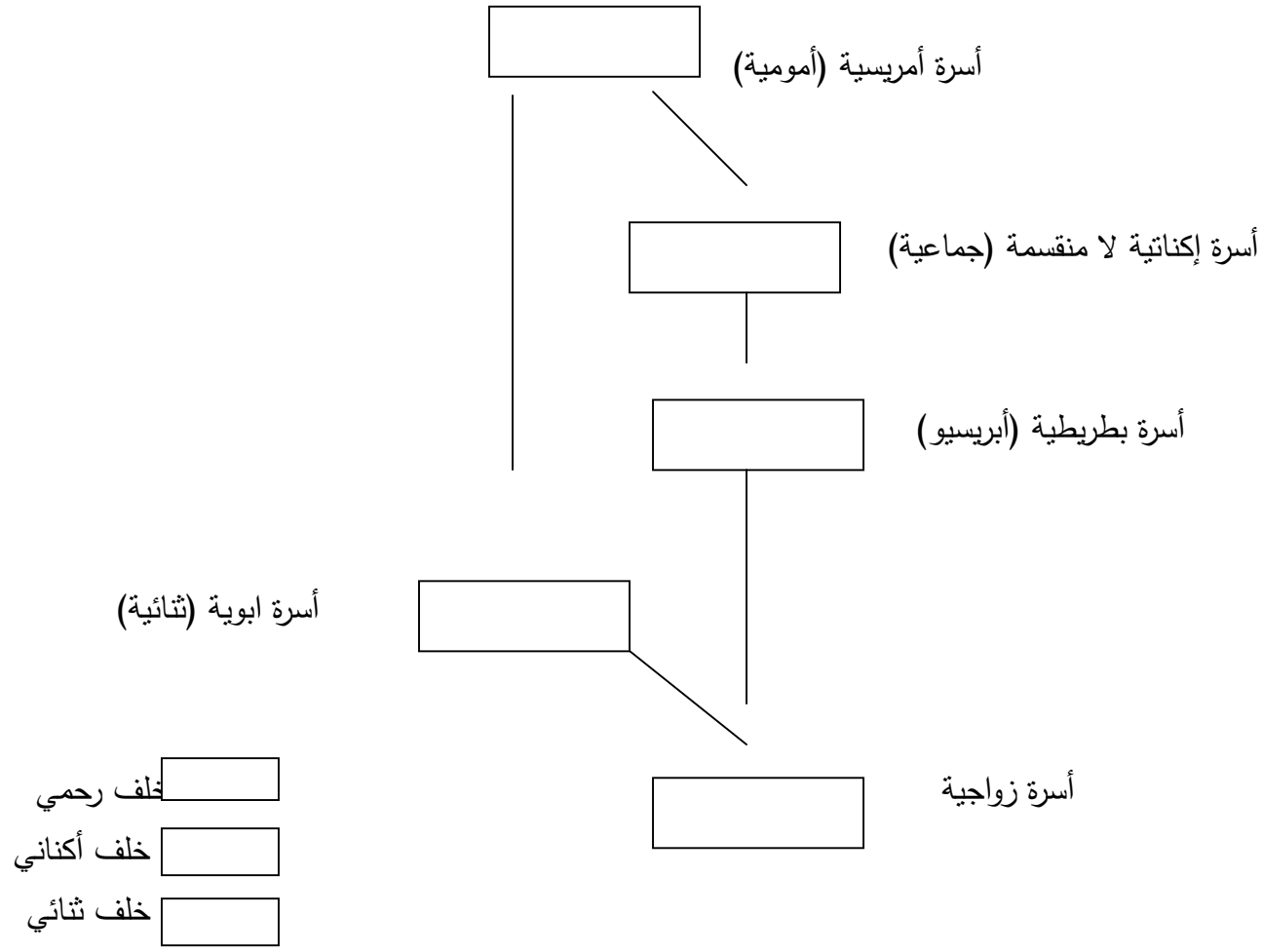

و هكذا فمع كل الجدل الذي عرفته هذه النظريات ، إلا أنه لم توجد أي دراسة أخرى توصلت إلى تقديم فكرة مغايرة أو جديدة عن تطور الأسرة ، فكل البحوث و الدراسات إشتركت في الحديث عن ثلاث أنماط أو نماذج[1] عرفتها جل المجتمعات و هي :

أ. **النمط الأبريسي** :

بحيث الأب هو صاحب السلطة و يعود النسب إليه ، تضم كل المنحدرين الذكور من ناحية الأب و أبنائهم ، و يشكل هؤلاء في هذه الحالة أقارب العصب الذي يعني " مجموعة من المفاهيم ذات العلاقة المباشرة مع المجتمع مثل النسب ، الالتحام ، الشرف ، الحسب الحلف ، الولاء ، البيت ، الرياسة ... "[1].

[1] محمد شقرون ، " نظام القرابة و العائلة في المجتمع المغربي " ، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، العدد 13 ، جامعة محمد الخامس الرباط ، 1987 ، ص ص 65 – 66

ب . **النمط الأمريسي :**

هنا الأم هي صاحبة السلطة و الانتساب و صاحبة المكانة المتميزة عن الرجل و تضم كل الإناث المنحدرين من خط الأم، و عرفت هذا النموذج المجتمعات التقليدية الأول التي عرفت بالمشاعية الجنسية مما يصعب معرفة الأب الحقيقي

ج . **النمط الثنائي :**

و يعود فيه النسب كما يؤكده لفي ستروس إلى الأب و الأم في نفس الوقت و بذلك ينتمي الفرد إلى جماعتين قرابيتين .

أما في المجتمعات الحديثة فقد أصبح الباحثون يميلون حين دراستهم للأسرة إلي تحديدها وفق العناصر[2] التالية :

1 . **نمط تركيبها:** نواتية أو موسعة

2 . **طريقة تكوينها:** هل الزواج خاضع لإختيار الزوجين أو لإختيار الشخص المعني وفق قواعد إجتماعية مضبوطة ، أو إختيار حر بدون قيود معينة

3 . **نظام التفرع أو الإنتساب القرابي:** أي هل هو نظام الخط الواحد أي الإنتماء سواء لجماعة الأقارب من جهة الأب أو من جهة الأم ، أو النظام المتساوي أي الإنتماء بنفس الدرجة لخط الإثنين (الأب و الأم) كما يسميه لفي ستروس.

و في نهاية هذا الفصل فإننا نرى أنه من الضروري طرح التساؤل الذي طرحه الدكتور مصطفى بوتفنوشت في كتابه " العائلة الجزائرية " بناءا على الرسم التطوري لنظرية دوركايم الذي قامت عليه الكثير من البحوث و الدراسات ، و يتمثل هذا التساؤل : في أي مستوى من مستويات هذا الرسم توجد الأسرة الجزائرية[3] ؟

يجيب بوتفنوشت على ذلك بأنها تقع في فرع الأكناتيين و خاصيتها الإنتماء إلى الأب على حساب الأم و تقع في منحنى ميل نحو الأسرة الزواجية ،و هي نهاية صورة الرسم ، لكن هذا لا يبتعد – حسب رأيه – على أن يكون ميلا و ليس أمرا واقعا في الأسرة الجزائرية ، إلا أن هذه الملاحظة الأخيرة صحيحة نسبيا ، باعتبار أن المجتمع الجزائري منذ الثمانينات إلى اليوم عرف العديد من التغيرات التي كان لها تأثير على بنية الأسرة[+] فعلا .

---

[1] عبد الغني مغربي ، التفكير الإجتماعي عند ابن خلدون ، تز: ، محمد الشريف بن دالي حسين ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1988 ص 160

[2] Raymonde Boudon , philippe besmard , Opcit , P88

[3] M. Boutefnouchet , Opcit , P 65

[+] سنرى هذا بالتفصيل في الفصول اللاحقة

الفصـل الثاني

نظرة سوسيو تاريخية لتطور الأسرة الجزائرية
قبل، أثناء و بعد الاستعمار الفرنسي

مـدخل

I – الأسرة الجزائرية قبل الاستعمار الفرنسي

أ – البنية الاجتماعية و القانونيـة

ب – البنيــة الاقتصادية

II – الأسرة الجزائرية أثناء الاستعمار الفرنسي .

1 – السياسة الاستعمارية اتجاه الأهالـي.

2 – البنيــة الأسريــة

3 – التنشئة الإجتماعيـة و توزيـع الأدوار .

أ – التربيــة الأسريــة .

ب– التعليـم.

ج – تقسـيم العمـل .

د – الـزواج .

4– الثورة التحريرية و انعكاساتها على الأسرة

III – الأسرة الجزائرية بعد الاستعمار الفرنسـي

1 – البنيــة الأسريــة .

2 – التنشئة الإجتماعيـة و توزيـع الأدوار

أ – التربيــة الأسريــة

ب – التعليـم

ج – تقسـيم العمـل

د – الـزواج

3 – مشاركة المرأة في عملية التنميـة الوطنيـة

خلاصـة

مدخـل

عرف المجتمع الجزائري مراحل حاسمة في تاريخه الطويل ، كان لها تأثيرها على كامل مظاهر الحياة الإجتماعية المختلفة ، و على الأسرة أيضا ، و في هذا الشأن نجد مالك بن نبي قد أشار إلى مختلف مراحل الواقع الثقافي و التاريخي للجزائر " و التي تمثلت في ثلاث مراحل أساسية و هي مرحلة ما قبل الاستقلال، المرحلة الإستعمارية و المتمثلة في المجابهات الثقافية مع المعمر ، و جاءت نتيجة التناقضات بين الذات المسيطرة و الأنا المسيطر عليه ، و أدخلت الجزائر حيز الأزمة العصرية ، أما بين المرحلة الأخيرة فهي مرحلة الاستقلال التي تجسدت في الاصطدام مع مخلفات الاستعمار"[1] و على هذا الأساس فإننا سنتطرق إلى البنية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الجزائرية قبل الاستعمار ، ثم أثناء المرحلة الاستعمارية ، خاصة في ظل السياسة الاستعمارية اتجاه الأهالي القائمة على التفقير و القهر و التجهيل، ثم نتناول الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال وانعكاسات المخلفات الإستعمارية خاصة في ظل التغير الإجتماعي ، الثقافي السريع الذي يعرفه المجتمع الجزائري.

ترك المستعمر الفرنسي بعد خروجه سنة 1962 بصمات واضحة على الساحة الثقافية للجزائر لأن هدفه لم يكن الأرض فقط ، بل إستلاب المعايير الثقافية ، و لهذا يرى عبد الغني مغربي بأن " مفهوم الثقافة يفرض علينا أن نحلل السيرورة الإستعمارية في المجتمع الجزائري ، فاحتلال الجزائر ظاهرة سوسيوتاريخية ، و هدف الإستعمار لم يكن أخذ الأراضي ، و إنما المجال ، بمعنى التعمير ، فأخذه للأراضي يعني استلاب المعايير الثقافية، فزراعة الأرض كانت مصدر إنتاج الثقافة ، لأن المستعمر و أرضه شيئا واحدا ، لذا عمل المستعمر على تحطيم العلاقة بين الإنسان و الطبيعة و الثقافة "[2]، وبهذا الشكل فقد خرج المجتمع بتركة ثقافية فرنسية كان لها تأثيرا نسبيا على سكان المدن ، و بدا ذلك واضحا بعد الإستقلال لهذا يعتبر نورالدين طوالبي أنه " نتج من جراء إسترجاع السيادة الوطنية وضع إجتماعي سوسيولوجي متميز بمثاقفة واسعة مست سكان المدن بصفة خاصة ، السكان الذين يعتقد أنهم لازموا النماذج الأجنبية و إحتكوا بها ، عكس ما كان عليه رفاقهم في الريف "[3]، و أمام هذا الوضع حاولت الدولة إيجاد تصور لمجتمع جديد قائم على الإشتراكية ، و انشغلت بتكريس خطابها و إيديولوجيتها وسط واقع إجتماعي إتسم بالفوضى و اللاإستقرار خاصة مع النزوح الريفي نحو المدن ، و التوجه نحو التصنيع هذا من جهة ، و من جهة ثانية فإن الأسرة الجزائرية لا تزال تعيش في هذه

---

[1] مالك بن نبي ، وجهة العالم الإسلامي ، تر : عبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، دمشق ، 1980 ، ص 28

[2] A . elghani Megherbi , culture et personalité dans la société algérienne de massinissa a nos jour , ENAL/OPU, alger , 1986 , P103

[3] نورالدين طوالبي ، " التغير الإجتماعي و قضية الهوية الثقافية " ، حوليات جامعة الجزائر ، العدد 2 ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1987 – 1988 ، ص 10

المرحلة تحت تأثير عاملين هامين و هما: الثورة التحريرية و الإستقلال الوطني ، بكل ما أحدثاه من تغير في المفاهيم و القيم ، كحق المرأة في التعلم و العمل ، ضف إلى ذلك التأثيرات الإعلامية المختلفة خاصة على مستوى نسقها القيمي، و هو ما ذهب إليه عبد الغني مغربي في قوله بأن " وسائل الإعلام مثلا من تلفزيون، سينما ، مذياع، كتب، جرائد ... تساهم في زعزعة النظام الداخلي للأسرة ، خاصة على مستوى النسق القيمي، و هذا مع العلم بأن القيم و الرموز التي تبثها هذه الوسائل خاصة التلفزيونية و السينما من نتاج دائرة ثقافية أخرى مختلفة عن المعادلة الإجتماعية أو البنية التقليدية للمجتمع الجزائري و عن معطياته السوسيوثقافية "[1]

إن الحقيقة الثابتة لجزائر ما بعد الاستقلال هي أن العلاقات الإجتماعية و الأسرية، التعليم و تقسيم العمل ، الزواج و تشكل الأسر ، و توزيع الأدوار ... كلها عناصر كانت تتجاذبها قيم المجتمع التقليدية و متطلبات المرحلة و تأثير الثقافات الأخرى التي تنقلها وسائل الإعلام ، و هي العناصر التي سنحاول أن نعطيها حقها من البحث و التحليل في هذا الفصل .

I – الأسرة الجزائرية قبل الاستعمار الفرنسي :

أ – **البنية الاجتماعية و القانونية** :

تعتبر العائلة الجزائرية نواة التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي، فهي وحدة اجتماعية إنتاجية تتميز بلا انقسامية الإرث ، تسودها علاقات التكافل و التعاون و الود ، و يميزها خضوعها للنظام الأبوي و الذي يظهر في تمركز السلطة و المسؤوليات و الامتيازات و الانتساب في يد الأب أو الجد الذي يعتبر القائد الروحي للجماعة العائلية ، بحيث يحتل رأس الهرم ، و بإمكانه اتخاذ إجراءات حاسمة و قاسية من أجل الحفاظ على وحدة العائلة ويتوقع من أفراد عائلته الطاعة و الامتثال ، و تتشكل العائلة الجزائرية التقليدية من مجموع أسر تشكل في النهاية النواة الأولى للعشيرة ، و لهذا يعتبر الهواري عدي أن " الهوية الإجتماعية للمجتمعات المغاربية ما قبل الإستعمار لها مستويين : الأول : و هو العشيرة التي تحافظ على الروابط الإجتماعية للجماعة الكلية ، و الثاني و هو الأسرة التي تشكل العشيرة "[2] و تسكن العائلة الجزائرية التقليدية باختلاف مناطق البلاد (شرق، غرب، وسط، جنوب) في منازل تسمى "الدار الكبيرة " التي تبقى خاضعة لإحتمال توسيعها ، و تبنى بعيدا عن الطرقات التي يسلكها الناس و تحاط بسور عالي يجعل من بالداخل معزولا عن الأنظار و تتميز بالمدخل المشترك ، كما تترك مكانا للالتقاء بين أفراد الجماعة العائلية الواحدة في معاملاتهم اليومية و يكون معاكسا لباب الدخول ، إلا أنه لا يسمح بالاختلاط ، بحيث يبدو و كأن الأسرة مقسمة إلى ثلاث جماعات : الرجال ، النساء ، الأطفال هؤلاء يمكنهم الالتحاق بإحدى ا لجماعتين حسب الجنس بمجرد البلوغ، و توجد " الدار الكبيرة " بكثرة في الأرياف و بشكل أقل في المدن، و رغم أن العائلة التقليدية نجدها بتسميات عديدة حسب المناطق العايلة العربية ، آخام الأمزيغية ، و الخيمة في البدو ، إلا أنها تحقق نفس الهدف ، بحيث تكون

---

[1] A . Elghani megherbi , le muroir aux allouettes , lumière sur les ombres hollywodiennes en algerie et dans le monde, ENAL , OPU , Alger , bruscelles , 1985 , P17

[2] Lahouari Addi , les mutations de la societé algerienne , famille et lieu social dans l'algerie contempourains , ed, la decouvete paris , 1999 , P42

على شكل أسر موسعة ، خاضعة للنظام الأبوي " فلا إنقسامية الإرث المشترك ، الخوف من الأب و احترامه تقديس الجد الأول ، الارتباط بالانحدار الأبوي أو لخط الأب ، و للتماسك الموجود ، يعطي للجماعة العائلية الجزائرية ما قبل الإستعمار سمات الأسرة الأبوية كما عرفها الأنتروﻻوجيون "[1]، "العائلة التقليدية ، إذن عبارة عن عشائر أو قبائل و فرق تخضع للسلطة الفعلية و المعنوية للجد المشترك فهي كما يؤكدها الهواري عدي تنتظم على شكل ما تحت العشيرة فقبيلة وصولا إلى الإئتلاف "[2]، و تعتبر العصبية[+]المحرك الأساسي للمجتمعات المغاربية و أساس نشأتها ، إذ يعتبرها ابن خلدون أساس كل تجمع سكاني، و عنصرا ضروريا في العمران الريفي و الحضري ، بقوتها تتم الحماية و الغلبة وتحصل السلطة و تنهار بضعفها و تتمثل السلطة السياسية إن صح التعبير في المجتمع التقليدي الجزائري في " لجماعة " و التي تتكون من رؤساء أسر القرية الأكبر سنا و الأكثر احتراما و تقديرا في العائلة ، و يكون عنصر التجميع هو العصبية التي تعمل الجماعة على تأكيد هذه الروح (العصبية) و تستلهم" لجماعة " قانونها من العادات و التقاليد التي تسعى للحفاظ عليها من أجل الحفاظ على الجماعة الإجتماعية و على تجانس سلوكاتها ، كما تستلهمها من روح الأجداد التقاة و الذين يسمون أحيانا "بالأولياء الصالحين" و من جهة ثانية تستند إلى التعاليم الدينية الإسلامية، و لهذا يرى بوتفنوشت أن " المداولات السياسية و القانونية تجري مباشرة تحت حماية الفقداء الممثلين للروح المثاليين للروح المثالية للجماعة ... فهم لا زالوا يحرسون بعد رحيلهم تصرفات الجماعة الإجتماعية"[3]، و تسن الجماعة القوانين إنطلاقا من عمق القيم التي تعتنقها ، فقيم كالشرف و النيف مرادفة لسن قانون العدالة الشخصية الذي يسمح للفرد بأخذ الثأر لأسرته و لكن دون الخروج عن إطار "لجماعة" أو " ثجمعت" بالأمزيغية" أو " العزابة " عند بني ميزاب و هو ما يسمى الآن بمجلس العزابة الذي لا زال يحتفظ بنفس القيمة الإجتماعية ، رغم بعض التغير الذي طرأ عليه .

ب- <u>البنية الإقتصادية</u> :

كما رأينا ذلك من قبل فإن السمة الأساسية للبنية الاقتصادية للعائلة التقليدية الجزائرية هي وحدة الإرث و الملكية ، و لا شك في أن شكل الإرث يتمثل خاصة في أرض العائلة الممتدة ، و لهذا يصف علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيين العائلة التقليدية بأنها إنتاجية إستهلاكية ، لأنها تقوم على خدمة الأرض و الحصول على خيراتها لتوفير الحاجة الغذائية لأفرادها ، فهي مكتفية ذاتيا ، و هكذا فإن أهم خصائص النشاط الاقتصادي للعائلة الجزائرية ما قبل الاستعمار تمثل في فلاحة الأرض و خاصة بزراعة الحبوب وغرس الأشجار المثمرة كشجر الزيتون في بلاد القبائل ، و النخيل في الجنوب و أنواع أخرى في بقية المناطق ، إضافة إلى تربية المواشي سواء كان ذلك في السهول أو الهضاب العليا أو الصحراء .

---

[1] Lahououari addi , Opcit , P 43

[2] Lahouari addi , de l'algerie pré – coloniale a l'algerie coloniale , ENAL , Algerie , 1985 , P21.

[+] يعتبر مفهوم العصبية الذي جاء به ابن خلدون ، ناتج أصلا عن دراسته للمجتمعات المغاربية

[3] M . boutefnouchet , Opcit , P50

و رغم أن المجتمع الجزائري يدين بالإسلام الذي يعترف و يقر بحق الفرد في الإرث ، إلا أن هذا القانون لم يكن ساري المفعول في تلك الفترة، و هو ليس هضما لحقوق الفرد ، بل حقه مضمون في وحدة الإرث الذي يحقق وحدة و تماسك العائلة، و لهذا يعتبر الهواري عدي أن التنظيم الإقتصادي للعائلة الجزائرية يقوي الارتباطات بين أفرادها[1]، كما أن هدف العائلة من عدم تقسيم الأرض يرمي إلى حمايتها من التشتت إذا كان عدد الورثة كبير و مساحة الأرض صغيرة ، فالأرض هي الهوية الشخصية للعائلة ، و لهذا يعبر عنها روبرديكلواتر والعربي دبزي بقولهما " إسم ، إقامة ، ملكية ، هي الخصائص التي تعطي للعائلة الشخصية الحقيقية ".[2]

و إذا كان سكان السواحل و الهضاب العليا يحاولون تحقيق الإكتفاء الذاتي من خلال الأرض وخيراتها ، فإن أهل البدو كانوا يحاولون تحقيق ذلك من خلال الإستفادة من جلود و صوف المواشي لصناعة الملبس ، و من لحومها في المأكل ، كما تمثل موردا ماليا من خلال عملية التجارة ، و لذلك فهم دائما في رحلات ذهاب و إياب بحثا عن الكلأ و المرعى للمواشي كما تعرف العائلة الجزائرية التقليدية بالحيطة و الحذر من الأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها ، لذا تلجأ لنظام الإدخار الذي يأخذ أشكالا عديدة و حسب المناطق و هو ما يسمى بـ " المطمورة " أو " القلعة " أو " المخزن"[3]، و لهذا فهي توجه فكر أفرادها نحو الإنتاج دائما .

و تقوم " لجماعة " بإدارة أمور الجماعة حتى فيما يخص توزيع الأراضي و فلاحتها بين العائلات ، و تحدد الأراضي التي تبقى كمراعي للماشية ، و تقوم بالإشراف على تنظيم و توزيع المياه التي تسقى بها الحقول و غيرها ، أي أن البنية الإقتصادية للمجتمع الجزائري ما قبل الاستقلال كانت مرتبطة إلى حد بعيد بالبنية الإجتماعية و القانونية له ، فكلها تشكل وحدة موحدة .

II – الأسرة الجزائرية أثناء الاستعمار الفرنسي

1 – <u>السياسة الاستعمارية اتجاه الأهالي</u> :

>تفننت فرنسا في سياستها العسكرية و المدنية لقهر الشعب الجزائري و إخضاعه وطيلة 132 سنة تعاقب على الجزائر أشد المسؤولين الفرنسيين وحشية و سفكا للدماء ، و كل هذا لتغيير ملامح المجتمع الجزائري على مستويين : المستوى الأول و هو المستوى الهيكلي عن طريق أخذ الأراضي من أصحابها و إقامة الملكية الفرنسية الخاصة ، و كذا إنشاء جهاز إداري جديد ، و المستوى الثاني : و هو إيديولوجي عن طريق فتح المدارس الفرنسية ، الأسطورة البربرية ، الحملات التبشيرية ، و من ثم محاولة إدخال قيم دينية جديدة وسنرى ذلك وفق العناصر التالية:

---

[1] lahouari addi , <u>les mutations de la societé algériennes</u> ... , opcit , P42

[2] Robert descloitres et larbi debzi , <u>systéme de parente et structure familiales en algerie</u> , amnuaire de l'afrique du mond edition du CNRS , Paris , 1963 , P33.

[3] مصطفى بوتفنوشت ، العائلة الجزائرية ، مرجع سابق ، ص ص 48 – 50

أ- **التنصير**: حاولت فرنسا أن تجعل من احتلال الجزائر وسيلة مثلى لتبليغ رسالة " الرب " و قلب الأوضاع بقصد الخلاص في الدنيا و الآخرة ، و لهذا كتب الكولونيل موريسيير سنة 1834 يقول " إن الحرب عمل تبشيري ضد قوم لا ينفع معهم الكلام المعقول إلا إذا كان معززا بالحراب " [1]، كما وقف الكاثولكيين إلى جانب الجيش الفرنسي باعتبارها حربا مقدسة فهي معركة صليب ضد هلال في الجزائر و بدا التواطؤ واضحا بين السلطة العسكرية و الكنيسة بمناسبة تنصيب الإخوة لا تراب la trappe في إسطوالي ، حيث قام المارشال بيجو بوضع حجر الأساس لدير الإخوة لا تراب في سبتمبر 1843 " فوق مطرح مفروش بالقذائف الملتقطة من ساحة المعركة بسطوالي"[2] أي المكان الذي انتصر فيه الجيش الفرنسي و أسقط العاصمة ، و ذلك بعد مرور ثلاثة عشرة سنة على الحدث .

إن سياسة التنصير في شمال و في الجزائر بالضبط كانت حلم فرنسا و أروبا بأكملها إلا أن العائلة الجزائرية ظلت صامدة و متصدية لهذه الحملات التبشرية و متمسكة بالدين الإسلامي و استمرت هذه الحملات حتى آخر يوم الاستعمار في الجزائر ، و أخذت أشكال متنوعة ، من التبشير المباشر في الكنائس إلى استغلال الأعمال الخيرية التي يقوم الرهبان و الراهبات .

ب- **السياسة الإدارية** : إن البنية الاجتماعية و الاقتصادية التي تميز بها المجتمع الجزائري لم تخدم مصالح فرنسا التي اعتبرتها تقليدية جدا ، وسعت إلى تحطيمها و استبدالها بمؤسسات فرنسية فعمدت في البداية إلى التجنيد الإجباري للأهالي سنة 1840 بهدف جباية الضرائب من الأهالي بواسطة هؤلاء المجندين ، ومن جهة أخرى بغرض إيجاد الهوة بين المقاومة الشعبية و بين الشعب في حد ذاته فعملت مرة على إجبار المجندين على التعامل معها و خيانة القضية ، و مرة استعملتهم كرهائن ، كما لجأت إلى إستبدال مجلس " الجماعة " بمحاكم فرنسية جديدة، و وضعت تقسيما إداريا جديدا تم على إثره جمع الأهالي في تجمعات سكانية محددة، كما قامت بإنشاء ما يسمى " بالمكاتب العربية"[3]، و التي يشرف عليها ضباط يقومون بمراقبة الأهالي، و تنصيب المحاكم الظالمة و جباية الضرائب ... إلخ .

إن سياسة القمع و السلب و الترهيب مارستها فرنسا منذ أن وطأت أقدامها الجزائر ابتداء من 1871 أين طبقت قوانينها المصادرة لأملاك الجزائريين ، و هي الفترة نفسها التي تميزت بمجاعات مهلكة لم يسبق لها نظير في تاريخ البلاد[4] ، وصولا إلى القضاء الفرنسي و المدارس الفرنسية، و بث الخرافات و الأكاذيب عن طريق عملاء لها قامت ببثهم وسط الشعب، و في الزوايا التي كانت تمثل حتى ذلك الوقت معلما ثقافيا و دينيا ، كما انتهجت سياسة "فرق تسد" من خلال بث الفرقة بين السكان على أساس عرقي ، و هو ما سمي بالأسطورة البربرية و مفادها أن العرب مغتصبون و محتلون ، و أن البربر من أصل سامي و لا يمتون

---

[1] مصطفى الأشرف ، الجزائر ، الأمة و المجتمع ، نز : حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983 ، ص265

[2] نفس المرجع ص ص 272 – 275

[3] نفس المرجع ، ص 301

[4] نفس المرجع ، ص 316

بصلة للعرب ، و قامت بتعزيز هذه الفكرة ببحوث و دراسات أكاديمية (الدراسات الكولونيالية) ، كل ذلك للقضاء على روح الأخوة و التلاحم التي صهر الإسلام من خلالها الأمازيغ بالسكان الأصليين في بوتقة واحدة .

ج – **المدرسة الفرنسية و التجنيس:** حاولت فرنسا من خلال المدرسة الفرنسية[1]، القضاء على الشخصية الجزائرية ، بعد أن أغلقت الزوايا و الكتاتيب التي كانت تقوم بتعليم القرآن الكريم ، مع العلم أن الجزائريين الذين كانوا يدرسون في المدرسة الفرنسية لم يكونوا ليقلوا نفس المعاملة ، بحيث كان التمييز يصل حد فرض لباس معين على التلاميذ الجزائريين ليبديهم في هيأة غير لائقة ، و قد حاولت من خلال المدرسة الفرنسية أيضا ، بث أفكارها و قيمها القضاء على اللغة العربية ، و حث الجزائريين على تجنيسهم بالجنسية الفرنسية عن طريق سياسة الإدماج الفرنسية .

2 – <u>البنية الأسرية</u>:

لا تختلف البنية الإجتماعية للعائلة الجزائرية في السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي عما كانت عليه قبل الاستعمار ، بحيث كانت تمثل وحدة إجتماعية إقتصادية ، فهي تضم إلى جانب الأب و الأم و أبنائهم و بناتهم غير المتزوجين ،و أبنائهم الذكور المتزوجين مع زوجاتهم و أطفالهم و أيضا بعض الأقارب كالعم ، العمة ، الأرملة و... ، إذن فالنمط السائد آنذاك هو الأسرة الممتدة التي تتميز كما رأينا بكثرة أفرادها حيث يصلون إلى حوالي ستين (60) و سبعين (70) فردا ، و يمثلون عدة أجيال تعيش تحت سقف واحد يسمى " الدرا الكبيرة " فهي " تشكل جماعة متراصة سواء عند الرعاة أو الفلاحيين أو الرحل أو الحضر غير قابلة للتجزئة في معظم الأحيان"[2]، ويعتبر الأب الزعيم الروحي للعائلة و الساهر على تماسكها ووحدتها و تنظيمها " بيده السلطة الإقتصادية يملك و يدير تراث العائلة المشترك و يقسم المهام على أفرادها "[3]، و يلي الأب من حيث الأهمية و المكانة الذكور حسب تربيتهم العمري ، ثم يأتي في المرتبة الأخيرة النساء و الأطفال ، و نظرا للظروف الإجتماعية و الإقتصادية التي مر بها المجتمع في مسيرته التاريخية ، فقد كان لها تأثيرها على العائلة إذ اكتسبت بعض الخصائص الجديدة و فقدت أخرى، و كان الاستعمار الفرنسي عاملا هاما في إحداث هزة عنيفة للعائلة الجزائرية حيث عمد المستعمر منذ البداية على ضربها في عمقها القائم على الوحدة و التماسك ، و قام بتشتيتها و تقسيمها بعدما استولى على الأراضي و طرد الأهالي إلى مناطق ريفية أكثر فقرا و ذات تربة غير خصبة و هنا بدأت نقطة التحول ، فالعنصر الأساسي في تحقيق الوحدة العائلية و هو الأرض لم يعد قائما مما دفع بعض أفرادها للبحث عن عمل في مناطق أخرى أو في مزارع المعمرين أو الهجرة إلى المدن و العمل في المصانع أو حتى الهجرة إلى الخارج و هكذا بدأ الإنفصال بين أفراد العائلة و زاد في ذلك انقطاع الشبان المجندين إجباريا بين الحربين العالميتين عن أهاليهم ، ثم جاءت الثورة التحريرية لتكون عاملا آخر يضاف إلى أن تأخذ الأسرة أشكالا أخرى و تتبنى قيما جديدة لم تكن سائدة من قبل .

---

[1] djamchid behnam et Soukima bouraoui , <u>familles musulmanes et modernité , le défi des tradition</u> , public sud , Paris , 1986 , P35

[2] Marcel morand , <u>la famille musulmane</u> , alger , typographie ardolph , jurdon , imprion , 1903 , P 59

[3] مصطفى بوتفنوشت ، <u>العائلة الجزائرية</u> ، مرجع سابق ، ص 37

لقد حققت الثورة التلاحم و الوحدة بين أفراد الشعب[+]، لكنها على مستوى الأسر ة أدت إلى ظهور بعض القيم المتمثلة في خروج المرأة إلى العمل لإعالة أسرتها التي تركها زوجها ووالدها ، كما التحقت بصفوف الثورة ، كل هذا كان له أثره على بناء الأسرة بعد الاستقلال[**]، و ملخص القول كما يذهب إليه الهواري عدي أن الاستعمار الفرنسي كان له تأثير كبير على البنية الإجتماعية الإقتصادية للأسرة الجزائرية[1].

3- <u>التنشئة الاجتماعية و توزيع الأدوار</u>:

أ – التربية الأسرية :

تقوم الأسرة من خلال عملية التربية بإعداد الفرد و بناء شخصيته ، و إشباع حاجاته خاصة في سنواته الأولى أين تتعدد حاجاته النفسية و البيولوجية و العاطفية ، ورغم إنتشار الأمية ، فإن الوالدين يقومان بتنشئة الطفل في جو من الحب و الحنان بالفطرة المغروسة فيهما ،و تشترك العائلة الكبيرة كلها في تحقيق الإشباع العاطفي له، كما تقوم في نفس الوقت بتلقينه القيم التي ينبني عليها النظام الإجتماعي العام لتسهل عليه عملية الإندماج في المجتمع بحيث تعزز لدى الأفراد قيم التضامن و الشرف و النيف و الكرامة ، إضافة إلى قيم الطاعة و الخضوع، فينشأ الأفراد "و قد منحتهم حسب– درجة المساهمة في الدخل ، الجنس ، العمر – مكانات و أدوار"[2] و تحدد هذه الأبعاد الثلاث السلم الترتيبي لهم ، كما تحدد الحقوق و الواجبات .

تقوم التربية داخل الأسرة على توجيه الفرد من الميلاد إلى الممات ، إذا لا يوجد مجال للإختيار و لهذا يعتبر Camilleri بأن التنشئة التي يتلقاها الفرد في الأسرة التقليدية لا تقتصر على كسب عاطفة الفرد فحسب ، بل تعمل على امتلاك فكره و لهذا فالفرد يشعر ، يفكر و يتصرف وفقا لما يمليه النظام الإجتماعي ، فهو مجبر للتنازل عن معظم رغباته ليذوب في الأدوار التي هيئت له كما يؤكد ذلك Camille la coste du jardin[3] ، و يكون بذلك عضوا أكثر منه فردا مستقلا لأن "العلاقات هنا هي علاقات بين أعضاء و أدوار فرضها تقسيم العمل، و لهذه الأدوار و الوظائف المتنوعة تسميات هي الأب، الأم، الزوج، الزوجة، الأخ، الأخت، الأهل، الصغار، الكبار، الذكور، الإناث ...[4] و لهذا تعمل العائلة التقليدية على تقسيم الرجال و النساء إلى عالمين منفصلين داخل و خارج البيت و هذا التقسيم يعتبره مصطفى بوتفنوشنت موجها إلى خارج العائلة بإبعاد العنصر الأجنبي عنها هذا العنصر الذي يمكن أن يؤدي إلى مشكل أخلاقي[5]، إلا أنه إضافة إلى ذلك هناك تفريق حتى في تلقين أهمية القيمة الواحدة لكل من الذكر و الأنثى من نفس الأسرة و منذ الصغر يوجه كلا من الذكر و الأنثى نحو أدوارهما الإجتماعية المستقبلية ، و تستعمل كل أساليب لتأكيد ذلك حتى من خلال اللعب و

[+] سنرى ذلك في عنصر إنعكاس الثورة على الأسرة

[**] سنعود إليه في العناصر اللاحقة

[1] Lahouari Addi , <u>les multations</u> … opcit , P 37 et PP41 – 43

[2] Souad Khoudja , <u>a comme algerienne</u> , ENAL , Alger , 1991 , P 29 .

[3] Camille lacoste du jardin , <u>des méres contre les femmes</u> , ed cerés , tunis , 1995 , P 67

[4] حليم بركات ، <u>المجتمع العربي في القرن العشرين ،بحث في تغير الأحوال و العلاقات</u> ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ، 2000 ،ص 363

[5] M. Boutefnouchet , opcit , P 274.

الألعاب ، فيتم تلقين قيم القوة و السلطة للذكر و قيم الاحترام و الطاعة و الإحتشام للفتاة ، فإذا حدث أن مر رجل بوسط الدار يصحب ذلك جملة من السلوكات الدالة على قدومه، و كأن يقيم ضجيجا بمشيته أو السعال حتى تنسحب النساء من الطريق ، في حين إذا حدث و مرت إمرأة أمام الرجال فعليها أن تقوم بالإنحناء و لا ترفع رأسها و تنظر إلى الأرض ، و باختصار فإن أدوار المرأة تتحدد من خلال عملية التربية الأسرية كما يلي:

1 – **دور الإنجاب** : و هو دور أساسي لضمان استمرار نسل العائلة التقليدية و المحافظة على اسمها و ثروتها ، و لذا فالمنتظر منها إنجاب الذكور فشخصية الفرد الجزائري كما يؤكده عبد الغني مغربي معروفة بخصائص مهمة كالشرف و النيف و البركة و سلطة الذكر ، و يتم ترسيخ النظام الأبوي بمنح كل المكانة و السلطة الذكر ، و يتم ترسيخ النظام الأبوي بمنح كل المكانة و السلطة للذكر ، و إلا فالزوجة التي لا تنجب إلا البنات تبقى مهددة دائما إما بزوجة ثانية أو بالطلاق[+]، و لهذا فميلاد البنت هو نذير شؤم و تقابل بالإحباط و خيبة الأمل و تخيم جو من الحزن على الأسرة ، و هكذا يقابل كل سلوك أو إنجاز للذكر بالترحيب و التشجيع ، في حين يقابل أي خطأ تقوم به الفتاة بالتوبيخ و اللوم و العقاب ، فنشأ بفكرة أنها تابعة للرجل .

2– دور تربية الأطفال و خدمة الزوج : تساهم الزوجة من خلال هذا الدور في خلق ذلك الشعور لدور الزوج بأنه هو صاحب السلطة و القرار و الأجدر بالمسؤولية ، فتسارع لتلبية حاجاته و توفير الراحة له و إبعاد عناصر القلق عنه ، كما يقوم بإعادة إنتاج نفس القيم و الأفكار و تلقينها للأطفال فالفتى هو حامل أعباء المياه و حماية الأسرة و حمل إسمها و الفتاة هي العبئ الثقيل و المخلوق الضعيف الذي لابد من مراقبته حتى لا يجلب العار ، كما لا تجد الزوجة حرجا في وضعيتها الدونية في الأسرة و المجتمع .

3– دور الإتقان و التسيير الحسن لشؤون البيت : لهذا فالمطلوب منها أن تكون على معرفة جيدة و متقنة للشؤون المنزلية لتلبي حاجات جميع أفراد الأسرة الذين قد يبلغون 60 شخصا و عليها أن تحسن تسيير المخزون العائلي ليدوم مدة أطول ، و يتم ذلك طبعا تحت إشراف رب الأسرة و تحت إمرته ، كما عليها أن تحاول المساهمة في تحسين مستوى الأسرة المعيشي ، بممارسة بعض الحرف التقليدية ، كالنسيج أو صناعة الفخار أو تربية بعض الحيوانات و فلاحة الأرض القريبة من البيت رغم الإعتراف العلني بهذا الدور .

4– المحافظة على سمعة الأسرة و شرفها: وتبرهن على ذلك بمحافظتها على عذريها عند الزواج كما تذهب إليه سعاد خوج[1] أو ما تسميه نفيسة زردومي[2] ب: (تحميرة الوجه) La Rougeur du visage وفي مقابل هذا يعتبر الدفاع عن هذا الشرف أهم أدوار الرجل وهو ما يفسر ما "بجرائم الشرف"[+] التي ترتكب بحق المرأة أكثر

[+]أما المرأة العقيم فلا قيمة لها أصلا في الأسرة التقليدية ، اللهم إلا إذا فقد الرجل زوجته و كان لديه عدد كافي من الأبناء فيلجأ للزواج ثانية من إمرأة يعرف أنها عاقر لكي تقوم بتربية أبنائه

[1] Souad khoudja , opcit , P172

[2] Nefissa Zerdoumi , enfant d'hier et d'aujourd'hui, ed, François Maspero, Paris, 1982, p 18.

- [+]لهذا كثيرا ما كانت قيمة الشرف محل أبحاث الكثير من الباحثين الجزائريين و الأجانب ، و إن لم نفرد لها دراسات خاصة ، إلا أنه لا تخلو أي دراسة حول المجتمعات و الأسر العربية و المغربية إلا و أشارت إلى هذه القيمة أنظر في هذا الشأن :

Rymand janaus , l'honneur et le baraka , les structures sociales traditionnelles dans le rif, ed, de la maison des sciences de l'homme, sans date, p 72.

من الرجل بإعتبارها أصل الغواية ومسؤولة على إنحرافها وإنحراف الرجل ولهذا فهذه القيمة تلقن للذكر والأنثى بمعنين مختلفين في الوقت الذي تمثل بالنسبة للفتاة قائمة من المحضورات والممنوعات دون أن تعي أهميتها في كرامتها كإنسانة و بناء شخصيتها ، بل على العكس فالشرف عندها يقترن بشرف الأب و الأخ[++] أما بالنسبة للذكر فهو يعني كل ما يتعلق بالمرأة و بالأرض[+++] التي تمثل إرثا تاريخيا و ثقافيا و اقتصاديا لابد من الحفاظ عليه .

و هكذا تقوم الأسرة كما رأينا بتحديد أدوار الرجل و المرأة منذ الصغر إلى أن يصير فردين كاملي العضوية في المجتمع فالرجل هو المسؤول و صاحب السلطة و عليه حماية الأسرة و الإنفاق عليها و المرأة عليها إنجاب الذكور و خدمة الأسرة و طاعة الزوج و الحفاظ على شرفه إلا أن هذه الأفكار و القيم عرفت شيئا من التغير بعد الاستقلال بفعل عدة عوامل أهمها المكانة التي اكتسبتها المرأة بفعل مشاركتها في الحرب التحريرية ودخولها للتعلم فيما بعد و غيرها من العوامل

ب- <u>التعليم</u>:

تعتبر الوضعية التعليمية انعكاس للوضع العام المتدني الذي عانى منه الشعب الجزائري إذ عمد المستعمر إلى غلق الكتاتيب و المدارس في وجهه لتسهيل إخضاعهم و السيطرة عليهم فإتبع سياسة التجهيل تجسيد الشعارة . عدو جاهل أفضل من عدو متعلم و لهذا يقول بورمانز M. Bourmanans بأن فرنسا إنتهجت التعليم الجزئي المقتصر على تابعيها بحيث كانت نسبة البالغين أكثر من عشر سنوات تقدر بـ 90 % لدى الذكور، و98 % لدى الإناث نسبة 1946[1]، لكن سرعان ما تفطن بعض العلماء و رجال المقاومة إلى أهمية هذا الجانب كابن باديس و أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذين سارعوا لفتح مدارس حرة في عدّة مناطق من البلاد، مركزين على ضرورة تعليم المرأة في إطار التعاليم و الأخلاق الإسلامية،[2] و هو ما دفع ابن باديس للقول: "يكون تعليم البنات تعليما يناسب خلقهن، دينهن و قوميتهن، فالجاهلة تلد أبناء للأمة يعرفونها مثل أمهاتنا . عليهن الرحمة . خير من العالمة التي تلد للجزائر أبناء لا يعرفونها[3]، و يقصد ابن باديس تلك الفئة من الناس رجاء و نساء الذين فتح لهم الاستعمار باب التعلم بعدما عدل من سياسته الأولى بهدف سلخهم عن شخصيتهم و هو يتهم ومن ثم إخضاعهم بسهولة ، كما ركز على المرأة نظرا لدورها الهام في نقل الأفكار و القيم للناشئة ، و قد بلغ عدد المتعلمين و المتعلمات في التعليم الإبتدائي ما بين سنتي : 1947 – 1954 ما

Rymand janaus, l'honneur et le baraka, souad khoudja, acoone algérienne.

[++] تكبر الفتاة في ذهنها مقولة الأم:إذا فعلت كذا فستمرغين أنق أباك في التراب ،وتحرمين أخاك من مقابلة الناس، أنظر:

camille lacoste dujardim : des mére contre les femmes

[+++]الشرف كما لخصه Rymand jamaus يتركز أساسا في ممارسة السلطة على الجوانب المحرمة، إذا لخصها في ثلاث عناصر متفاوتة هي:الإقليم، المرأة، الأرض

Voir M Rymand jamaus, l'honneur et la baraka.

[1] M.Bormans , statut personnel et famille du maghreb de 1940 à nos jours , ed mouton , 1977 , P 462

[2] رابح تركي ، مشكلة الأمية عبد الحميد بن باديس ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، مكتبة الشعب ، 1981 ،ص ص 16 . 15

[3] رابح تركي ، الشيخ عبد الحميد بن باديس ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر 1981 ، ص 325 .

يقارب 1018159 بالنسبة للذكور 431220 إناث[1]، و هذا الفرق الكبير بين عدد الجنسين يؤكد ميل الأسرة نحو عدم تعليم الفتاة باعتبار أن البيت مكانها الطبيعي إضافة إلى الخوف مما تبثه فرنسا من ثقافة تتنافى وقيم و ثقافة المجتمع الجزائري ، و تأتي إحصائيات المنتسبين للتعليم الثانوي ليؤكد ذلك حيث بلغت مابين سنتي 1945 – 1954 بالنسبة للذكور 18432 مقابل 2755 للإناث[2].

إن هذه الإحصائيات تؤكد رغبة الأسرة في توجيه الفتاة نحو البيت بدى التعليم ، كما تؤكد سعي الإستعمار للحد من إعطاء تعليم ذا مستوى عالي للجزائريين من الجنسين بدليل الفارق الهائل بين المجلين في المستويين الإبتدائي و الثانوي ، كما لابد من الإشارة إلى الظروف المعيشة الصعبة للأسرة التي تدفعها لتفضيل تعليم الذكور على الإناث اللواتي يكن في هذه المرحلة مؤهلة للزواج ، و يتأكد هذا في إحصائيات المنتبين للتعليم العالي للسنوات نفسها حيث بلغوا 2034 ذكور مقابل 153 فتاة[3] و أمام موقف الإستعمار من تعليم الجزائرين فإن العديد منهم توجه نحو المدارس الحرة ، وجمعية العلماء المسلمين الجزائرين فضلا عن سفر البعض منهم إلى دول عربية أخرى المواصلة تعليمها ، و مع ذلك فقد كانت الامية بين الأوساط الشعبية مرتفعة جدا إذا بلغت 95 لدى الرجال و 98 لدى النساء[4] عن هذه الأمية أثرت كثرا على العائلة و جعلتها ترسخ حتى من خلال التعليم الأدوار التقليدية المهيأة لكل من الجنسين ، إذا يكفي أن تأخذ الفتاة قسطا من التعليم يسمح لها بإكتساب مهارات و خبرات تساعدها في أداء أدوارها التقليدية بإتقان .

ج – **تقسيم العمل**:

تميزت البنية الإقتصادية الجزائرية آنذاك بالاعتماد أساسا على الزراعة التي يمارسها جميع أفراد العائلة و تشارك فيها النساء و مع ذلك فقد عرفت و ضعا دونيا في مجال العمل ، ففي الوقت الذي يشغل الرجل مهاما ووظائف معتبرة في البناء الإجتماعي العام تقوم المرأة تدبير شؤون البيت و أحيانا تساهم في الاقتصاد العائلي من خلال الأعمال الفلاحية و الصناعات التقليدية التي تمكنها من مزاولة عملها وهي في

أو في أرض العائلة ودون أن تحصل مقابل ذلك على المكانة أو القيمة الإجتماعية المعتبرة ، بحيث يقوم الرجل في النهاية بتسويق المنتوج بما فيه المرأة و يتسلم مقابله المادي ثم ينفقه دون إستشارتها مما يدعم سلطته في الأسرة بعكس الزوجة ،كما عمل الإستعمار من جهة أخرى على إستغلال المرأة في العمل باعتبارها يدا رخيصة يمكنها القيام بأكبر قدر من الأشغال مقابل أجر زهيد .

ورغم أن النظام الإجتماعي الجزائري ماقبل الإستعمار و حتى أثناءه كرس دور الأمومة ورسخة في عقليات الجنسين ، إلا أن ظروف الأسرة الإجتماعية و الإقتصادية غداة الثورة التحريرية دفعت بالمرأة للزوج إلى العمل لإعالة أبنائها بعد وفاة زوجها أو إلحاقه بصفوف الجيش ، وكان يتمثل ذلك في العديد من الأعمال داخل

[1] M . cadi , limage de la femme algérien rendait la guerre1954-1962 wese de dea 1978 - p47
[2] Ibid ,p 47
[3] Ibid p 48
[4] رابح تركي ، مشكلة الأمية ، مرجع سابق ، ص 214

البيت وخارجه و خاصة في المناطق التي يسود فيها الاقتصاد الإكتفائي مثل الأوراس و الهقار و مناطق القبائل ..كما عملت في بيوت المعمرين و المصانع التي أقامها الاستعمار في ظل التعسف و هضم حقوقها أو إعطائها أجرا زهيدا جدا في حين كانت المرأة في الريف تمارس النشاط الفلاحي و الحرف التقليدية و يقوم الرجل بتسويق إنتاجها ، و نادرا ما تخرج الزوجة الشابة للعمل خارج البيت إلا في حالة إضطرارية قصوى و هكذا فخروج المرأة للعمل في بدايته لم يكن سوءا تلبية لمطالب إقتصادية أملتها الظروف القائمة أنذاك ، وقد قسم قويدر A.GAUDIO النساء العاملات إلى ثلاث فئات :

الفئة الأولى : الخادمات في بيوت المستعمر

الفئة الثانية : تتمثل في النساء المطلقات اللواتي يعشن حياة حرة أو يمارسها البغاء

الفئة الثالثة : و تشمل آلاف النساء اللواتي يعشن في الأحياء الشعبية و يقمن بالخياطة و الطرز و مختلف الأعمال اليدوية البسيطة[1].

إذا كان عمل المرأة زوجة أو أما تلبية للحاجة المادية فقط ، فمرد ذلك إلى القيم الاجتماعية السائدة التي تعيد العمل خارج البيت للرجل ، فهو القادر على تحمل مصاعب الحياة و فلاحة الأرض و مواجهة المشاكل ، لهذا يربى على أن يكون قويا و شجاعا ليدافع على أرضه و عرضه و أهله ، لأنه المسؤول الأول على إعالة الأسرة و الإنفاق عليها لدرجة يعتبر فيها ممارسة الزوجة لعمل خارج البيت مسا بشرف الرجل و كرامته و إنقاص من رجولته ، ضف إلى ذلك فممارستها للعمل و خاصة بمقابل مادي يهدد سلطته في البيت و مكانته

د – <u>الزواج</u>:

يعتبر نظام الزواج من أقدم النظم الاجتماعية التي عرفتها البشرية ، و يختلف حسب معتقدات و تقاليد كل مجتمع ، و العائلة الجزائر التقليدية عرفت في البداية ما يسمى بزواج الأقارب تشجيعا لوحدة العائلة و عدم انقسام الإرث ، و عادة ما يتم دون استشارة الفتاة ، حيث يتولى الأب أو الجد مراسيم كل شئ ، فالزواج بالنسبة للعائلة الجزائرية بشئ مقدس " إذ على الرجل أن يقوم ببناء أسرة جديدة بمجرد بلوغه حتى و إن لم يكن قادرا على النفقة أو تحمل مسؤولياتها لأن الأسرة الكبيرة هي التي تتولى كل شئ"[2] و ينتظر من الشباب القبول بالفتاة المختارة له و إنجاب و تقوية السبل ، فهو أيضا ليس له الاختيار أو المناقشة .

تهيأ الفتاة منذ الصغر لذلك و ما ان تصل سن البلوغ حتى تتجنب الظهور أمام والدها و يبدأ التفكير في تزويجها ، لأن بقاءها في البيت يثير القلق و الحزن و خاصة عند و الديها ، فوجود إمرأة غير متزوجة هو وجود لفرد دون هوية شخصية ، فالرجل متمثلا في صورة الأب و الأخ هو هويتها بعد الزواج ولهذا نجد فرانس قانون يعطي تفسيرا للزواج المبكر في الجزائر فيقول بأنه ليس رغبة في إنقاصها عدد الأفواه

[1] A. GAUDIO, P165
[2] Lahouari addi , les mutations ... Opcit , P52

المطلوب إطعامها، و لكنه حرفيا الاهتمام بعدم الإبقاء على إمرأة جديدة بدون هوية شخصية[1] و لا يوجد في العائلة الجزائرية فاصل زمني بين مرحلة الطفولة و الزواج بالنسبة للفتاة ، فهي تكون طفلة ثم بعد البلوغ تزف إلى زوجها ، ولهذا يعتبر فرانس قانون أن حياة المرأة الجزائرية لا تتطور بحسب المراحل الثلاث المعروفة في الغرب، طفولة، بلوغ، زواج و الفتاة الشابة الجزائرية لا تعرف سوء مرحلتين طفولة ، بلوغ فزواج"[2] وعندما تتزوج الفتاة و تنتقل للعيش مع أهل زوجها تكون في بداية الأمر دخيلة غريبة عن العائلة الجديدة ، تخضع الأوامر الحماة ، فهي لا تملك سوء جهدها العضلي الذي تسخره لأداء الأعمال المنزلية ، و تنقطع عن زيارة أهلها إلا في مناسبات محددة ، ولا تتغير مكانتها داخل هذه العائلة ، إلا بعد أن تنجب الذكور و تكبر في السن حيث تصبح بدورها حماة و يتغير دورها لتصبح هي المسؤولة عن العائلة ، أما إذا لم تنجب فستبقى ذات مكانة دونية ضمن العائلة .

و هكذا فالزواج في العائلة الجزائرية التقليدية يعتبر عقد بين عائلتين و ليس بين شخصين لذا فرأيهما لا يهم ، لكن هل بقي الزواج بكل أبعادها بعد الاستقلال كما كان عليه ؟

4 . <u>الثورة التحريرية و انعكاساتها على الأسرة</u>:

ارتبط المجتمع الجزائري بأكمله بالثورة التحريرية ، إرتباطا ماديا و معنويا جعله يتابع أخبارها و يتطلع من ورائها لنيل الاستقلال الوطني الذي يحرره من الحالة اللاإستقرار التي عاشها طيلة 132 سنة ، فضلا عن الظلم و القهر و الفقر، و غيرها و مكان لهذا الإرتباط للثورة أثرا عميق على الأسرة الجزائرية التي راح كل فرد فيها يقدم ما استطاع لنيل الحرية ، و لهذا يذهب الكثيرين إلى القول بأن " العائلة الجزائرية لم تتأثر بالسياسة الاستعمارية أكثر ما تأثرت بالحرب التحريرية سنة 1954 سواء في بيتها و وظائفها و نمط العلاقات فيها[3]، إذا أدت الثورة إلى إحداث نوع من النقاش داخل العائلة حول الثورة، الأمر الذي لم يكن قائم من قبل، و لم تكن المرأة الجزائرية بعيدة عن هذا الحدث إذ سرعان ما أخذت مكانها ضمن الحركة الثورية ، فعملت مسبلتا و مجاهدتا وفدائية ، و شاركت في تنظيم أكبر المظاهرات في المدن و هكذا " فالمرأة التي لم تكن تخرج إلا بصحبة أفراد العائلة أو أحد المحارم ، وجدت نفسها و قد أوكلت إليها مهمات خطيرة تنتقل من شرق البلاد إلى غربها بمفردها ولأيام عديدة "[4] و إضافة إلى هذا فقد تم زواج العديد من المجاهدين والمجاهدات في الجبال دون خطبتهن من الأهل ، إذ يقوم قائد في الثورة مقام الأهل في ذلك ، كما أصبحت المرأة مسؤولة عن تسير شؤون العائلة في ظل غياب الرجال و التحاقهم بالجبال ، و شيئا فشيئا تغيرت نظرة الرجل نحو المرأة ، كما تغيرت العلاقة القائمة بين الأبناء و الأباء ، و هو تغير نسبي لا شك في ذلك لكنه أحدث فعلا نقطة التحول في العلاقات داخل الأسرة ، فالبنية الأحادية المنسجمة للأسرة الجزائرية تكسرت بفعل الحرب التحرير ، كما أن النسق القيمي السائد في الأسرة فقد مصادقته ، و أصبح كل فرد يبحث لنفسه عن نسق قيمي خاص به[5] و من

---

[1] Frattz fanon , Opcit , P 105
[2] Ibid , P 106
[3] Ibid , P 86
[4] Juliette minces , la famille dans le mode arabe , ed , magazine , 1980 , P 118
[5] Fuantz fanon , opcit , P86

جهة أخرى فقد إستغل الاستعمار الوضعية الدونية للمرأة في العائلة و المجتمع و دعاها للثورة ضدها ، لهذا قامت الإدارة الفرنسية بأخذ مهمة الدفاع عن وضعية المرأة الجزائرية على عاتقها لكسب تعاطف النساء معها و اتخذت الإجراءات التالية :

1 – على المستوى السياسي : أصدرت قانون 1958 الذي ينص على إعطاء المرأة الجزائرية حق التصويت رغم وجود قانون 1947 الذي ينص على نفس الغرض ، لكنه لم يطبق .

2 – على المستوى الإقتصادي : أصدرت قانون 17 مارس 1956 الذي نص على إدماج 193 امرأة في الوظيف العمومي ، تتمتعن بنفس الحقوق و الإمتيازات الإجتماعية التي تتمع بها الأوروبيات .

3 – على المستوى التعليمي : فرض إجبارية التعليم بقرار 02/20 /1958 على الفتيات من ستة (06) إلى أربعة عشر (14) سنة ، كما أصدرت قانون قبل ذلك في 27 / 10 / 1955 ينص على إيجاد مراكز اجتماعية بهدف إعطاء تربية قاعدية للجنسين، و تكوينهم مهنيا في أعمال التربية و الصحة و الصناعات الحرفية[1]، و تنوعت وسائل فرنسا ، إلا أنها فشلت في ذلك المسعى و زاد تمسك المرأة بشخصيتها الوطنية لكن هذا لم يؤثر في درجة تمسك المرأة بمبادئ الثورة التي وضعت أفراد الأسرة الجزائرية التقليدية أمام نظام قيم جديد حيث أصبح كل جزائري يرى بأنه مدفوع لكي يعطي لنفسه تعريفا و ليتخذ موقعا و لكي يختار[2] و كانوا يلجأون للتوفيق بين طاعة الأب وبين مواقفهم الخاصة ، خصوصا ما تعلق منه بالثورة إلى إلتزام الصمت، و لم يغير دوره كمناضلين من سلوكاتهم كأبناء في إطار العائلة و لهذا يؤكد مصطفى بوتفنوشت أن العائلة الجزائرية لم تتبنى مثل هذه القيم والسلوكات إلا للضرورة التي تفرضها الثورة والواجب الوطني[3]، و رغم أن الكثير من المظاهر و القيم التي تراجعت و انتهت بعد الاستقلال كمبيت المرأة خارج بيت أهلها ، و كثرة الاختلاط، و غيرها ، لكن ذلك لم يمنع تأثيرها الذي استمر بعد الاستقلال في أشكال معلنة و خفية ، فلا أشكال معلنة و النقاش، و أخذ القرار و تفتح السرة ، و الأكيد أن هذا التأثير وجد لدى سكان المدن أكثر من الأرياف ، الذين بقوا متمسكين إلى حد كبير بالنظام الإجتماعي التقليدي ، و هكذا فالثورة التحريرية كانت عاملا إيجابيا في تغير بعض المفاهيم و الأفكار ، و ساهمت في إيجاد قيم أخرى لم تكن معروفة مبنية على علاقات جديدة بين الجنسين في الأسرة ، و تحسن مكانة المرأة ، هذه الأخيرة التي فرضت عليها متطلبات الحياة ما بعد الاستقلال أن تلعب أدوارا أخرى و هو ما سوف نراه في العناصر و الفصول القادمة

III – الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال الفرنسي :

لاشك أن خروج المجتمع بأكمله من حالة إستعمارية دامت 132 سنة بكل ما تحمله من دمار و خراب و تحطم للبنيان التحتية و الفوقية للمجتمع ستظهر أثاره لا محال بعد الاستقلال الوطني أين ورثت الجزائر تركة مادية و معنوية ثقيلة ، عليها أن تجد لها حلولا قبل أن تتفاقم و تتحول كل الأشياء إلى أزمة

[1] Mostefa codi , opcit , PP 84 – 95
[2] Frantz fanon , opcit , P 104
[3] Mostefa Boutefnouchet , opcit , P 241

حقيقية، إذا كنا بعدين هنا عن الحديث على البرامج و الإصلاحات السياسية و بصفة أقل الإقتصادية، غير أننا سنتطرق بصفة أكبر إلى النظام الإجتماعي و القيمي و بالأخص علاقته و تأثيره على الأسرة، و نجد من الملائم هنا أن نشير إلى مقولة هواري عدي في كتابه Les mutation de la société algérienne أي ما خص التحولات التي يتعرض لها المجتمع الجزائري كما يلي " لو طلب مني تلخيص تحليلي السوسيولوجي للجزائر المعاصرة لختصرتها في أربعة كلمات هي : ثبات و تغير الثقافة الأبوية في طبائع الأفراد و في الأدوار الجديدة التي يمارسونها و في المكانات التي يحتلونها "[1]، إذن رغم التحولات السوسيولوجية بعد الاستقلال و على مدار كل هذه السنوات ضلت الثقافة الأبوية قائمة و المتمثلة في أهم أسسها و المتعلقة بالشرف و الحرمة و القيمة المعطاة للمجال الأسري لكن الثقافة الأبوية لم تعد تمارس أدوارها كما في السابق و لا حتى بنفس الدرجة بل أخذت أشكالا خفيفة و غير مباشرة في تسير علاقات الأفراد و هي المثاقفة التي تبدو بعض مظاهرها في شكل العلاقات الإجتماعية و طبيعتها لكن في مقابل ذلك كانت الوضعية السوسيوثقافية المتميزة بثقافة كبيرة بعد الاستقلال أدت مع الوقت إلى صراع حول النموذج الثقافي الأمثل الذي يجب إتباعه " فقد تلقت الجزائر إذن صدمة مثقفة دامت 132 و قد عان الشعب الجزائري طيلة 20 سنة بعد الاستقلال خاصة في أوساط بعض المثقفين و الشباب، فقد ترك الاستعمار أثارا عديدة، و يظهر ذلك من خلال الفراغ الاستعماري كرر طيلة 132 نفس الآراء و الأفكار مستغلا في ذلك الأثار المكتوبة و الشفوية ثم وسائل الإعلام كل هذا لحشو الأدمغة من بنوع خاص، و بعد الاستقلال استمر التكرار إلى يومنا هذا من خلال السنما ، التليفزيون، الإذاعة، الكتاب الجامعي و غير الجامعي[2]، و في توزيع الأدوار داخل الأسرة بعد الاستقلال، و تقسيم العمل و اتخاذ القرار و الكيفية التي تسيرها نظام التعليم و ما قدمه للنظام الاجتماعي والمجتمع

1– <u>البنية السرية</u>:

يبدو من الخطأ أن ننظر إلى الأسرة على أنها ثابتة في عالم متغير ، مع أنها أكثر مقاومة للتغير من المؤسسات الإجتماعية الأخرى و لهذا فالأسرة الجزائرية تصدت إلى مختلف أشكال التأثير المادي و المعنوي الذي مارسه الإستعمار بهدف إضعافها بما أنها مصدر الوحدة و التماسك ، و مع ذلك فقد تعرضت إلى تغير نسبي في نظامها الإجتمعاي و القيمي ، و بعد الاستقلال تعقبت التحولات و توصل تحطيم البنيان الاجتماعية الريفية المقسمة تحت الإستعمار ، و هو ما يذهب إليه الهواري عدي معتبرا أن العائلة التقليدية الممتدة تحولت إلى أسرة موسعة تجمع في بيت واحد أسرة نواتية متعددة ، أين تستمر القيم الأبوية في بيئة اجتماعية تتميز بالتبادل التجاري و التمدن و النظام و الأجر و النزوح الريفي و فقدت بذلك العائلة التقليدية انسجامها بسبب تقسيم مصادر الرزق ، بحيث أصبح أفرادها يتحصلون على مداخيل معينة مما جعل الوحدات النواتية المشكلة للأسرة الموسعة تحس بشئ من الإستقلالية و الفردانية[3].

---

[1] Lahouari addi , les mutation … opcit , P 13
[2] A . elghani Megherbi , culture et personnellité ... , Opcit , P 102
[3] Lahouari addi , les mutations ... , Opcit , PP 47-48

إن الأسرة الجزائرية المعاصرة حسب هواري عدي يصعب أن نجد إجماعا بين علماء الإجتماع حول تسميتها، غذ يتحدث البعض عن الأسرة الموسعة ، المركبة ، و البعض عن نمط أسري مختلف يتضمن عدة أشكال و هو ما تم إثباته عدة مرات من خلال تحقيقات ميدانية[+]، فإذا أخذنا كمحدد شكل الإقامة ، نجد هناك نمطين للأسرة في الجزائر هما : الأسرة النواتية (زوجان مع أطفالهما) و الأسرة المركبة من عدد من الأزواج و أبنائهم، يتقاسمون نفس الإقامة و يمثلون وحدة إستهلاكية ، كما يمكن أن يكونوا منفصلين في هذا الجانب و يذهب الهواري عدي إلى القول أن بعض المجموعات النواتية هي في اتجاه أن تكون أسر مركبة عندما يكبر الأبناء ويتزوجون بدون مغادرة الأبوين ، في حين المجموعات النوانتية الجديدة تتشكل عند الانفصال عن الأسرة المركبة[1] و هذا يعني ببساطة أن الأسرة الموسعة تنتج أسر نواتية مؤقتة بإمكانها في أي وقت أن تتحول إلى أسر موسعة إذن يشكل هذا واقع عاشته المدن عيشة الإستقلال الوطني و سنوات بعده ، فالمحيط الحضري الذي تحيا فيه هذه الأسر، هو الأخر كان له تأثيرته الخاصة عليها، و في مستويات مختلفة بنياوية و إقتصادية و حتى على شبكة العلاقات الإجتماعية و الوظائف و الأدوار ، مما دفع بالأسرة للبحث عن نموذج محدود واضح لها ، تستطيع من خلاله التأقلم مع التحولات السوسيولوجية التي أعطت ملامح ميلاد أشكال العيش جديدة من جهة و محاولة الحفاظ على قيم العائلة التقليدية الموجودة في الذاكرة الجامعية للكثير من الأفراد من جهة أخرى ، ووضع كهذا تولد عنه نوع من الإلتماسات و الإنسجام بين البناءات الإجتماعية الجديدة و الواقع الإجتماعي الحضاري الذي تحيا فيه هذه الأسر ، لكن مع مرور الوقت فإن ثمت تغير معتبر حصل في النسق الإجتماعي العام و في الكثير من القيم ، فنظرا للطابع السكني خاصة المتمثل في الشقق و ما تعنيه من ضيق المسافة الذي قلص من هامش الحرية الشخصية للأسر النواتية ، المشكلة الأسرة الموسعة بحيث أصبح إنفصال الزوجين الجدد في السكن لا يثير الحزن و القلق ، كما كان في بداية سنوات الاستقلال ، لأن الحياة المشتركة أصبحت فقط مصدر ضغط للجميع لكن هذا لا يعني زوال القيم الأبوية و إنما تستمر بشكل جديد تتمثل في رغبة الوالدين و الإبقاء على الإبن الأصغر معهم ، يبدو إذن أن هناك فعلا تغير في بناء الأسرة الجزائرية و توجه نحو الإستقلالية السكنية نتيجة الحرية النسبة التي أصبح يشعر بها الأفراد بعد الاستقلال و حتى أثناء الثورة ، ثم تعززت بفعل إنتشار التعليم و تعدد وسائل الإعلام و توسع المدينة و بناء المصانع و ما أنجز عنه من امتلاك كل فرد لدخل شخصي يتصرف فيه كما يشاء ، كما يرسم نموذج حياته و مشاريعه و يختار شريكته إختيارا حرا إراديا و يسكن في بيت مستقل عن الوالدين ، دون أن يؤدي ذلك إلى قطع العلاقات و الزيارات ، و لكن دون أن يسمح للوالدين للتدخل بالشكل مباشر و قوي في حياتهم ، فهي باختصار ليست في قوة العلاقات التي كانت موجودة قبل الاستقلال أو سنوات بعده ، حيث طالما قامت الأسرة الموسعة بمراقبة و توجيه الأسر النواتية و كأنها تسكن معها في بيت واحد ، لكن كان أدلى الكثير من الأزواج و الزوجات أثناء المقابلات ، فإنهم طالما يعيشون وحدهم فإنهم يرسمون حياتهم كما يروها لكن هذا لا يمنعهم من تفادي الدخول في الصدام مع الأسرة الموسعة و إنما يحاولون إرضاءها بما لا يتعارض و الحياة التي يرسمونها لأنفسهم ، تأخذ علاقات الجوار و الزمالة و الإنتماء المهني في هذه الأسر هامشا هاما في علاقاتها الإجتماعية ، و هكذا

[+] على سبيل المثال الدراسة التي قامت بها فاطمة أو صديق في بعض أحياء العاصمة ، و توصلت إلى وجود خمس أنماط عائلية مصنفة كما يلي: 1 – الأسرة الأبوية الجديدة الممتدة: و تضم الزوجين و الأبناء غير المتزوجين، الأبناء المتزوجين، و أطفال صغار 2 – الأسرة الأبوية الجديدة المقلصة: و تضم الزوجين، أبناء غير متزوجين. 3– الأسرة الزواجية: و تضم الزوجين، أطفال 4– الأسرة الزواجية المقلصة: أطفال يعيشون مع أحد الأبوين مطلق أو أرمل، 5 . الأسرة شبه زواجية : الزوجين ، الأبناء ، و سيكنون لدى أهل الزوجة بسبب الأزمة السكنية. و قد أخذت فاطمة أوصديق كمقايسين في بحثنا، وحدة الإستهلاك، الرغبة في العيش في مجموعات عائلية ممتدة طريقة تعارف و زواج الزوجين أنظر :

Fatima Oussedik , Femmes et fécondité en en milieu urbain, C.R.E.A.D – F.N.U.A.P, Alger, 1989

[1] La houari Abdi, les mut mutations…, Opcit, pp49 – 50.

فقد أصبح نظام القيم يحمل الكثير من التناقض بين القيم التقليدية و القيم التي تفرضها متطلبات العصر و تحملها وسائل الإعلام و تجد صداها في أوساط الشباب ، و لهذا نجد سعاد خوجة تعتبر أن التصنيع التحضير التعليم ، هي عوامل أساسية في التحولات الحاصلة في عمق بنية المجتمع الجزائري ... و يلخص ذلك تقلص البنية الأسرية الأبوية و التحول في علاقات السلطة التقليدية[1]، و يبقى أن نشير الأخير إلى محدد هام أثناء الحديث عن بنية الأسرة الجزائرية، و يتمثل في نمط السكن الذي كثيرا ما كان عاملا مهما في الإشكال التي تأخذها الأسر و بهذا نجد الإحصائيات التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) في 31 مارس 1966 حفل عدد سكان الجزائر ما يقارب 28,459,000 نسمة ، تتمثل فيها الأسر 4,096,000 أسرة[2] أما في سنة 1995 فقد أجرى الديوان الوطني للإحصائيات تحقيقا حول نوع السكن الأكثر انتشارا في المدن و الأرياف و ذلك من خلال عينة تحتوي على 5910 أسرة على المستوى الوطني و توصل إلى النتائج التالية:[3]

نمط السكن	الوطني	الحضري	الريفي
فيلا ، مساكن فردية و تقليدية	%77,00	%63,83	%91,43
عمارة	%21,3	%35,40	%5,58
سكن غ رسمي	%1,6	%0,75	%2,99
المجموع	%100	%100	%100

يبدو من خلال هذا الجدول أن الوسط الريفي عرف بعض التطور في نمط السكن من حيث الهندسة المعمارية ، لكنه لا يزال يحافظ على خصائصه الإجتماعية خاصة كبر مساحة و عدد الغرف لتشمل أكبر عدد من أفراد الأسرة ، و تضمن عدد استقلاليتهم السكنية ، في حين نمط العمارات و هو النمط السائد عالميا و تعمل به الجزائر كغيرها من الدول ، فهو يسود أكثر في المدن تماشيا مع متطلبات التحضر و العصرنة ، ففي إحصاء لسنة 1996 أتيت بأنه منذ 1987 ، النمط الأكثر انتشارا في المدن هم العمارات حيث ارتفعت من ارتفاعا محسوسا بين سنتي 1987-1995 وذلك بنسبة 8,21% في حسن تراجع السكن التقليدي لنفس الفترة بنسبة 29% السكن هل يتوافق بناء الشقق و العمارات و بنية الأسرة الجزائرية ؟

لا شك أن المتأمل في هذا يدرك أنه لا علاقة بين طبيعة المسكن و طبيعة الأسرة الجزائرية إذا لا يزال عدد كبير من الأفراد أو الأسر النواتية يسكن شقة واحدة مما أدى إلى الكثير من الصراعات و المشاكل و الانحراف و تشرد الأطفال ، فوجود أسر عديدة في مسكن واحدة لا يعني أنه برغبة منهم ، إذا أكدت العديد من الدراسات أن الأزواج الجدد و خاصة الشباب منهم يتطلع للإقامة في منازل متنقلة عن الأهل و هكذا يبدو أن السياسة الإسكانية في الجزائر لم تلبي بعد حاجة الأفراد السكنية في ظل الرغبة المتزايدة في الحصول على سكنات خاصة لكل فرد ، و هو ما يفسر تأخر الزوج بسبب الأزمة المزدوجة البطالة و أزمة السكن.

2- <u>التنشئة الإجتماعية و توزيع الأدوار</u>:

[1] Souad Khodja , Opcit , P31 ONS . Collection N° 250, 1996 , P 01
[2] ONS collection N° 250 , 1996 , P01
[3] ONS collection N° 224 , 1995 , P01

تعتبر الأسرة تقليديا – كما رأينا ذلك – المؤسسة الأولى التي تقوم بمهمة تنشئة الأجيال وإعدادها للإندماج في المجتمع ، و تتساند أحيانا مجموعة من المؤسسات الأخرى التربوية و الدينية والإعلامية في تكوين الشخصية الفرد ، و من خلال هذا العمل الذي يبدو متكاملا ينشئ المجتمع الأفراد على شاكلته بكل تفرعاته و تناقضاته ، و من خلال هذه التنشئة يعمل على تحديد الأدوار التي ينبغي للأفراد القيام بها ، و يتجلى ذلك بوضوح في التربية الأسرية ، و في التوجه نحو العمل و التعليم و أشكال الزواج و طرق إتمامه ، و هو ما سوف نراه في العناصر الموالية :

أ – التربية الأسرية :

تتبنى الأسرة أساليب معينة أثناء قيامها بعملية التربية الأسرية ، تتراوح ما بين التشديد و استعمال وسائل العقاب ، و بين الحوار و الترغيب ، من خلال ذلك يتعلم الأفراد كيف يحملون قيمها و اهتماماتها ، و بدرجات متفاوتة حسب مواقعهم ، انتماءاتهم ، مصالحهم ، جنسهم و سنهم ، و أخيرا مدى اندماجهم في المؤسسات التقليدية و الحديثة ، و لكن قبل الخوض في ذلك نحاول أن نتبين الجو العام الثقافي و الإجتماعي الذي طبع الحياة العامة للناس بعد الاستقلال و سنوات بعده ؟ تم الإستيلاء عشية الاستقلال الوطني في المدن الكبرى على المساكن الشاغرة التي تركها المستوطنون ، من طرف سكان المدن أو النازحين من الريف ، هؤلاء الذين زادوا من نمو و توسع المدن و السكن الحضري ، فالأهمية الإدارية التي إكتسبتها المدن أثناء الاستعمار الفرنسي تعززت بعد الاستقلال ، بعد أن أصبحت مدنا إقتصادية تحتوي أكبر المصانع مما شجع الهجرة الداخلية أو ما يسمى بالنزوح الريفي[+] إليها .

و أمام هذا الوضع نجد أنفسنا كما ذهب إليه مصطفى بوتفنوشت أمام نمطين للشخصية و للتنشئة و هو ما تكلم عنه ابن خلدون منذ ستة قرون ، فالبدوي لا يمكن أن يكون حضريا إلا في الجيل الثالث[1]، لهذا فالفوضى التي واكبت الحياة الحضرية سنوات بعد الاستقلال تعود للنمو الديمغرافي من جهة و إلى التنشئة الإجتماعية الريفية من جهة أخرى ، حيث لا يزال سكان المدن من الأصل الريفي مطبوعين بالشخصية الريفية ، مما يعني أن مميزات الحياة الريفية إنتقلت إلى المدينة التي تتميز بريتم حياة متسارع و بعقلانية العلاقات الإجتماعية ، مما نجم عنه شئ من الصراع أحيانا و بعض التعايش أحيانا أخرى بين أساليب و السلوكات و القيم التقليدية من جهة و تلك الحضرية الناتجة عن انتشار التعليم و ما تبثه وسائل الإعلام ، من جهة أخرى ، حين اقتصرت العلاقات للين أهل المدن والنازحين إليها على التبادلات الإقتصادية، أما التبادلات الثقافية و الإجتماعية فكانت تتم ببطئ و حذر، و كان لهذه الحالة السوسيوثقافية تأثيرها على أسلوب التربية في الأسرة ،

[+] قدرت نسبته الإسكان في المدينة سنوات بعد الإستقلال بـ 42 % ثم زادت بعد 1980 بصورة كبيرة بعد تردي الأوضاع في الريف الجزائري الذي كانت نسبة السكان فيه سنة 1830 و تمثل 92 % لتخفيض في 1956 إلى 79 % ثم إلى 69 % سنة 1977 ، و في حين كان الحضر لا يمثلون بعد الاستقلال سوى 27 % من مجموع السكان و ذلك سنة 1966 ثم تجاوزت هذه النسبة سنة 1977 إلى 40 % أنظر في الشأن

M .Boutefnonchet , système social et changement social en algerie OPU , Alger , sans date , P 72

[1] Ibid , P72.

إذ بعد سنوات من الاستقلال " لا زال المجتمع التقليدي القائم على التفويق بين الجنسين هو الذي بعيد التقسيم الإجتماعي لمكانات الأفراد و أدوارهم المستقبلية فلكل مجال تأثيره، و مكانات تواجده و أنماط تعبيره"[1]، و بهذا تعمل السرة على توجيه الفتاة منذ طفولتها لدورها المستقبلي كربة بيت، و تعلم قيم ، الصبر ، التحمل و الخضوع و بعد بلوغها تتحول من شخص دون هوية لتصبح ذات قيمة إجتماعية متبادلة بين أسرتين أما الذكر فيعلم منذ صغره الأعتماد على النفس ، و القوة و الشجاعة خاصة في وقت الأزمات حيث يربى على المكابرة ، حيث يمكن أن يضعف داخليا بفعل أزمة ما ، لكن دون أن يظهر ذلك، أنها الحرية المقيدة لكلا الجنسين ، و التي تسعى لتحديد أدوارهما المستقبلية ، فكلاهما يمشي على خط مرسوم و محدد مسبقا ، لكن الذكر يصبح أكثر حظا عنده و حرية عندما يؤسس أسرته الخاصة.

تميل إذن التربية الأسرية نحو الإضطهاد الذي يعبر عنه هشام شرابي بأنه ثلاثة أنواع : إضطهاد الفقير ، إضطهاد الطفل ، إضطهاد المرأة[2] أو ما يسميه حليم بركات " دونية النساء و دونية الصغار"[3]، المرأة مظلومة من قبل الوضع الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي و مظلومة من طرف الرجل ، أما الأطفال فالبنية التراتبية للأسرة يجعلهم صغارا عليهم طاعة الكبار الإمتثال لأوامرهم .

استفادت المرأة سنوات بعد الإستقلال بشيء من الحرية سمحت به الهندسة المعمارية للبيوت والعمارات ، حيث أصبح بإمكانها رؤية ما يجري في الخارج من خلال الشرفات و النوافذ دون أن يشعر المار أمامها بوجودها ، و يعتبر هذا مكسبا هاما مقارنة بالسكن التقليدي الذي يمنعها من التعرض للخارج ، و بهذا ظهر ما أسمته كلودين شولي " بالداخل و الخارج " و هما مفهومان راسخان في ذهن الرجل و المرأة كليهما[4]، أما إذا جئنا لتحليل وضعية الرجل الجزائري كطرف ثاني خاضع للتربية الأسرية ، نجده هو الأخر مقيدا و مثيرا من طرف المعايير الثقافية و القوانين الإجتماعية للمجتمع، يبدو كأنه داخل سجن رمزي مثل المرأة تماما.

إن التغيرات السوسيوثقافية و الإقتصادية التي ما فتئت الجزائر تعيشها سنوات بعد الاستقلال أثرت كثيرا على الأسرة ، فتغيرت نسبيا المكونات و الأدوار و وعي كل من الشاب و الفتاة بعد أن تلقوا قسطا من التعليم ، و بعد حصولهم على دخيل مادي عززت من شعورهم و شخصياتهم المستقلة بأن مكانتهم و أدوارهم في المجتمع المعاصر غيرها تلك التي كانت لهم في المجتمع التقليدي و هكذا وجدت الأسرة صعوبة في ممارسة دورها التربوي و التوجيهي ، وذلك تحت ضغوط المنظومة القيمية و التقليدية التي تحملها مسؤولية الحفاظ على القيم و المفاهيم التقليدية ، و بين ما يطلبه أفرادها من تفتح على العالم الخارجي بكل ما يحمله من أفكار و توجهات حديثة هي موجودة فعلا في الواقع اليومي لهذا يعتبر vatin بأن مكانة المرأة الجزائرية تغيرت تغيرا

---

[1] Bettina demmerbein , le difficille autonomie des lerttes des femmes , in : la fin de l'unanimisme , débats et combats des années 80 et 90 , sous la direction de fammy colona , monde arabe : magherb - machred la documentation française N° 162 oct -doc , 1996 P 58

[2] هشام شرابي ، النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي، تر: محمود شريح، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 21992.

[3] حليم بركات ، مرجع سابق ، ص 370

[4] chaudine chaulet , in , nadir marouf , representation des dhers , ed , espaces maghrebins , proplines d jeux , ENAGURASC , 1979

طفيفا بفعل تكوينها في محيط عائلي وإجتماعي صعب التنسيق فيه[1]، إلا أن تغير مكانة المرأة و لو نسبيا ، لم يغير من مكانة الرجل الذي بقية صاحب السلطة والقرار غير أن الشيئ المتغير هو أنه أصبح يمارس هذه الأدوار بأكثر ليونة و يخضر قراراتهم لنقاش حتى و أن بدى هو صاحب القرار الأخير

يسعى بعض أفراد المجتمع للحفاظ على القيم و المعايير التقليدية التي منحتهم مكانة معينة و حددت أدوارهم حسب و الجنس و السن ، في حين يسعى آخرون إلى تجديد النظام القائم حتى يتوافق و نمط العيش المتاح لهم بحكم مهمتهم ، و مستواه التعليمي ، و ليؤكدا أيضا فردا بنيتهم و إستقلاليتهم التي تشجعها الحياة الحضارية بما تمنحهم من فرص تحقيق الذات و التحرر من قيود السلطة الأبوية و من العادات و التقليد التي تعطي سلطة اتخاذ القرار من للمسنين ، و ما على الشباب سوى الطاعة و الإمتثال.

إن الأسرة الجزائرية رغم مقاومتها لبعض القيم و السلوكات التي فرضها التغير الإجتماعي الثقافي و خاصة في العشريتين الأخيرتين لم يمنعه من تغير أسلوبها في تربية المشيئ ، نحو تنشئة أفضل للجنسين على حد السواء ، و إعطائهم هامشا من الحرية لاختيار المهن و المكانة الدور الذي يلعبونه في الوسط الذي يوجدون بهم ، بل الأكثر من ذلك فأن المرأة الجزائرية (الأم ، سعت إلى تغير صورتها من خلال إبنتها و ذلك بتشجيعها على العلم و العمل و الاختيار الأفضل في الزواج ،وأن تبحث بنفسها عن مكانات و أدوار جديدة تحقق بها ذاتها ، و هو ما جعل عدد من الملاحظين يؤكد بأن هناك صعود إجتماعي للمرأة يترجم بالعديد من الأدوار و المكانات الجديدة[2] ، و يعتبر قبول الأسر بعمل المرأة دليلا كافيا بعد أن أصبحت عضوا فعالا في إقتصاد الأسرة.

إن مفهوم " الدخل والخارج " بدأ يتلا شئ نسبيا ، بعد أن أصبح الشارع مجالا مشركا و أماكن العمل أيضا ، فالمرأة أثناء توجهها للعمل أو الدراسة " تقطع طريقة طريقا هو مجال مشترك للعديد من الأسر الغربية عن بعضهما ، لأنها تشكل أسرا نواتية متميزة بثقافة و عاداتها على عكس الريف أين توجد السرة الموسعة "[3]

إن الحقيقة المائلة أمامنا اليوم هي أن الترجمة الذكرية للقيم و التقاليد و للمباح و المحترم إجتماعيا التي تسهر الأسرة على تلقينها لأفرادها تتراجع اليوم أمام منظومة قيمية أكثر واقعية و موضوعية ، و لعل المستوى الثقافي و التعليمي و الإنتماءات المهنية و القثافية ، كلها تسهم إيجابيا في ذلك ، و سوف نرى في العناصر الموالية التغير الحاصل في مستويات أخرى من الحياة الإجتماعية .

ب – **التعليم :**

---

[1] J.c . Vatin , société algerienne et junprudence , rvue algériennes des siences politiquee et jundiques N° 1 , mars , 1968 , P 85

[2] Bettina dennerlein , Opcit , P 57

[3] Donia charifat , les représentations socialeschez un groupe d’ovrieres , thèse de magistére en sociologe , Alger , 1987 .

نظرا لأهمية التعليم في حياة الأفراد و الشعوب ، عمدت الدولة بعد الاستقلال مباشرة إلى وضع سياسة تعليمية تتبع تكافؤ الفرص أما مالجنسين ، و لتفعيل ذلك أرست أسس ديمقراطية التعليم ، مجانية و إجباريته بعد سن السادسة ، كما عمدت من جهة أخرى إلى محاربة الأمية المتفشية في المجتمع عن طريق فتح أقسام لمن يرغبون في ذلك ، و يعتبر هذا التوجه إمتداد للأفكار التي ما فتئت الحركة الوطنية تنادي بها – كما راينا ذلك – من أجل رفع الجهل عن الشعب ليشارك في خدمة وطنه ، و مع أن الدولة سعت لتعميم التعليم في كافة مناطق الوطن ، إلا أن العملية عرفت بطئا نسبيا في الأرياف و هو ما يفسر ضعف عدد المتمدرسين في الأرياف مقارنة بالمتمدرسين في المدن و ذلك سنوات بعد الاستقلال ، إلا أن هناك عوامل أخرى كان لها تأثيرها في ذلك كالنظرة التقليدية في الريف إزاء أدوار كل من الرجل و المرأة مما أدى إلى تأخر إلتحاق الفتيات بالمدرسة ، فعالم المرأة الضيق الذي هو البيت لا يحتاج لأن تذهب إلى المدرسة ، و إن حصل فمستوى تعليمي بسيط يكفي ليؤهلها الرعاية بيتها و زوجها ، في حين فإن عالم الرجل الخارجي و ما يتطلبه من إحتكاك و قدرات و معارف يستدعي أن تحصل على درجة عالية من التعليم ، و هو ما ساهم في إرتفاع عدد الأميين من النساء في الأرياف .

إن هذه الأفكار و الذهنيات التقليدية لم تتمكن من الصمود طويلا أمام حالة الوعي الإجتماعي والثقافي العامة ، التي عاشها المجتمع الجزائري و الذي أصبح ينظر إلى التعليم كوسيلة للتحرر من قيود الجهل والتخلف ، و أن ذلك لا يتم إلا بإتاحة الفرص المتكافئة للجنسين على حد السواء ليتمكنا من تحسين واقعهما الإجتماعي و تركيز إهتماماتهما على بناء حياة أكثر إستقرار و تفتحا و أكثر واقعية في عالم لا مكان فيه لغير المتعلمين ، و إذا كان عدد المتعلمين من الذكور و أكثر من الإناث و في المدن أكثر من الرياف في السنوات الولى للآستقلال ، إلا أنه شيئا فشيئا إستطاعت المرأة أن تصل إلى الرقم الذي حققه الرجل ، حيث تقلص الفارق الذي كان في الدخول المدرسي 1965 – 1966 يتمثل في 35 نقطة إلى 15 نقطة في الدخول المدرسي 1991 – 1992 ، كما أنه عشية الاستقلال تشير الإحصائيات إلى تمدرس طفل من خمسة في الأسرة ، في حين بلغ مجموع التمدرس في 1974 إلى % 67 و تجاوز 90 % في 1996 كما أن تعليم البنات كان يتم بسرعة أكبر ، حيث مثلت الفتيات في الدخول المدرسي 1994 – 1995 نسبة 46.8 % من مجموع الإبتدائي ، في حين بلغت 49.8 % بالنسبة للثانويين[1] ، و هكذا فالوضعية التعليمية لأفراد الأسرة من الجنسين قد أثرت في تلاشي تدريجي للتقسيم التقليدي للأدوار بينهما ، و بدأت العلاقة بين الطرفين تأخذ منحنى أكثر موضوعية و إحتراما متبادلا و هو ما يرتب عنه تغير لمكاناتهم داخل الأسرة أيضا[+].

ج – تقسيم العمــل :

بعد نيل الجزائر لإستقلالها السياسي ، توجهت نحو النهوض بالإقتصادالوطني المنهار ، و نشر الثقافية والتعليم، و تحسين المستوى المعيشي لمواطنيها و لتحقيق ذلك كان لابد من اشراك الجنسين معا لذلك

[1] Bettina dennerlein , la sous – estimation du travail féminin par les staticiens », in monde arabe maghreb, machrek N° 162, opcit, p 62.

[+] هذا ما سوف نراه في الفصل الرابع ، عنصر : تغير مكانة أفراد الأسرة.

عمدت المواثيق و المخططات الوطنية للحث على ذلك،لكن هل يمكن أن تغير الذهنيات و القيم الثقافية و التقليدية بجرة قلم ؟

لم يكن من السهل طبعا أن يقتنع الرجل بضرورة مشاركة المرأة له للعمل خارج البيت ، و لهذا فقد كان إقبال المرأة عن العمل في بدايته ضعيفا ، و يقتصر على مناصب بسيطة ، في حين بقي الرجل محتكرا للمناصب الهامة في مختلف الميادين ، و رغم أن العمل في الحقول و بعض الصناعات التقليدية النسوية في الأوساط الريفية و الحضرية ، كان أمرا مقبولا إلا أن العمل بالشهادة يعتبر مرفوضا خاصة إذا تطلب ذلك السفر أو الإختلاط ، و لهذا عندما تفتح المجتمع على عمل المرأة ثم توجيهها نحو ممارسة مهن ووظائف معينة كالتعليم و التمريض و الإدارة التي كادت تصبح مهنا سنوية نظرا للتصورات الإجتماعية التي تظهرها أكثر ملاءمة ، لأنها تخضع لقواعد تنضم العلاقات الإجتماعية فيها ، أما إذا جئنا إلى تحليل أعمق لتقسيم العمل بين الجنسين فإننا نكتشف التحدي الكبير الذي قامت به الأسر و الأزواج الذين سمحوا لبناتهم بالعمل و تحدث من طرف المرأة بذاتها ، لأن التقسيم التقليدي للعمل كما تذهب إليه سعاد فوجة يقوم على التفرقة بين الجنسين، هذه التفرقة التي توجه طفلين ذكر و أنثى بشكل يجعل الفتاة تمارس الأشغال المنزلية في السن التي يسمح فيها للذكر باللهو و اللعب[1] لهذا دخلت المرأة في البداية في صراع مع مجموع العادات والتقاليد التي تمنعها من تحقيق ذاتها،وهو ما دفع المشرع القانوني إلى محاولة تدعيم مكانتها في العمل من خلال تخصيصها ببعض الفصول والمواد الخاصة بتشريعات العمل،و زادت بذلك نسبة طالبات العمل،حيث ارتفعت من 3,99% سنة 1966 إلى 480 سنة 1977 و ذلك بعض النظر عن غير المسجلات في مكاتب التشغيل الرسمية ، إلا أن نسبة البطالة التي كانت في ارتفاع كل سنة عانى منها الجنسين على حد السواء، أما إذا توفرت فالرجل أولى بها ، و هو ما جعل رئيس الجمهورية آنذاك هواري بومدين يصرح سنة 1966 بأن هناك مشكلة البطالة، فإذا وجدت فرصة عمل متاحة ، فهل ينبغي منح هذه الفرصة للرجل أو للمرأة ، هل ينبغي أن يبقى الرجل في البيت ، بينما تخرج المرأة للعمل في الخارج ، هذه هي المشكلة[2]، و هنا يبدو جليا التقسيم الإجتماعي للعمل ، فمكان المرأة الطبيعي البيت ، و دور الرجل الرئيسي الإنفاق ، و هكذا فقد أعاقت القيود السوسيوثقافية المتمثلة في واجب المرأة بالبيت ، و ثقل أعباء الأعمال المنزلية ، بالإضافة إلى تربية الأطفال و رعايتهم خاصة في سن مبكرة – المرأة من الدخول المبكر لسوق العمل ، لكن أمام إصرارها على تحسين وضعيتها حاولت إيجاد صيغ توفيقية بين مهامها و أدوارها داخل البيت و خارجه ، سواء عن طريق ترك البناء عند أهل الزوج أو أهلها أو دور الحضانة أو المربية و منذ الثمانينيات زاد إقبال المرأة على العمل و أصبحت مختلف برامج التنمية الإجتماعية و الإقتصادية تتنبأ بتصاعد مهم للفئة السنوية العاملة بسبب طموحها و إرادتها في المساهمة في مداخيل البيت و تحسين ظروف المعيشية ، وبعيدا عن الأسباب الإقتصادية التي تحتم على المرأة الخروج للعمل ، فإن هناك عوامل أخرى جاءت في أجوبة المبحوثات في تحقيق ميداني قام به بعض الباحثين ، حيث ينظرن إلى العمل كوسيلة لتأكد الذات ، ضمان الاستقلالية و حماية في حالة الطلاق أو الترمل ، أما بالنسبة لذوات التعليم

---

[1] SOUAD KHOUDJA . Opcit , p33

[2] فاطمة أوصديق ، الشروط اللزمة لتولي النساء مسؤولية البحوث المتعلقة بالمرأة في المنطقة العربية ، شؤون عربية ، العاداد 22، ديسمبر 1982 ، صفحة 104

الجامعي ، فهو تتويج منطقي لمشوارهن الطويل في ميدان الدراسة ، و يسمح لهن بإعتلاء مكانة إجتماعية أرقى تتجاوز دور إنتاج و تربية الأطفال. أما بالنسبة للرجال فقد أثبتت الدراسة أن موقفهم من عمل المرأة مرتبط بالظروف الإجتماعية الإقتصادية للأسرة الجزائرية[1].

و هكذا فقد حقق المجتمع تحول حقيقي و لكنه نسبي ، خاصة في العشريتين الأوليتين بعد الاستقلال بما يخص نظرته و موقفه من تقسيم العمل بين الجنسين ، و يبقى هذا من جهة نضر سوسيولوجية أكبر شاهد على التغيرات الأساسية التي مست العائلة التقليدية و توزيع الأدوار ، حيث أننا نجد أحيانا بعض الرجال الذين يشجعون زوجاتهم و بناتهم و أخواتهم على العمل ، تحقيقا لذات أو من أجل مكانة إجتماعية أفضل تجعله يتباهى بها في محيطه ، إذا يرى هؤلاء أن العمل نهاية منظمة لمشوار علمي طويل ، و لعل أكبر دليل على هذا التغير دخول المرأة إلى مجال القضاء و العدالة و العمل السياسي[+]، اللذان يعتبران لأسباب عديدة ، خاصين بالرجال .

و رغم أن العمل السنوي في الجزائر لم يصل نظيره في المغرب إلا أنه تطور كثيرا عما قبل ففي بداية نطوره سجلت النسبة العالية لدى الفتيات العازبات و بشكل أقل المطلقات أو الأرامل لكن فضاء عمل المرأة توسع بعد سقوط أخر الاعتراضات حيث أصبح دخل الزوج لا يكفي بحيث شكلت نسبة النساء المتزوجات العاملات 33.11 % سنة 1989 من اليد العاملة سنويا ، ثم في 1996 تجاوزت هذه السنة 52.42 % و على العموم فقد بلغ نشاط المرأة خارج العمل المنزلي 5% في الثمانينيات ثم تصاعد بشكل مذهل في 1992 ليصل إلى 10 % و 16% في سنة 1995 من مجموع اليد العاملة[3]، و لابد من الإشارة هنا إلى أن النساء اللواتي يمارس عمل غير مصرح به[++] لا يدخلن ضمن الإحصائيات.

---

[1] avis et attitude a l'egand de l'emploi de la femme , la lettre du CENEAP N° 26 septembre , 2000 P2

[+] بينت بعض الإحصائيات أن هناك 34 إمرأة من بين 172 إمرأة على مستوى المحكمة أي نسبة 19.7 % و 12 من بين 673 في المجالس القضائية نسبة 18.6 % ، و 357 قضاة نساء من بين 1352 على مستوى المحاكم نسبة 26 % و 29 قضاة نساء من بين 34 على مستوى مجلس الدولة أما على المستوى السياسي فهناك 108 من بين 400 إمرأة إطار شغلن مناصب عليا ركذا رئاسة الحكومة و في وزارات مختلفة

Voir , mahfoud benoune , les algériennes victines de la societé Néo patricacale 1 er ed , Marinon , Alger , 1999.

[2] Rôle de la femme , la lettre de CENEAP , N°11, Avril 1999 ,P3

[3] Rôle de la femme , la lettre de CENEAP , N°11, Avril 1999 ,P3

[++]بتلغ نسبة عمل المرأة غير المصرح به 38.61 % أي ما يعادل 2/5 من النساء العاملات ، و بعد دراسة هذا النوع من العمل ، تبين أنه عن نشاطات هاميشية أو تكميلية ذات مدخول ضعيف تمارسه شريعة سكانية معينة ، و لا يدخل في إطارخ النشاط الزراعي و يشكل النسب التالي 11.07 % من النساء العاملات لوقت محدد كعاملات في المنازل لأسباب إقتصادية ، 23.45 % من النساء الماكثات في البيت يمارسن نشاطات تكميلية هاميشية ، 1.13 % من النساء المصرح بهن بطالات يقمن بأعمال تكميلية و المجموع هو 35.5 % من النساء يمارسن أعمالا غير مصرح بها لأسباب اقتصادية

Voir : femmes et emploi informel , la lettre du CENEAP , N° 21 , MARS , 2000 , P 3

و هكذا يمكن القول أن التقسيم التقليدي للعمل بين الجنسين لم يعد قائما بالشكل الذي كان عليه و أصبح البحث عن العمل أمرا عاديا للفتاة كما للذكر ، رغم الإقبال الضعيف للنساء مقارنة مع النسبة التي يمثلها من مجموع السكان .

د – الـزوج:

لا شك في أن نظام زوج القرابة امتد سنوات عديدة بعد الاستقلال ، وهو لا يزال قائما حتى اليوم في المدن و الأرياف خاصة، لكنه لم يعد منتشرا كما في السابق ، فقد أثبت العديد من الباحثين أن أسلوب الزواج قيد تغير بفعل عوامل عديدة منها ارتفاع المستوى التعليمي للأفراد، اتساع فرص الاحتكاك المباشر في العمل ، الجامعة ، الشارع ، تأثير و سائل الإعلام و تنوع و سائل و أساليب الاتصال حيث تؤدي هذه العوامل مشتركة إلى أن يصبح الزواج مسألة تعني الشريكين بالدرجة الأولى، إذا عادة مايتم التعارف بينهما قبل الزواج ، حيث في إحصائيات قدمها الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1984 و دراسة بـ : (ENAF) سنة 1986 و أخرى و هي الدراسة الطبية الإحصائية للسكان سنة (ENSP) 1970 أتيت هذه الإحصائيات إستمرار زواج الأقارب في الجزائر ، لكنه في تناقص خاصة مع إرتفاع المستوى التعليمي للزوجين[1].

لقد أصبحت الأسر تشجع أبناءها و خاصة الفتيات على مواصلة الدراسة و ترفض زواجهن المبكر لأنه يعيقهن على مواصلة الدراسة ، كما تفصل هذه الأسر انفصال ابنها بعد زواجه بسكن مستقل ، أين تتمع الزوجة الجديدة بحياتها بعيدا عن سلطة الحماة ، و تصبح المسؤولة الأولى و الوحيدة عن شؤونها المنزلية و تتلقى أحيانا المساعدة من طرف زوجها الذي تحرر هو الاخر من رقابة الأهل و من التصورات التقليدية لتوزيع المهام و الأدوار بين الجنسين ، ولكن هذا لا يعني أن هناك تغيرا كبيرا ، لكن في نفس الوقت يوجد إقرار من طرف الزوجة بإنسانية زوجته و حقها في إبداء الرأي و المشاركة في إتخاذ القرار و نرى من الملائم هنا تقديم الإحصائيات التي تشير إلى مستوى العمر في أول زواج للنساء و الرجال و هو ما يوضحه الجدول الموالي[2]:

السنة / الجنس	1966	1977	1987	1998
ذكر	23.2	25.3	27.7	31.3
أنثى	18.1	20.9	23.7	27.6

يتبين من هذا الجدول أن متوسط السن يزداد كل عشر سنوات بـ : 2% بمعنى أن هناك تأخر في سن الزواج لدى الجنسين و بالإضافة إلى تأخر سن الزواج ، فإن العلاقة بين الزوجين أصبحت أقوى عما كانت

[1] Voir , Ali Kouaouci , Farilles , femmes et controception , chapitre , le mariage algerien , Affinités , caractéristique , PP 110 – 140.
le mariage , la lettre du CENEAP , N° 11 , Avril , 1999 , P2

[2] le célibat chez les femmes , la lettre du CENEAP , N° 21 , Mars , 2000 , P 2

عليه في الأسرة التقليدية حيث كانت تقتصر على إصدار الأوامر و التنفيذ ، و لا يحق للزوج محادثة زوجة أمام أهل البيت لأنه تجاوز لقيم الحياء و الحشمة ، و باختصار فإن الطرق التقليدية للزوج لم تعد الوحيدة المؤطرة لتكوين أسر جديدة ، إذا تتدخل عوامل التمدن و التربية إلا أن العادات و الحفلات المصاحبة للزوج قد حافظت عموما على أشكالها التقليدية ، أما اختصار الشريك فقد تجاوز حلقة الوالدين و الأقارب، رغم أنه كثيرا ما كان مصدر توترات و صراعات شديدة داخل الأسرة "[1] و غالبا ما يلجأ الشباب و الفتيات و خاصة مع ارتفاع المستوى التعليمي إلى أسلوب الحوار و لإقناع الوالدين في حال رفضهم ، و يكون الرضوخ لإرادة الأهل آخر الحلول ، كما أن هناك حالا أخرى يصر فيها الشباب على إختيارهم و يتم ذلك بحضور شكلي للوالدين أو بمقاطعة نهائية .

و على العموم فإن نظام الزواج في الأسرة الجزائرية عرف تغيرات كثيرة و هي نتيجة حتمية للعوامل التي سبق ذكرها

3 – مشاركة المرأة في عملية التنمية الوطنية :

أفردت المخططات و البرامج التنموية للدولة بعد الاستقلال المرأة ، بالحديث عن أهمية مشاركتها في التنمية الإقتصادية ، بعد أن أثبتت شجاعتها و قدرتها على التحدي إبان الثورة التحريرية، ابتداء من مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 الذي حيا فيه جهاد المرأة الجزائرية " نحيي بكل إنفعال و إعجاب الشجاعة الثورية للفتيات و النساء المتزوجات و الأمهات و لكل أخواتنا المجاهدات اللواتي يشاركن بنشاط ، يحملن السلاح أحيانا من أجل الكفاح المقدس لتحرير الوطن"[2]، إلى ميثاق طرابلس 1962 الذي أكد على أهمية إدماج المرأة في الحياة العامة ، مشيرا في نفس الوقت إلى ضرورة تجاوز الممارسات و القيم التقليدية التي من شأنها أن تعيقها عن المشاركة الفعلية في المسار التقويمي للبلاد حيث جاء فيه " أن مشاركة المرأة في الكفاح ، خلقت ظروفا سانحة لتحطيم القيود التقليدية التي أثقلت كاهلها ، و لابد من إشراكها و بصفة كاملة في إدارة الشؤون العامة و في تطوير البلاد"[3]

تفطنت القيادة السياسية للبلاد غداة الاستقلال إذن للعراقيل الإجتماعية في وجه عمل المرأة و لهذا جاء تأكيد ميثاق طرابلس على ضرورة المساواة بين الرجل و المرأة واقعيا ، لكن هل حدث هذا فعلا ؟

إن الحقيقة التي يمكن إستنتاجها سنوات بعد الاستقلال ، أن تلك النصوص لم تتجاوز إطارها النظري، " فالملاحظ على أرض الواقع أن القوانين متقدمة كثيرا على الذهنيات "[4]، و لم تتمطن المرأة من مواجهة هذا الواقع و الإخلان من قيوده ، مما أثر نسبة إقبالها على العمل تشجعها على الصمود ، فالرجل الذي غالبا

---

[1] le mariage , la lettre du CNEAP , N° 11 , opcit , P 2

[2] Heléme vandevelde , femmes algériennes à travers la condition féminine dans les conditions depuis l’indépendance , OPU , Alger , 1980 , P2

[3] Annuaire d’afrique du nord , document sur l’algerie pour la nalisations des faches condiques et vciales de la révolution démocratique et populaire , 1992 , P702

[4] Julietle minces , la femme dans le monde arabe , edition , Mazarine , 1980 , P101

ما يكون رئيسها في العمل و زميل لها ، و لم يتقبل في البداية هذه المنافسة فمكان المرأة أكده ميثاق طرابلس ، حاثا على إيجاد صيغة توفيقية[+] بين عمل المرأة الوظيفي و دورها كزوجة و ربة أسرة في بناء و دعم العائلة التي تشكل الخلية الأساسية للأمة ، لذا يجب أن تشجع الدولة المرأة على شغل المناصب التي تناسب استعدادها و كفاءتها و تكثر بالتالي من مراكز التدريب المهني المتخصصة في أعمال المرأة"[1]، و هنا نجد إشارة واضحة للتوجه الذي يحمله الرجل نحو أنواع المهن التي يمكن للمرأة أن تشغلها ، و في الحقيقة فإن موقف المجتمع الجزائري ككل من مشاركة المرأة في عملية التنمية الوطنية لا يزال يحمل الكثير من التردد ، و حتى على مستوى البحوث العلمية ، لا نجد دراسات تطرقت إلى مشاركة المرأة في عملية التنمية و أخذت بعين الاعتبار الأدوار الشاملة التي تقوم بها يوميا، وهو ما يؤكده فعلا بعض الباحثين " نعرف أن النساء مقسمين بين الإنتاج ، هذه الوظيفة الأخيرة التي درست بصفة خاصة عن طريق التحليلات الديمغرافية لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للأولى ليست فقط عدم إنتاج تحليلات متعلقة بأدوارهم أو بمكاناتهم في النشاطات المأجورة ، و لم نحاول الفهم الحقيقي لأدوارهم الشاملة في التحولات المسجلة ، سواء في التنمية المخططة من طرف الدولة ، أو في إقتصاد السوق الذي تعرفه الجزائر الآن ، فنحن لم نقس جيدا المكانة التي تحتلها المرأة في النشاطات الإقتصادية ... و لهذا لابد من الأخذ في الحسبان الفروقات في المكانة و المميزات الخاصة للمرأة ، ليس فقط من الناحية البيولوجية و لكن خاصة انطلاقا من إشكالية الأدوار التي تخص الرجل و المرأة ...[2] و لهذا فإننا سنبقى بحاجة إلى هذا النوع من البحوث التي تدرس مشاركة المرأة في التنمية إنطلاقا من أدوارها الإجتماعية المزدوجة داخل و خارج البيت لأن العمل المنزلي يعتبر أيضا خدمات تقدمها المرأة و تسهم من خلالها في عملية التنمية .

و مع كل ما سبق فإننا نشير إلى أن الجزائر تبقى مصنفة ضمن البلدان التي يعتبر إجمال النشاطات السنوية فيها ضعيف ، و ذلك على المستوى العالمي ، و هو ما يمكن رده إلى عدة أسباب منها المكانة المعطاة للمرأة و تأثير الإستراتيجيات الأسرية باتجاه إبقاء النساء في المجال المنزلي و الرجل خارجه ، " فالمغرب و تونس و الجزائر المتقاربين ثقافيا نجد لدى الرجال نفس النظرة السلبية إتجاه عمل المرأة ".[3]

إن التوجه العام السائد نحو عمل المرأة بدأ يتلاشى أمام مجموع الظروف التي جدت على الأسرة الجزائرية ، و أثرت على دخلها ، و أمام تطلعات المرأة لأخذ زمام شؤونها بنفسها ، و أن تصبح طرفا إجتماعيا فعالا في الحياة العامة و في النشاطات المهنية و الإجتماعية، و يؤكد ذلك الإرتفاع المحسوس في مجموع المنشاطات السنوية لسنة 1992 حيث انتقلت من 8.2 % إلى 11.4 % و مثلت 13.1 % من مجموع اليد العاملة[4]، كما صرحت به الإحصائيات الرسمية لسنة 1997 من طرف ANEP الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار .

[+] طالعتنا وسائل الإعلام الفرنسية مؤخرا بحركة احتجاجية طالبت فيها النساء بإيجاد نصوص قانونية تمكنهن من التوفيق بين حياتهن العملية و حياتهن الزوجية (داخلا لبيت).

[1] الميثاق الوطني ، جبهة التحرير الوطني ، 1964 ، ص 212

[2] Battina dommeerlein, « la sous – estimation du travail féminin par les staticiens » , Monde arabe marcherk , Maghreb , N° 162, Opcit , P60

[3] Ibid , P61

[4] Ibid , P61

خلاصة:

لقد عرفت الأسرة الجزائرية تغيرات كبيرة على مدى المراحل التي مرت بها قبل الاستقلال أين كانت تمثل وحدة اجتماعية و اقتصادية و سياسية، إلى المرحلة الاستعمارية التي حاولت ضربها في العمق و تفكيك وحدتها و تماسكها لتسهل عليها السيطرة على المجتمع كله، أين مارست كل أنواع التأثير و الاستلاب، و مع ذلك قد ظلت الأسرة صامدة لتحافظ على قيمها و ثقافتها، و كانت الثورة التحريرية الحدث الذي أدخل تغيرات كثيرة على الأسرة و على نظام القيم، بحيث تغيرت مكانة الأفراد و خاصة المرأة تغيرا ملحوظا، و تفتحت الأسرة على تعلم المرأة و على الحوار مع الأبناء داخل الأسرة، هؤلاء الذين تغزز لديهم بعد الاستقلال الشعور بالاستقلالية الذي غذتهم به الثورة، و خاصة بعد تفتح المجتمع على تعليم الجنسين و على عمل المرأة، و رغم أننا لمسنا فرقا بين النصوص النظرية للمواثيق و المخططات التنموية التي حثت على ضرورة التفتح على المرأة و مشاركتها في التنمية الوطنية و بين ما هو موجود فعلا، إلا أن هذا لا ينفي أن هناك فعلا تغير كبير في المنظمة القيمية للمجتمع الجزائري و هي نتيجة حتمية للحجم الهائل للتغيرات السوسيو ثقافية و الاقتصادية التي يعرفها المجتمع و تعيش الأسرة انعكاساتها، فلم يعد التقسيم الاجتماعي التقليدي يتحكم في تصور الجنسين للوظائف و الأدوار التي يحققان بها مكانة اجتماعية أفضل كما كان من قبل، و لم يعد نظام الزواج التقليدي يحكم اختيارات الزوجين و يوجهها بنفس الحدّة، إذ تخضع لتغيرات كبيرة صبت جميعها في إعطاء فرص أكثر للاختيار الإرادي، وقد كان لهذا تأثير كبير على بينة الأسرة التي أصبحت تتجه شيئا فشيئا نحو النمط الأسري الضيق أو ما يسمى بالأسر النواتية و التي ينجر عنها تقسيم معين للأدوار و الوظائف بين الزوجين داخل الأسرة و خارجها، خاصة في الأسر التي تمارس فيها الزوجة عملا خارج الوظائف و الأدوار المنوطة بها من خلال إعادة توزيع للأدوار و لو نسبي بينها و بين زوجها يمكنها من التعاون على أداء مهامها و أدوارهما بشكل يحقق لهما الاستقرار و السعادة.

الفصـل الثالث

التغير الإجتماعي الثقافي و تأثيره على الأسرة

مـدخل

1 – التغيـر الاجتماعي

2 – التغيـر الثقافـي

3 – عوامـل التغيـر

4 – تأثير التغيرات الثقافية و الاجتماعية على الأسرة الجزائرية

أ – تأثير العوامل الثقافيـة و الإعلامية

ب . تأثير العوامل الاقتصادية

ملخـص

مدخل :

تسهم في إحداث التغير الاجتماعي جملة من العوامل المترابطة ، إلا أنه لا يكون له نفس الآثار في كل المجتمعات ، فهي تختلف باختلاف الظروف الخاصة و التاريخية لكل مجتمع ، كما يتناول هذا التغير مختلف النظم السائدة في المجتمع سياسية ، إقتصادية و اجتماعية و ثقافية و إذا كان بعض علماء الاجتماع و منهم كينجزلي ديفير ، و يعتبر التغير الإجتماعي ذلك التحول الذي يطرأ على التنظيم الاجتماعي سواء في تركيبه و بنائه، أو في وظائفه[1] و هذا يعني التغير الاجتماعي جزء من التغير الثقافي الذي هو أشمل و أوسع نطاق، إذ يتناول كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة كما يشمل صور و قوانين التغير الاجتماعي نفسه الذي يحدث في التنظيم الإجتماعي أو يؤثر فيه ، في حين تعتبر المدرسة الأنجلوسكسونية أن كل عمليات النمو و التكيف والملاءمة التي يتعرض لها كل نسق ثقافي إنما تدخل تحت إطار التغير الإجتماعي[2] .

و يذهب البعض الآخر إلى أنه " يمكن إعتبار التغير الثقافي تغيرا إجتماعيا و يعكس انطباعات إجتماعية ، كما أن التغيرات الإجتماعية في معظمها تغيرات ثقافية ، خاصة إذا أخذنا المفهوم العام الكلي للثقافة[3].

و لهذا فإن مفهوم التغير الإجتماعي – الثقافي ، قد يكون أكثر شمولا لأنه يعبر في ذات الوقت عن التغيرات في جميع عناصر الثقافة من تكنولوجية و إجتماعية و فكرية ، كما يشمل سلوك الأفراد في عمليات التغير و العلاقات الإجتماعية بينهم داخل جماعاتهم الثقافية و داخل مجتمعه الأكبر (المجتمع الكلي) إضافة إلى الإهتمام بطبيعة هذه التغيرات و العوامل المؤدية لها و التأثيرات التي تنتج عنها سواء كان ذلك بالنسبة للأفراد كأفراد، أو باعتبارهم يشكلون مجتمعا و ثقافة، سنحاول في هذا الفصل التمييز بين التغير الإجتماعي و التغير الثقافي بهدف الاقتراب من كليهما بشكل يمكننا فيما بعد من تفسير تأثيرهما على المجتمع و الأسرة ، ثم نتطرق لعوامل الإقتصادية ، خاصة في العشريتين الأخيرتين اللتين شهدتا تفتحا إعلاميا وثقافيا كبيرين بفعل توسع استعمال الهوائيات المعقرة، هذا من جهة ثانية، توسع رقعة الفقر بسبب الحالة الإقتصادية للأسر و تأثيرها على الأفراد والأزواج خاصة .

1 . التغير الاجتماعي :

يتناول التغير الاجتماعي كل مقولات الحياة الإجتماعية و النظم و العلاقات الإنسانية التي تتفاعل وتترابط و تتكامل فيما بينها في كل حالات التغير، و كثيرا ما يذهب علماء الاجتماع إلى الحديث عن البعد

---

[1] كينجزلي ديفير في : محمد السويدي ، مفاهيم علم الإجتماع الثقافي و مصتلاحاته ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ط 1991 ، ص 109

[2] نفس المرجع ، ص 109

[3] نفس المرجع ، ص 111

السلوكي للتغير[1] و هو الذي يكون مصحوبا بتغير في قيم الناس و إتجاهتهم و عاداتهم السلوكية، بما يتوافق مع النسق الإجتماعي الجديد إضافة إلى كل ما يطرأ من تغير في بنية الأسرة و ما ينتج عنه من تغير في المراتب الإجتماعية و العلاقات الداخلية بين الجماعات و تصورات الناس عن بعضهم البعض و عن أنفسهم، و تقابل عملية التغير الإجتماعي، عملية أخرى ، هي "عملية الضبط الاجتماعي"[2] و هي العملية التي تحاول بها الجماعة أو المجتمع عدم التمكين لأي تغير مرفوع فيه أن يحدث ، يتم عن طريقها توجيه سلوك الأفراد بحيث لا ينحرف عن المعايير المتفق عليها حتى يتحقق التوازن و التكامل الإجتماعي و يفرق نالكوت بارسونز بين نوعين من التغير الإجتماعي هما : التغير في البنية changement de structure و التغير في التوازن Changement d'équilibre، فالتغير في التوازن لا يحدث التغير على النظام الاجتماعي، إذ أن التعديلات التي يحدثها لا تؤثر على النظام الاجتماعي فهو يعتبر أن هذا التغير ظاهرة عادية و دائمة في المجتمع ، أما التغير في البنية فهو أكثر قوة من التغير في التوازن، إذ يحدث تأثيرات في داخل و خارج النظام الإجتماعي و في طبيعة النظام الإجتماعي ككل[3].

و ما يهمنا في هذا الصدد هو دراسة التغير الحاصل في البناء الإجتماعي للمجتمع فهو يؤثر على طريقة تأدية النسق الإجتماعي لوظائفه ، و تشير بعض الدراسات إلى أن أهم التغيرات البنائية ما يتعلق منها بـ :

- **التغير في القيم الإجتماعية :** و هي أكثر التغيرات البنائية أهمية إذ تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الإجتماعية و التفاعل الإجتماعي .

- **تغير النظام :** و يعني التغير في البناءات المحددة مثل صور التنظيم و الأدوار ، و مضمون الدور و مهما كانت هذه التغيرات نسبية ، فإن انتشارها فيما بعد يؤدي إلى تغيرات هامة في البناء الإجتماعي بأسره .

- **التغير في مراكز الأشخاص :** بحيث يحدث أحيانا التغير في مراكز أشخاص بالذات يقومون بأدوار معينة في النسق الإجتماعي ، ومن ثم فإن تغير مراكز الناس و التغير في قدراتهم و اتجاهاتهم قد يكون سببا مباشرا في التغير البنائي .

2 . التغير الثقافي :

يعتبر التغير الثقافي عملية موازنة يقوم المجتمع من خلالها بالملاءمة بين كيانه و تنظيماته فالعادات وأنواع السلوك و الوسائل المادية التي تقدمها الثقافة يتوقف بقاؤها على مدى إشباعها لتلك الاحتياجات و في حالة عجزها يصبح التغير ضرورة إجتماعية خاصة إذا علمنا أن لكل جيل متطلباته و احتياجاته إلا أن

---

[1] محي الدين مختار : مرجع سابق ، ص ص 262 – 263

[2] نفس المرجع ، ص 263

[3] Guy Rocher , le changement social , Opcit , PP 222 – 223

التغير الثقافي ليس مجرد إضافة ميكانيكية أو تعويض لبعض الأنماط و السمات الثقافية بل هو إضافة و تعويض أي تهجين بين سمات ثقافية مختلفة[1].

و يرى سوروكين[2] أن التحولات التي تطرأ على الثقافة ترجع إلى طبيعة داخلية فيها و يرفض أن تكون العوامل الخارجية أسباب لإحداث التغير في النظام الثقافي[+].

أما عن عمليات التثاقف التي تحدث بين ثقافتين ، إحداهما غالبة و الأخرى خاضعة فيسميها عالم الإجتماع الإنكليزي إليون بأنها التثاقف من الخارج يرى بأنه من بين المشكلات التي يخلفها الاستعمار في المجتمعات التي يستعمرها نجد العلاقة بين الثقافة الأصلية للمستعمر و الثقافة الأجنبية للمستعمر و ما يمثله ذلك من فرض لثقافة أعلى ثقافة أدنى بأساليب القوة في أغلب الأحيان[3]، و هكذا تنشأ مشكلة عند الاتصال بين هاتين الثقافتين للمرة الأولى ، ثم تصبح أكثر تعقيدا عندما يبدأ السكان الأصليون (المستعمرين) في تبني قدر من القيم الثقافية الأجنبية ، مما يصعب التخلص من تأثيراتها ، ومع الوقت تأخذ مكانها ضمن الثقافة الأصلية[4]

و تعتبر عملية التثاقف كأحد عوامل التغير الثقافي ، غير أنها ليست مرتبطة دوما بالاستعمار الإستيطاني فقط ، إذ يحدث التثاقف أيضا من خلال التبادل الثقافي عن طريق وسائل الإعلام و الاتصال المختلفة. و تساهم في عملية التغير الثقافي عدة عوامل من بينها العلم و التكنولوجيا إذ أن لكل إختراع أثار إجتماعية تزيد من حدة التوترات و تعقيد العلاقات الإجتماعية بين الأفراد و أيضا الثورات و الإيديولوجيات القومية و التحريرية، إضافة إلى انتشار مفاهيم الديمقراطية و ما تحدثه من إعادة نظر في العلاقات بين الأفراد و بينهم و بين مختلف الأنظمة الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية السائدة في مجتمعاتهم .

و يحدث التغير الثقافي وفق مبادئ أساسية بلورتها بحوث علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا تتلخص فيما يلي :

- تنتشر العناصر الثقافية الجديدة بين الشباب و يعارضها كبار السن و أصحاب المصالح التقليدية التي ينافون ضياعها .
- تبني الناس العناصر الثقافية الجديدة التي لا تعارض مع القيم السائدة ، و تقاوم العناصر الثقافية القديمة مدة من الزمن ثم تندثر تدريجيا
- غالبا ما ينتشر المظهر الخارجي للعنصر الثقافي قبل انتشار مضمونه أو وظيفته

---

[1] محمد السويدي ، مرجع سابق ، ص 108

[2] نفس المرجع ، ص 112

[+] يرجع سوروكن كل التغيرات التي تحدثت في بناء العائلة إلى التصنيع أما العوامل الخارجية فهي عوامل معجلة فقط

[3] Iliot in : George Guwitch , traité de sociologie , paris , PUF , pp 324 – 329

[4] Guy Rocher , le changement social , ed HMH , T3 , paris , 1970 , pp 231-236

- يحدث انتشار العناصر الثقافية نتيجة الاتصال عرضي غير مخطط بين ثقافتين أو بتأثير وسائل الإعلام أو النشر أو سبب ثورة معينة تتسبب في تغير التنظيم الاجتماعي

- تكون الإختراعات و العناصر الثقافية المقتبسة أكثر تقبلا في حالات الأزمات أو الظروف الطارئة

- تميل بعض نواحي الثقافة للتغير أكثر من نواحي أخرى حسب خاصية البناء الإجتماعي و نمط الثقافة السائدة[1].

من المعلوم أن وسائل الإعلام و الإتصال تسهم بشكل مباشر أحيانا ، و أحيانا أخرى بشكل غير مباشر في إحداث التغيرات الثقافية في المجتمعات و لدى الأفراد كما يعتبر الإحتكاك حتى ما بين العناصر الداخلية عاملا آخر مساهم ، فكثير ما يتم تبني قيم ثقافية معينة سواء كانت محلية أو أجنبية من خلال الاحتكاك بين الفاعلين الإجتماعيين الذين يلتقون في أماكن معينة كأماكن العمل ، المساحات العامة و المفتوحة ، الجامعة ... إلخ.

3 . عوامل التغير :

يميز بعض علماء الاجتماع في العوامل المؤدية لإحداث التغير بين عوامل داخلية و أخرى خارجية ناتجة عن الاتصال الثقافي و التي قال بها مالينوفسكي[2] و يذهب البعض الآخر إلى اعتبار التغير الاجتماعي ذلك الذي ينتج من عوامل تكونت داخليا فهو حصيلة لتغير مسجل في الزمن من خلال أجيال عديدة و هكذا يكون تطوريا و غير قابل للاختراق و يترجم عن طريق تكييف النظام السوسيوثقافي مع التغيرات السوسيولوجية الناتجة عن العصرنة ، أي تتكيف القيم و المعايير و تعيد التعريف بنفسها وفق وظيفة البناءات الجديدة ، أما ما يكون مدفوعا بعوامل خارجية و يتمثل في قطيعة قام بهاجيل أوجيلين بحيث يتم ذلك بقوة و عنف و تسلم فيه القيم الثقافية و الإيديولوجية بسرعة ، و تفقد التقاليد أي اتصال لها بالواقع و تصبح متصلبة فيدعى تحولا[3].

و معنى هذا أن التغير يحدث في هدوء دون أن يثير إظطرابات معينة و يتم خلال مدة معينة من الزمن ، فهو مدفوع بتطور داخلي للثقافة المحلية و لمختلف البناءات الإجتماعية للمجتمع ،أما الثاني فهو عبارة عن قطيعة تامة تحدث في المجتمع و ينتج فوضى و صراع و عادة ما يكون هذا نتيجة لثورات أو إستعمارات إستطانية حسب هواري عدي .

يذهب العديد من العلماء إلى أنه من الصعب أثناء البحث عن أسباب التغير الإجتماعي أن نفصل فصلا تاما بين العوامل الداخلية و الخارجية، و تتبع أثار كل منهما على حدة، فعمليات التغير في المجتمع

---

[1] محمد السويدي ، مرجع سابق ، ص ص 118 – 120

[2] مالينوفسكي في : محمد عاطف غيث و مريم أحمد مصطفى ، التغير الإجتماعي و دراسات المستقبل ، دار المعرفة الجامعية 1996 ص ص 50 – 56

[3] Addi lahouari , les mutations de la societé algerienne , famille et lien social dans l'algerie contenpraine , ed , la découverte , paris , 1999 , pp 17 – 19

الواحد متداخلة و منتشرة في كل الأجزاء، و إن تكن بنسب متفاوتة ، إلا أنها حقيقة واقعة لا يمكن أن تنسب إلىمجموعة من العوامل دون غيرها، و لهذا يعتبر عاطف غيث أن نسبة التغير إلى عاملين داخلي و خارجي غير صحيحة، إلا من الناحية التصنيفية[1]. كما توجد درجة كبيرة من التداخل بين العوامل الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية.

تعتبر إذن العوامل الموجودة في طبيعة البناء الإجتماعي لجماعة أو مجتمع ما إجتماعية و تشمل الرغبة في المكانة و الاتصال بالآخرين ، و الطبقة الإجتماعية و غيرها ، تلك التي تتعلق بالإدراك و التعلم و الرغبات و الدوافع هي عوامل نفسية ، في حين تلك التي تقوم على الثقافة بحيث كلما كانت التغيرات الجديدة قادرة على إحداث التكامل مع الأنماط التقليدية ، تكون فرصتها في القبول أكثر عما لو كان عكس ذلك ، كما أن المجتمع المتميز بعدم الإنسجام في عناصره الثقافية ، و الذي تظهر فيه الصراعات و المشاكل الإجتماعية دوما يكون قابلا للتغير ، و تميل التغيرات فيه لأن تكون أكثر عقلانية فتظهر الفردانية و ازدياد معدلات التعليم ، و تمايز مهني واضح ، و نقل الإلتزامات نحو الأسرة و تظهر الأسرة النووية و يؤدي تعدد وسائل الاتصال إلى إحداث سرعة نسبية في التغير و بروز رموز جديدة للمكانة و النفوذ ، أما العوامل ذات الأساس الإقتصادي فتعتبر اقتصادية ، بحيث تعتبر الرغبة في تحسين المستوى الإقتصادي باعثا و مؤثرا هاما في التغير ، لأنه إذا غاب الاحتمال الإقتصادي للتغير فإن الاهتمام بالعوامل الأخرى يقل[2].

و هكذا فالتغير الإجتماعي تجتمع في إحداثه جملة من العوامل و الشروط و هي حسب Guy Rocher العامل الديمغرافي، التكنولوجي، الأسس الإقتصادية، القيم الثقافية، الإيديولوجيات الصراعات و التناقضات، ويحدد بهذا أربع خصائص للتغير الإجتماعي و هي:

- التغير الإجتماعي يجب أن يكون ظاهرة جماعية .

يجب أن يؤثر على طرق و أسلوب الحياة ، و حتى على الأفكار لجماعة من الأفراد

- يجب أن يكون التغير الإجتماعي تغيرا في البنية ، أي يمكن ملاحظة تغيراته على النظام الإجتماعي ككل ، أو على بعض عناصره الأساسية .

- لكي يكون التغير في البنية يجب على كل تغير إجتماعي يحدث في المجتمع أن يتصف بالإستمرار[3]، ولابد من الإشارة هنا إلى أنه قد ينتج عن التغير الإجتماعي شيئا من الصراع و التناقض ، و يكون مرتبطا بعوامل التغير، و في هذا الشأن يقدم فرج أحمد رؤية معمقة لفكرة الصراع هذه ، التي تعني حسبة في البداية تناقضا بين المحاور الثلاث للوجود و هي : محور العلاقة المدية بكل أبعادها من تطورات تكنولوجية و علمية، ثم

---

[1] عاطف غيث ، مرجع سابق ، ص 50

[2] أنظر : سناء الخولي ، التغير الإجتماعي و التحديث ، مرجع سابق ، ص ص 109 – 124 و محمد عاطف غيث و مريم أحمد مصطفى مرجع سابق ، ص ص 40 – 41

[3] Guy Rocher , le changement social , opcit , P 20

المحور الثاني و الذي يعبر عن البناء الإجتماعي بكل ما يتضمنه من نظم ، و من ثم النسق الإيديولوجي السائد و القيم و التقاليد، و الذي يضيئ محور الوعي ، فالحركة التفاعلية بين الثلاث مستويات تؤدي إلى التطور في حين تخلف أحد هذه المحاور ، عن المحورين الآخرين سيجلب ما وراء هذا التخلف من صراعات[1].

إذن فالعوامل المادية و البناء الاجتماعي و النسق الإيديولوجي هي مستويات يجب أن يحدث فيها التغير بشكل متوازي و متساوي ، و إلا فإن أي خلل قد يؤدي إلى أشكال من الصراع ، و هو ما تترجمه الكثير من المواقف و الأحداث التي شهدها المجتمع منذ سنوات ، حيث انقسم المجتمع إلى فئات تطالب بكل ما هو جديد و ترفض القديم و أخرى ترفض الجديد و تتمسك بالقديم .

و هكذا يبدو شبه إتفاق بين العديد من علماء ا لإجتماع حول عدم الفصل بين مختلف العوامل أثناء دراسة التغير لأنها متداخلة جدا ، إلا إذا كان الهدف من ذلك تصنيفيا ، و مهما كان الاختلاف بين متناولي عوامل التغير أو بين نظريات التغير الإجتماعي ، فإنه لابد لدراسته من اعتماد منظور سوسيولوجي يعتمد على التحليل البنائي التاريخي .

تميل بعض البحوث إلى النظرية الخلدونية للتغير ، فترى أنه يأخذ طابعا دوريا ، حيث يتجه التغير صعودا أو هبوطا مبتدأ من نقطة معينة في دورة تعود بالمجتمع إلى نقطة مشابهة للتي بدأ منها ، و يمكن أن نميز فيه أربع مراحل هي :

المرحلة الأولى : و تعتبر نقطة الإنطلاق و تتميز ببطئ التغير

المرحلة الثانية : و يمكن أن نطلق عليها مرحلة التجديد و هي التي تعمل فيها مجموعة من القوى الداخلية و الخارجية بالنسبة للوحدة الإجتماعية على إحداث إضطرابات في نمط العلاقات الإجتماعية الموجودة فعلا

المرحلة الثالثة : و هي مرحلة التفكك حيث يضطرب هنا إطار العلاقات الإجتماعية الذي كانت له صفة الثبات النسبية بفعل وطأة التجديدات المستمرة – و يصيبه شئ من التعقد و الغموض في بعض الأحيان ، و من أبرز نتائج هذا التفكك أن يصيب الفرد نوع من اللاأمن ، خصوصا في علاقاته اليومية مع الجماعات

المرحلة الرابعة : و يمكن أن نطلق عليها " مرحلة التماسك أو إعادة التنظيم أو التكامل " حيث تنمو في هذه المرحلة إطارات جديدة من العلاقات الإجتماعية و تتخذ شكلا داخل المجتمع[2]

إن هذه المراحل تتعاقب في الظهور في تداخل مستمر و شديد بحيث يصعب معه تمييز كل مرحلة عن الأخرى، و قد قام ابن خلدون بدراسة المجتمعات المغاربية إنطلاقا من تجاربه في الحكم ، و في معرفة

---

[1] محمود قطام ، الصراع القيمي لدى الشباب العربي ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، السنة الرابعة ، العدد 39 ، الرباط ، المغرب ، ديسمبر 1987 ، ص 58

[2] محمد عاطف غيث ، مريم أحمد مصطفى ، نفس المرجع ، ص ص 72 – 75

أحوال الناس ، فهو إنطلق إذن من الواقع الذي كانت تعيشه ، و توصل في الأخير إلى نظريته في العمران و الدولة و في عوامل التغير و التطور .

4 . تأثير التغيرات الاجتماعية و الثقافية على الأسرة:

عرف المجتمع الجزائري إذن تغيرات اجتماعية و ثقافية عديدة في المستويات المختلفة للبناء الاجتماعي من حيث ظهورها و نموها و ازدهارها ، على مستوى العلاقات و القيم الاجتماعية، و ما يترتب عليها من تغير في الأدوار و الوظائف و المكانات ، فالمجتمع الجزائري ما بعد الاستقلال و على مدى ما يقارب الأربعين 40 سنة غيره إبان الثورة و بعدها، إذ جعلته التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية يواجه التغير كحقيقة موضوعية ، كما يواجه المتناقضات و المشكلات التي تتولد عنه و تتطلب هذه المواجهة جهدا مضاعفا باعتبار أن المجتمع الجزائري أصبح يعاني من تزامن النظم القديمة و النظم الجديدة التي يعيش بعضها جنبا إلى جنب ، مما أدى إلى حالة من اللاإستقرار على جميع الأصعدة .

إن أهم التغيرات التي عرفها النظام الإجتماعي في الجزائر كما يؤكده الهواري عدي ناتجة عن الاستعمار ، هذا الذي أدى إلى العديد من الإضطرابات تمثلت في تدهور نظام القبيلة و الإنهيار الإقتصادي والنزوح الريفي الذي أدى إلى إضطرباتأعمق تلك التي كانت تحت الإستعمار[1] حيث نزح بعد الاستقلال مئات الآلاف من القرويين نحو التجمعات السكنية في المدينة و شغلو السكنات التي تركتها الأقدام السوداء و أدى هذا التنقل للمواطنين إلى تحولات سوسيولوجية لدرجة يهيأ فيها للملاحظ أنه أمام عملية ميلاد لمجتمع جديد حسب ما يذهب إليه بعض الباحثين ، و أشار بهنام جامشيد إلى بعض هذه التغيرات التي مست مختلف الميادين و الناجمة عن السياسة التنموية للدولة ، و لخصها فيما يلي :

تغير على المستوى الإيكولوجي : و يتمثل في بروز ظاهرة الهجرة الداخلية .

تغير على المستوى التقني : و هو الإنتقال من الحرف التقليدية إلى القطاعات الصناعية الكبرى .

تغير على المستوى الديمغرافي : يتمثل في الزيادة في كنافة ، السكان و ظهور تقسيم عمل جديد

تغير على المستوى الإجتماعي : يتمثل في خروج المرأة للعمل في وظائف حكومية مقابل أجر

تغير على المستوى الإقتصادي : يتمثل في زيادة الإستهلاك الغذائي و زيادة المدخول الفردي

تغيرات قانونية : إصدار قوانين تخص الحريات الفردية الأسرية2

وجدت الجزائر إذن نفسها بعد سنوات قليلة من الاستقلال أسيرة لتحولات إجتماعية كبيرة و مما لاشك فيه أن المتأثر الأول بكل هذه التحولات هي الأسرة بكل ما تمثله من روابط و علاقات ، قيم و معايير،

---

[1] Lahaouari addi , Opcit , P17

[2]) Behmom Djamchid , Opcit , P 37

مراكز وأدوار، و هو ما تؤكده العديد من البحوث التي ذهبت إلى أن هذه التحولات التي لم تتم في سياق تطور محلي (هادئ) و عادي ، أدت إلى خلق وضعية متناقضة و متصارعة ، السبب الرئيسي لتناقض الأسرة الجزائرية اليوم مرتبط بصدمة خارجية ، في وقت سابق الاستعمار الفرنسي ووقت ثاني التحولات الثقافية، الإقتصادية و الإجتماعية التي انجرت عن الاستقلال ، هذه الحالة تعقدت أكثر مع أزمة المجتمع الراهنة[1].

في السنوات الأولى للاستقلال تفككت المجموعات العائلية بعد الاستقلال بفعل انقسامها بين عائلات نزحت نحو المدن الكبرى و أخرى بقيت في الأرياف ، و نتج عن ذلك تفكك في الروابط

و العلاقات الإجتماعية ، و تغير في طبائع الناس و سلوكاتهم نحو أنفسهم و نحو بعضهم البعض ، حيث يشير الهواري عدي إلى أن التغير مس حتى علاقات الأفراد إتجاه الجيران الجدد و اتجاه أعضاء من العائلة الذين بقوا في القرية .رغم أن فرحة الاستقلال و وجود الماء و الكهرباء و ذكريات المعانات المشتركة أعطت العلاقات الجوارية شيء من الليونة .كما سمح ذلك بوجود العنف و الانحراف بسبب ضغط القرية على الفرد و التي يحملها بداخله، الشاب نفسه الذي كان يحترم الجيران و يحترس من أراء الغير فيه أصبح يجد نفسه فرا في تصرفاته و لم يعد يحترم القواعد المتفق عليها أنفا كما أصبح الفرد يرفض أن يحصر نفسه فقط في عائلته ، و إنما يطمح لأن يأسس مجال اجتماعي خارج المجموعة العائلية في الوقت الذي يحاول التخلص فيه أن يبقى في إتصال مع هذه المجموعة و ذلك باتباع بعض التقليد العائلية،فهو من جهة يحاول التخلص من السلطة الأبوية للعائلة الكبيرة و من جهة أخرى نجده أسير شخصيته القاعدية المطبوعة بالكثير من القيم و المفاهيم التقليدية و هكذا فإن تصور الروابط الإجتماعية في المجتمع الجزائري و في المجتمعات المغاربية " يتمحور داخل حدين : الحد الأول خيالي ويتمثل في عودة الماضي المثالي ، و في التضامن الأخلاقي لصلات القرابة الدموية و دعم القيم الأبوية و الحد الثاني عالم خادع فوضوي نتيجة بنية إجتماعية غير منظمة و نتيجة النزوح الريفي و الإستمرار لأطر إجتماعية قديمة لم يعد لوجودها معنى عن طريق الذاكرة الجماعية"[2]، ووسط هذا العالم غير محدد المعالم وجدت الأسرة نفسها أمام وضع جديد عليها التحكم فيه ، فلم تعد مطالب الأفراد مقتصرة على الحصول على القوت و الحماية و الرضى بالمكانات المعطاة و المحددة مسبقا، و إنما تعدت ذلك إلى المطالبة بهامش من الحرية و الإستقلالية يحقق فيه الأفراد ذواتهم ، في الوقت الذي لم تعد فيه الخصائص التي تتميز بها التقاليد العائلية قادرة على المقاومة و التصدي للتحديات التي تفرضها العصرنة و التي جعلت الأسرة في المغرب العربي في حالة دفاع و جعلت من الأخلاقيات العائلية تبحث عن البقاء و هو بقاء صعب[3] ، و هذا ما يدفع عبد الوهاب بوحديبة للتساؤل عما إذا كانت هذه التحديات قد تركت مستقبلا واضحا للسرة في المغرب العربي الكبير.

إن الأسرة الجزائرية التي كانت تمثل إبان الثورة التحريرية عاملا هاما للتماسك و الاستقرار النفسي للأفراد ، حاولتن المحافظة على هذه السمة بعد الاستقلال – و إن كانت قد نجحت إلى حد بعيد في ذلك – فإن

[1] Le cadre generale de l'evolution de la famille algerienne , la lettre du CENEAP , N° 11 , Avril , 1999 , P1
[2] Lahouari addi les mutations , ….. , Opcit , P17
[3] Abed elvalanhanb Poohdiba, Quettes sociologique , countiniutés et ruptures au maghreb , ed , cérès, 1996 , P102

الذي حصل أنها حاولت تسيير واقعها الجديد بأفكار قديمة و تقليدية و هو الذي زاد من حدة القلق الذي يشعر به الأفراد ، و لهذا يذهب عبد الوهاب بوحديبة إلى القول بأنه أمام كل هذه التغيرات لابد من إيجاد نمط جديد ، لكن بدون اللجوء إلى المثال الغربي الذي هو في حد ذاته في أزمة ، بل لابد من تحقيق نوع من الحياة العائلية التي تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات التي يواجهها المجتمع ، إضافة إلى القيم التي كانت دائما جزءا من شخصياتنا الإجتماعية[1]، بمعنى أنه على المجتمع أن يتحمل جزءا من مسؤولية – بإعادة النظر في بنائه القيمي و الأسري و على كل ما يترتب عن ذلك من تأثيرات أساسية و جانبية ، فما يحدث الآن ما هو إلا إنتقال من نمط موسع إلى نمط نووي على حد تعبير بوحديبة عبد الوهاب[2]، فهو تغير حدث على مستوى الحجم و ليس في عمق المحتوى ، إلا أن هذا سوف لن يدوم طويلا، فتغير الحجم تنجز عنه تغيرات أخرى في العلاقات و الأدوار و المراتب .

إذن فالبناء الذي كان سائدا و المتمثل في النمط الموسع و جد نفسه يتلاشى شيئا فشيئا تاركا المجال لنوع جديد من البناء و هو السرة النواتية ، "مما حقق الأعباء على الأسرة الممتدة ، خاصة مع المكانة الجديدة للأبناء الكبار الذين لهم القدرة على الكسب و تحمل مسؤولية أنفسهم المادية[3]، و كان لهذا العامل أيضا تأثيرا آخر في تعزيز سلطة الأم أمام ضعف سلطة الأب ، وبدا تداخل الأم في التسيير واضحا ، إضافة إلى مشاركتها في إتخاذ القرارات المهمة مثل الزواج ، الطلاق ، شراء اللوازم ... و غيرها ، و هكذا فالثقافة الأبوية لم تعد نفسها و لم تعد غاية في حد ذاتها ، " فإزدياد سلطة الأم في الحياة اليومية للأسرة يعتبر تلاشيا للثقافة الأبوية و تبديلا في الأدوار "[4]

إن هذه التغيرات التي عرفتها الأسرة وخاصة ما تعلق منها بتغير بنائها من ممتدة إلى نواتية ، لا يعني أن الأمر يتم في هدوء و قناعة كاملين ، " فالفرد مازال يعيش تحت الضغط بين الظروف السوسيولوجية للفردانية و الأسرة النواتية ، أين يمكنه الحصول على أجر و سكن مستقل في الوسط الحضري ، و بين خياله الإجتماعي المطبوع بالثقافة الأبوية و التعصب للنسب "[5] فكثيرا ما كانت هذه التغيرات سببا في إضطرابات تم فيها تجاهل القديم و مع ذلك لم تتقبل بعد القيم الجديدة فهي مازالت في طور التكيف

أ. تأثير العوامل الثقافية و الإعلامية :

إن التفتح الذي بدا جليا إبان الثورة التحريرية إزاء منح أفراد الأسرة هامشا من الحرية لم يلبث أن يعرف بعد الإستقلال بعض التراجع خاصة يعشان إبقاء المرأة داخل البيت و مع ذلك فالنسبة الضئيلة للأسر التي سمحت لبناتها بالتعلم سرعان ما أثرت في الأسر الأخرى و بدأ خروج الفتاة للتعلم يعرف انتشارا في مختلف

---

[1] Ibid ,P 103
[2] Ibid ,P 102
[3] Lahouair Addi , les mutation … opcit P13
[4] Ibid P13
[5] Ibid , PP 17 –18

المدن التي تتواجد بها المدارس و الثانويات[+]، كما أن الخطاب السياسي ما بعد الاستقلال و الذي كان يركز على أهمية تعلم الفتاة و السماح لها بالعمل و رغم الفرق الذي لمسناه بين الخطاب السياسي و الواقع الإجتماعي سواء بالنسبة للتعليم أو العمل – ساهم أيضا في تفتح بعض الأباء ووعيهم بأهمية تعليم المرأة و خروجها للعمل، و في نفس الوقت ظهر في المجتمع طرحا إيديولوجيا تحرريا تبنته الحركات التحررية السنوية – و التي كانت تهدف إلى تغير مكانة المرأة الدونية – بالمطالعة بالمساواة و ترقية مكانة المرأة إجتماعيا و إقتصاديا و حتى ثقافيا ، مستندين إلى إزدياد مشاركتها في الإنتاج و في الخدمات ، كما أن إنتشار التعليم لدى الجنسين و في مختلف فئات المجتمع وشرائحه ساهم في رفع المستوى الثقافي العام و درجة الوعي لدى المجتمع و بدأت الثقافة المحلية التي لا يمكن عزلها عن الثقافات العالمية العام الذي تلعب فيه و سائل الإعلام دور الوسيط و خاصة مع انتشار الهوائيات المقعرة و ما تحمله من تأثير للفضائيات العربية و الغربية – في تبين بعض العناصر الثقافية للثقافات الأخرى و التي تنحو نحو ازدياد ميول المجتمع للفتح على التعليم بصفة عامة و على المرأة و عملها بصفة خاصة ، و تغير أساليب التنشئة المنهجية اتجاه الأبناء من الجنسين و غيرها .

أدت كل هذه العوامل مشتركة إلى اعتراف المجتمع بالمرأة ككل بشري الحق في الحصول على المكانات و المراتب التي يخص بها الرجل إجتماعيا ، و كذا بإمكانها القيام بأدوار أكثر فعالية في الحياة الإجتماعية و لكنه كان اعتراف حذر ، أو تقدير تتبعه سلوكات مناقصة له تمثلت في توجيه المرأة نحو مجالات محددة من العمل دون غيرها كالتعليم و الإدارة و الصحة و التي تعني " الداخل " نسبيا كما أنها مهن تتناسب و طبيعتها الأنثوية.

إن التغيرات الحاصلة في الأسرة الجزائرية اليوم من حيث بنيتها و مكانة الأفراد داخلها و أدوار وغيرها ، جعلتنا نتساءل عما إذا كانت ناتجة عن تطور داخلي للثقافة الجزائرية (المحلية) ، بفعل إرتفاع المستوى التعليمي و درجة الوعي العام لدى أفراد المجتمع ، و أن التأثير الثقافي و الإعلامي الخارجي كان محفزا فقط؟، أم أنه تساند كيلا العاملين الداخلي و الخارجي في إحداث هذا التغير؟

إن الأراء التي تناولناها سابقا تؤكد على أن كل شيئ في المجتمع يناله التغير سواء كان ذلك في البناء الثقافي أو الإجتماعي أو الإقتصادي لابد من مسايرة هذا التغير و إلا فسيتعرض المجتمع إلى خلل و اضطراب في بناءاته الإجتماعية و الثقافية و في الروابط و العلاقات ما بين الأفراد، و لهذا فإننا عندنا تحليل ما حصل و يحصل في المجتمع الجزائري و داخل الأسرة الجزائرية ، نجد أنفسنا أمام أراء – رغم قلتها – تختلف أحيانا في بعض النقاط وتقرب في البعض الأخر ، إذا يذهب عبد الحفيظ مقدم إلى أن المجتمع الجزائري يمر بمرحلة تغير كبير، وهذا في المجتمع مجالات الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ، وقد أفرز هذا التغير عدة أنماط سلوكية في السلوك الإجتماعي للأفراد الذي يتمثل في العادات و التقاليد ، الإتجاهات و القيم، و

---

[*]في حين بقيت الفتاة في الريف محرومة لعدة سنوات من متابعة دراستها الثانوية أو حتى المتوسطة بحيث تكتفي بالتعليم الابتدائي نظرا العدم تواجد الثانويات و الإكماليات بالريف و عدم قدرة هاته الفتيات من التنقل للمدن نظرا الأسباب كثيرة

أحيانا نلاحظ هذه الأنماط السلوكية لدى مختلف الأفراد و في الفرد الواحد، و هذا تبعا لعمليات التفاعل و التغير التي يتعرض لها في الحياة الإجتماعية اليومية التي تقتضي منا التكيف معها[1]، أما في تحليل للأزمة الراهنة في المجتمع الجزائري ، يشير العياشي عنصر إلى أن المجتمع عجز على تحقيق الإنتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بنى إجتماعية قائمة على روابط الدم ، العرق ، و الإنتماء إلى مجموعات تضامنية لفرضها وسط ثقافي متنوع و متجدد في بنائه وتعابيره و دلالة القيمة و المعيارية[2] في حين يعتبر الهواري عدي بأن العائلة الجزائرية عند خضوعها للتحولات التي أدخلها الإستعمار و إستمرت بعد الإستقلال ، حاولت التأقلم مع تقلبات خارجية النمو، و في ذات الوقت الحفاظ على القيم و الروابط الإجتماعية التي كانت تمثل أساسا ثقافيا[3]، فلدينا ملكية التغير بالنسبة له قد بدت تأثيراتها على كل مظاهر الحياة رغم المقامة الشعورية واللاشعورية للأفراد يبدو من خلال هذه التحاليل أنها تكاد تجمع على أن الأسرة الجزائرية اليوم في مأزق مهني تراوح مكانها بين حالة تثاقف واسعة بسبب التطور المذهل لوسائل الإعلام و الاتصال، و بين حالة اقتصادية مزرية أدت إلى حالة من التفكك الأسري .

إن هذه المثاقفة الواسعة أثرت تأثيرا كبيرا في تبني الشباب للعديد من القيم و الافكار التي في صدام مع القيم السائدة في الأسرة ، فلم تعد طموحات الشباب اليوم كما كانت عليه لدى جيل الأباء ، و لهذا يعتبر بوتفنوشت بأن مبدأ تجزئة العائلة لم يعد يتم تحت ضغط العدد بصفة حجمية فقط ، لكن على أساس التطلع إلى حياة أكثر إستقلالا ، أي بصفة نوعية[4] و هو السبب ذاته الذي يجعل الفرد في صراع مع نفسه المتشبعة بقيم الأسرة و التي تلقاها أثناء الطفولة و بين القيم التي إعتنقها و المسمدة مما يسمى بالتمدن و العصرنة ، لأن النظام الإجتماعي التقليدي الذي تعرض لعدة هجومات من طرف المشروع التطوري ، و حكم عليه بالزوال من طرف القرارات السياسية و الإقتصادية – حسب سليمان مظهر – لجأ إلى الوسط الإجتماعي الوحيد الذي لم يتأثر بهذه القرارات، وهو الوسط المنزلي ، فتمركز النظام الإجتماعي التقليدي ، و إحتكر الحياة الأسرية و إستفاد من خفاته (Clandestinité) للقيام بوظيفة أساسية و هي التنشئة الإجتماعية[5]، و أمام هذه الوضعية أصبح الشباب من الجنسين يجد في تبنيه للقيم الثقافية الغربية و محاكاته لسلوكاتهم تعبيرا صارخا عن رفضه للقيم التي مازالت تتمسك بها الاسرة، و يزكيها و التي أدت إلى صعوبة في العلاقات و الحوار بين الأجيال ، و أحيانا تؤدي إلى نوع من القلق أو الصراع الداخلي الذاتي لدى الفرد الواحد ، هذا الصراع الذي ترد (Rucheblaue spenley) إلى المعايير المنافسة التي غالبا ما تكون مصدر لتوترات وقلق ، لماذا المعايير ؟ لأنها تشكل من واقع مزدوج خارجي ، كونها مشتركة بين كل أعضاء جماعة ما ، وواقع داخلي لأن هذه

---

[1] عبد الحفيظ مقدم ، القيم الإجتماعية في المجتمع الجزائري ، حوليات جامعة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية العدد 6 السنة 91-92 ص 6

[2] العياشي عنصر سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية ، مركز درسات الوحدة العربية ط1 السنة 1996 ، صص 184 – 185

[3] Lahouari addi , les mutations ….. , opcit P16

[4] مصطفى بوتفنوشت ، العائلة الجزائرية ، ص 249

[5] Slimane madhar , tradition contre développement , ed ENAP, Alger 1992

المعايير هي دائما موضوع استبطان في الأنا والاستبطان صراعي أحيانا إذا كانت ذات طبيعة متناقضة[1]، و هكذا فتعقد معطيات الواقع الإجتماعي و الانتقال من مجتمع ذي احتياجات بسيطة و محدودة إلى مجتمع ذا علاقات معقدة و منفتح على عالمية ، يدفع بالفرد إلى إعادة النظر أو على الأقل التفكير فيها ورثة من ثقافة ، و أحيانا يدفع به إلى نوع من الصراع القيمي الناتج عن عدم سير التغير بخطوط متوازية في جميع أجزاء الثقافة ، مما يؤدي إلى إهتزاز بعض القيم ، و تغير البعض الآخر ، في حين يفقد بعضها وظيفته ، و تظهر في نفس الوقت قيم جديدة ، فعدم التوازن في التغير في أجزاء الثقافة هذا ، يعتبر من بين الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الكثير من الخلل في الحياة الفرد و أسلوب تفكيره ، بحيث يتحلى أحيانا في التناقص بين أقواله و أفعاله ، وهذه الحالة يعتبر عنها (C .Camilleri) بالتشوش الثقافي إذ يعتبر أن هذه الإرتباك أو الإيهام الثاقافي، لن يمضي دون إنعكاسات على العنصر الإجتماعي الذي يشعر بأثره الحاسم على مستوى معاشه الإجتماعي و كذلك السيكولوجي[2]، هذا يعني أن التغير الإجتماعي يحدث تحولا كبيرا في نظام القيم، ومن ثم على الأسرة و ينعكس ذلك على الحياة الفرد إيجابا و سلبيا ، لأن هناك إرتباط وثيق بين القيم الثقافية وسلوك الفرد في المجتمع، و لهذا لابد من أن يحدث التفاعل بين العاناصر الثلاث و هي: الثقافة، و ما تحمله من قيم أفكار ومعتقدات و إنجازات، و المجتمع، و ما يحتويه و يمثله من مؤسسات و نظم إجتماعية ، إقتصادية وسياسية، والشخصية، و ما تحتويه من سلوكات نفسية و بيولوجية و إجتماعية ، لتكون الكائن الإجتماعي، و لهذا فلابد من أن يحدث إنسجام بين هاته العناصر الثلاث من لا تحصل حالات للصراع سواء بين الفرد و المجتمع أو بين الفرد و ذاته، أو في علاقته للأفراد بعضهم ببعض ، و عليه فالنتيجة التي يمكننا التوصل إليها ، هي أن البنيات السوسيوإقتصادية و الثقافية بجميع أشكالها هي التي تحدد مدى اندماج الشباب في القيم الإجتماعية لمجتمعه و إعتناقها .

إن القيم و الأفكار الجديدة بكل ما تحمله من تصور جديد للمكانات و الوظائف و الأدورا يتم إعتناقها و تبنيها عبر مراحل ، و يقدم روجزر نظرته لكيفية التبني و التي تتم عن طريق التجديد الذي يتنقل من خلال قنوات معينة على مر الزمن بين أعضاء نسق إجتماعي ثم يقوم بتحديد خمس مراحل كالآتي :

---

[1] نور الدين طوالبي ، الدين و الطقوس و التغيرات ، تر : وجيه العيني ، بيروت ، منشورات عويدات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 ، ص 29

[2] نفس المرجع ، ص 25

مرحلة الوعي : يعرف الفرد الفكرة الجديدة و لكن تنقصه المعلومات الكافية حولها

مرحلة الاهتمام : و يصبح فيها الفرد مهتما بالفكرة و يبحث عن معلومات أكثر

حلة التقييم : و يقوم الفرد بعملية تطبيق عقلي للفكرة الجديدة على حاضره و موقفه الذي يتنبأ مستقبلا و يتخذ قرار تجريبها أو رفضها

مرحلة المحاولة : يستخدم الفرد التجديد على انطاق ضيق لتقرير مدى فائدته له

مرحلة التبني : يقبل الفرد التجديد و يرغم نفسه على استعماله

ثم يقسم روجزر القائمين بالتجديد إلى خمس أشكال نموذجية وهي المجد دون ، المتنبون الأوائل ، الغالبية المبكرة ، الغالبية المتأخرة و المتخلفون [1] أي أن هناك من يتولى القيام بالمهمة (الإتيان بالجديد) ثم نجد من يتبنى ذلك أولا و يكونون قلة و مع الوقت تتبناه مجموعة من الناس العاديين في النسق الإجتماعي ، ثم الغالبة المتأخرة الذين ينقلبون ذلك نتيجة لضغوط إجتماعية أما المتخلفون فهم آخر من يتقبل التجديد بحيث يميلون للتمسك بالقيم التقليدية ، و يعتبر الشباب أول من يميل نحو تجريب الجديد غير أن هذا التبني إذا تم عن طريق التقليد البحث ، و لم تواكبه تغيرات فعلية سواء على مستوى البناء الإجتماعي أو في عناصر الثقافة المحلية المختلفة ، يجعل من هذه القيم و الأفكار عرضة للتبديل و التحريف ، فلا تصل كما هي في الأصل ، كما يمكن أن يؤدي ذلك لإضطرابات تؤثر في توازن المجتمع بحيث يفقد أطره المرجعية التي تعمل على بلورة نماذج الفعل و أشكال التفاعل و القواعد المنظمة لكل ذلك .

و بصفة عامة فالعمر الذي نعيشه ، يعرف تقلبات و تغيرات كثيرة ، ساهمت في سرعتها و انتشارها، وسائل الإعلام المتطورة و سبل الإتصال المتعددة بحيث يبدو لنا أحيانا أن لا وجود الثابت في الواقع هو التغير، وأمام وضع كهذا لا يمكن لقيم ثقافية تعرضت إلى تحولات سوسيوتاريخية أن نملي على الأفراد تصرفاتهم بطريقة ميكانيكية ، فالثقافة كما يقول كليفورقيرتز Clifford geerty ، و هي منتوج إنساني لا يمكن حصره في إشياء جامدة، كما أنها شبكة من الرموز نسجها الإنسان و لا يمكن أن تكون واضحة و مفهومه إلا من خلال التعبير الرمزي[2]، و هكذا فالروابط و العلاقات الإجتماعية عبارة عن نسيج من التطورات الجماعية للمجتمع تترجم ما هو مجمع عليه من خلال الرموز و السلوكات.

إن الصراع الحاصل اليوم داخل المجتمع و بصفة خاصة داخل الأسرة هو محطة الإحتكاك بين قيم وعادات سائدة و بين قيم و أفكار جديدة ينتج عنه في الغالب تغير في مكانات الأفراد و أدوارهم و تجدر بنا الإشارة هنا ، إلى أن هذا الصراع عرف سبيله إلى العلاقة الزوجية ، إذ لم يسلم الزوجان من التأثيرات المختلفة الحاصلة ، و بحيث عرفت العلاقة الزوجية تغيرا عما كانت عليه ، و إن لم تتمكن الزوجة بعد من أخذ

---

[1] روجرز في : سناء الخولي ، التغير الإجتماعي و التحدث ، مرجع سابق ، ص ص 66 – 70

[2] Lahonari addi , les mtation ……. Opcit , P 14

المكانة التي تطمح إليها داخل الأسرة – نقسد هنا الأسر النواتية – إلا أن الأكيد أنها أحسن للمكانة التي حصلت عليها والدتها و جدتها

ب . العوامل الإقتصادية :

بعد أن خرجت الجزائر بعد الإستقلال بنية إقتصادية منهارة جعلتها تسارع إلى إعداد و إنجاز عدة مخططات للتنمية و إنجاز عدد من الإجراءات التي من شأنها أن تنهض بإقتصادها ، مما جعل جيل السبعينيات و الثمانينيات يعرف شيئا من الرفاهية لكن سرعان ما أعلنت الدولة عن إنهيار كبير في إقتصادها و فشل مخططات التنمية و إفلاس المؤسسات العمومية[1] و ذلك اتخذت سياسة التقشف للخروج من الأزمة التي مست معظم شرائح المجتمع و في مختلف الميادين ، و بعد أحداث أكتوبر 1988 و ما ترتب عليها من تغيرات جذرية في الوضع العام السائد و في كل مستوياته عمدت الدولة إلى الدخول في اقتصاد السوق ، و خوصصة المؤسسات و ما ترتب عن ذلك من تسريح للعمال و انخفاض مدهش للقدرة الشرائية للمواطن المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية التي تضررت بصورة كبيرة من الحالة الإقتصادية للبلاد بحيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن 14 مليون جزائري في حالة إلى مساعدة إجتماعية و يوجد من بينهم أربع ملايين و نصف من دون أدنى دخل، و تتحدث الإحصاءات[+]نفسها عن فروق إقتصادية إجتماعية رهيبة يعرفها المجتمع الجزائري، و إنضمت في السنوات الأخيرة الفئات الوسطى الفئات الفقيرة ، حيث أصبحت بحاجة إلى مساعدة إجتماعية بعد التدهور الكبير الذي عرفته و ضعيتها الإقتصادية[2] إضافة إلى البطالة التي إتسعت دائرتها إلى فئات إجتماعية أخرى شملت المهندسين و الأطباء وخريجي الجامعات .

و مما لا شك فيه أن و ضعية إقتصادية كهذه لا بد و أن يكون لها إنعكاساتها على البناء الإجتماعي العام و على نسق القيم و الأفكار و المراكز لدى الأفراد فهناك " إرتباط و ثيق و علاقة متبادلة بين مواقع الأفراد و الجماعات في البنية الإجتماعية ووضعياتهم المادية و الإقتصادية"[3]، فالأسرة الجزائرية في الثمانينيات و التسعينات[4] بدت فيها أثار التحولات الإقتصادية و التغيرات الحضرية واضحة و تجلت في بروز منازل لأزواج متزوجين حديثا و هو الذي إن كانت له خلفية إقتصادية فإنه يمثل في نفس الوقت عاملا أخر في إزدياد أزمة السكن إلى كامل الفرد الجزائري الذي يعاني من تبعات إقتصادية أخرى ، و بالأخص على الأسرة فهي تعتبر صورة مصغرة للمجتمع وهو صورة مبكرة للأسرة و ما يحدث في أحدهما يؤثر بالضرورة في الأخر فهي كما ذهب إليه حليم بركات، "تتكون في المجتمع في ظل ظروف إجتماعية و إقتصادية محددة و تتبدل الأوضاع السائدة فيه ، لذلك إتخذت العائلة العربية في الأومة المختلفة أشكالا متنوعة و حتى متناقصة في بعض الأحيان[5] و مهما يكن فإن الوضع الإقتصادي سيكون لها على الأغلب إنعكاسات مهمة على إستقلالية

---

[1] العياشي عنصر ، مرجع سابق ، ص 180

[+] الإحصاءات هذه مأخوذة من استجواب صحفي أجرته جريدة في 23 مارس 1993 مع مسؤول في الديوان الوطني للإحصاء.

[2] علي الكنز ، عبد الناصر جابي " الجزائر في البحث عن كتلة جديدة " في الأزمة الجزائرية مرجع سابق . ص

[3] حليم بركات ، المجتمع العربي القرن العشرين ، مركز دراسات الوحدة العلابية ط1 سنة 2000 ص 634

[4] Lahouari addi , opcit P 24

[5] حليم بركات – مرجع سابق ص 418

الأفراد الإجتماعية و ميلهم نحو الحرية و حق الإختيار بعيدا عن تدخل الأسرة ، و يذهب مصطفى بوتفنوشت في الدراسة حول العائلة الجزائرية إلى إعتبار العامل الإقتصادي يتحكم بشكل و اسع في الوضعية العائلية و بنيتها ، و بمجرد ما يتجسد الإستقلال الإقتصادية في بيت جديد يحدث تغيير جذري في الوضعية العائلية و يكون تحررها أكيدا[1] إن تأثير الأزمة الإقتصادية هذه على الأسرة[+] منذ منتصف الثامنينات تقريبا و خلال التسعينيات جعلتها تدفع بجميع أعضائها إلى البحث على العمل[++]، فلم يعد دخلا و احدا يكفي لسد حاجياتها ، و خرجت الأم أيضا إلى العمل ، و أصبحت المرأة تشترط حصول من يتقدم لخطبتها أن يكون لديه عمل مستقر و لائق ، و مسكن مستقل عن العائلة الأم ، كما تشترط مواصلة عملها بعد الزواج ، سعيا منها إلى توفير عناصر الراحة و الرفاهية المادية لحياتها الزوجية المستقلة ، وهو الإنطباع ذاته تقريبا الذي نجده عند الرجل الشاب الذي يطمح في أن تمارس زوجته المستقبلية عملا مهنيا يساعده في تلبية حاجيات البيت طبعا دون أن ننسى هنا الأبعاد الثقافية لذلك ، ثم أن تنقل هذه الأسرة من مكان لأخر بحثا عن فرص أفضل للعمل يصعب عليها الاتصال المستمر بالأقارب مما يجعل هذه العلاقات في تأكل مستمر ، فهذه الأسر لا تستطيع اصطحاب أحد الأقارب معها إلا نادرا إذ نجد أن المنازل نفسها لم تعد تتسع لأكثر من الزوجين و أطفالهما .

و بهذا فإن مفهوم الأسرة كوحدة إنتاجية أو وحدة اقتصادية و الذي تقوم عليه العائلة الممتدة ينتفي أمام النمط الإقتصادي السائد و القائم على إنتشار التكنولوجيا و التصنيع و زيادة التمدن ، وهو ما يؤكده هشام شرابي[2] الذي يعتبر ظهور الأسرة النواتية تطورا جديدا يتصل و ثيقا بالتمدن و مع كل هذه التغيرات و التأثيرات فإن الأسرة محاولات الإبتعاد و الحفاظ على نفسها نسبيا – من التفكك و الإنفجار بل " استطاعت أن تحافظ على تلاحمها الخاص و تندمج مع المجتمع الكلى و ذلك لأنها تملك مرونة كبرى تسمح لها في كل مرة بمواجهة الأوضاع الصعبة[3] و هو ما جعل عبد الوهاب بوجديبة يرى بأن الأسرة في المجتمعات العربية تمثل بكل تناقضاتها " جنة للتعويض"[4] بالنسبة للأفراد

و مقابل هذا فإن هناك أراء أخرى تتحدث عن تخلي الأسرة عن و ظيفتها في التربية و التنشئة الإجتماعية و الحماية و غيرها مما نتج عنه تفشي ظواهر التشرد و الأطفال المسعفين، و حالات الانتحار،

---

[1] مصطفى بوتفنوشت ، مرجع سابق ص 222

[+] تشير أخر الإحصائيات إلى أن عدد الفقراء بلغ 6.4 مليون مهم 25 %يعيشون تحت خط الفقراء الغذائي 70 %يسكنون الريف حيث نجد 43 %عمال 129 %متقاعدون و 10 %من السكان الأكثر فقط يستهلكون نسبة 3 %من النفظات الإجمالية مقابل 30 بالنسبة للفئات الأكثر غنا المصدر المجلس الإقتصادي و الإجتماعي CNES ماي 2001 موجود في جريد الشروق اليومي ، العدد 189 ، 20 جوان 2001 ، ص 5

[++] لعل مناظر كالتي نشاهدها يوميا على أرصفة الطرقات و على مد الطرق السريعة الرابطة بين العاصمة و الولايات المجاورة لها ، تعطينا صورة كاملة وواضحة عن أطفال في سن التمدرس يلجأ ون لبيع السجائر أو بعض المأكولات التقليدية ، و أحيانا أي شئ يمكن أن يباع في سن يفترض أن يباع في سن يفقرها أن يكون فيها في أماكن تعليمية أو ترفيهية

[2] هشام شرابي ، النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي ، تر : محمود شريح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 1992 ، ص 49

[3] Adb elwahab Bouhdiba , Opcit , P 110

[4] Ibid, p 11.

والهروب من البيت و غيرها، و مع ذلك فتبقى هذه الأراء تتناول في الجرائد و روبورتاجات تلفزيونية و لم توثق بعد في شكل دراسات أكاديمية .

خلاصة :

إن أهم مظاهر التغير التي حصلت في المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة و التي تعتبر إمتداد و تراكما لعدة سنوات و كان لها تأثيرها على الأسرة يتمثل في :

- النمو الحضري و التغيير العمراني الكبيرين

- تغير الأسرة من حيث حجمها ووظائفها و المكانات الإجتماعية للأفراد داخلها و من حيث عادات الزواج و لإختيار الزواجي و كذا تكوينها و عوامل استقرارها و تفككها

- تقلص سلطة الرجل أبا كان زوجا أو أخا و ميول نسبي نحو الحوار داخل الأسرة

- خروج المرأة للعمل و مساهمتها في الإنتاج و ما ترتب عنه من دعم إقتصادي للأسرة و المجتمع / و ما نتج عنه أيضا في تغير في سلم القيم و المراتب خاصة فيما تعلق بالعلاقات الزوجية و أمور التنشئة الإجتماعية .

و كان لكل هذه العوامل تأثيرها البارز على الأسرة و هو ما ذهب لتأكيده بعض الدراسات[1] و يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تغير مركز الزوج و الزوجة نتيجة لتغير الأساس الإقتصادي الذي تقوم عليه الأسرة و خاصة بعد أن أصبح من الممكن للزوجة أن تصبح مستقلة إقتصاديا عن الرجل و بالتالي فقد قل الدرافع الإقتصادي للزواج عند النساء بوجه عام .

- زادت الرغبة في تنظيم السرة نظرا لأشغال المرأة بالعمل خارج المنزل من ناحية و للرغبة في الإحتفاظ بمستوى إقتصادي لائق من ناحية أخرى .

- زادت نسبة الطلاق و زادت مظاهر التصدع الأسري نتيجة لعدم مسايرة العلاقات الأسرية للتغير الذي حدث لأدوار الأعضاء و مراكزهم

- تغيرت السلطة التقليدية – للرجل عامة ، و أصبحت محل نقاش و منافسة ، و لذلك تحددت العلاقات داخل الأسرة و خارجها على أساس التفاهم و التعاون بين أفرادها و كانت مناقشة مركز السلطة مؤدية إلى تفكك السرة خصوصا إذا أصر الرجل على الاحتفاظ بسلطاته التقليدية .

تتشابك في حدوث التفكك السري عدة عوامل ثقافية و إقتصادية و إجتماعية بالرغم من الاختلافات[+] التي يمكن أن نجدها لدى الكثير من الباحثين ، غير أن الأسرة العربية تبقى تمثل ميلادا عاطفيا

---

[1] أنظر : محمد السويدي ، مرجع سابق ، ص 132 ، و عاطف محمد غيث ، مرجع سابق ، ص ص 84 – 85

كبيرا للأفراد رغم كل مظاهر الصراع التي تعتريها ، هذه الصراعات التي تعتبر محصلة طبيعية كما يحتويه المجتمع من تناقضات و لهذا يرى بوحديبة عبد الوهاب[1] أن المشكل في المجتمعات المغاربية لا يمكن في الأسرة فحسب بل في المجتمع ككل ، فقبل الحديث عن أي أسرة نريد لا بد من الحديث عن أي مجتمع نريد لأن كل ما يحدث في أنظمة هذا الأخير ينعكس على الأسرة ، و لهذا يقدم خمس نقاط يراها مرجعية في أي دراسة تتناول الأسرة في هذه المجتمعات و هي :

- ضياع القاعدة الإقتصادية العائلة ، فالإرث و الملكية التي كانت كل شيء بالنسبة للعائلة ، لم يصبح لها أي معنى أو معنى أو همست لأن الإنتاج الإقتصادي أصبح يتم في المؤسسات التابعة للدولة أو المؤسسات خاصة ، و هنا يظهر أهمية النشاط الإنتاجي خارج العائلة ،و خاصة مع ما أحدثته الرأسمالية لدى ، البعض من قطيعة نفسه و إجتماعية سواء على مستوى تنظيم الوقت ، التكوين ، النشاط الإنتاجي الأجور و خاصة عمل المرأة

- الديمغرافية المتزايدة و التي أخذت على أساس أنها خطر يجب توقيفه ، و بصفة منظمة و عقلانية ، وهو ما يفرض ضرورة دراسة جيدا من طرف الدولة تبنى سياسة تخطيط معقولة

- إن السلوك الديمغرافي للأزواج باتجاه التحديد أو التوسع أو التنظيم يبدل من طبيعة الحياة الحميمية الخاصة بين الزوجين و التي تفقد كثيرا من معناه بسبب إستعمال الأدوية بغرض تنظيم النسل ، وهو ما يجب أخذه بعين الإعتبار ، إذا أنه لا يبدل الأخلاق العائلية فحسب بل حتى العادات ، السلوكات ، بذرورة التنشئة ..... إلخ

.ينتج من كل هذا مشاكل لا بد من تحليلها بجدية: العلاقات بين الأجيال، العلاقة بين الجنسين، التربية داخل التناقص على مستوى الظروف العائلية، الطلاق الأطفال المشردين، جنوح الأحداث، و مختلف الأشكال المرضية الإجتماعية، الرسائل التي توجهها و سائل الإعلام المختلفة و أثرها على العائلة.

. مشكل أخر يستحق الإهتمام و يوضع دائما على جدول أعمال العديد من الملتقيات و هو الهجرة بكل أشكالها، النزوح الريفي، الهجرة مابين الحضري ، هجرة عربية – عربية هجرة جنوب –جنوب، ... هجرة الكفاءات و في كل هذا فإن قاعدة المشكل هي العمل و رغم الدرسات الكثيرة التي تناولت مشكل الهجرة ،إلا أن ما يهم هنا هو أثر هذه الهجرة على بنية العائلة ووظائفها .

إن الأسرة الجزائرية اليوم تعيش حالة مثاقفة واسعة ووضعية إقتصادية صعبة ، و لم تعد تحمل صفة دائمة يمكن وصفها بها ، إذ في الوقت الذي إعتنقت فيه بعض المظاهر الحديثة في نمط العيش و اللباس

[+] يرى كارل ماركس أن التصنيع الذي دفع بكل أفراد الأسرة للعمل و إنشغال الدائم بالأنتاج و إزدياد مشاركة النساء المتزوجات في قوة العمل ، و فقدان التكامل العائلية ، وغيرها هو بسبب تفكك الأسرة و إنهيار الروابط العائلية ، في حين تذهب دراسات أخرى إلى عكسا ذلك و مثالهم في ذلك المجتمع الياباني الذي و صل إلى درجة كبيرة في التقدم الصناعي و التكنولوجي لكنه بقي محافضا على العلاقات الإجتماعية

[1] Bouhdido – abd el wahab , Opcit , PP 103 – 105

و التفكير و معاملة الأبناء و الحوار ، وتعلم المرأة و عملها و ... تحاول في ذات الوقت العودة إلى قيم تقليدية تعمل من خلالها على تبرير إنتمائها الثقافي العربي و المغاربي ، من خلال تناقص خطابها نحو المرأة ، و صعوبة تحكمها و توجيهها لسلوكات الشباب و غيرها

فالمجتمع الجزائري و الأسرة كما عبر عنه مصطفى بوتفنوشت في الفترة ما بين 1954 . 1985 لم تسيطر عليه ميزة التحفظ و لكن ديناميكية ذاتية تمر بعملية متكررة من إعادة توزيع الأدوار و إستراتيجيات الانتظام الاجتماعي[1]، إن حالة كهذه تحتاج فعلا إلى دراسة و بحث كبيرين، تتظافر فيه جهود كل الباحثين من أجل وصف للوضعية الحالية بغية تشريحها و فهمها .

[1] مصطفى بوتفنوشت، "التغيرات الاجتماعية في الجزائر"، أعمال الملتقى الوطني لعلم الإجتماع، الجزائر، 1986، ص8.

الفصـل الرابـع

توزيع و ممارسة الأدوار في الأسرة النواتية الجزائرية

مدخـل

I الدور الاجتمـاعي : أنواعه و أبعاده

1 - **أبعاد الدور**

2 - **أنواع الدور**

II الأسرة النواتية و شبكة العلاقات الاجتماعية

1- **ظروف تشكيلها**

2- **تغير المكانة الاجتماعية لأفراد الأسرة**

III الأسرة النواتية و شبكة العلاقات الاجتماعية

1 - **الزوج و العلاقة بين الزوجين**

2 - **العمل الوظيفي للزوجة و تأثيره على العلاقة الزوجية**

3 - **الأسرة النواتية و علاقاتها الاجتماعية الأخرى**

IV إشكالية الأدوار الزوجية بين التصورات التقليدية و متطلبات الواقع اليومي

1 - **دور الزوج**

2 - **دور الزوجة**

3 - **إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين**

أ - **تقسيم العمل**

ب - **الإنفاق**

ج - **اتخاذ القرار**

د - **تربية الأطفال**

مدخل:

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى دراسة الدور الاجتماعي أبعاده وأنواعه وذلك من أجل فهم أدق وأكبر لموضوع البحث المتعلق بأدوار الزوجين، إذ قبل الحديث عن هذا، علينا أن نتطرق إلى إلزامات الدور وازدواجيته وأنواعه، فدور الزوج مع زوجته يختلف عن دوره كأب ويختلف عن دوره كمسؤول أو موظف في عمله، لكن الذي يهمنا هو كيف يمارس دوره في أسرته وما هي علاقته بزوجته، صورها وأبعادها وعلاقته بأبنائه ثم كيف تتوزع الأدوار بينه وبين زوجته، ولا بد قبل ذلك من الحديث عن الأسرة الزواجية الجزائرية وكيفية تشكلها وبروزها، فهي نمط جديد ظهر خاصة في المدن الكبرى، أين تمارس الزوجة عملا وظيفيا كان له تأثيره على إعادة توزيع الأدوار بينها وبين زوجها، فلم يعد التصور التقليدي سائدا بذاته، غير أنه لم يختلف تماما فهو لا يزال يسيطر على ذهنية أغلب الأزواج والزوجات أنفسهن، إذ نجدهم يمارسون أدورهم الجديدة تحت ضغط نفسي كبير، بين النظام الاجتماعي الذي لا تزال القيم التقليدية تسيطر عليه وبين واقع متغير يتطلب أن تتواكب فيه التغيرات في الأنظمة والبناءات مع تغيير الذهنيات والأفكار، وعلى العموم فإننا سنتطرق بتفصيل أدق إلى الأدوار الجديدة التي اكتسبتها الزوج وإلى الأدوار الجديدة أيضا التي يمارسها الزوج بحكم المكانة الاجتماعية الجديدة والتي تحتلها الزوجة العاملة وبحكم مجموع الظروف المحيطة بالأسرة والتي تؤثر بشكل آخر على العلاقة بينهما مما يستدعي أن يحاول كلا منهما التكيف مع متطلبات دور الطرف الآخر ولا يتم ذلك إلا بالتفاهم والتنازل الذي يمكن أن يقدمه كل طرف.

I- الدور الاجتماعي: أنواعه وأبعاده:

تختلف الأدوار التي يؤديها الأفراد باختلاف العمر والسن والوظيفة والمكانة كما تختلف من مجتمع لآخر خاصة بين المجتعات التقليدية. في المجتمعات الصناعية أين تتميز الأولى بنظام تقسيم عمل بسيط تكون الأدوار فيه حسب موركن وكوزير تخصصية غامضة وغير محايدة عاطفيا ومفروضة، وفي المقابل بقدر ما تكون عملية العقلنة أكثر بروزا بقدر ما تميل الأدوار إلى الشمولية المحايدة عاطفيا وموجهة نحو الإنجاز[1] وهذا يعني أن الأدوار التي تقع على عاتق الفرد تتضاعف نتيجة لعقد تقسيم العمل فتعقد المكانة مرتبط بتعقد الدور وبهذا فبقدر ما تكون الأدوار كثيرة ومتعددة يكون الفرد عرضة لمتطلبات متناقضة وفي الحقيقة فإن تعقد تقسيم الأدوار وتزيدها بحمل دون شك آثارا تفردية حسب ما يؤكده كوزر وكذا دوركايم[2] و من جهة أخرى فعندما تتغير بشكل مفاجئ الشروط الخارجية التي يتعرض لها محيط تنظيمي يكون من الصعب إعادة النظام الاجتماعي بكامل أنساقه القيمية كما كان عليه، "ذلك أن يتضمن إعادة تعريف دوره بتكاليف ليست بسيطة أقلها القلق و الإضطراب، و من ناحية النظام يمكن أن ينقضي وقت من الكمون تظهر خلاله الوظائف القديمة و الأدوار

---

[1] معجم النقدي لعلم الاجتماع، مرجع سابق، ص 291.

[2] نفس المرجع ص 291

القديمة و كأنها مصابة بالعناء دون أن تتمكن الوظائف الجديدة من أن توصف أيضا بطريقة واضحة بما فيه الكفاية لكي تسمح بإعادة تعريف دقيقة للأدوار[1] و وضع كهذا يسميه دور كايم بالإرتباك.

و هو ما ينطبق على الحالة التي تعيشها الأسرة النواتية التي لم تتهيأ لها كامل الظروف ليتمكن الزوجان من فهم و تقبل أدوارهما الزوجية الناتجة عن الظروف و التغيرات العامة التي شهدها المجتمع، إذ في الوقت الذي تمارس الزوجة أدوارا جديدة، لا زال بعض من التصورات التقليدية لمحنوى الأدوار الزوجية يتحكم في سلوكاتها و سلوكات الزوج، الذي يبدو لا هو بالرافض و لا هو متكيف تماما مع الوضع الجديد.

1 . أبعاد الدور:

إذا أخذنا بعين الاعتبار المعايير المحددة للدور نجدها تشير إلى الموقف أو الوضع ذاته، و ليس إلا الشخص الذي يشغله، كدور الزوجدين مثلا أي مجموع التوقعات للكيفية التي يمكن للفرد أن يكون بها زوجا أو زوجة و هو ينطبق على جميع الأشخاص الذين يمكنهم أن يشغلوا هذا الوضع، فهي بذلك "خارجة ومستقلة كلية عن الذين يقومون بإنجازها فعلا"[2] و من جهة أخرى يمكن للدو أن يشير إلى مجموع المعايير والقواعد المميزة لكل دور على أساس التفاعل بين أعضاء المجتمع بمعنى إذا عدنا إلى نفس المثال المتعلق بالزوجين فإننا نقصد هنا كيفية تفاعل الزوجين في الأسرة النواتية، مثلا مع المحيط الذي يتواجدون فيه والذي حدد لهم كيفية السلوك و التصرف إلا ان الوضع الجديد الذي يشغلانه (أسرة نواتية + عمل الزوجة) يفترض عليهم أحيانا التصرف بطريقة مغايرة لتك التي اعتادها المجتمع، وهنا يظهر واضحا ما أسماه علماء الاجتماع بالتكاليف التي يدفعها الفرد و التنظيم جراء تغير الأدوار الناتج عن تغير الشروط الخارجية. فبارسونز جينها تكلم على البناء في الأسرة حيث وضح بأن هناك مجموعة من الأدوار وهذه الأدوار مبنية أو قائمة على البناء المعياري للمجتمع، بمعنى أن هذه الأدوار حددت معاياريا، فالطفل حينما يولد يكون عبارة عن كتلة بيولوجية ثم يتحول إلى كائن اجتماعي و ذلك عن طريق تلقينه مختلف الاتجاهات السلوكية و التربوية و النفسية التي ينبغي أن يكون عليها، و يلقن أيضا في مرحلة الطفولة القيم و المعايير الاجتماعية و من ثم تحدد له أدواره التي يجب القيام بها مستقبلا منذ طفولته، و لهذا نجد سنا الخولي تتكلم عما سمي الدور و توقعات الدور[3]

أ **. الدور:** و يتحدد بالمعايير و القيم الي يعتنقها الأفراد، إذ يدخل الزوجان مثلا في علاقة جديدة و لكن بأفكار مسبقة بكونانها عن كيف يدب أن يكون كلاهما كزوج و زوجة.

و يستخدم مفهوم الدور هنا ببعدين: الأول لتصوير المجموع الكلي للسلوك و الثاني للدلالة أو الإشارة إلى المتطلبات السلوكية المختلفة للوضع أو المركز، ذلك أن سلوكات متوقعا يصبح دورا و ترجع أهمية

---

[1] نفس المرجع، ص 292.

[2] علي عبد الرزاق جلبي، دراسات في المجتمع و الدقيقة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989، ص 15.

[3] سناء الخولي، الأسرة و الحياة العائلية، مرجع سابق، ص ص: 216 . 217

هذين التصورين للدور إلى أن كلا من الزوجين يجدا أنفسهما في وضع جديد يحمل واجبات كبيرة محددة مسبقا، و هو ما يشكل لديهخما مشكلة ترجع إلى عدم وجود خبرة سابقة.

ب . توقعات الدور:

و تشير إلى التوقع الذي يحمله كل طرف إزاء سلوك أو موقف الطرف الآخر الذي يدخل معه في علاقة معينة، فمثلا زواج أي رجل و امرأة "تجد أن كلا منهما لأن يأتي و لديه توقعات معينة عن دور الشخص الآخر"[1]

2 . أنواع الدور[2] : توجد للدور عدّة أنواع يمكن ذكرها فيما يلي:

1 . دور مكتسب و يكون نتيجة لمجوه الفرد و أفعاله.

2 . دور موروث: يحمل عليه الفرد منذ ولادته و بصفة تلقائية كالأدوار المرتبطة بالجنين ذكر أو أنثى، أو الأدوار المرتبطة بانتماء فرد لجماعة دينية.

3 . دور متوقع: و تشمل توقعات الفرد للأدوار الي يقوم بها الآخرين نحوه، و توقعاته للأدوار التي نتظر منه الآخرين القيام بها.

4 . دور ملزم: و تحدده المستويات الثقافية، و قد استخدم (تيودور نيوكومب) هذا المصطلح للإشارة إلى فئة السلوك المتوقع من الذين يشغلون وضعا معينا.

5 . أدوار متعددة: مجموعة الأدوار المتصلة بالمكانات المختلفة التي يشغلها أحد الأفراد في فترة معينة، ومثال ذلك: الأدروار المتصلة بمكانات الزوج و الأب و رجل القانون و القائم بالعبادة... الخ.

6 . أدورا متبادلة: و ترتبط بنماذج التفاعل بين مكانتين أو أكثر من المكانات المترابطة، و الأدورا المتبادلة تتميز بارتباطها و عدم انفصالها كالعلاقة بين الأستاذ و الطالب، و بين الزوج و الزوجة، و الأب والإبن... و في نوع من العلاقات المتبادلة التي تستلزم أدوار متبادلة. و تحتل دراسة هذه الأدورا أهمية بالغة في تحليل العلاقات الإجتماعية بين أفراد المجتمع.

لقد قام بين و شيتس من خلال الدراسات التي قاموا بها بتحديد ثلاث فئات من الأدوار هي: الأدوار المتصلة بالمهنة، الأدوار المتصلة بتكوين الحياة الجمعية و بالمحافظة عليها و الأدوار الفردية[3].

---

[1] نفس المرجع، ص 217.

[2] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص 391 . 392.

[3] باساغانا، مبادئ في علم النفس الاجتماعي، ترجمة بوعبد الله غلام الله، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص ص 187 . 188.

و خلاصة لكل ما تم تقديمه فإن دراسة الدور الاجتماعي على درجة كبيرة من الأهمية نظرا للإرتباطات المختلفة بين الدور و المكانة داخل مختلف التنظيمات الاجتماعية و بين هذه التنظيمات و النسق الاجتماعي العام للمجتمع، و يمكننا أن نلخص ما جاء عن الدور الاجتماعي في الشكل الموالي الذي يمكنه أن نبسطه أكثر للقارئ و يساعده في فهمه.

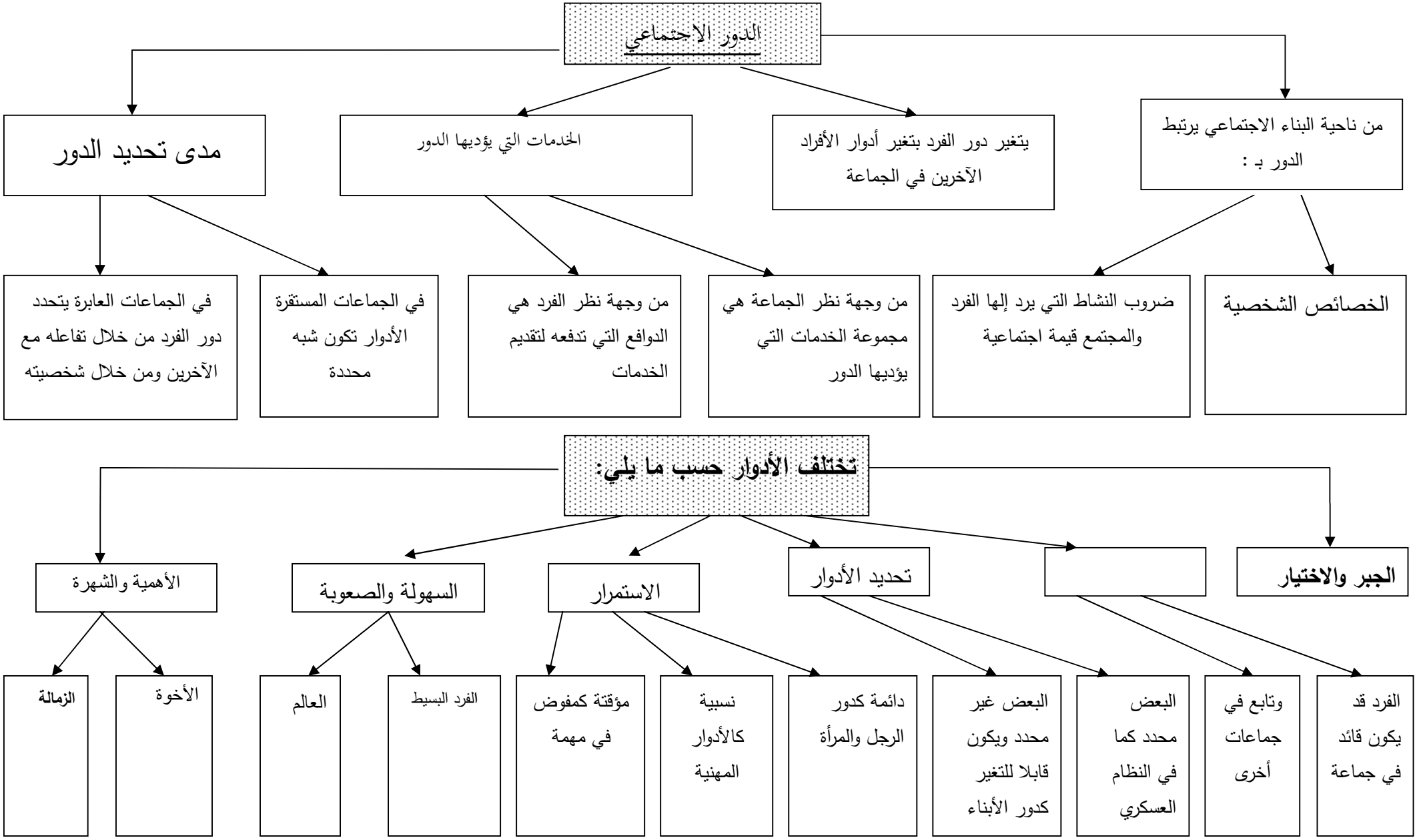
الدور الاجتماعي
من ناحية البناء الاجتماعي يرتبط الدور بـ :
الخصائص الشخصية
ضروب النشاط التي يرد إلها الفرد والمجتمع قيمة اجتماعية
يتغير دور الفرد بتغير أدوار الأفراد الآخرين في الجماعة
الخدمات التي يؤديها الدور
من وجهة نظر الجماعة هي مجموعة الخدمات التي يؤديها الدور
من وجهة نظر الفرد هي الدوافع التي تدفعه لتقديم الخدمات
مدى تحديد الدور
في الجماعات المستقرة الأدوار تكون شبه محددة
في الجماعات العابرة يتحدد دور الفرد من خلال تفاعله مع الآخرين ومن خلال شخصيته
تختلف الأدوار حسب ما يلي:
الجبر والاختيار
الفرد قد يكون قائد في جماعة
وتابع في جماعات أخرى
تحديد الأدوار
البعض محدد كما في النظام العسكري
البعض غير محدد ويكون قابلا للتغير كدور الأبناء
الاستمرار
دائمة كدور الرجل والمرأة
نسبية كالأدوار المهنية
مؤقتة كمفوض في مهمة
السهولة والصعوبة
الفرد البسيط
العالم
الأهمية والشهرة
الأخوة
الزمالة

II . الأسرة النواتية الجزائرية و ظروف تشكلها

1 . ظروف تشكلها:

تعتبر العلاقة المتبادلة بين الأسرة و التمدن من أكثر العلاقات التي أثارت مناقشات عديدة في علم الاجتماع العائلي في الآونة الأخيرة، حيث ربط العديد من العلماء بين التصنيع و انتشار الأسر النواتية و ضعف العلاقة القاربية التي يتحرر منها الأزواج ليسهل عليهم التنقل المكاني و الاجتماعي في حياتهم الاجتماعية، لكن هل الشأن كذلك بالنسبة للمجتمع الجزائري الذي يسير نحو التصنيع و التمدن ببطئ؟ تعتبر الأسرة النواتية الجزائرية ناتجة عن انفجار الأسرة الأبوية و عن التمدن و التمدرس حسب ما تذهب إليه سعاد خوجة التي تعتبرها نتيجة طبيعية للحياة في المدينة، و ضيق السكن و الحصول على أجر الذي يسمح للزوجين بالعيش بدخليهما الخاص دون التبعية للكسب المتعلق بالعائلة، كما يساهم المستوى التعليمي للزوجين في اختيار نمط أسلوب العيش الذي تراه مناسبا و تدافع عنه[1]، لقد تظافرت عدة عوامل اجتماعية و ثقافية ادت إلى تغيرات و تحولات بارزوة في بنية الأسرة الجزائرية و وظائفها و نوع العلاقات السائدة فيها، "و استمرت عملية التأثير إلى غاية الثمانينات حيث أمكن إحصاء نماذج أسرية هي الأسرة الممتدة، الأسرة النووية، الأسرة الإنتقالية."[2]

إن الشعور بالإستقلالية الذي بدأ يتولد لدى الشباب بين الجنسين في الأسرة الجزائرية، كما رأينا ذلك من قبل (أنظر ص) كان عاملا حاسما في ظهور الأسر النواتية إذ أصبح حلم الشباب أن يتزوجوا و يؤسسوا أسرا مستقلة عن الولدين من حيث السكن، الدخل و الاستهلاك إلا أن هذه الرغبة . كما يذهب إليه الهواري عدي . حلم الولدين أيضا، فانفصال الإبن حديث الزواج لم يعد مأساة لأن الأب و الأم عندما يصلان إلى سن الستين (60) أو السبعين (70) من العمر يفضلان العيش في هدوء و سلام و من ثم يصبح انفصال أسر أبنائهما و استقلالهما بذاتها أمرا مفضلا، و في الحقيقة أنه مفضل بين الطرفين (الوالدان الأبناء)، و لعل ذلك ما يفسر الأزمة السكنية الخانقة لسنوات الثمانينات و التسعينات بسبب تزايد الطلب للحصول على سكن خاص لكل أسرة جديدة[3]، كما يبدو من خلال تحليلات العديد من المهتمين بالمجتمع الجزائري و بالضبط بدراسة الأسرة، أن التحولات التي مرّ بها المجتمع الجزائري و التي لم تكن في سياق تطور محلي عاد، أدت إلى خلق وضعية متناقضة و متصارعة داخل الأسة، إلا أن النظر إلى الأسرة على أنها تركيبا غير ثابت، من شأنه أن يعطي تفسيرا لذلك التناقض إذ تعتبر سعاد خوجة أن التغيرات المتزايدة في نظام إنتاج الثورات و تقسيم العمل بإيجاد أشكال إنتاج و أجور جديدة، إضافة إلى حركية السكان التي تتجه إلى المدن و انتهاءا بإنتاج قيم جديدة عن طريق التمدرس و وسائل الإعلام، كان لها تأثيرها على الأسرة[4] و هذا يدفعنا للحديث عن ذلك التفاعل الذي يبدو في شكل صراع أو تناقض بين نظامين، الأول تقليدي يسعى للحفاظ على الأدوار و المكانات التقليدية، و الثاني يفرضه المحيط المتغير بسبب ارتفاع المستوى التعليمي و التأثير الإعلامي، و حتى الظروف الاقتصادية المزرية التي

---

[1] SOUAD KHOUDJA, opcit, P 49.
[2] IBID, P 45.
[3] LAHOUARI ADDI, les mutation …, opcit, PP 53 – 54.
[4] SOUAD KHOUDJA, opcit, p 29.

جعلت الأفراد يبحثون عن مخرج لذلك، خاصة من خلال تكوين أسر مستقلة و مصغرة تحتوي على عدد قليل من الأطفال يسمح للزوج (الأب) بالموازنة في تسيير دخله المادي بين حاجيات الأسرة و غلاء الأسعار هذا بطبيعة الحال إذا فرضنا عدم خروج الزوجة إلى العمل، و في حالات أخرى كثيرة تمارس الزوجة عملا وظيفيا يسمح لها بتحسين ظروف أسرتها المادية "بعد أن سقطت آخر الاعتراضات التي وقفت في وجه المراة و هي عدم كفاية دخل الزوج"[1] و هو ما تؤكده سعاد خوجة التي تعتبر بأن المرأة في هذه الأسر تعمل أو عملت أو تتمنى ذلك، فهي لا تلعب دورا سلبيا في الحياة الاقتصادية للأسرة[2]. ومن جهة أخرى فإن أساس الزواج القائم على الاختيار الشخصي و الحر يجعل الزوجين يسعيان لإقامة أسرة مستقلة تسمح بتقليص تدخل الأهل في حياتهما الشخصية، و إذا كان الهواري عدي يعتبر أن هذه الأسر النواتية تبقى قابلة لاحتمال أن تصبح موسعة بعدما يكبر الأبناء و يتزوجون (أنظر ص) إلا أن ذلك بسبب أزمة السكن فقط و ليس برغبة من الأسرة الأصل أو الأزاواج الجدد إذ سرعان ما يستقلون بحياتهم عندما تتاح لهم فرصة بذلك. و هذا النوع من الأسر تسميه سعاد خوجة بالأسر شبه النواتية، حيث يتعارف الزوجان من قبل و يختار كل منهما الآخر و يقرران معا بكل حرية أن يتزوجا، دور أهل الزوج هو القبول بالأمر و تظيم الأفراح و هنا يصبح دور الحماة و سلطتها محددين منذ البداية، في نفس الوقت تفوز زوجة الإبن بقسط من الحرية بفعل أن الزوج هو نفسه الذي اختارها، إلا أن صعوبة إيجاد السكن يجعلهما مجبرين غالبيا في العيش تحت سقف واحد مع والدي الزوج[3] و في هذه الحالة نجد أن العائلة المستقبلة تحاول إيجاد وسيلة لإعادة تكوين . جزئيا . السلطة التقليدية، و تقبل العروس نسبيا بسلطة أم الزوج حفاظا على استقرار علاقتها مع زوجها، و لهذا فهذا النوع من الأسر يسمى شبه النواتية لاقترابه في جوهره من تلك التي تعرف بها النواتية لكنها تختلف عنها في السكن مع الأهل و ما ينجر عنه من سلوكات يومية.

و تقدم سعاد خوجة دائما، شرحا للتشابه الموجود في الأسرة النواتية و شبه النواتية و المتمثل في العوامل المؤدية لتكوينها حيث ترى بأنها تولدت عن انفجار جزئي أو كلي للأسرة التقليدية في السنوات الأولى للإستقلال، بالإضافة إلى السكن في المدينة و التحرر من التبعية الاقتصادية، إضافة على أنها تقوم على روابط للإستقلال، بالإضافة إلى السكن في المدينة و التحرر من التبعية الاقتصادية إضافة إلى أنها تقوم على على روابط عاطفية، إلا أنها تختلف عن الأسرة النواتية في كونها تخضع بنسبة كبيرة لتأثير الأهل و تدخل الحماة و غيرها[4] إلا أن سعاد خوجة تتنبأ بزوال الأسرة الأبوية التقليدية في حال حل أزمة السكن، أين يمكن للأزواج الجدد أن يستقلوا بحياتهم. و على العموم فالأسر النواتية الجزائرية تتكون عادة من أزواج ذوي مستوى تعليمي متوسط أو علمي كما ينتمون إلى أصول اجتماعية مختلفة و متنوعة لعائلات عاشت في المدينة لمدة طويلة فهي كما أكدت سعاد خوجة نتاج للتمدن على مدى جيلين على الأقل[5]، و لهذا نجد هذا النوع من الأسر في المدينة أكثر منه في الريف الذي يقلص فيه نظام القيم إلى حد بعيد من تحرر الأفراد و استقلاليتهم بشخياتهم. و رغم أنه لا توجد دراسات إحصائية شاملة لإحصاء أنواع الأسر الموجودة في المجتمع الجزائر ، إلا أن معظم التحقيقات والمحاولات الت يتمت، أشارت إلى وجود ثلاثة أنماط هي: الأسرة التقليدية أو الموسعة، الأسرة

---

[1] Role de la femme, la lettre du CNEAP, n° 11, Avril 1999.
[2] SOUAD KHOUDJA, opcit, P 50.
[3] SOUAD KHOUDJA, opcit, pp 53 – 54.
[4] Ibid, p 54.
[5] Ibid, p 50.

شبه النواتية أو الإنتقالية، و أخيرا الأسرة النواتية[+]، إلا أنه يوجد شبه اتفاق بين الباحثين على أن الأسرة المصغرة هي التي بدأت تسود في المجتمعات العربية منذ منتصف هذا القرن، "و منها دراسة بروثر و لطفي ذياب في أواخر الستينات حيث توصلوا إلى النتائج التالية: تنتشر الأسرة النواتية بنسبة 75% في بيروت و 80% في عمان و 59% في دمشق كما تشير دراسة احسان محمد الحسن إلى أنها بلغت 66% في بعض مدن العراق و إلى 91% في مدنه الكبرى، في حين توصل باقر سلمان النجار إلى أن معظم البحوث التي تناولت منطقة الخليج أكدت خضوع العائلة الممتدة لتغييرات عدة منذ اكتشاف النفظ و ذلك على مستوى المسكن و المصدر الاقتصادي و أن الأسر النواتية تنتشر في أوساط المتعلمين في المدن الكبرى و تقل في الأوساط الريفية و غير المتعلمة"[1]، و في غياب دراسات إحصائية حول انتشار هذا الشكل من الأسر في المجتمعات المغاربية فإننا نشير إلى ملاحظة هامة و هي أن ظهور هذا الشكل لا يعني أنه صورة مطابقة للنموذج الغربي إذ أن الروابط و الالتزامات و حتى التوقعات بين الأقارب لم تتلاش نهائيا إنما هو تغير نسبي لا تزال راسخة في المجتمع، فالسكن في بيت مستقل و التحمل الكامل للمسؤوليات المادية و المعنوية من قبل الزوجين لا تعني تحررهما من الالتزامات العائلية و القرابية التي عرفتها العائلة التقليدية لكن هذا لا يعني أنها لا تزال كما كانت عليه من قبل و لهذا فلا بد من وجود دراسات تبحث فيما إذا كان سيتم إعادة نفس العلاقات و الروابط و لكن بشكل جديد. و أنها تغيرت نحو التقليص من ضغطها و أهميتها و هذا هو الأرجح، أو أنها عكس ذلك تماما بحيث زادت مسوليات الأسرة المصغرة نحو العائلة الأم، و بما أن هناك إجماع حول وجود شيئ من التغير بمعنى تغير نسبي و الذي يعتبره عبد الوهاب بوحيبة مؤهلا للتوسع مع الوقت و يعتبره هشام شرابي تهديدا للشكل الأبوي باعتبار أن الشكل الجديد يقوم على ثلاث اعتبارت رئيسية:

1) **اقتصادي:** بسبب الاستقلالية المادية نتيجة العمل الذي يحصل عليه الأبناء و هنا يجد الأب نفسه مجبرا على الدخول في علاقة جديدة في منزله و مع كل فرد من أفراد أسرته.

2) **العلاقات الديموقراطية:** لأن الإستقلال الاقتصادي اساس نشوء الديموقراطية في الأسرة عكس العلاقة التقليدية القائمة على الخضوع.

3) **تحرير المرأة:** حيث تعتبر المستفيد الأول من الانتقال من العائلة التقليدية الأبوية القائمة على الهيمنة و الخضوع، إلى أسرة مصغرة حديثة قائمة على التفتح على تعليم و عمل المرأة[2]. و هكذا يمكننا القول أن العائلة الأبوية

[+] أنظر الدراسات التالية: دراسة سعاد خوجة A comme aklgérienne ، درلسة فاطمة أوصديق (أشرنا إليها في الصفحة) و بعض الدراسات الميدانية للمركز الوطنية للدراسات و التحاليل حول التخطيط (CENEAP) منها: Transition démographique et structure familiale و نشير هنا إلى دراسة بهنام جامشيد التي حاول من خلالها تصنيف الأسر في البدان العربية و الإسلامية اعتمادا على دراسات اتخذت الأسرة التركية و الإيرالنية و الجزائرية حقلا لها، إلا أنه تعرض لعدة انتقادات لأن تصنيفه لم يراع الخصوصيات التي تتميز بها هذه المجتمعات: أنظر: حمداوي محمد، "اشكالية دراسة الوظيفة النشئوية في الأسرة الجزائرية الراهنة"، مجلة ادفاتر الجزائرية، العدد 1، معهد علم الاجتماع جامعة الجزائر، الجزائر، سنة 2000.

[1] حليم بركات، مرجع سابق، ص ص، 358 . 388.

[2] هشام شرابي، مرجع سابق، ص 50.

فقدت شيئا من وثاقتها و قوتها الإجتماعية السوسيولوجية في ظل التنظيم العمراني و التبادل التجاري على حد تعبير هواري عدي لكنها تبقى محل تفسيرات جديدة لأنها لا تزال مستمرة في تركيب الروابط و العلاقات الإجتماعية.

2 . تغير المكانة الاجتماعية لأفراد الأسرة:

لقد لاحظنا من خلال ما تم تقديمه في الفصل الثاني كيف تغيرت أنماط و أساليب التنشئة . نسبيا خاصة في ظل حالة الوعي العام و ارتفاع المستوى التعليمي، مما ولد شعورا قويا لدى الأفراد بالاستقلالية و فتح الآفاق أمامهم واسعة، فأصبح كل فرد من أفراد الأسرة (أبا، أما و أبناء) يطمحون لتحقيق تقدم أفضل على جمعي الأصعدة.

يمكننا القول أن التغيرات التي مست النظمام الإجتماعي و القيمي مهما كانت نسبيته قد أثرت على الأسرة حيث تغيرت المكانة الدونية للمرأ ة و الطفل عما كانت عليه في العائلة التقليدية، و أصبح ينظر للطفل على أنه كائن اجتماعي له حاجاته النفسية و الاجتماعية و البيولوجية التي يجب تحقيقها و أن يأخذ مكانته داخل الأسرة فيعامل معاملة إنسانية تساهم في تكوين شخصية متوازنة و مستقرة له، و فضلا عن النصوص و القوانين و فضلا النصوص و القواني و المواثيق الوطنية و العالمية و التي انضمت إليها الجزائر، الداعية، الداعية لأداء حق الطفل و معاملته معاملة حسنة، و وجوب تعليمه و الاعتناء بصحته، نجد توجها مماثلا عند الوالدين و بالخصوص في إطار الأسرة النواتية التي يأخذ فيها الطفل مكانة كبيرة ضمن اهتمام الوالدين خاصة إذا علمنا . كما أشرنا إلى ذلك من قبل . أن الوظيفة العاطفية تعتيؤ من بين أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة النواتية، أين يتم تحقيق الإشباع العاطفي بين الزوجين و مع الأبناء داخل الأسرة المصغرة، هذا من جهة و من جهة أخرى فالمستوى التعليمي الذ حصل عليه الأبناء أدى إلى وعيهم و إداكهم لضرورة الاحترام المتبادل بينهم و بين أوليائهم و خاصة عندما يكون الوالدان ذوي مستوى تعليمي معقول، في حين في حالة أمية الوالدين فإن الأبناء يميلون نحو التعقل و محاولة كسب عاطفتهم، أما في حالات أخرى فيميل الأبناء إلى رفض الخضوع للوالدين و الثورة عليهم و على النظام الاجتماعي و القيمي السائد. لقد أصبحت معاملة الوالدين . في الآونة الأخيرة . تميل نحو الحوال و التفاهم و الاحترام، و خاصة حين يكبر الأبناء و يتحصلون عهلى مناصب عمل تسمح لهم بالظفر بأجر مناسب مما يشجعهم على محاولة التخلص من التبعية النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية للأسرة وهو ما ينتج عنه إما الفشل في تحقيق ذلك بسبب قوة تأثير و تحكم القيم الاجتماعية التقليدية في نفسيات و ذهنيات الوالدين و الأبناء و من ثم الرضوخ للنظام الاجتماعي القائم، و إما أنهم يحاولون و ينجحون نسبيا بعد ان يواجهوا النظام الاجتمايع و يتحدّوا بعض القيم و المعوقات، و إما يميلون نحو الرفض و دخول في صراع مع الآخرين بداية بالأهل.

و هكذا فإن الامتيازات التي حصل عليها الأبناء بعد الإستقلال، من التعليم و العمل بغير الحصول على أجر غير من المكانة الاجتماعية لهم في الأسرة فهم يستشارون و هم صغار في اختيار لعبهم و يستشارون وهم كبار في اختيار تخصصاتهم العلمية و مهنهم و يشاركون من ثم في القرارت الخاصة بالأسرة، بل يذهب عبد الوهاب بوحديبة هنا إلى أبعد من ذلك إذ يعتبر أن تعدد مصادر المعلومة كالمدرسة، وسائل الإعلام و الهياكل الأخرى من نوادي و جمعيات لا تجعل من الأسرة المحضن الوحيد لتحقيق الطموحات و القيم، بل كثيرًا ما نجد الطفل المتعلم يعلم الأسرة ما لقنته له المدرسة، لهذا يمكننا القول بأن المعرفة هنا أو في هذه الحالة تبدأ من الأسفل إلى الأعلى[1]. و من

[1] Abdlouahab Bouhdiba, opcit, P 155.

جهة ثانية فقد تغيرت المكانة التي تحتلها المرأة و الزوجة في السلم التراتبي للأسرة الجزائرية، فلم تعد ذلك المخلوق الضعيف نفسيا و بدنيًا الذي يشكل عبئا اقتصاديا و المعزول اجتماعيا، وعلى العكس تماما من هذا، أصبحت المرأة تمارس أدوارا اجتماعية أكثر أهمية، فالفتاة التي اقتحمت ميدان التعليم بقوة، لم تكتف بالمستويات التعليمية المنخفضة بل تابعت دراستها المتخصصة و العليا و حقق التفوق فيه في كثير من التخصصات، فمنذ الاستقلال و نسب الفتيات الملتحقات بالمدرسة تزداد من سنة لأخرى فبعدما كان في الدول يتم تفضيل تعلم الذكور على الإناث خاصة في الأرياف و لدى الأسر الفقيرة ظهر مع مرور الوقت توجه عام لدى الأسر الجزائرية نحو تعليم الجنسين على حد سواء إذ توضح الإحصائيات أنه منذ 1962 و النسب في ارتفاع و هو ما يبينه الجدول الموالي[1]

الجدول رقم 03: تطور مجموع التمدرس للأطفال من 6 إلى 13 سنة، حسب الجنسين

السنـــة	الذكـور	الإناث
66 ـ 65	% 57,70	% 32,28
76 ـ 75	% 89,08	% 61,44
80 ـ 79	% 88,43	% 65,70
85 ـ 84	% 90,92	% 72,01

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يقيم المنتمي للمستويين، الابتدائي والمتوسط ارتفاع عدد التلاميذ من الجنسين في كل مرة وتجدر الإشارة إلى أن عدد الإناث ارتفع خلال عشر سنوات (65–75) بالضعف كما استمر في الارتفاع في السنوات الأخرى أيضاً . وهي الملاحظة نفسها التي يمكن إبداؤها بشأن إحصائيات الإناث للطور الثانوي والمبينة في الجدول التالي[2]

[1] Souad Khoudja, opcit, P 95.
[2] Saouad Khoudja, OPCIT, P 96

الجدول رقم 04 : تطور مشاركة الإناث في الطور الثانوي (75– 85)

السنــة	الإنــاث		المجموع الكلي
	العدد	النسبة	
75 ـ 76	27880	%28,10	99330
79 ـ 80	64160	%34,76	184600
84 ـ 85	184440	%51,4	358850

وهكذا إلى منتصف الثمانينيات كانت نسبة إقبال الإناث على التمدرس في تزايد واستمرت كذلك " حيث بلغت في الدخول المدرسي 94–95 نسبة الإنـاث إلى 46,8 % من مجموع المتمدرسين في المستوى الابتدائي ولدى الثانويين بلغت 49,8 % "[1]

أما المستوى الجامعي (74–79) فقد ارتفع عدد الذكور والإناث كما يبينها الجدول التالي[2]

الجدول رقم 05 : يبين عدد المنتسبين للتعليم الجامعي من الجنسين بين سنوات : 1974 – 1979

الجنس / السنــة	الذكــور		الإنــاث		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
74 ـ 75	27258	%76,39	8422	%23,60	35680
78 ـ 79	38833	%75,38	12677	%24,61	51510

و إذا كانت الدلالة السوسيولوجية لهذه الإحصاءات تثبت تزايد إقبال أفراد الأسرة من الجنسين عل التعليم وخاصة الإناث، باعتبار أن تعليمهن في البداية كان محتشما، فإننا إذا جئنا إلى العمل المهني للمرأة نجد أنها مارست مهناً على دراجة عالية من التقنية والأهمية دون أن تتخلى عن تقاليدها وقيمها، وهذه الممارسة إنما تنم عن تطور في الذهنيات والعقليات التي أصبحت تنظر للمرأة كشريك في الإنتاج الاقتصادي والمعرفي وأصبحت المرأة نفسها تحس باستقلالية ذاتية وحرية لم تكن تتمتع بها من قبل، مما هيأ لها فرص المشاركة في اتخاذ القرار وحتى و إن كان هذا يختلف باختلاف المناطق والمدن و الأرياف، إلا أنه مرتبط خاصة بممارسة المرأة لعمل ذي أجرة وهو ما أكده الباحث بن عطية الذي " أعتبر أن تطور مكانة المرأة مرهون بخروجها للعمل و حصولها على أجر خاص بها يجعلها تملك وتكسب وعياً أكثر بذاتها "[3] . وربما هذا ما يجعل الرجل ينظر إلى عمل المرأة بتحفظ لأنه قد يحد سلطته في البيت ويمكن الزوجة من أن تعيد بنفسها تحديد الأدوار والمكانات التي حددت لها اجتماعيا من قبل، وعلى العموم

[1] Bettina Demmeerlein « La sous estimation du travail féminin par les staticièns »,OPCIT , P62
[2] ONS, OPCIT, P30
[3] Bettina , OPCIT, PP 41 - 50

فإن مكانة المرأة ما فتأت تتحسن من فترة لأخرى ابتداء من الثورة التحريرية التي كانت ثورة على الجهل أيضا والتسلط والخضوع إلى التحاقها بالتعلم و العمل ثم إتاحة فرص الاختيار في الزواج وغيرها، و إن كانت نسبية، كل هذه التغيرات

أدت إلى تغير المكانة الاجتماعية للمرأة حيث أصبحت تحتل مكانة أرقى و أكثر احتراماً مما كانت عليه في الأسرة وفي المجتمع. وفي الحقيقة فإن هذه المكانة ليست خاصة بامرأة العاملة فقط بل استفادت منها، أيضاً، المرأة الماكثة في البيت .

III . الأسرة النواتية و شبكة العلاقات الاجتماعية .

1 – الزواج و العلاقة بين الزوجين:

أدت إلى تغير المكانة الاجتماعية للمرأة حيث أصبحت تحتل مكانة أرقى و أكثر احتراماً مما كانت عليه في الأسرة وفي المجتمع. وفي الحقيقة فإن هذه المكانة ليست خاصة بامرأة العاملة فقط بل استفادت منها، أيضاً، المرأة الماكثة في البيت .

عرف نظام الزواج تغيراً عما كان عليه قبل الاستقلال وسنوات تلته، وخاصة في الأسر النواتية حيث أصبح يقوم على أساس عائلي أو حر حيث يتم الأول باختيار من الأهل ثم تعطى للشاب والشابة فرصة للتعارف، أو يتعارف المعنيان أولاً ثم يعطيان فرصة القبول والرفض للوالدين، أما الأساس الثاني للزواج فيتم باختيار من الطرفين من خلال فرص اللقاء المتاحة سواءً في العمل أو الدراسة وأحياناً حتى من خلال بعض الأماكن والمساحات العمومية المشتركة ولا يجدان معارضة من الوالدين. وفي الحقيقة فإن أسس الاختيار التي يجددها المجتمع كالمكانة الاج49اعية والنسب و ... غالبا ما تحدد اختيار الزوجين لبعضهما سواء كان ذلك شعورياً أو لا شعورياً بحيث يسعى الشاب إلى البحث عن شريكته، آخذاً بعين الاعتبار بعض المعايير التي يحبذها والداه و محيطه حتى لا يقع في صدام معهم، فالاختيار في الزواج لم يعد يتم بالطريقة القديمة فلهذا فهو أحياناً " مصدر لتوترات عائلية شديدة ، هذه التوترات تترجم آمال أجيال جديدة للعيش وفق نماذج جديدة ووفق مصالح غير تلك التي ساست إستراتيجيات الحقوق الزوجية عند العائلية الكبيرة التقليدية، فزواج الأقارب تجاوزته الأحداث، و اختيار الزوج تجاوز حدود العائلة"[1] و هذا التغير الحاصل في أسس الاختيار وأسلوب الزواج هو محصلة طبيعية التغيرات السوسيوثقافية التي يعيشها المجتمع وانعكست على الأسرة وعلى الفرد، فالشاب أصبح ينظر إلى الزواج كامتحان لمدى استقلالية شخصية ومدى تمتعه بالحرية الشخصية بعيداً عن سلطة الأهل و القيود الاجتماعية المختلفة التي تفرضها العادات و التقاليد ومن هؤلاء من دفعته ظروف العمل والدراسة إلى مغادرة بيت أهله والإقامة بمفرده بعيداً عنهم، ولهذا فعندما يفكر في الزواج يريد أن يكون ذلك برغبته وإرادته ليحقق من خلاله طموحاته ومشاريعه ومن ثم نجده يسعى لتأسيس أسرة مصغرة تتسع له و لأولاده بعيداً عن الأهل وكل ما يمكن أن ينجر عن ذلك من سلوكيات تجعل حياته الجديدة تحت المراقبة، و

[1] Le mariage, la lettre du CENEAP , N°11, OPCIT , P2

مع ذلك فإن تفكيراً كهذا يبدو مثالياً نوعاً ما، لأنه في النهاية يجد الفرد نفسه قد دخل في التزامات عائلية أخرى و مرتبط في نفس الوقت ببعض المعايير و القيم الاجتماعية وكما يذهب إليه عبد الوهاب بوحديبة في حديثه عن التفكير الذي يسبق الزواج و ما يتبعه من تساؤلات كسؤال من سنتزوج ؟ ما هو المحيط ؟ أين سنستقر ؟ ما هي العلاقات التي يجب وضع حد لها ؟ وما هي تلك التي ستسمر ؟ في آخر المطاف يتزوج الرجل أو المرأة مع وضعية اجتماعية لكل أشكالها الظاهرة فيها والخفي ، لهذا فالاختيار بالنسبة للرجل يتم من خلاله مكانته في التنظيم المتعدد والمتعارض بالنسبة للداخل و الخارج، والذي يسمع له بتشريف مكانته والحفاظ على صفه و يلعب دور القوامه فيه "[1].

إذن فالفرد يسعى من خلال الزواج أيضاً إلى المحافظة على المكانة الاجتماعية التي يحتلها في التنظيم أو يسعى لتحسينها من خلال الارتباط بزوجة ذات مكانة مرموقة أو مستوى تعليمي عالٍ أو وظيفة مهمة ، وعلى العموم فهناك إجماع حول ظهور أسلوب جديد في الزواج، إذ يذهب بعض الباحثين إلى " إن زواجاً من نوع جديد يتحقق في مجتمعنا والذي أنتجه المستوى التعليمي واندماج المرأة في النشاط اليومي، هذا الارتباط يتمحور أساساً حول الزوجين وعلاقتهما الزوجية في الوسط الحضري "[2] ، إذن فالسمة الغالبة لهذا الزواج تتمثل في زيادة الحرية في الاختيار وفي ارتفاع سن الزواج خاصة بالنسبة للنساء، وتناقص فارق السن بين الطرفين، إضافة إلى تناقص معدل الزواج بين القارب، وهناك بعض الدراسات التي تشير إلى اهم خصائص هذا الزواج الجديد والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- يحدث الزواج في سن متأخرة مقارنة عما كان عليه سابقاً بحكم رغبة الطرفين في إتمام فترة الدراسة والحصول على عمل ملائم وأجر مناسب يمكنهما من تكوين أسرة[3] .
- التأكيد الكبير على الحب والتفاهم كأساس للزواج، عكس ما كان في أيام الآباء و الأجداد .
- الحرية النسبية في اختيار الشريك دون تدخل الوالدين و الأقارب
- تفضيل الشاب للزواج من فتاة عاملة ، حتى تشاركه مادياً في تحمل أعباء الأسرة[4] و لعل هذه الخاصية الخيرة هي ناتجة عن الوضعية المزرية التي تعيشها السرة الجزائرية و التي تجعل دخل الزوج لوحده لا يكفي . وعلى عكس العائلة التقليدية البوية التسيير التي خضعت بشكل أساسي للمتطلبات الأبوية الاقتصادية و الاجتماعية فإن العلاقة الزوجية التي تتميز للامبالاة الزوج بزوجته و بآرائها ، كما تقوم على وجوب طاعة الزوجة لزوجها و الخضوع له و عدم الرد على إهانته لم تعد كذلك ، و إنما حلت علاقة الاحترام المتبادل و التشاور محل كل ذلك حيث أصبحت السر النواتية المصدر الوحيد تقريباً يستمد منه الزوجين الحب و العاطفة، أي أنها المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي، كما أن

---

[1] Abdelouahhab Bouhdiba OPCIT , P

[2]« les mutations économiques et sociales et leurs effets sur la structure familiale », la lettre de CENEAP , N° 26 Septembre 2000 P

[3]Ali KOUAOUCI , OPCIT , PP

[4] سناء الخولي، الأسرة و الحياة العائلية مرجع سابق ، ص 217

العلاقة بينهما لم تعد قائمة على إصدار الأوامر من طرف الزوج ليحفظ هيبته و يحقق سلطته بل حتى المنزل لم يعد مجرد مكان للراحة من أعباء اليوم و إنما هو مكان للحياة المشتركة، يلتقي فيها الأب مع أفراد أسرته ليتناقشوا أو يأخذوا طعامهم مشتركين أي أن الحياة الجماعية التي تحقق الإشباع العاطفي أصبحت متمركزة فقط داخل الأسرة، ولهذا فبإمكان الزوج مساعدة زوجته في شؤون البيت بالرغم من أنه لا يزال ينظر إليها على أنها أعمال نسوية. وهو ما يجرنا للحديث على التنشئة الأجتماعية التي تلقاها كل من الذكر والأنثى و التي حددت أدوارهما مسبقاً بحيث يكون من الصعب التخلي عنها و خاصة بالنسبة للرجل الذي تعود على مكانته المرموقة التي تعطيه السلطة والنفوذ كما تعود على عناية مميزة وسط العائلة تمنحه إياها أمه، أخته وزوجته هذه الأخيرة وفي الأسر النواتية، أين تمارس عملاً وظيفياً خارج المنزل يجعل الوقت الذي تمنحه لزوجها يقل، وهنا يحدث شيء من اللاتوافق بين الزوجين لأن " التوازن في الأدوار يفرض أن يتوافق سلوك أحد الزوجين في دوره مع توقعات الآخر والعكس بالعكس[1] و رغم أن الأسرة النواتية بنيت على الاختيار الإداري وعلى الحب والاحترام إلا أن الزوج يبقى ينتظر مزيداً من العناية من زوجته وتبقى هي تنتظر من زوجها مساعدتها على تحقيق ذاتها وهنا يحدث في كثير من الأحيان تصادم بين طموحات الزوجية الكبيرة وطبيعة زوجها الذي طبعته التنشئة الاجتماعية بأفكار معينة، وقد يؤذي هذا إلى نوع من الصراع وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أن معظم الصراعات ناتجة عن توقعات أدوار الأزواج والزوجات كتوقع الزوج أن تسلك زوجته معه سلوكاً معيناً، في حين تتوقع هي أن يتصرف معها بشكل معين في موقف معين أيضاً ، ولهذا لا بد من لفت الانتباه إلى حقيقة معينة يتعين على المقبلين على الزواج الانتباه لها، وهي تقبل الاختلاف القائم بين الجنسين وأن يكيف كل طرف نفسه تبعاً لذلك، بدل من أن يتوقع التغير من الطرف الآخر في الوقت مبكر لأن التوافق التام بين الزوجين يتطلب عملاً مستمراً ووقتاً أطول، كما أن العلاقة بينهما هي علاقة تكاملية وتعاونية لذا فالمطلوب من الزوجة العاملة التي تعودت على العلاقة التنافسية مع الرجل في العمل أن تحول علاقتها مع زوجها إلى علاقة تعاونية، وأن اختلاف الدوار بينهما بعيد على أن يكون نقصاً و إنما يحتاج للتعاون لتحقيق التكامل ومن ثم السعادة الزوجية. ولهذا فإن العلاقة الزوجية تقوم على مدى فهم الزوجين للقيم والمعايير الثقافية للمجتمع وعلى التجارب التي أخذها كل طرف من والديه أو من القراءات التي قام بها، إضافة إلى ما يقوله الأصدقاء إلى غير ذلك، كما لا تسلم أي علاقة زوجية من ضغوطات داخلية وخارجية تتعرض لها، إلا أن درجة الوعي التي يمكن أن يتحلى بها الزوجان تجعلها يتجاوزان تلك العراقيل، خاصة إذا علمنا أن العلاقة الزوجية في الأسرة النواتية بعيدة عن التأثيرات الأهل والأقارب، حتى و إن كان ذلك تسبياً، لكن هناك هامش كبير من الحرية يجعلهما يستطيعان تجاوز المشاكل التي قد تخلق من طرف الأهل. كما تتعرض العلاقة الزوجية في الأسرة النواتية إلى الضغوط الناجمة عن التغيرات السوسيوثقافية والسوسيواقتصادية بحكم أن هذه الأسر النواتية تعتبر نتاج لتلك التغيرات و من ثم فهي تعيش تحت ضغط هذه التغيرات وما تمليه من قيم وسلوكات، أدوار وظائف جديدة، وبين القيم الاجتماعية التقليدية، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى نوع من القلق لدى الزوجين إذ يعتبر" التغير دائماً مقلقاً لأنه يستدعي تغيراً في الحياة وتوخي قيم جديدة مختلفة عن القديمة، فالتغير لا يجلب الأمان وبالتالي فهو مخل بالتوازن،كماانه من المعتاد أن يقال أن التغيرات الاجتماعية السريعة تكون سبباً

[1] Touzard (H) enquête psychosociologique sur les rôles conjugaux et la structure familiale, monographie française de psycologie, paris, CNRS N°13, 1976, P17

لصراعات خطيرة[1] " إلا أن هذا غير صحيح نسبياً فالتغيرات يمكن أن تؤدي إلى قلق واضطراب معين،لكنها في غالب الأحيان تلبي حاجيات معينة للأفراد وتساهم في تحقيق الاستقرار، أما في حال الصراعات التي قد تظهر في العلاقات الزوجية فهي تعود للاهتمامات المتضادة الناتجة عن التعقيدات المتزايدة لمطالب الحياة الاجتماعية، فقد أصبح كل من الزوجين يشغل مكانة معينة في المجتمع . أحياناً تتجاذب في اتجاهات مختلفة وتترتب عنها سلوكات وأدوار متعارضة وهنا يصبح التنبؤ بسلوك أحد الطرفين صعباً، خاصة بالنسبة للزوجة التي تجد نفسها بين التزامات العمل من جهة والتزامات البيت من جهة أخرى، وبين العادات والتقاليد من جهة والممارسات التي تتطلبها مكانتها الجديدة من جهة أخرى. وعلى العموم فالعلاقة الزوجية في أي نوع من الأسر لا تسلم من مشاكل وصراعات، لكن هذا لا يعني أن يقوم الزوجان بإخفاء الاختلافات التي يمكن أن تحدث بينهما. لأن ذلك يسلك كل طرف أدواراً مشوهة وسلوكات متناقضة أحيانا ومضطربة أحيانا أخرى، ولعل ذلك الصراع يعود إلى القلق والحيرة اللذين يقع فيهما الزوجان بين ما يريدانه وما يريده الوسط الذي يعيشان فيه وبين ما يمليه عليهما التغير الاجتماعي الثقافي الحاصل وما يفرضه عليهما نظام قيمي تعود عليه المجتمع .

و خلاصة القول أن العلاقة بين الزوجين تغيرت كثيراً عما كانت عليه من قبل، بل وأخذت الشراكة حيزاً كبيراً في علاقتها ببعضهما وأصبح الزوج يمثل رفيقاً للزوجة يشاركها بعض متاعبها كما يشاركها في قضاء وقت الفراغ، كما أصبحت قيادة الأسرة النواتية طبعاً في يد الزوجين كليهما بدلا من الزوج وحده، وساعد في ذلك الانفصال عن العائلة الكبيرة وعدم تدخلها في شؤونها الخاصة إضافة إلى درجة الوعي التي يتميز بها الزوجين، ناهيك عن ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة الذي مكنها من معرفة تسيير حياتها الزوجية بما يضمن الاستقرار والسعادة للأسرة .

2 . العمل الوظيفي للزوجة و تأثيره على العلاقة الزوجية :

يتبادر دوماً إلى الأذهان عندما نتكلم عن عمل الزوجة، سؤال عن مدى تأثير ذلك على أسرتها وأبنائها ؟ وكيف تستطيع التوفيق بين كل ذلك ؟ وهذا نظراً للدور المهم الذي تؤديه المرأة بصفة عامة والزوجة بصفة خاصة في المنظومة الاجتماعية وداخل الأسرة التي يعتبر تماسك بنائها أساس تماسك البناء الاجتماعي العام ولهذا فعلى الزوجة أن تكيف الحياة الوظيفية لها مع حياتها الأسرية أو تكيف حياتها الأسرية مع حياتها الوظيفية .

إن الحديث عن خروج المرأة أو الزوجة للعمل خارج البيت يحمل دلالة سوسيولوجية هامة إذ لا

إن الحديث عن خروج المرأة أو الزوجة للعمل خارج البيت يحمل دلالة سوسيولوجية هامة إذ لا يمكن الحديث عن عمل المرأة دون ربطه دوماً بكلمة "خروج"، فتقول خروج المرأة للعمل مما يعني أن المكان الطبيعي للمرأة هوالبيت، وأن الأعمال التي يمكن أن تقوم بها لا تتعدى جدرانه وهو ما يفسر النسبة الضعيفة لليد العاملة حتى اليوم. فلازالت

[1] KACHA (N) « femme Algériennes et changements » Revue Algérienne de psychologie et de l'éducation, OPU, N° 02, 1986, P 28 .

تعترض المرأة عوائق سوسيوثقافية تجعلها تفضل البقاء في البيت عن العمل خارجه وهنا نجد من الواجب علينا العودة إلى الإحصاءات الرسمية ول عمل المرأة حيث قدم الديوان الوطني للإحصاء سنة 1989 إحصاءاً للنساء العاملات مقسمات حسب الحالة المدنية كما يلي :

الجدول رقم 06 : يبين نسبة النساء العاملات حسب الحالة المدنية[1]

الحالة المدنية	متزوجة	عازبة	مطلقة	أرملة	منفصلة	المجموع
النسبة	30,49	55,52	4,42	8,95	0,61	

إذن من خلال هذا الجدول يتبين أن أكبر نسبة من العاملات توجد لدى فئة العازبات، في حين النسبة الثانية كانت لدى النساء المتزوجات ويمكن أن يعود ذلك إلى عبئ المسؤوليات الأسرية التي تقع على عاتق الزوجة كالأعمال المنزلية وخدمة الزوج والأبناء وربما حتى أهل الزوج، كما تعود إلى الذهنيات التقليدية التي ترى خروج الزوجة للعمل عيباً ينقص من رجولة الزوج. كما قدم الديوان الوطني للإحصاء في دورة مارس 1996 إحصاءات حول عدد النساء المشتغلات من 16 سنة فما فوق حسب الحالة المدنية كما أحصى نسبة غير المشتغلات اللائي يفوق سنهن 16 سنة والتي بلغت 72,74 % .

جدول رقم 07 : النساء العاملات من 16 سنة فأكثر حسب الحالة المدنية لسنة 1996 .

المشتغلات / الحالة المدنية	المشتغلات		المجموع
	العدد	النسبة	
متزوجة	213000	%34,08	4336000
عازبة	319000	%51,04	3069000
مطلقة	52000	%8,32	171000
أرملة	41000	%6,56	695000
المجموع	625000	% 100	8271000

ودائما تبقى نسبة النساء العازبات أكبر من المتزوجات ولو أنه سجلت زيادة نسبية لدى النساء المتزوجات مقارنة بإحصاءات 1989 وفي دراسة للمركز الوطني للدراسات والتحاليل حول التخطيط بين أن نسبة النساء المتزوجات العاملات قد ارتفعت سنة 1996 إلى 52,42 % من مجموع اليد العاملة النسوية، ومهما كانت الإحصاءات فإن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيش الأسرة انعكاساتها يومياً، دفعت بكامل أفرادها إلى البحث عن العمل، وبخاصة الزوجة لمساعدة زوجها على مواجهة الأزمة وحتى وإن لم تمارس الزوجة عملاً وظيفياً مأجوراً فإن

[1] ONS, 1989, P10

معظم ربات البيوت يلجأن إلى ممارسة أعمال حرة منزلية يساهمن من خلالها في رفع دخل الأسرة، إلا أن نوع الثاني من العمل الذي تمارسه داخل بيتها قد عرفته المرأة منذ عهود طويلة، ولم يكن يؤثر على علاقتها الزوجية أو الأسرية باعتبار لا يتطلب غياب الزوجة عن بيتها ورعاية شؤون أبنائها وزوجها، فهي تمارسه في لأوقات فراغها، أما العمل الوظيفي الذي يتطلب خروجها للعمل وتنقلها مسافات بعيدة وغياباً عن البيت والأولاد – والذي جاء كنتيجة حتمية للتغيير الاجتماعي والثقافي الحاصل ولتعلم المرأة ووعيها بضرورة تحقيق ذاتها واستقلاليتها المادية والمعنوية باعتبار التبعية المادية للرجل تنعكس عنها تبعيات أخرى فلا يزال ينظر إليه بتحفظ – .

إن اقتحام الزوجة والمرأة عامة لميدان العمل أدى إلى ظهور ثلاث مواقف يمكن تلخيصها فيما يلي :

1) الموقف الرافض لعمل المرأة عموماً مهما كانت أسباب ذلك، فالمرأة كائن ضعيف لا بد من حمايته ودورها الطبيعي يتمثل في الإنجاب والأمومة ومكانتها تمكن في إنجابها الذكور ورعاية أسرتها، و خدمة الزوج، بمعنى أنهم يدعون للحفاظ على التقسيم الاجتماعي التقليدي للعمل بين الجنسين كما يبرر أصحاب هذا الموقف ذلك بكون العاطفة التي أودعها الله في المرأة تؤهلها لأداء دور تربية الأطفال ورعايتهم، ونجد في هذا الصدد بارسونز الذي يعتبر الدور العاطفي للمرأة يكمل دور الإنفاق عند الرجل .

2) الموقف الداعي إلى أن عمل المرأة حق لها مهما كانت الأسباب والظروف المحيطة بها، فهو يسمح لها بالتحرر من القيود الاجتماعية التي تفرضها العادات والتقاليد التي تعتبر في نظر هؤلاء بالية لا بد من تجاوزها كما يسمح لها ببناء وتطوير شخصيتها وتحقيق استقلاليتها المادية و المعنوية و يرفع من مكانتها الاجتماعية في المجتمع، ويمثل هذا الاتجاه الحركات النسوية وبعض المفكرين والكتاب أمثال : (قاسم أمين، نوال السعداوي، فاطمة المرنيسي وغيرهم ...) الذين عرفوا بدعواهم لتحرير المرأة من قيود المجتمع و إعطائها المساواة الكاملة مع الرجل، في العمل و التفكير و الإنتاج.

3) الموقف الوسط بين الموقفين الأول والثاني حيث يقر بعمل المرأة ولكن بشروط معينة كأن تمارس أدواراً ووظائف معينة، تتناسب وقدرتها الجسمية وخصائصها الأنثوية كما يشترطون أن تمارس وظائف تسمح لها بالتوفيق بين واجبها اتجاه أسرتها وبين عملها وهذه المواقف الثلاث لا تزال قائمة إلى اليوم إذ يسعى كل طرف لتعزيز موقفه بما يملكه من براهين على صحة ما يذهب إليه. إلا أنه بعيداً عن المواقف والاتجاهات هذه، فإن أغلبية الأسر الجزائرية، اليوم، ترحب بعمل الفتاة أو الزوجة رغبة في زيادة دخل الأسرة، ولهذا نجد من يرفض عملها من الرجال، يبرر ذلك بكون الوضعية المدية مرضية والأطفال والبيت بحاجة لها، في حين يبرر الأزواج بقبولهم بعمل زوجاتهم بأن المرأة العاملة أقدر على مواجهة الصعاب والاعتماد على نفسها ومساعدة زوجها في الإنفاق ضماناً لمستقبل الأسرة والأولاد.

و لكننا إذا جئنا إلى سلوك الزوج الذي يقبل بعمل زوجته نجد أنه يضع نجاحه في عمله في المرتبة الأولى أما عمل زوجته فليس أكثر من مورد مالي وعليها ألا تهمل مسئوليتها كزوجة والتي بمعنى الدقيق رعاية الزوج والبيت والأطفال ولهذا فإن دور الزوجة في الأسرة النواتية أصبح معقداً جداً فبالرغم من استقلاليتها المادية والمعنوية،

وإن كانت هذه الأخيرة نسبية، نظراً لرقابة أهل زوجها لها، وبالإضافة إلى التقدير الذي يمكن أن تحظى به في عملها وداخل أسرتها إلا أنها لا تزال تواجه بالمقاييس الثقافية للمجتمع المتعلقة بمواصفات الزوجة الصالحة التي تجعل تفرغها لأسرتها وزوجها أولى من كل شيء .

إن الشعور بالحرية الذي توفره الأسرة النواتية للزوجة، بالإضافة إلى إحساسها بالاستقلالية المادية وتحقيق الذات بفضل تعلمها وعملها، لم يمنع الشعور بالقلق لديها نظراً لازدواج مهمتها داخل البيت وخارجه وتقلدها لأدوار جديدة فضلاً عن أدوارها التقليدية، فهي تشعر بأنها أضافت أعباء جديدة لنفسها دون أن يتهيأ الجو العام لتفهم هذه الأدوار الجديدة وتصبح تبحث عن كيفية التوفيق بين عملها في الداخل و الخارج، ولهذا نتساءل في أي شروط تعتبر النساء نشاطهن المهني متلائم مع وظفتهن في الحياة العادية للمجتمع ؟.

يبدو أنه من الصعب توفير شروط محددة تساعد المرأة في التوفيق بين عملها داخل البيت وخارج البيت لأن المشكلة بقدر ما هي مادية فهي أيضاً مشكلة متضمنة في الذهنيات والمواقف الاجتماعية إزاء عمل الزوجة خاصة ولهذا فهي قد تتغيب عن عملها لرعاية طفلها أو العناية بزوجها وهكذا تدخل الزوجة العاملة في صراع مع وظيفتها المهنية ولا تستطيع التكيف معها.

إن التوتر الذي تشعر به الزوجة العاملة ليست مجرد حالة نفسية، تؤدي إلى انقطاع طويل عن العمل، بل قد ينتج عنه أحياناً أمراض عضوية، إذ غالباً ما كانت، الضغوطات والتناقضات في محيط الزوجات العاملات، أسباباً رئيسية كما يذهب إليه محفوظ بوسبسي في السيكولوجية المرضية للنساء في المجتمع التقليدي، فإذا اقتنعت المرأة بفكرة العمل ودخول وظائف كانت مخصصة للرجل فعليها أن تقاوم لتكسب ولتبرهن على وضعيتها بصفتها زوجة وربة أسرة بفضل مكانتها الاجتماعية الجديدة، كي تجعل المجتمع يقتنع و يقبل بمبدأ العمل المتساوي وأجر متساوي، وارتقاء نفسه، دون تمييز بين الجنسين[1] و يضيف محفوظ بوسبسي بأن القلق الذي ينتج عند المرأة العاملة يكون نتيجة حتمية للأدوار التي تقوم بها داخل وخارج البيت، فهي حياة بسيطة وقاسية لم تحضر لها تماماً بعد مقر العمل، العمل خارج وداخل البيت ... كلها عوامل مرضية نظراً لغياب الهياكل الاجتماعية التي تعمل على مساعدتها[2] .

إن المطلوب من الزوجة العاملة أن تثبت جدارتها على مستويين، فأي شكوى من الزوجة قد تؤثر على علاقتها بزوجها، فهو لا يحب أن يسمع منها الشكوى بإرهاق والتعب كما لا يريدها أن تفقد صفات الأنوثة فيها، و في نفس الوقت عليها أن تقوم بكامل الأعباء المنزلية، وهو ما قد يجعل العلاقة الزوجية في حالة توتر دائم "فكثيراً ما تؤكد النساء ذوات الكفاءة أن عملهن مهم و دورهن الاجتماعي أهم لكن لا يعطين برهانا على تكيفهن كمثل تكيف الرجال، لذا فليس بإمكان النساء امتصاص أو اجتياز الصراع بسهولة بين العمل داخل البيت و خارجه [3]" وعلى العموم فالعلاقة الزوجية في الأسر النواتية، أين تمارس الزوجة عملاً وظيفيا، تتسم بجو عاطفي. ورغم القلق

---

[1] Mahfoud Boucebci psychiatrie, société et développement, SNED, Alger 1992, P 40
[2] IBID, P41
[3] In collectif sous la direction de R.Boudon et P.lasersfled méthode de la sociologie, l'analyse emperique de la cousalité, CNRS, Mouton, Paris, 1966

الذي يصاحب الزوجة العاملة عموما، إلا أنها تسعى لأن تحقق علاقة زوجية مرضية وسعيدة، خاصة وأن هناك تقبل من طرف الزوج وشبه استعداد لمساعدتها في الأعمال المنزلية وتوفير بعض الأدوات الكهرومنزلية التي تسهل عليها ذلك، ورغم أنه لا توجد دراسات محددة لدراسة طبيعة العلاقة الزوجية في الأسر التي تمارس بها الزوجات عملاً وظيفياً إلا أن الدراسات المنجزة في بعض المجتمعات العربية « كتلك التي درست علاقة الزوجة العاملة بزوجها وتوصلت إلى أن نسبة 92,20 % من الزوجات العاملات، علاقتهن بأزواجهن تقوم على أساس المشاركة والتعاون المتبادل في اتخاذ القرارات الأسرية، مقابل 3,8 % علاقتهن الزوجية ليست سعيدة، ويمارس أزواجهن عليهن تسلطاً معيناً »[1] كما أن توجه الأزواج منذ البداية نحو القبول بعمل الزوجة، خاصة إذا كان إرادياً منهم و ليس بطلب من الزوجات، يعتبر ترجمة لتغير في ذهنية الزوج وموقفه من عمل زوجته مما ينعكس على حياتها الزوجية.

3 . الأسر النواتية وعلاقاتها الاجتماعية المختلفة :

تختلف الأسر النواتية في المجتمعات العربية عموماً وفي المجتمع الجزائري خاصة عن تلك التي في المجتمعات الغربية، وهو أمر طبيعي باعتبارها تعيش في إطار سوسيوثقافي مغاير لذلك الذي أوجد الأسر النواتية في المجتمعات الأوروبية، فشبكة العلاقات الاجتماعية القوية ونظام القرابة الذي يتميز بهما المجتمع الجزائري جعلا الأسرة النواتية تحافظ على علاقاتها الاجتماعية المختلفة –حتى و إن اختلفت عن العلاقات العائلة التقليدية– أما إذا جئنا إلى الناحية النظرية نجد أن «هناك من بالغ في الحديث عن عزلة الأسرة النواتية، والذين يعتبرون أن سبب ذلك كامن في بنائها، أمثال (لينتون بارسونز، ويرث) في حين يرى البعض الآخر أمثال (وليم جود و ليمارفن و بارشينال) عكس ذلك، فالأسرة النواتية لم تنقطع علاقاتها بالأقارب المباشرين بل هي مستمرة وخاصة مع أسرتي التوجيه للزوج والزوجة[2]» وما يمكن ملاحظته في الأسرة النواتية الجزائرية هو أنها لازالت تحافظ على شبكة العلاقات القرابية ولكن بشكل أضيق على ما كانت عليه، فبحكم الظروف والتغيرات التي يعرفها المجتمع وانعكست على الأسرة فإن علاقة هذه الأخيرة تتخذ طابع الزيارات الخفيفة المتبادلة مع الوالدين و الأخوة، في حين تتقلص الزيارات الموجهة نحو الأعمام و الأخوال، وتقتصر الزيارات عادة على المناسبات التي غالباً ما تقضيها الأسرة النواة مع الأهل كالأعياد ونهايات الأسبوع، هذه الأخيرة تتقلص مع الوقت بكبر الأبناء.

وتعيش الأسرة النواتية بعيدة نسبياً عن رقابة الأهل وتدخلاتهم وتسعى لعدم الدخول معهم في صراع، لهذا فهي تحافظ على حد معين من العلاقات والتعاون وخاصة المناسبات أين يتم تبادل الخدمات والمساعدات

---

[1] محي الدين عمر خيري،" بناء السلطة في الأسرة العربية المعاصرة " المجلة الاجتماعية القومية الأعداد:1–2–3، المجلد 19، 1982، ص ص48–49.

[2] سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 322.

المادية والمعنوية وخصوصاً باتجاه الوالدين عندما يتقدم بهما السن، أين تقوم السرة النواة بالتكفل بهما سواء بتنظيم زيارات دائمة ومنتظمة أو بأخذهما للعيش معها .

ومن جهة أخرى فإن الأسرة النواتية تسعى لإقامة علاقات أخرى خارج الإطار القرابة مع أصدقاء وزملاء المهنة ففي الوقت الذي تركز فيه « الأسرة التقليدية على العلاقات الداخلية للقرابة، تطالب السرة النواتية بمبادلات كثيرة مع المحيط الأج»[1] أي أن الأسرة النواتية تفضل الدخول في علاقات اجتماعية متعددة مع المحيط ، لكنها تكيفها وفق احتياجاتها و هوايتها، ولهذا فهي تختلف باختلاف الظروف المادية والمستوى التعليمي والثقافي لهذه السرة وقد لاحظنا أن شبكة العلاقات لهذا النوع من الأسر غير معقدة بل عقلانية جداً باعتبار أنها لا تبحث عن الإشباع العاطفي خارج إطارها الضيق، نظراً لأن العلاقة السائدة داخل الأسرة تعتمد على الحوار والحب والاحترام ويأخذ الطفل هامش معتبراً من وقت الوالدين في العطل والمناسبات وحتى عندما تتاح فرصة الالتقاء بعد انتهاء مهامهم اليومية .

IV- إشكالية الأدوار الزوجية بين التصورات التقليدية ومتطلبات الواقع اليومي:

بيّنا سابقاً كيف تتحدد الأدوار الاجتماعية المستقبلية للذكر والأنثى من خلال التنشئة الاجتماعية المتبعة في الأسرة الجزائرية، هذه الأدوار التي تطبع في شخصية كل منها وينشأن على أساسها ليصطدما بواقع سوسيوثقافي في الذي يحمل أفكاراً وقيماً غير تلك التي تربيا عليها ويجدا نفسيهما مطالبين للتكيف معها وإدماجها في شخصيتهما ومن ثم يقع الفرد في صراع بين ما تلقاه وهو صغير وتم تكراره طوال مراحل حياته وبين هذا الواقع الذي يجب أن يحياه، وفي حالة دراستنا هذه ينطبق الأمر تماماً على الزوجين بحيث يجدان نفسيهما بين التصورات التقليدية للأدوار الزوجية وبين واقع مغاير. إن الحديث عن أدوار الزوجين والحكم عليها لا بد وأن ينطلق من خلال دور كل طرف لا من خلال أدوار الطرف الأخر، لأن لكل منهما مميزاته الخاصة ولا يمكن لاحدهما أن يكون كاملاً بدون الآخر، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الزوجين يتقسمان معاً نفس المكان (البيت) وفي نفس الوقت فإن هذا يعني أن أدوارهما تكاملية يمكن الأسرة من تحقيق استقرارهما، ولهذا سنحاول التعرف على دور كل من الزوج والزوجة في ضوء التصورات التقليدية والمتعارف عليها في المجتمع .

1 . دور الزوج :

يتم دور أداء الدور الرئيسي للزوج خارج المنزل باعتبار المسؤول على الإنفاق على أسرته و تحمل كامل أعبائها المادية و يفوق دوره هذا أواره الأخرى من حيث الأهمية باعتبار دوره كأب وزوج ليس له قيمة إذا لم يقم بهذا الدور على أكمل وجه، ولهذا فإن الزوج إذا خير بين أواره الزوجية والمهنية يصعب عليه الاختيار، فأدواره

[1] Raymond Boudon, Philipe Bisnard et autres, opcit, P89

الأسرية تجعل من مهنته ذات قيمة كبرى ومهنته تعطي قيمة وفعالية أكبر لدوره كزوج ورب أسرة. وتناط بالزوج أدوار أخرى كضمان الحماية والأمن لأفراد أسرته وتلبية حاجياتهم واتخاذ القرارات وغيرها، وفي المجتمع الجزائري يتم استنباط أدوار كل من الزووجين من خلال ما تم التعارف عليه في العادات والتقاليد من جهة ومن الشريعة الإسلامية من جهة أخرى ، و لهذا نجد المادة 37 من قانون الأسرة تعدد واجبات الزوج نحو زوجته كالتالي[1]

- النفقة الشرعية حسب وسعه إلا إذا ثبت نشوزها .
- العدل في حال الزواج بأكثر من واحدة.
- إقامة مسكن لائق بها.
- توفير الحاجات الضرورية المادية والمعنوية لها ولأولادها.
- يجب عليه تقدير رأيها و فكرها ولا يحرمها مما منحتها الشريعة وما يضمنه لها القانون.

ومن خلال هذه النقاط نستنتج أن القانون يحمل المسؤولية المادية والمعنوية الكاملة للزوج، فالإنفاق وتوفير السكن والاحتياجات من الأدوار التي يلزم الزوج بأدائها ولا يطلب من الزوجة ذلك حتى وإن كانت غنية، بل يحق لها الطلاق إذا عجز الزوج على إعالتها حسب ما ينص عليه قانون الأسرة الجزائري. ورغم أن عالمي الرجولة ولأنوثة يمران بتغيرات كثيرة فإنها لا تزال غامضة، بل أصبح يطلب من كل منهما أن يمارس أدواره التقليدية والجديدة في ظل واقع صعب، كما يطلب من الرجل أن يواجه في نفس الوقت متطلبات الرجولة التقليدية والمعاصرة معاً ولهذا تعتبر سناء الخولي « أنه يبقى دائماً في نظر المجتمع أن يقوم الرجل بدور المعيل لأسرته بعكس المرأة التي لها الاختيار، فالرجل يجب أن يعمل حتى يكون رجلاً حقيقيا، في حين المرأة يمكنها أن تكون امرأة حقيقية بدون العمل»[2] ولازالت التصورات التقليدية تسير حتى اليوم الأزواج في أداء أدوارهم، فالزواج من حقه أن يرتاح في البيت بعيداً عن مشاكل الأطفال وضوضائهم حتى وإن كانت زوجته تشاركه العمل خارج البيت، إلا أن التصور التقليدي الذي يجعلها المسؤولة الأولى عما يحدث داخل البيت يفوّت عنها فرصة الراحة من عناء عمل النهار خارج البيت ولهذا نجد سناء الخولي تشير إلى ملاحظة هامة وهي أن دور الرجل أو الزوج المهني يتحقق في وضع مختلف عن أدوار العائلية، و لعل هذا هو السبب في أن الطفل لا يمارس تأثيراً مباشراً على دور الأب المهني »[3]، في حين يتطلب منه الواقع أن يقاسم زوجته بعض مسؤوليات البيت كما تقاسمه هي الأعباء المادية. وأمام تكرار إنتقادات الزوجة وملاحظاتها، وأمام المستوى التعليمي ودرجة الوعي المرتفعين لدى الأزواج، هل لازالت التصورات التقليدية تتحكم في أدوار

الزوجين في الأسرة النواتية اليوم ؟ وهو ما سنعرفه في العناصر القادمة.

---

[1] عبد العزيز سعد، الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائرية، طبعة 02 ، مطبعة النشر بقسنطينة، الجزائر، ص 199.

[2] سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ص 17، 18

[3] نفس المرجع، ص 263

2 . دور الزوجة :

يعتبر الإنجاب والأمومة،في تصور جميع الناس، دورا طبيعيا للمرأة، بما أودعه الله فيها من مؤهلات لذلك، فهي مطالبة بالبقاء في البيت الذي يعتبر مكانها الطبيعي لخدمة أسرتها، وهكذا تعيش الزوجة تحت ضغط التقاليد بكل ما تمثله من قيم وأفكار وضغط الطبيعة البيولوجية التي تدفعها نحو الأمومة والأعمال المنزلية، وبين فرص التعلم والعمل والأجر التي أصبحت متاحة أمامها ويمكنها من خلالها تغيير مكانتها وتحقيق ذاتها، لهذا فهي إن فكرت في ممارسة دور اجتماعي آخر خارج منزلها تواجه بعقبات وعراقيل، عليها أن تجد لها حلا كالإنجاب، تربية الأطفال، الأعمال المنزلية، الوظيفة، إذن فرغم التغير الاجتماعي الحاصل فإن التصور التقليدي الذي يحمله المجتمع إزاء الأعمال المنزلية والتي يراها من اختصاص المرأة، لا يزال سائدا حتى اليوم، ولو أننا نجد بعض الأزواج في الأسر النواتية، كما صرحت بها الزوجات في نهاية البحث، يقومون بمساعدة الزوجة، إلا أننا لا نستطيع أن نقول أنه أصبح ظاهرة عامة، وإذا كان هذا هو الحال فيما يخص دور الزوجة إزاء الأعمال المنزلية فإن هناك دور آخر يفوق ذلك أهمية ويتعلق بدور الأمومة وعلاقة الزوجة الأم بأبنائها، إذ تؤكد الأبحاث العلمية التأثير السلبي لغياب الأم عن طفلها أكثر من غياب الأب نظرا لاحتياج الطفل في هذه المرحلة لحنان الأم وهو ما جعل الزوجة نفسها عرضة للقلق والإرهاق النفسي فهي تريد أن تحافظ على دورها الطبيعي وفي نفس الوقت تريد ممارسة دورها خارج البيت من خلال إتقانها لعملها إلا أنه حتى وإن سمح المجتمع للزوجة بممارسة العمل الوظيفي فإنه لا يزال ينظر إلى الوظائف والمهن التي تتطلب من الزوجة انقطاعا عن حياتها الأسرية، على أنه تخلّ عن دورها الأصلي، وأنها تعارض إرادة الله والطبيعة والمجتمع وتخالف المكانة والأدوار التي حددتها لها منظومة القيم والتي ترى في البيت والإنجاب والأمومة، وحدها لا غير، حافظا لكرامتها، وتجدر بنا الإشارة هنا أن كثيرا من النساء يرضين بهذا ويفضلن البقاء في البيت، بل يعملن على تلقين هذه الفكرة لأبنائهن وبناتهن في المستقبل، لكن أمام التغيرات الاجتماعية والثقافية، وأمام الأزمة الاقتصادية الخانقة والواقع الملموس المتمثل في ممارسة الزوجات، فعلاً، لنشاطات ووظائف خارج البيت، هل تم التفكير في إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين بما يمكنهما من تحقيق علاقة زوجية سعيدة وبناء أسرة مستقرة ؟

3 . إعـادة توزيع الأدوار بين الزوجين:

قبل الحديث عما إذا كان هناك إعادة لتوزيع الأدوار بين الزوجين لا بد من التأكيد على ملاحظة هامة وهي أن كل أدوار كل من الزوجين متساوية من حيث الأهمية أياً كانت وفي الوقت ذاته فإن التساوي في الأهمية لا يعني إمكانية تبادل هذه الأدوار و تطابقها إذ يوجد منها ما هو فطري و منها ما يختلف باختلاف ثقافة كل مجتمع، في حين تخضع أدوار أخرى للتفاهم المشترك بينهما والتعاون والتفاهم في أدائها، كما قد تبرز في ظروف خاصة أدوار معينة لأحدهما أوكليهما وتختفي أخرى.

وهو ما حصل فعلاً في الفترة الأخيرة التي عاش فيها المجتمع تغيرات عدة مست نظمه وقوانينه الاجتماعية والثقافية كما مست بنيته الاقتصادية مما أنعكس على الأسرة، التي أخذت أشكالاً شتى –كما رأينا ذلك– وكانت الأسرة النواتية – التي تعتبر محل الدراسة – دليلاً على حجم التغيرات في بنية العائلة

التقليدية ومن ثم فإن التغير في البنية ينجرعنه حتماً تغيرات في أدوار أفراد الأسرة ومكانتهم، وخاصة في مكانة وأدوار الزوجين، فانهيار تقسيم أدوار العمل القائم على أساس الجنس هو نتيجة حتمية للرفض الدائم من طرف المرأة للسلطة والامتياز اللذين يعطيان للذكور كما يؤكده عبد الوهاب بوحديبة[1] وهذا الرفض يؤدي أحياناً لشيء من الصراع أو التوتر في علاقات الاثنين وفي سلوكاتهما الاجتماعية رغم ما يمكن أن يظهرانه من توافق وهو ما يعبر عنه علماء الاجتماع بـ « توترات الأدوار » أو « صراعات المركز » أو« التناقضات المعيارية »[2] وأياً كانت تسمية هذه الحالة فالأكيد أنها ناتجة عن ازدياد معدلات التعليم بين الجنسين والذي من شأنه تغيير علاقات السيطرة والإقصاء إزاء المرأة، فعن طريق التعليم والتعلم تفطنت الزوجة للظلم المطبق عليهما ومن ثم حاولت التأثير في نظام القيم من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تمارسها الزوجة على أبنائها، ذلك أن استمرار ممارسة نفس الأدوار مرهون باستمرار تلقين نفس التنشئة، ويبدو أن هناك توزيع جديد للأدوار بدأ يظهر، لكنه غير محدد المعالم ولم يأخذ شكله النهائي، هذا في الأسرة الجزائرية، إلا أن عبد الوهاب بوحديبة يذهب إلى أن هناك فعلاً توزيع جديد للأدوار ساري المفعول على المستوى العالمي واستند في ذلك على المعطيات المجمعة من قبل اليونيسكو ONESCO، ويعتبر بأن كل الإشكاليات الخاصة بالأسرة مرتبطة الآن بالأدوار الجديدة للفاعلين الاجتماعيين ولهذا من الضروري تحديد وظائف كل فاعل اجتماعي أولاً وقبل كل شيء ويضيف عبد الوهاب بوحديبة بان التوزيع الجديد للأدوار داخل الأسرة يتم أمام أعيننا ويتحقق بواسطة علاقة ضيقة للانقلابات الهامة في زمننا هذا، على النظام والقيم والمعايير وغيرها ... فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحولات الجارية نجد أنه تتم إعادة توزيع الأدوار بعدما كانت هناك أدوار أنثوية وأخرى ذكرية وبعد أن أصبح يؤخذ بعين الاعتبار الاختيار الشخصي»[3].

يجب أن لا نفهم أن هذا التوزيع الجديد نهائي وإجباري ولكنه بدأ يغزو الأسرة النواتية أين تمارس الزوجة عملاً وظيفياً، تشارك من خلاله في الإنفاق والعمل خارج البيت واتخاذ القرار، والذي يفترض أن يترتب عليه مشاركة الزوج زوجته في تربية الأطفال والأعمال المنزلية إلا أن العبء الأكبر مازال يقع عل عاتق الزوجة كما أن مساعدة الزوج لزوجته تخضع لطبيعة العلاقة السائدة بينهما، فكلما كان يسودها التفاهم والاحترام كلما زادت درجة مساعدة الزوج لزوجته ولهذا تذهب سناء الخولي إلى القول بأن هناك من يقول بأن توزيع الأدوار بين الزوجين قد يصبح في المستقبل قائم على مدى العلاقة الداخلية بين الزوجين وليس على المعايير الثقافية للمجتمع »[4+].

---

[1] Abdelouahhab Bouhdiba, opcit, P150

[2] سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 17

[3] Abdelouahhab Bouhdiba, opcit, PP 139-154

[4] سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 28.

[+] طالعتنا قناة TF1 الفرنسية في شهر ماي من سنة 2000 في حصة تحت عنوان : Qu’est ce c'est l’amour تحقيقاً أظهر فيه زوجان يعيشان منذ سنوات بشكل يقوم فيه الزوج بالبقاء في المنزل وتربية الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية، في حين تخرج الزوجة للعمل وتقوم بشراء مستلزمات البيت وتصليح السيارة و تسديد فاتورات الكهرباء والغاز وباختصار، حياة انقلبت فيها الأدوار تماماً ومن خلال التحقيق أكد

إن الأسرة النواتية اليوم لا تقوم بإعادة إنتاج نفس الأدوار، والواقع يفرض عليها ذلك هذا الواقع، حسب عبد الوهاب بوحديبة، هو الذي يدفع إلى انفجار التناقضات بين القيم المكتسبة من العائلة وما هو موجود في الحياة اليومية العامة، والمقدم من مختلف المؤسسات والفاعلين الاجتماعيين».[1]

ولهذا فالتغير الحاصل على مستوى الأدوار المتخذة من قبل الأسرة يدعو إلى تغير على مستوى المكانات لكل فرد من أفرادها إذ يسعى كل من الزوجين للاعتراف بدور الطرف الأخر مع تثبيت كل منهما في أدوار جديدة والتي من واجبها تحملها وأدائها، إلا أننا إذا نظرنا إلى الواقع نجد هناك شيء من التناقض بسبب الفارق الواضح بين الطموحات و الاستعدادات والامكانات المتاحة للزوجين، كما أن هناك من يتخوف من التغيرات في المكانات والأدوار الناجمة عن التقييم الجديد للمسؤوليات أن يؤدي إلى لا مسؤولية حقيقية فيما يتعلق بطبيعة العلاقة الزوجية وهو تخوف ليس له ما يبرره في الأسرة الجزائرية التي تبقى متمسكة بقيم المجتمع، وإنما تسعى فقط لتحقيق التوازن الذي يضمن لها الاستقرار في ظل التغير الحاصل، فالتحضير والتغير الذي تنشده المرأة يقلق العادات والتقاليد ويمكن أن يؤدي حتى إلى اضطراب في النظام الاجتماعي الذي وعت معالمه بمعزل عن المرأة، إلا أن الزوجات في الأسر النواتية، حسب ما صرحن به، لا يسعين إلى أكثر من أن يتفهم الزوج الأدوار الجديدة التي يقمن بها ويقدر لهن ذلك عن طريق مشاركته .مشاركة فعلية وليس شكلية في تربية الأطفال وفي القيام بالأعمال المنزلية حتى يتحقق العدل في الأدوار[+] فكيف إذن تتوزع الأدوار بين الزوجين في الأسرة النواتية من حيث تقسيم العمل والإنفاق واتخاذ القرار وتربية الأبناء وكيف يمارسها كل من الزوجين ؟.

أ . تقسيم العمل: بعد أن تلاشى إلى حد كبير التقسيم الاجتماعي التقليدي للعمل بين الجنسين القائم على توجيه الرجل خارج البيت والمرأة داخله، أصبحت الزوجة تمارس دوراً جديداً من خلال خروجها للعمل أو خارج البيت ولم تعد ذلك المخلوق الضعيف المطلوب إعالته وإنما أصبحت تساهم في إعالة أسرتها وتحتل مكانة متميزة وهو ما تؤكده بعض الدراسات التي اعتبرت أنه كلما تحسنت الكفاءة المهنية للزوجة كلما كبر أجرها، كلما كبرت أهميتها في اتخاذ القرارات الخاصة بالزوجين وبالتالي تتحسن بصورة واضحة مكانتها داخل الأسرة "[2] و ترتب عن الدور الجديد هذا، الذي أصبحت تمارسه الزوجة، قيامها بأدوار أخرى كانت من قبل من اختصاص الزوج كأن تقوم لتسديد فاتورات الغاز والكهرباء أو سحب بعض الأوراق الرسمية والتكفل بالأبناء عند المرض بأخذهم إلى الطبيب وإلى المستشفى بالإضافة إلى التكفل بهم عند دخولهم إلى المدرسة وبمرافقتهم إليها، والاتصال بالمدرسيين والمدير في حال حصول مشكل ما وغيرها...

الزوجان أن ذلك بتفاهم واتفاق بينهما وأنهما سعيدان بهذه الحياة وقد قام المختصون في علم النفس وعلم الاجتماع الذين كانوا حاضرين في الحصة بتحليل انعكاسات هذه الحياة على الأطفال وأكدوا أنه لا يمكن لهؤلاء الأبناء أن ينشئوا مشبعين بالحنان لأن حنان الأم لا يمكن أن يعوضه الأب وأنها حياة غير طبيعية.

[1] Abdelouahhab Bouhdiba , OPCIT, P,155

[+] هذا الكلام صرحت به الزوجات أثناء المقابلات التي قمنا بها في البحث الاستطلاعي، كما استدلت به الكثير منهن عند إجابتهن على الأسئلة التي تتضمنها الاستمارة في التحقيق النهائي.

[2] A. Michel , activités professionnelles de la femme et vie conjugale, CNRS, PARIS, 1974, P169

و من جهة أخرى يقوم الزوج في الأسرة النواتية التي تمارس بها الزوجة عملاً وظيفياً بمساعدة زوجته في بعض الأعمال المنزلية بالإضافة إلى تكلفه بنفسه حيث يقوم أحياناً بتحضير حاجاته دون العودة إلى الزوجة كان يقوم بكي ملابسه أو ترتيب فراشه وغيرها أو التغاضي عن عدم إنجاز الزوجة لبعض الأعمال وعدم توبيخها وهذا في أسوأ الأحوال، وتشير معظم الدراسات[+] التي أنجزت في حقل اجتماعي غير الحقل الاجتماعي الجزائري إلا أن زوج المرأة العاملة يساهم بقدر كبير في إنجاز الأعمال المنزلية ولو أن مشاركته في هذه الأعمال تتفاوت من عمل لآخر كالطبخ وغسل الأواني، الثياب، تنظيف البلاط... إلا أننا نشير إلى ملاحظة هامة هي أن الأزواج والمجتمع لا يزال ينظر إلى الأعمال المنزلية كمهام خاصة بالمرأة، حتى لدى الأزواج الذين شاركتهم زوجاتهم العمل خارج البيت. ومساعدة الزوج لزوجته هي حالة نجدها تقريباً في الأسر النواتية فقط، أين يحس الزوج بأنه في معزل عن مراقبة الأهل. في حين لا تحصل الزوجات العاملات اللواتي يسكن مع أهل الزوج على مثل هذه المساعدة وهنا يظهر التأثير الكبير للتنشئة وهو التأثير الذي نجده عند الزوجة أيضاً، حيث ترفض البعض مساعدة الزوج لهن في العمال المنزلية بحجج مختلفة كعدم إتقان الزوج للعمل المنزلي أو أن تدخله في ذلك يخلق مشاكل هي في غنىً عنها، فهؤلاء يفضلن أن يبقى الزوج بعيداً عن المطبخ وشؤون البيت حتى وإن كن يتبعن خارجه.

إن هذا الدور الجديد للزوجة والمتمثل في العمل خارج البيت لم يفصل فيه بصفة نهائية، فكثيراً ما نجد تراجع الزوجة عن فكرة العمل بعد الإنجاب ولا ترى في ذلك إنقاصاً لاستقلاليتها مادام ذلك برغبتها وإرادتها الحرة، كما أن هناك من تعود إلى العمل بعد أن يكبر الأبناء، في حين تفضل أخريات التوقف نهائياً عن العمل. وفي الحقيقة حتى وإن بررت بعض النساء تركهن للعمل برغبة منهن وليس عن إكراه فإن ذلك يخفي وراءه تأثرهن بالتنشئة الاجتماعية للفتاة التي تعلمها أن دورها الأول تربية النشء داخل البيت هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن الإجهاد الذي تشعر به الزوجات نتيجة ازدواجية مهامهن وتأثير ذلك على العلاقة الزوجية يكون سبباً في تخلي الزوجة عن العمل خاصة إذا كان قبول الزوج بعمل زوجته ناتجاً عن الحاجة المادية للأسرة أين لا يتوانى الزوج في إخبار زوجته بأنه سيطلب منها التوقف عن العمل بمجرد تحسن وضعيتهما المادية، وهنا يبدو جليا معنى أن إعادة توزيع الأدوار غامض وغير نهائي وليس محدد المعالم إذ تبدو الأدوار الجديدة التي تمارسها الزوجة واضحة في حين لم تتغير أدوار الزوج كثيراً.

ب. **الإنفاق** : تشارك الزوجة من خلال الأجر الذي تحصل عليه من عملها في الإنفاق على الأسرة، فهي غالباً ما تقوم بشراء حاجات خاصة بها وبأبنائها وبالبيت ومن ثم تساهم في تحسين المستوى المعيشي لأفراد أسرتها وتخفيف العبء عن الزوج ومن خلال مشاركتها في الإنفاق، تشارك في تسيير ميزانية البيت، إذ غالباً ما تخضع الميزانية للنقاش بين الزوجين سواء فيما يخص المبلغ المخصص لذلك أو التخطيط لمشاريع معينة تخص الأسرة كشراء منزل أو سيارة أو إقامة مشروع تجاري أو غيرها. إن مساهمة الزوجة في الإنفاق ترتب عنها ارتفاع درجة المشاركة الفعلية لها في تخطيط مستقبل الأسرة وتحسين مكانتها فيها وهذا في أغلب الأحيان، إلا أن هناك

[+] هذه الدراسة قام بها كل من هيل R.HILL هوفمن L.HOFFMAN، بلود R.BLOOD ، وولف D.WOLF ، لبلي LEPLAE وميشال A.MICHEL ، يونغ M.YOUNG و يليمت P.WILIMOTT و بينت أن زوج المرأة العاملة يساهم بقدر كبير في إنجاز الأعمال المنزلية ولو أن مشاركته في هذه الأعمال تتفاوت من عمل الآخر، كالمطبخ، غسل الأواني، الثياب، تنظيف البلاط، موجود أنظر:

Michel , Sociologie de la famille , opcit , PP 283-290

حالات أخرى يصبح فيها أجر الزوجة محل توتر في العلاقة الزوجية، فيظهر نوع من الصراع حول الزعامة وبشكل غير مباشر خاصة إذا كان راتب الزوجة أعلى من راتب الزوج، فتطمح الزوجة في تقدير أكثر من طرف زوجها ويترصد هو أي خطأ تتلفظه أثناء النقاش فيحصل الاختلاف بينهما وهنا يبدو واضحاً ما يسمى بصراع الأدوار والمكانات وصراع الأولويات، فالزوج يريد أن تشاركه زوجته في الإنفاق على البيت و لكنه مازال في قرارة نفسه يعتبر ذلك عيباً أو إنقاصاً من رجولته وتهديداً لمكانته في الأسرة، والزوجة بقدر ما تحس بتحقيق ذاتها و تحررها من التبعية المادية لزوجها إلا أنها سرعان ما تبوح لزوجها بأن الإنفاق هو واجبه اتجاهها وتشعره بتذمرها من ذلك[+] لكن لا بد من توضيح أنها حالات خاصة تحدث في الأسر اليوم وليست عامة وإنما العبرة من هذا أن هذه الدوار الجديدة التي اكتسبتها الزوجة وقبل بها الزوج لا تزال على مستوى التقبل الذهني سطحية، ولم تأخذ بعد مكانها ضمن نظام القيم الذي يسير حياة الأسرة والعلاقة بين الزوجين بل لم يتم ترسيم هذه الأدوار بعد في النظام الاجتماعي العام للمجتمع وهو ما يجعلها تؤدي أحياناً إلى الصراع .

ويبقى الإنفاق بالنسبة للزوج دوراً رئيسياً، اتجاه أسرته وعنصرًا هاماً من عناصر إحساسه برجولته ومسئوليته وقوامته في الأسرة وقبوله بأن تشاركه زوجته في ذلك هو بحكم الحاجة المادية وبإرادة من الزوجة نفسها و ليس إكراهاً منه لها، وحتى في الحالات التي يحدث فيها مشاكل أسرية بسبب تدخل الزوج في كيفية إنفاق زوجته لراتبها إلا أنه لا يعترف بذلك علنية بل يحاول إيهام الآخرين بأنه لا يتدخل في إنفاق زوجته لراتبها خوفاً من أن يفهم الناس بأنه غير قادر على الإنفاق أو أنه يستضعف زوجته، وعلى العموم تعتبر هذه الحالات ليست عامة وإنما تطرقنا إليها لنوضح بأن هذه الأدوار الجديدة التي اكتسبتها الزوجة

وقبل بها الزوج لا تزال على مستوى التقبل الذهني سطحية ومع ذلك تبقى مشاركة الزوجة في الإنفاق في الأسرة النواتية، محل اتفاق بين الزوجين خاصة لدى الأزواج ذوي مستوى تعليمي وثقافي معتبر.

ج . **اتخـاذ القرار**: نتج عن ممارسة الزوجة للعمل الوظيفي ومشاركتها في الإنفاق تحسناً في مكانتها داخل الأسرة وبدأت سلطتها تتقوى، وتراجعت سلطة الزوج نسبياً حيث أصبحت زوجته تشاركه في اتخاذ القرارات الهامة والخاصة بحياتها الزوجية بحيث يتم إخضاع قضايا الأسرة للنقاش والحوار والتوصل إلى قرارات مشتركة.

إن مشاركة الزوجة في الإنفاق ساعدتها في الحصول على حقها في اتخاذ القرار، فلم يعد الزوج يتصرف بمفرده في شؤون الأسرة، غالباً ما يعود للزوجة طالبا مشورتها وهو ما أثبته ثريا التركي من خلال دراستها حول العلاقة الزوجية من أن « الزوجة العاملة أقرب إلى المساواة مع زوجها داخل الأسرة، حيث يترك الزوج القرارات الأخيرة لزوجته أحياناً ويشاورها مباشرة في بعض الأمور أحياناً أخرى»[1] وهو ما أكدته سناء الخولي في دراسة

[+] صرح بعض الأزواج أنه عندما يحصل بينهم وبين زوجاتهم سوء تفاهم، تسارع لتذكيره بأنها هي من اشترت الثلاجة والتلفزيون الملون و... رغم أنها ليست ملزمة بذلك، وأضافوا أن ذلك يشعرهم بإهانة.

[1] ثريا التركي " تفاوت القيم بين الأجيال في المجتمع العربي السعودي المتغير " ، مجلة المستقبل العربي، العدد 97، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987 ، ص 96

مقارنة بين فئات من الأسر المختلفة من زاوية عمل الزوجة « وأكدت أن حجم مشاركة الزوجة في تخطيط ميزانية الأسرة وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بتنشئة الأطفال يتناسب طردياً مع عمل الزوجة أودخلها الخاص» [1] و تؤكد هذه المعطيات بحوث أخرى في غير المجتمعات العربية كتلك التي قام بها كل من بلود (R.BLOOD) و ولف (D.WOLF) وآخرين، في الولايات المتحدة الأمركية وميشال (A.MICHEL) و كينغ (R.KING) و بيرك (O.BIRC) في أروبا، حيث أثبت الجميع أن الزوجين يشاركان على حدج سواء في اتخاذ القرارات[2]. و رغم أن المرجعية الثقافية التي تستند إليها الأسرة الجزائرية غيرها تلك التي في المجتمعات الأوروبية، إلا انه من الواضح أن الزوجة أصبحت تشارك في اتخاذ القرارات خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن هناك فراغاً كبيراً بين اتخاذ القرار في مظهره الخارجي والذي يبدوصاحبه، بين عملية اتخاذ القرار التي تخضع لمناقشات واختلافات مع الزوجة وأحياناً حتى الأبناء.

وهكذا فإن الزوجة تشارك في أخذ القرار في الأسرة النواتية بقوة فقد أصبح ذلك حقاً لا تتنازل عنه الزوجة بسهولة، وليس مجرد تكرم من الزوج، ولا ننسى في هذا الإطار أن هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية والتي ساهمت في أن تأخذ الزوجة هذا الحق والمتمثلة في الجو التعليمي العام والثقافي ومستوى الوعي الذي أصبح يتمتع به أفراد المجتمع، لأن الزوج في حد ذاته كثيراً ما يلجأ إلى زوجته يطلب منها مساعدة لأخذ قرار معين يخص الأسرة أو يتعلق بعمله وأحياناً يترك لها الحرية في بعض القرارات المتعلقة مثلاً بالزيارات وتعلم الأبناء، أي أن هناك مستوى من الثقة لدى الزوج في قدرات زوجته الذهنية والعلمية وأن هناك فهما ًمعيناً لدى الطرفين بأن الحياة الزوجية تستدعي هذا القدر من المشاركة والتعاون ولهذا نستطيع أن نقول بأن قيادة الأسرة النواتية هي بيد الزوجين كليهما وليس بيد الزوج وحده كما كان سابقاً.

د . تربية الأبناء : إن إنجاب الأطفال في الأسرة النواتية لم يعد ينظر إليه كما كان في العائلة التقليدية حيث تحدد، خصوبة المرأة وإنجابها الذكور، مكانتها داخل العائلة، إلا أن الأمر يختلف هنا، حيث تميل الزوجات إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال[+] لتتمكن من مواصلة عملها والتفرغ لنشاطاتها المختلفة، ومن أجل تحقيق مستوى معيشي أفضل للأبناء، خاصة وأن تكوّن الأسر النواتية في مجتمعنا تزامن والأزمة الاقتصادية الخانقة ولهذا يحرص الزوجان على الناحية النوعية بمعنى كيفية تربية أبنائهم والتفكير في مستقبلهم وتوفير حاجياتهم، كما تتم عملية التربية بالمساواة بين الذكر والأنثى ويخضع كل منهما لمعاملة حسنة تعتمد على الحوار والابتعاد عن القسوة بحيث يصطحب الوالدان أبناءهما للتنزه والتسوق أين يقوم الطفل باختيار لعبه بنفسه، كما يقضي الولدان وقتاً أطول في مراجعة الدروس لأطفالهم، إضافة إلى الوقت الذي يقضيه الأب في ملاعبة أبنائه في البيت وتفقد احتياجاتهم عكس ما كان سائدا أين على الجميع السكوت والتزام الهدوء عندما يدخل الأب. بل نجد أن الوالدين يهيآن نفسيهما للانتقال من حالة أزواج إلى حالة آباء وأمهات إذ كثيراً ما يطالع الولدان كتب في علم النفس للطفل والمراهق ويتناقشان مع الأصدقاء في

---

[1] سناء الخولي، الأسرة والحياة العا ئلية، مرجع سابق، ص 316

[2] A. MICHEL , Sociologie de la famille , opcit , PP 283-284

[+] أكدت نتائج دراسة هير HEER وفريدمن FREEDMAN و ويلبتن D.WHELYTON ، وويلر R.WEELER و A.MICHEL أن النساء العاملات لهن عدد أقل من الأطفال بالمقارنة مع النساء اللواتي لا يعملن : أنظر

MICHEL , Sociologie de la famille , opcit , PP 289-290

شؤون تربية الأطفال، بمعنى أن الأبناء أصبحوا يأخذون حيزاً هاماً من اهتمام الوالدين " فمفهوم الطفل تغير تصاعدياً وأصبحت النوعية أهم من الكمية وبالتالي اصبح الأطفال هماً اقتصادياً وثقافياً وتربيتهم أصبحت أكثر وجوبية وأغلى ثمناً "[1]، لقد أصبحت تربية الأطفال محل اهتمام كل من الزوجة والزوج، هذا الأخير الذي أصبح يشارك بصورة كبيرة في تربية الأطفال إذ يتكفل في غالب الأحيان بأخذهم إلى دار الحضانة واستعادتهم منها ويصطحبهم إلى خارج البيت في الوقت الذي تشتغل به الأم بترتيب أمور البيت وأحياناً يشاركها حتى في تنظيفهم ومراقبة دراستهم حيث يتابع الزوج –أحياناً– أبناءه الموهوبين ويقوم بتنمية مواهبهم وتشجيعهم، عكس العائلات التقليدية أين يسعى الأب لتوفير القوت لأبنائه وعدم الاهتمام بجوانب أخرى، وهكذا فإن هناك نسبة من المشاركة للزوج في تربية الأطفال، إلا أن هناك من يتخوف من أن يؤدي بحث الزوجة الدائم عن المساواة مع الزوج إلى تهديد علاقات الإنجاب والتنشئة الاجتماعية للأطفال، خاصة في المرحلة التي يحتاج فيها هؤلاء إلى الأم والتي عليها أن تعترف بذلك، ويطرحون انشغال الوالدان عن أبنائهما مما أدى إلى حالات التشرد والانحراف لدى الأطفال حيث لا يهتم الوالدان أين يقضي الأطفال وقتهم عند الخروج من المدرسة وبين ساعات الدوام، أو يلجأ البعض منهم إلى إعطاء مفاتيح[+] المنزل لأبنائهم ليدخلوا البيت بعد الانتهاء من الدراسة، إلا أنها حالات محدودة، فالغالب أن يحرص الأباء على تنظيم أوقات أبنائهم وعادة ما يوجهونهم، في الفترة التي لا يتواجد بها البواب في البيت، إلى المربية. وعلى العموم فإن مشاركة الزوج لزوجته في تربية الأبناء تبدو هامة ومعتبرة .

---

[1] le rapport à l'enfant , la lettre du CENEAP, N° 11, avril 1999.

[+] دائماً في إطار التحقيقات التلفزيونية لقناة TF1 أبرزت حصة تحت عنوان : les enfants de clés، أي الأطفال الذين يحملون معهم دائماً مفتاح البيت للعودة إليه في غياب الأولياء المنشغلين عنهم بوظائفهم مما أثار ضجة كبيرة لدى بعض منتديات حقوق الطفل وبعض المختصين في التربية .

خلاصـة

إن التغير الاجتماعي و الثقافي و التغيرات الاقتصادية التي عاشها المجتمع، خاصة على مدى العشريتين الأخيرتين قد أثر بشكل كبير على بنية الأسرة التي أصبحت تميل نحو الأسر المصغرة أو الضيقة أو الأسرة النواتية اليت تضم أصولا و فئات اجتماعية مختلفة و تتكون من عدد قليل من الأطفال و عادة ما يكون المستوى التعليمي للزوجين جيدا أو متوسطا كما أنه غالبا ما تمارس الزوجة عملا وظيفيا أو حرا، و تميل العلاقات فيها إلى العقلانية و الإستقلالية و الحوار، و يحظى الأطفال في هذه الأسر بمعاملة خاصة، بحيث تعتبر هذه الأسر المصدر الوحيد لتحقيق الإشباع العاطفي للزوجين و الأبناء، كما تسعى لإقامة علاقات اجتماعية خارج الإطار القرابي مع أسر من نفس فئات الإنتماء المهني و الثقافي، و تمارس الزوجة في هذه الأسر أدوارا اجتماعية أخرى غير تلك الأدوار التقليدية التي تنحصر في الإنجاب، الأمومة، الأعمال المنزلية و تتمثل في العمل خارج البيت و المشاركة في الإنفاق، تسير ميزانية البيت و المشاركة في صنع القرار، و قد انجر عن هذا ان أصبح الزوج يشارك زوجته في شؤون البيت و تربية الأطفال نظرا للإرهاق الذي تتعرض له الزوجة. مما يعني أن هناك توزيع جديد للأدوار بين الزوجين في طريقه لأن يصبح واضحا و معمما في هذا النوع من الأسر، كما أن البيت لم يعد مكانا لراحة الزوج من عناء النهار لأن يصبح واضحا و معمما في هذا النوع من الأسر، كما أن البيت لم يعد مكانا لراحة الزوج من عناء النهار لأن الزوجة تعرض أيضا لنفس التعب و لهذا فقد أصبح مكانا للحياة المشتركة بين الزوجين و للتعاون في تربية الأطفال و متابعة نشاطاتهم و أعمالهم المدرسية و غيرها.

الجانب الميداني للبحث

الفصل الأول :

الظروف المادية للأسرة و تأثيرها في إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين

1 . خصائص العينة

2 . علاقة الظروف المادية للأسرة بإعادة توزيع الأدوار بين الزوجين

1 . خصائص العينــة :

أ – ملاحظـة :

بعد ما قمنا بتقديم العينة و طريقة إختيارها في الفصل الخاص بالمنهجية ، تنتقل إلى تحديد أكثر لواصفات و ذلك من خلال الخصائص المواليه ، و التي سوف نبرزها في جداول خاصة ، و تتمثل هذه الخصائص ي : الأصل الجغرافي ، المستوى التعليمي ، المهنية ، عدد الأطفال ، ملكية و نوع السكن المستوى المعيشي من خلال دخل الزوج ، الأقادمية في الزوج و يجدر بنا أن تذكر هنا بأن عنيتها الإجمالية تتكون من 208 زوج وزوجة من أسر مختلفة يتوزعون كما يلي : 104 زوج و 104 زوجة و قد حاولنا أن نعرف الظروف العامة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية لأسر الزوجات من خلال أسئلة خاصة موجهة في إستمارة كل منهما .

الجدول رقم01 : يبين توزيع أفراد العينة (الأزواج ، الزوجات) حسب الأصل الجغرافي .

الزوجين / الأصل الجغرافي	الأزواج		الزوجات	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ريفي	20	% 19.23	12	%11.54
حضري	84	% 80.77	92	% 88.46
المجموع	104	% 100	104	% 100

من خلال الجدول يتبين لنا أن 80.77 % من المجموع الكلي للأزواج هم من أصل حضري ، مقابل 19.23 % من أصل ريفي ، أما بالنسبة للزوجات فنجد أن 88.46 % من أصل حضري مقابل 11.54 % من أصل ريفي ، و هكذا يبدو وجليا أن معظم أفراد العينة هم من أصل حضري ، وهو يعني أن مواصفات عينة بحثنا لا تبتعد في هذا الجانب عما ذهب إليه العديد من البحوث و الدراسات التي رأيناها في الإطار النظري[1] ،والتي ترى أن الأسر النواتية توجد في المدن و أنها نتاج للتمدن على مدى جيلين على الأقل .

[1] Voir Souad Khoudja, opcit, p50.

الجدول رقم 02 : يبين توزيع أفراد العينة من الزوجات حسب المستوى التعليمي لهن و لأزواجهن .

الزوجين / المستوى التعليمي	الزوجـة		الـزوج	
إبتدائي	12	% 11.60	15	% 14.43
متوسط	29	% 27.88	25	% 24.04
ثانوي	34	% 32.70	31	% 29.80
عالي	29	% 27.88	33	% 31.73
المجموع :	104	% 100	104	% 100

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة توجد لدى الزوجات ذوات المستوى الثانوي 32.70 % و في المرتبة الثانية تساوي نسبة الزوجات ذوات المستوى المتوسط و العالي بـ 27.88 % في حين بلغت 11.60% لدى ذوات المستوى الابتدائي ، أما بالنسبة للأزواج فإننا نجد أن نسبهم ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي ، حيث نجد أن نسبة ذوي المستوى الابتدائي بلغت 14.43 % أما ذوي المستوى المتوسط فقد بلغت 24.04 % في حين يمثل ذوي المستوى الثانوي 29.80 % أما لدى المستوى العالي فبلغت 31.73 % .

و هكذا يبدو من النسب المئوية التي يحتويها هذا الجدول أن المستوى التعليمي لدى أسر الزوجات يتمحور أكثر لدى المستويين الثانوي و العالي ، و قد لاحظنا أثناء عملية تفريغ البيانات أن المستوى التعليمي للزوجين يتقارب جدا و قد يعود ذلك إلى تخوف الرجل من الزواج من امرأة أكبر منه في المستوى ، الذي يرى فيه تهديدا لمكانته و سلطته في الأسرة و من ثم يسعى للزواج من امرأة أقل أو من نفس المستوى معه .

الجدول رقم 03 : يبين المستوى التعليمي لأفراد العينة من الأزواج

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ابتدائي	13	% 12.50
متوسط	25	% 24.04
ثانوي	36	% 34.61
عالي	30	% 28.85
المجموع :	104	% 100

نلاحظ في هذا الجدول أن ذوي المستوى الثانوي يمثلون أكبر نسبة من المجموع الكلي للأزواج أفراد العينة بـ : 34.61 % ، و يأتي في المرتبة الثاني ذوي المستوى التعليمي عالي نسبة 28.85 % ، ثم يأتي في المرتبة الثالثة ذوي المستوى المتوسط بـ 34.61 % في حين يمثل ذوي المستوى الإبتدائي 12.50% إذن يمكننا أن نعتبر عينه بحثنا من الأزواج ذوي مستوى تعليمي لا بأسبابه ، أين نجد النسب الأكبر في المستويين الثانوي و العالي ، و تجدر بنا الإشارة هنا إلى أن ذوي المستوى إبتدائي و متوسط قد مضى على

تحصلهم على هذين المستويين مدة طويلة ، وهو ما يفسر إحتلالهم لمناصب عمل هامة نظرا اللأقدمية في المهنة .

و على العموم لا يوجد فرق كبير في المستوى التعليمي بين أسر الأزواج و أسر الزوجات

الجدول رقم 4 : يبين توزيع أفراد العينة (الأزواج – الزوجات) حسب الوظائف التي يمارسونها .

الوظائف	الأزواج		الزوجات	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أستاذ جامعي	6	% 5,77	**7**	**% 6,73**
طبيب	7	% 6,73	7	% 6,73
مهندس	10	% 9,62	9	% 8,65
أستاذ في مختلف أطوار التعليم الأساسي و الثانوي	21	% 20,19	29	% 27,88
موظف إداري بسيط و إطار	32	% 30,77	41	% 39,43
عون الأمن	13	% 12,50	/	/
أخر	15	% 14,42	11	% 10,56
المجموع :	104	%100	104	% 100

يتبين في هذا الجدول أن الوظائف التي يمارسها أفراد عينتنا من الأزواج متنوعة و مختلفة ، إلا أن أكبر نسبة نجدها في الوظائف الإدارية ثم بالدرجة الثانية وظائف التعليم الأساسي و الثانوي ، و كأضعف نسبة هي وظيفة أستاذ جامعي ، في حين أن نسبة 14,42 % فهي تشمل عدة وظائف تكرارها بسيط جدا لهذا قمنا بجمعها في هذه الخانة (آخر) و تشمل وظائف : سائق ، عامل في مصنع أو مؤسسة عمومية ، دهان ...غيرها

أما بالنسبة لوظائف الزوجات فهي لا تبتعد عن تلك التي يمارسها أفراد العينة من الأزواج ، و تمثل الوظائف الإدارية أكبر نسبة هي 39,43 % في حين نجد أضعف نسبة لدى وظائف الطبيب و الأستاذ الجامعي ، أما 10,56 % فهي تشمل أيضا عدد من الوظائف التي كان تكرارها بسيط جدا و تتراوح بين وظائف : عاملات في مصانع أو مؤسسات عمومية ، قابلات و ممرضات ، بائعات في محلات تجارية و صيدلانيات يعملن في محلات لصيادلة آخرين ، أين أنها ليست ملكا لهن .

و هكذا يبدو من خلال هذه النسب أن أفراد عينتنا من الأزواج و من الزوجات ينتمون إلى مختلف الفئات المهنية من موظفين بسطاء إلى موظفين إطارات ، مع العلم أن الطثير من الإطارات يحملون شهادات غير جامعية ، لكنهم تمكنوا من الحصول على ترقيات في السلم الإداري بسبب الأقدمية في العمل .

الجدول رقم 05 : يبين موقف الزوجات من مدى كفاية دخل أزواجهن .

الدخل	التكرار	النسبة
كافي	23	% 22,12
غير كافي	81	% 77,88
المجموع	104	% 100

تمثل الزوجات اللواتي أجبن بعدم كفاية دخل أزواجهن أعلى نسبة في الجدول و هي 77,88 % في مقابل 22,12 % أجبن بكفاية دخل الزوج . و هذا يعني أن المستوى المعيشي لأسرهن من وجهة نظرهن متدني نظرا لدخل الزوج الضعيف ، و نشير هنا إلى أننا وجهنا سؤالين للزوجة حول دخلها و دخل زوجها بالأرقام ، إلا أن أغلبهن إمتنعن عن الإجابة عن ذلك و إكتفين بالإشارة فقط إلى مدى كفاية ، فيما أجابت نسبة ضعيفة عن ذلك و هو ما لم يمكنا من وضع جداول خاصة بهذا ، و مهما كان السبب الكامن وراء رفض الإجابة ،فإننا سنتبين أكثر الوضعية المادية لأسر الزوجات من خلال الجداول الموالية التي توضح ملكية و نوع السكن ، و كذا عدد الأطفال ، و هي مؤشرات هامة توضح أكثر المستوى المعيشي لهذه الأسر ، أما فيما يخص إذا ما كان لهذه الأسر دخل إضافي فقد أجبن بالنفي ، إلا خمس حالات تتمثل في كراء شقة ، و ممارسة عمل إضافي ليلا يتمثل في الكتابة على الحاسوب لبحوث الطلبة الجامعيين الرسم على الحرير في وقت الفراغ أيضا .

الجدول رقم 06 : يبين توزيع أفراد العينة من الأزواج حسب الراتب الشهري و موقفهم من مدى كفايته

كفاية / الراتب	كافي	غير كافي	المجموع
8000 دج – 10.000 دج	0	32 % 100	32 % 100
10.000 دج – 15.000 دج	0	24 % 100	24 % 100
15.000 دج – 20.000 دج	5 % 19,83	21 % 80,77	26 % 100
20.000 دج فما فوق	14 % 63,64	8 % 36,36	22 % 100
المجموع	19 % 18,26	85 % 81,74	104 % 100

من خلال هذا الجدول يتبين أن 81,74 % من الأزواج يعتبرون دخلهم الشهري غير كافي و 18,26 % أجابوا بكفايته ، و تتوزع هاتين النسبتين حسب قيمة الراتب الشهري كما يلي : أجاب 100 % من الفئة الأولى (8000 دج – 10.000 دج) و من الفئة الثاني (10.000 دج –15.000 دج) بعدم كفاية الدخل ، و قلت نسبيا لدى الفئة الثالثة ، حيث بلغت 80,77 % مقابل 36,36 % لدى الفئة الرابعة ، في حين نجد 19,23 % من الفئة الثالثة أجابوا بكفاية دخلهم مقابل 63,64 % من الفئة الرابعة .

إذن كما هو واضح في الجدول فإن نسبة كبيرة من أفراد عينتنا من الأزواج أجابوا بعدم كفاية دخلهم الشهري ، و هو ما يمكن إرجاعه لغلاء الأسعار و تدني المستوى المعيشي العام أمام إستمرار ضعف الدخل الفردي ، خاصة إذا علمنا أنه لا يوجد لأفراد العينة دخل آخر ، حيث أجاب تسعة (9) أزواج فقط بأنهم يمتلكون دخلا إضافيا يتمثل في إمتلاك بعضهم لشقق يقومون بكرائها لعائلات ، و البعض إثنين (2) يمتلك

محلا تجاريا ، و آخرين يمارسون تجارة (الطرابندو) عن طريق شراء سلع معينة و تكليف بعض الشباب ببيعها في الأسواق مقابل مبالغ اعينة ، كما أن الذين أجابوا بكفاية دخلهم يقعون بنسبة أكبر في الفئة الرابعة التيس يبلغ دخلها 20.000 دج فما فوق . لقد قمنا بإعطاء دلالة و تصنيف آخر غير إحصائي للأرقام الدالة على الراتب الشهري للأزواج و الذي يستعمل به الجداول اللاحقة من الفرضية الأولى ، و يتمثل هذا التصنيف فيما يلي : ضعيف من 8000 إلى 15000 متوسط من 15000 إلى 20.000 و جيد من 20000 فما فوق مع العلم أن التصنيف الأخير (جيد) يصبح غير صحيحا نسبيا إذا ما كانت هذه الأسر لا تملك سكنا و تلجأ للكراء ، أو لديها عدد كبير من الأطفال ، و هو ما يستوضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم 07 : يبين توزيع أفراد العينة (الأزواج – الزوجات) حسب ملكية و نوع السكن .

ملكية و نوع السكن		الأزواج		الزوجات	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ملكية خاصة	فيلا	9	% 8,65	7	% 6,73
	شقة	30	% 28,85	31	% 29,80
	بيت تقليدي	11	% 10,58	55	% 52,88
	المجموع	50	% 48,34	55	% 52,88
مستأجر	شقة	43	% 41,34	40	% 38,46
	أستوديو	11	% 10,58	9	8,65
	المجموع	54	% 51,92	49	% 47,12
المجموع الكلي		104	% 100	104	% 100

من خلال الجدول يتبين أن 48,08 % من المجموع الكلي للأزواج أجابوا بأن مساكنهم ملكا لهم في مقابل 51,92% منهم يلجأون إلى الإيجار حيث نجد أن 28,85 % للفئة الأولى يملكون مساكن من نوع شقة كأعلى نسبة، في مقابل أضعف نسبة و هي 8,65 % يملكون سكنا من نوع فيلا أما فئة الأزواج الذين يلجأون للإيجار فنجد 41,34 % منهم يسكنون في شقق مقابل 10,58 % في سكن من نوع أستوديو، في حين بالنسبة للزوجات فقد أجابت 52,88 % من المجموع الكلي لهن بأن مساكنهن هي ملكية خاصة للأسرة مقابل 47,12 % أجابت بأن سكناتهن الأسرية مستأجرة و نجد أعلى نسبة في الفئة الأولى تمتلك شقة بنسبة 29,80 % مقابل أضعف نسبة 6,73 % تملك سكنا من نوع فيلا.

أما الفئة الثانية من الزوجات اللواتي تلجأ أسرهن للإيجار فإننا نجد 38,46 % يلجأون لكراء شقق مقابل 8,56 % يستأجرون سكنا من نوع أستوديو.

من خلال هذه النسب نستنتج أن كلا من أسر الأزواج و الزوجات هم من الفئات الاجتماعية المتوسطة إذ نجد أن نسبة هامة منهم لا تملك سكنا خاصا و تلجأ للإيجار، و إذا أخذنا بعين الاعتبار أن معظم أفراد عينتنا من ذوي الدخل المتوسط كما رأينا في الجدول رقم (5) و رقم (6)، فإن هذا سيكلفها غاليا، كما تعكس هذه المعطيات حجم الأزمة السكنية التي يعاني منها المجتمع و خاصة الأزواج الشاب الذين يجدون أنفسهم

مضطرين للبحث عن سكنات للإيجار، و غالبا ما تجبرهم غلاء المعيشة و ارتفاع الأسعار إلى كراء سكنات من نوع أستوديو، و هي السكنات التي يمكنها أن تحقق حياة كريمة و مريحة للأسرة.

و من جهة أخرى فإن توجه الأزواج نحو الكراء يعكس الرغبة و التوجه الذي أصبح سائدا لديهم و المتمثل في السكن المستقل البعيد عن الأهل، مثلما يحمل دلالة ربما على ضيق السكن العائلي، الذي يضطرهم للإيجار .

الجدول رقم 08 : يبين توزيع أفراد العينة (الأزواج – الزوجات) حسب سنوات الأقدمية في الزواج

الأقدمية في الزواج	الأزواج		الزوجات	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
4 – 6 سنوات	34	% 32,69	41	% 39,42
7 – 9	43	% 41,35	37	% 35,58
10 – 12	19	% 18,27	16	% 15,38
12 فما فوق	08	% 7,69	10	% 9,62
المجموع	104	% 100	104	% 100

تمثل الفئة ذات الأقدمية من (7 – 9) سنوات النسبة الأكبر بـ 41,35 % بالنسبة لأفراد العينة من الأزواج و تليها الفئة من (4 – 6) سنوات بـ 32,69 % و أضعف نسبة هي 7,69 % لدى الفئة ذات الأقدمية إثنا عشرة سنة (12) فما فوق أما بالنسبة لأفراد العينة من الزوجات فإن أكبر نسبة توجد لدى الفئة الأولى من (4–6) سنوات نسبة 39,49 % ، ثم تليها الفئة الثانية (7 – 9) سنوات بـ 35,58 % ، في حين لا تمثل الفئة ذات الأقدمية 12 سنة فما فوق سوى 9,62 % .

إذن من خلال معطيات هذا الجدول نجد أن النسب الأكبر للأقدمية في الزواج بالنسبة لعينتنا من الأزواج و من الزوجات تتراوح ما بين أربع (4) إلى تسع (9) سنوات زواج ، و هي مدة تبدو كافية لخدمة موضوع بحثنا المتعلق بالأدوار الزوجية ، إذ يفترض أنه كلما زادت سنوات الأقدمية ، كلما زاد تحقيق ما يسمى بالتوافق الزواجي ، أو التوافق بين الزوجين ، أو على العكس يحدث ما يسمى بصراع الأدوار الناتج عن عدم توافق توقعات الدور من الطرفين ، بمعنى أننا يمكن من خلال أجوبة أفراد عينتنا من الأزواج و من الزوجات أن تعرف طبيعة العلاقات و كيفية توزيع الأدوار بين الزوجين في أسر كل منهما.

الجدول رقم 09 : يبين توزيع أفراد العينة (الأزواج – الزوجات) حسب عدد الأطفال

عدد الأطفال	الأزواج		الزوجات	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
3 – 1	76	% 73,08	80	% 76,92
6 – 4	24	% 23,08	17	% 16,35
7 فما فوق	4	% 3,84	7	% 6,73
المجموع	104	% 100	104	% 100

من خلال الجدول نلاحظ أن 73,08 % من أسر عدد أطفالنا من (1–3) طفل ، في حين نجد 23,08 % من الأزواج الذين يبلغ عدد أطفالنا من (4–6) ، ويمثل الأزواج الذين لديهم سعة أطفال فأكثر نسبة 3,84 % و هي أضعف نسبة في الجدول أما بالنسبة لأسر عيتنا من الزوجات ، فنجد أن أكبر نسبة تمثلها الزوجات اللواتي لديهن من (1–3) أطفال بـ 76,92 % في حين تمثل الفئة الثانية منها التي يبلغ عدد الأطفال فيها من (4–6) نسبة 16,35 %أما أضعف نسبة فنجدها عند الزوجات اللواتي يصل عدد أطفالهن إلى سبعة أطفال فأكثر بنسبة 6,73 % وونجد الإشارة إلى أن كلا من أسر الأزواج و أسر الزوجات لا يتجاوز عدد أطفالها ثمانية ،و يمثلون عدادا قليلا جدا إن الملاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن هناك إتجاها واضحا نحو التقليص من عدد الأطفال بحيث النسبة الأكبر من الأزواج و الزوجات نجدهم في الفئة الأولى التي تشمل من واحد إلى ثلاثة أطفال ، و قد يعود هذا إلى حجم الأزمة الإقتصادية التي تعيش الأسرة إنعكاساتها ، خاصة إذا علمنا أن النسبة الأكبر لأفراد العينة (الأزواج –الزوجات) يصرحون بعدم كفاية الدخل و الأغلبية منهم لا تمتلك سكنا خاصا و تضطر للإنجاز ، هذا من جهة و من جهة أخرى فقد يعود ذلك لجاح سياسة التخطيط العائلي التي إنتبتها الدولة و الرامية لحماية صحة الطفل و الأم ، و إلى التقليص من حجم النمو الديمغرافي ، كما أن هذه المواصفات لعينتها تقترب من موصفات الأسرة النواتية التي تتميز بقلة عدد الأطفال و حتى إن بدت مثلا نسبة الأسر التي لديها عدد أطفال مابين (4–6) و البالغة 26,90 % في الأسر ، 18,27 % في الأسر الزوجات ، نسبا معتبرة ، إلا أننا يجب أن لا ننسى بأن هذه الأسر تابعة من عمق المجتمع الجزائري و تعيش في وسطه ، و الذي يعتبر كثرة الأولاد عنصرا هاما من عناصر قيمة الثقافة ، و بالتالي فإن توصل الأسر إلى التقليص إلى حد ثلاثة أطفال يعتبر تغيرا كبيرا في المنظومة القيمية للأسرة و المجتمع الجزائري مهما كانت الأسباب الدافعة لذلك .

جدول رقم 10 : يبين الطريقة التي تم بها زواج أفراد العينة (الأزواج و الزوجات) .

الطريقة	الأزواج		الزوجات	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تعارف شخصي	49	% 47,11	43	% 41,35
عائلي	30	% 28,85	34	% 32,69
عن طريق الأصدقاء	25	% 24,04	27	% 25,96
المجموع	104	% 100	104	% 100

من خلال الجدول يظهر أن أكبر نسبة من الأزواج قد تزوجوا عن طريق التعارف الشخصي و ذلك بنسبة 47,11 % في مقابل 28,85 % عن طريق العائلة ، و في حين 24,04 % تم زواجهم عن طريق الأصدقاء ، أي باقتراح من الأصدقاء أو الزملاء .

أما بالنسبة لأفراد العينة للزوجات فقد بلغت أكبر نسبة و هي 41,35 % لدى الزوجات اللواتي تزوجن عن طريق تعارف شخصي ، و في حين بلغت نسبة المتزوجات عن طريق العائلة 32,69 % في مقابل 25,69 % بواسطة الأصدقاء .

إن نظام الزواج المتعارف عليها في المجتمع و العائلة التقليدية الجزائرية ، بدأ يتراجع أمام ظهور أساليب أخرى للزواج تتمثل في التعرف و الإختيار الشخصي نظرا لإزدياد فرص للإحتكاك و التلاقي من خلال العمل الدراسة و المساحات العامة و غيرها و هو ما تأكد من خلال الأسلوب الذي تم به الزواج أفراد عينتنا من الأزواج و الزوجات ، بالإضافة إلى ظهور أسلوب آخر يتمثل في الزواج عن طريق الأصدقاء ، كأن يقترح صديق على صديقه فتاة يعرفها أو زميلة له في العمل أو في الجامعة أو أخته أو أخت زوجته أو غيرها ، ثم يقوم بترتيب لقاء التعارف فيما بينهما ، ليتم بعدها الخطوبة المتعارف عليها كالخطبة و الزفاف كما أننا و حتى في الزواج عن طريق العائلة أصبحت تتاح فيه فرصة للتعارف بين الطرفين و يعطيان أيضا فرصة القبول أو الرفض ، و على العموم فقد تغير أسلوب الزواج كثيرا عما كان عليه رغم أنه ما زال يحافظ على حد بعيد في مظاهره عما كان عليه من قبل و يقرن الباحثون عادة بينم الإختيار الإرادي أو الحرفي أو الحر في الزواج و حدوث تعارف بين الطرفين و تكون الأسر النواتية ، إذ غالبا ما يفضل مثل هؤلاء السكن بعيدا عن الأهل[1] و تجدر بنا الإشارة هنا إلى ملاحظة هامة و هي أننا ضننا إستمارة بحثنا سؤالا حول ما إذا كان الزوج قد سكن مع أهله بعد زواجه أولا ، و نفس السؤال وجهنا للزوجة عما إذا كانت قد سكنت بعد زواجها مع أهل زوجها و ذلك لنتأكد من عينتنا هي فعلا أسر إستقلت بالسكن مباشرة بعد الزواج ، و مكننا هذا من التنبيه لبعض الإستمارات للأزواج أو الزوجات سكنوا في البداية مع الأهل ، و قمن بإلغائها

1 – الفرضية الأولى : علاقة الظروف المادية للأسرة بإعادة توزيع الأدوار بين الزوجين

[1] Voir : Souad Khoudja , P 52 - P 53

أ – ملاحظة هامة : نشير إلى أننا في هذه الفرضية عمدنا إلى المنهجية التالية في وضع و تحليل الجداول المتعلقة بها و تتمثل فيما يلي :

أولا : البدء بالجداول المستخرجة من أجوبة الزوجات وفق المحاور التي سيأتي ذكرها لاحقا

ثانيا : الجداول المستخرجة من أجوبة الأزواج و ذلك وفق نفس المحاور و قد عمدنا إلى هذه المنهجية بقصد تفادي الخلط الذي قد يقع في فهم الجداول باعتبار أننا إستخرجنا في كثير من الأحيان مواقف و إتجاهات الزوج من خلال أجوبة الزوجة ، و مواقف و اتجاهات الزوجة من خلال أجوبة الزوج مع العلم دائما أن الزوج و الزوجة ينتميان إلى أسر مختلفة و ليس لنفس الأسرة

الجدول رقم 11 : دخل الأسرة و علاقته بدوافع ممارسة الزوجة للعمل وظيفي [+](+)

الدوافع / الدخل	تحقيق الذات	ظروف مادية	المجموع
كافي	**23** % 100	0	**23** % 100
غير كافي	**11** % 13,58	**70** % 86,42	**81** % 100
المجموع	**34** % 32,70	**70** % 67,30	**104** % 100

يتبين من خلال الجدول أن 67,30 % من الزوجات يمارس العمل الوظيفي بدافع ظروف مادية ، منهن 86,42 % من الفئة ذات الدخل غير الكافي ، في حين 32,70 % يرجعن السبب للرغبة في تحقيق الذات ، و هن ينتمين للفئة ذات الدخل الكافي بنسبة 100 % ، في مقابل 13,58 % من الفئة ذات الدخل الكافي .

إن ما نلاحظه من خلال المعطيات الإحصائيات لهذا الجدول ، و هـ أن معظم الزوجات المبحوثات يمارسن عملهن الوظيفي للحاجة المادية لأسرهن ، التي جعلتهن يركزن إهتمامهن على محاولة تحسين مستواها المعيشي من خلال الخروج للعمل الوظيفي ، في حين تأتي الرغبة في تحقيق الذات بمرتبة متأخرة جدا.

إن كون أفراد عينتنا من الزوجات يمارسن جميعهن عملا وظيفيا هو الذي جعلنا نركز على هذه التسمية (العمل الوظيفي) ، إلا أن القصد من وراء حديثنا عن ذلك ، هو دراسة هذا الدور الجديد للزوجة المتمثل في العمل خارج البيت سواء كان عملا وظيفيا أو حرا ، فقد تبين لنا أن معظم الزوجات يرجعن السبب عملهن للظروف المادية ، أين لا يكفي دخل الأسرة ، في حين أولئك اللواتي يتمتعن بمستوى معيشي لا بأس به ينظرن إلى عملهن كوسيلة لتحقيق الذات ، لكن ما القصد من وراء هذه العبارة ؟

إن التفريغ الأول لإجابة هذا السؤال قدمت فيه الزوجات أسبابا أخرى كالرغبة في التحرر من سلطة الزوج ، و تحقيق الإستقلالية المالية ، إضافة إلى تحقيق الذات ، ثم قمنا بجمعها تحت فئة تحقيق الذات (أنظر الملحق رقم 3) نظرا لتقارب المعنى الذي تقصده الزوجات ، إذا بحثنا عن الدلالة السوسيولوجية لها ،

[+] نقصد بدخل الأسرة هنا : دخل الزوج باعتبار الزوجات كما أسلفنا في الجدول رقم 5 لا يوجد لأسرهن دخل إضافي غير دخل الزوج .

فإننا نجد أمن ممارسة الزوجة لهذه الدور الجديد (العمل) و الذي كان حكرا على الزوج (الرجل) ، لا يخرج عن كونه رغبة خفية لدى الزوجة للتحرر من أعباء القيم التقليدية التي تجعلها

خاضعة ، فهي إذن تريد البحث عن مكانة إجتماعية أفضل من خلال العمل ، و لهذا غلب على اهتمامها تحقيق الذات عن الاهتمام بالعمل في حد ذاته كدور اجتماعي موجه نحو خدمة المجتمع ، و لعل هذا ما قصده عبد القادر جغلول عندما تحدث عن أشكال اكتساب المرأة الجزائرية لاستقلاليتها بواسطة اقتحام حقل العمل و لتغيير الموقع في النسق العائلي ... معتبر أن وضعية المرأة الجزائرية مخالفة و مغايرة لتجربة المرأة الغربية ، و ذلك لأن مرجعيتها في المدرسة هو النجاح السريع و في عالم الشغل هو الحراك في سلم الوظائف ليس صورة المرأة العاملة المناضلة التي تشكل نمط المرأة المثالية الغربية[1]. إذن حسب عبد القادر جغلول فإن المرأة الجزائرية سواء في ميدان التعلم أو العمل يطغى عليها السعي للنجاح و التغيير من مكانتها في المجتمع ، بغض النظر عن اهتمامها العلمي أو الوظيفي في حد ذاته ، و ربما هذا الذي جعل الزوجة حسب ما تأكد لدينا في هذا الجدول تخرج للعمل بدافع الظروف المادية أكثر من أي دافع آخر

الجدول رقم 12 : ملكية و نوع السكن و علاقته بدوافع ممارسة الزوجة لعمل وظيفي .

ملكية السكن	نوع السكن / الدوافع	تحقيق الذات	ظروف مادية	المجموع
ملكية خاصة	فيلا	7 % 100	0	7 % 100
	شقة	24 % 77,42	7 % 22,58	31 % 100
	بيت تقليدي	2 % 11,76	15 % 88,24	17 % 100
	المجموع	33 % 60	22 % 40	55 % 100
مستأجر	شقة	1 % 2,5	39 % 97,5	40 % 100
	أستوديو	0	9 % 100	9 % 100
	المجموع	1 % 2,04	48 % 97,96	49 % 100
المجموع الكلي		34 % 32,69	70 % 67,30	104 % 100

من خلال الجدول نلاحظ أن الزوجات اللواتي يعتبر ، سكنهن العائلي ملكية خاصة و يصرحن بأن ممارستهن للعمل هو بدافع تحقيق الذات يمثلن أعلى نسبة بـ 60 % منهن 100 % يملكن سكن من نوع فيلا مقابل أضعف نسبة و هي 11,72 % يملكن بيت تقليدي ، في حين اللواتي يمارسن العمل بدافع الظروف المادية و ينتمين لنفس الفئة يمثلن 40 % منهن 88,24 % يسكن بيت تقليدي مقابل 22,58 % يسكن في شقة .

[1] عبد القادر جغلول ، " عندما تخترع الجزائريات العصرنة " ، الدفاتر الجزائرية لعلم الإجتماع مرجع سابق ، ص ص 94 – 95

أما بالنسبة للزوجات اللواتي لا تملك أسرهن البيت العائلي و يلجأون للكراء ، فقد أجابت 97,96 % منهن بأنهن يعملن بدافع الظروف المادية فقط منهن 100 % يسكن أستوديو مقابل 97,50 % يسكن شقة مستأجرة دائما ، في حين 2,04 % من هذه الفئة أجبن بأنهن يعملن بدافع تحقيق الذات .

من خلال المعطيات الإحصائية هذه نستنتج أن النسبة الأكبر من الزوجات يمارسن العمل الوظيفي بدافع الظروف المادية المزرية التي تعيشها أسرهن ، و هن ينتمين إلى الأسر التي لا يملك سكنا خاصا و تلجأ للإيجار بالإضافة إلى اللواتي يملكن بيتا تقليديا و هو ما يترجم رغبة أفراد عينتنا هذه في تحسين وضعيتهم الإجتماعية و السكنية من خلال إمتلاك سكن خاص ، و التلخيص من اللجوء إلى الإيجار الذي يستنزف دخل الأسرة ، بالإضافة إلى التطلع إلى نمط سكني أفضل و أحسن يرقى إلى مستوى الحياة الكريمة و المريحة ، خاصة لدى الأسر التي تمتلك بيتا تقليديا أو أستوديو مستأجر .

إذن يتأكد لدينا من خلال هذا الجدول فضلا عن الجدول السابق ، أن الدور الإجتماعي الجديد للزوجة لا يزال تتحكم فيه الوضعية المادية ، مما يحمل معنى سوسيولوجيا آخر يبدو هاما يتمثل في تفضيل الزوجات لدور الأم و الزوجة الماكثة في البيت أكثر من هذا الدور الذي زادهن إرهاقا و هو ما أكدته الكثير من الزوجات أثناء المقابلات التي أجريناها في البحث الإستطلاعي حيث صرحن بأنهن حتى و إن كن يطمحن إلى بناء شخصياتهن و تحقيق إستقلاليتهن المادية و المعنوية بما ينتجه لهن العمل من فرص الإحتكاك و التفتح على العالم الخارجي ، إلا أنه أمام إزدواج المهمة داخل و خارج البيت و الإرهاق الذي يصيبنهن ، يجعلهن يتنازلن عن هذا الطموح و يبحثن فقط عن إرضاء حاجة الأسرة المادية بل و التنازل حتى على هذا الدور (العمل خارج البيت) لوتحسنت ظروفهن المادية ، هذا خاصة لدى الفئات ذات المستوى المعيشي متوسط و ضعيف ، إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن هذه الدور سمح للزوجة بممارسة أدوار أخرى داخل أسرتها لم تكن لتتحصل عليها لولا ممارستها للعمل المأجور .

الجدول رقم 13 : يبين العلاقة بين دخل الأسرة و موقف الزوج من عمل الزوجة .

الموقف و دوافعه / الدخل	موافق		غير موافق		المجموع
	ظروف مادية	إحتراما لاختيار الزوجة	الإرهاق	التفرغ للزوج و الأبناء	
كافي	0	13 % 56,52	4 % 17,39	6 % 26,09	23
غير كافي	60 % 74,08	5 % 6,17	6 % 7,04	10 % 12,35	81
المجموع	60 % 57,70	18 % 17,30	10 % 9,62	16 % 15,38	104
المجموع الكلي	**78**	**% 75**	**26**	**% 25**	**104**

يوافق 75 % من المجموع الكلي للأزواج على عمل زوجاتهن ، في حين يعارض ذلك 25 % منهم و ينتمي ذوي الموقف الإيجابي من عمل الزوجة السبب الظروف المادية إلى الفئة ذات الدخل غير كافي بنسبة 74,08 % ، أما ذوي الموقف الإيجابي الذين يعيدون السبب لإحترامهم لإختيار الزوجة و رغبتها فنجد أكبر نسبة منهم عند ذوي الدخل الكافي بـ 56,52 % في مقابل 6,17 % ذوي دخل غير كافي ، و من جهة أخرى فإن الأزواج أصحاب الموقف السلبي من عمل الزوجة نجدهم يعيدون السبب للإرهاق

الذي تشعر به الزوجة و ذلك بنسبة 17,39 % لدى الفئة ذات الدخل الكافي في مقابل 7,40 % دخلها غير كافي و هناك فئة أخرى تعيد السبب لضرورة تفرغ الزوجة لخدمة الزوج و الأبناء و توجد أكبر نسبة

منهم في الفئة التي يعتبر دخلها كافي بـ 26,09 % مقابل 12,35 % من الفئة ذات الدخل غير الكافي و نذكر هنا أن موقف الزوج من عمل زوجته مأخوذ من خلال أجوبة الزوجات ، و هكذا فقد صرحت الزوجات بنسبة كبيرة أن الموقف الإيجابي لأزواجهن من عملهن إنما يعود للحاجة المادية التي أثقلت كاهل الزوج و جعلته بحاجة ماسة لراتب الزوجة و هو ما يفسير أيضا ضعف النسبة من الأزواج الذين لا يوافقون على عمل زوجاتهم ، لكن بالنسبة للأسر الميسورة فرغم النسبة الكبيرة نسبيا التي توافق على عمل الزوجة إحتراما لإختيارها – لكنها تبقى ضعيفة أمام الموقف السلبي – ، فإن هناك نسبة معتبرة منهم تفضل بقاؤهن في البيت لرعاية الزوج و الأطفال ، خاصة إذا قمنا بتحليل عبارة (إحترام إختيار الزوجة) الذي قد يعني أن موقف الزوج الإيجابي هو إرضاءا للزوجة و نزولا عند رغبتها و إختيارها ، و ليس عن إقتناع منه أو تشجيع منه لها على أهمية هذا الدور الذي تمارسه في بناء شخصيتها و خدمة المجتمع ، و يبدو هنا الزوج قد خضع تحت ضغط تدهور مستوى الأسرة المعيشي و تنازل عن قيم التنشئة التي رسخت في ذهنه أن مكان الزوجة البيت و الرجل هو المسؤول الأول و الوحيد على الإنفاق على أسرته ، مما جعل الزوجة فضلا على مشاركته العمل خارج البيت تشاركه في الإنفاق أيضا و هو ما يتضح من الجدول الموالي :

الجدول رقم 14 : دخل الأسرة و علاقته بدرجة مشاركة الزوجة في الإنفاق

درجة المشاركة / الدخل	كله	جزء منه	لا تنفقه	المجموع
كافي	3 % 13,04	9 % 39,13	11 % 47,83	%23 %100
غير كافي	66 % 81,49	12 % 14,81	3 % 3,70	%81 %100
المجموع	69 % 66,35	21 % 20,19	14 % 13,46	%104 %100

نلاحظ أن أعلى نسبة في هذا الجدول هي 66,35 % من المجموع الكلي للزوجات اللواتي يشاركن في الإنفاق على البيت بكامل راتبهن 20,19 % ينفقن جزءا منه في حين 13,46 % لا ينفقه إطلاقا على الأسرة و إنما يوفرونه أو ينوفقونه على حاجياتهن الخاصة ، و بالنظر إلى مدى كفاية الدخل أو عدم كفايته نجد أن 81,49 % من اللواتي ينفقن راتبهن كله ينتمين إلى الفئة ذات الدخل غير الكافي في مقابل 13,04 % من الفئة ذات الدخل الكافي 47,83 % من الزوجات من الفئة ذات الدخل الكافي لا ينفقن راتبهن مقابل 3,70 % من الفئة غير الكافي دخلها

إن القراءة الأولية لهذا الجدول تبين أن اكتساب الزوجة لهذا الدور المتمثل في الإنفاق و الذي كان حكرا على الرجل (الزوج) ساهمت فيه الظروف المادية للأسرة بقسط كبير ، كما يعتبر نتيجة للعمل الذي تمارسه خارج البيت و الذي يعود عليها بمقابل مادي ، ومن ثم فلم تعد الزوجة من الأفراد الذين يتوجب على الزوج إعالتهم و التكفل بحاجياتهم بل على العكس من ذلك أصبحت تتحمل معه عبئ الأسرة المادي و تشارك نسبة كبيرة في الإنفاق بكامل راتبها كما يفعل الزوج تماما و في مرتبة ثانية تساهم بجزء منه في حين اللواتي يوفرن راتبهن أو ينفقنها على حاجياتهن الخاصة لا يمثلن سوى نسبة ضعيفة .

و هنا لابد من التوقف عند هذه الحقيقة الإجتماعية في هذا النوع من الأسر محل الدراسة و هي :

- اكتساب الزوجة لدور جديد هو الإنفاق
- قبول الزوج بأن تشاركه الزوجة فيه

و قد ترتب على مشاركة الزوجة في الإنفاق كدور جديد ، تحسن وضعيتها أو مكانتها داخل الأسرة و ربما هذا ما ذهب إليه الباحث فاروق بن عطية أين اعتبر تطور مكانة المرأة مرهون بممارستها للعمل و الحصول على أجر خاص بها يجعلها تمتلك و تكسب وعيا أكثر بذاتها[1] و على العموم فقد تأكد من خلال أفراد عينتنا من الزوجات أنهن يشاركن في الإنفاق بهدف تحسين المستوى المعيشي للأسرة، و من ثم فقد أذن ظروف هذه الأخيرة إلى إعادة توزيع هذا الدور بين الزوجين بشكل تشارك فيه الزوجة و يتقبله الزوج ، لكن في مقابل هذين الدورين الذين تطرقنا لهما في الجداول السباقة (العمل، الإنفاق) هل يشارك الزوج زوجته في الأدوار التي كانت تغيرا تقليديا من أدوار الزوجة ؟

الجدول رقم 15 : يبين دخل الأسرة و موقف الزوج من عمل زوجته و علاقته بمدء مشاركته في الأعمال المنزلية .

الدخل / الموقف / المشاركة		دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
كافي	موافق	3 % 21,43	6 % 42,86	5 % 35,71	14 % 100
	غير موافق	2 % 22,22	4 % 44,44	3 % 33,33	9 % 100
	المجموع	8 % 34,78	8 % 34,78	7 % 30,44	23 % 100
غير كافي	موافق	53 % 85,48	9 % 14,52	–	62 % 100
	غير موافق	11 % 57,89	5 % 26,32	3 % 15,79	19 % 100
	المجموع	64 % 79,01	14 % 17,29	3 % 3,70	81 % 100
المجموع الكلي		72 % 69,23	22 % 21,15	10 % 9,62	104 % 100

[1] Voir : F. Benattia , Opcit , P P 41 - 50

تمثل الزوجات من الفئة ذات الدخل الأسري الكافي اللواتي أجبن بأن أزواجهن يشاركوهن دائما في الأعمال المنزلية ، و أولئك اللواتي أجبن بمشاركتهن لهن أحيانا فقط نفس النسبة و هي 34,18 % ، و تكاد تتساوى بين ذوي الموقف الإيجابي و السلبي من عمل الزوجة في كلا الحالتين و ذلك بـ 21,33 % في الحالة الأولى و 42,86 % مقابل 44,44 % في الحالة الثانية ، في حين تبلغ نسبة الأزواج الذين لا يساعدون زوجاتهم إلا نادرا نسبة 30,44 % أما بالنسبة للفئة ذات الدخل غير الكافي ، فإن الأمر يختلف تماما ، حيث أجابت 79,01 % بمساعدة أزواجهم الدائمة لهن في الأعمال المنزلية ، منهم 85,48 % من ذوي الموقف الإيجابي من عمل الزوجة مقابل 57,85 % من ذوي الموقف السلبي ، في حين 17,29 % يساعدون زوجاتهم أحيانا فقط ، منهم 26,32 % لا يوافقون على عمل زوجاتهم مقابل 14,52 % من ذوي الموقف الإيجابي .

من خلال المعطيات الإحصائية لهذا الجدول نستنتج أنه كلما كان دخل الزوج غير كافي و كان موقفه إيجابيا من عمل الزوجة بدافع الظروف المادية (كما رأينا ذلك في الجدول رقم 14) ، كلما زادت مشاركة للزوجة في أداء الأعمال المنزلية . و قد يعود ذلك إما لكونه مضطرا أو مجبرا على مساعدتها ما دام هو الذي يطلب منها الإستمرار في العمل نظرا للوضعية الإقتصادية للأسرة ، و في هذه الحالة لا يمكن للزوج الإستمرار كثيرا في هذه المساعدة ، أو على الأقل ستنعكس آثارها السلبية على العلاقة بينهما ، خاصة إذا كان يقوم بها بطلب من الزوجة نفسها ، أو تحت ضغط الملاحظات و الشكوى المتكررة التي تواجهها له ، لأن الزوج لا يزال ينظر إلى الأعمال المنزلية على أنها من اختصاص الزوجة و قد يعود ذلك أيضا إلى تفهم الزوج و تقديره لمدى التعب الذي تلاقيه زوجته ، و بالتالي فهذه المساعدة تتم بإرادة ذاتية نابعة عن قناعة بضرورة تقاسم الأدوار داخل و خارج البيت بما يحقق الراحة و السعادة ، خاصة و أن الزوجة في هذه الحالة تساعده على تحسين الوضع المادي للأسرة ، و يمكننا أن نشير أيضا إلى أنه حتى و إن لم يساعد الزوج زوجته في ذلك بشكل دائم فإننا نجده يخفف من مطالبه داخل البيت ، بل يتغاضى عن أي تقصير قد تقوم به الزوجة إتجاهه أو إتجاه الأبناء .

و على العموم فإن الإتجاه العام يميل نحو مساعدة و مشاركة معتبرة من الزوج في أداء الأعمال المنزلية و هو ما أكدته الزوجات في إجاباتهن ، و مما زاد في الميل نحو هذا الإتجاه إستقلالية الأسرة النواتي عن الأهل ، مما يجعلها متحررة إلى حد ما من رقابتهم ، و هو ما يشجع الزوج على مديد العون لزوجته في هذا الأعمال و خاصة لدى الأزواج ذوي الدخل الضعيف و المتوسط ، و هكذا يمكننا القول أن الزوج في الأسر التي تعمل فيها لالزوجة تحت ضغط مادي مارس دورا نسبيا داخل البيت فيما يخص المساهمة

في أداء الأعمال المنزلية ، و لو أن ذلك يختلف من عمل الآخر ، حيث يتهرب معظم الأزواج من تنظيف البلاط مثلا ، و هو ما أكدته البحوث التي أوجزها A Michel في كتابه Socioloogie de la famille ، رغم أنها تتناول المجتمعات الغربية.[1]

[1] أنظر موجز هذه الدراسات في الصفحة رقم ... من الجزء النظري

الجدول رقم 16: موقف الزوج من عمل الزوجة و علاقته بمشاركته في القيام بشؤون الأطفال اليومية المختلفة.

المشاركة الموقف	مراقبة نشاط الأطفال (لعب . تلفزة)				حاجات الأطفال اليومية (مأكل . ملبس . نظافة)				متابعة الأعمال المدرسية			
	الزوج	الزوجة	كلاهما	المجموع	الزوج	الزوجة	كلاهما	المجموع	الزوج	الزوجة	كلاهما	المجموع
موافق	17 % 21,79	9 % 11,54	52 % 66,67	78 % 100	6 % 7,69	32 % 41,03	40 % 51,28	78 % 100	18 % 23,08	13 % 16,67	47 % 60,25	78 % 100
غير موافق	6 % 23,08	13 % 50	7 % 26,92	26 % 100	4 % 15,38	14 % 53,85	8 % 30,77	26 % 100	7 % 26,92	6 % 73,08	13 % 50	26 % 100
المجموع	23 % 22,12	22 % 21,15	59 % 56,73	104 % 100	10 % 9,62	10 % 9,62	48 % 46,15	104 % 100	25 % 24,04	19 % 18,27	60 % 57,69	104 % 100

أجابت 56,73 % من الزوجات بأن نشاط أطفالهن يخضع للمراقبة المشتركة للزوجين، و ينفرد الزوج لوحده بالمهمة بنسبة 22,12 % و تنفرد الزوجة بنسبة 21,15 % ، و يمثل اتجاه التعاون بين الزوجين في مراقبة نشاط الأطفال النسبة الأكبر لدى الفئة من الزوجات اللواتي يعتبر موقف أواجهن من عملهن إيجابيا و ذلك بنسبة 66,67 % مقابل 6,92 % من الفئة ذات الموقف السلبي من عمل الزوجة، في حين ينفرد الزوج لوحده بمراقبة نشاط أبنائه نجد أن أكبر نسبة و هي 21,79 % لدى ذوي الموقف الإيجابي من عمل الزوجة، أما قيام الزوجة لوحدها بالمهمة فيأخذ أكبر نسبة و هي 50 % لدى الفئة ذات الموقف السلبي من عمل الزوجة، هذا بالنسبة للمستوى الأول من الجدول، أما المستوى الثاني منه و المتمثل في شؤون الأطفال اليومية من مأكل و ملبس و نظافة فإن النسبة الأكبر تتمثل في اتجاه التعاون بين الزوجين (كلاهما) بـ 46,15 % منهم 51,28 % عند ذوي الموقف الإيجابي من عمل الزوجة مقابل 30,77 % من ذوي الموقف السلبي في حين تقوم الزوجة لوحدها بشؤون الأطفال بـ 44,23 % توجد أكبر نسبة منها و هي 53,85 % عند ذوي الموقف السلبي من عمل الزوجة أما قيام الزوج لوحده بشؤون الأطفال فيأخذ النسبة الأضعف بـ 9,62 % ، أما المستوى الثالث من الجدول و المتمثل في مدى مشاركة الزوج في متابعة الأعمال المدرسية لأبنائه فإننا نجد أن التوجه نحو التعاون المشترك بين الزوجين يأخذ نسبة كبيرة مقارنة بالمستويين الأول و الثاني و ذلك بنسبة 57,69 % توجد أكبر نسبة منها لدى الفئة الأولى ذات الموقف الإيجابي من عمل الزوجة بـ 60,25 % مقابل 50 % لدى الفئة الثانية ذات الموقف السلبي في حين تأتي متابعة الزوج لوحده للأعمال المدرسية لأبنائه في المرتبة الثانية بـ 24,04 % منها 23,08 % لدى الفئة ذات الموقف الإيجابي من عمل الزوجة مقابل 26,92 % من الفئة ذات الموقف السلبي ، في حين تقوم الزوجة لوحدها بمتابعة تمدرس أبنائها بنسبة 18,27 %.

من خلال المعطيات الإحصائية لهذا الجدول نلاحظ أن الإتجاه الغالب في المستويات الثلاث لتربية و مراقبة الأطفال يميل نحو المشاركة و التعاون بين الزوجين و هو تغير ملموس نجده عند الزوج مقارنة بما عرف به في العائلات التقليدية و الممتدة أين يترك كل ما يتعلق بالأبناء للزوجة ، و يكتفي بنسبة إحتياجاتهم المادي و هذا التغير يعتبر ترجمة لمستوى الوعي الذي اكتسبه الزوج بضرورة الاهتمام بالأبناء باعتبار أنهم يحتاجون إلى إهتمامه و إلى الإحساس للحنان الذي لا يستطيعون استنباطه من الأشياء المادية التي يحققها لهم الأب ، وإنما يحسونه من خلال درجة الصداقة و الألفة التي تحدث بينهم ، إلا أن الملاحظ أن درجة مشاركة الزوج لزوجته في تربية الأطفال تزيد نسبية معتبرة عند الأزواج ذوي الموقف الإيجابي من عمل الزوجة بدوافع الظروف المادية للأسرة ، و يأخذ اتجاه قيام الزوج لوحده بهذه الأعباء المرتبة الثانية . و لكن دائما عند ذوي الموقف الإيجابي من عمل زوجاتهم ، و غير أن الأمر يختلف نسبيا بالمستوى الثاني من شؤون الأطفال المتعلق بالمأكل و الملبس و النظافة أين تقل مشاركة الزوج سواء من ذوي الموقف الإيجابي أو السلبي من عمل الزوجة ، حيث أكدت معظم الزوجات في إجاباتهن على هذا السؤال أن أزواجهن يقومون بمساعدتهن فيما يخص مأكل و ملبس الأطفال ، غير أنهم يتركون الأمر للزوجة عندما يتعلق الأمر بنظافتهم ، و قد بدا هذا طبيعيا عند الزوجات لأنهن يعتبرنه من أدوارهن و

مهامهن الطبيعية ، في حين رفض البعض منهن هذا الموقف معتبره إياه موقف سلبيا يدل على أنانية الزوج .

إذن فمشاركة الزوج لزوجته في القيام بشؤون الأطفال المتعلقة بمراقبة نشاطاتهم الترفيهية و متابعة أعمالهم المدرسية و الذي جاء في المرتبة الأولى و انفراده لوحده للقيام بذلك في المرتبة الثانية و هم جميعا من ذوي الموقف الإيجابي من عمل الزوجة و ينتمون في أغلبهم إلى أسر ذات مستوى معيشي ضعيف أو متوسط يبدو للبعض أمرا عاديا إلى أننا إذا عدنا إلى تفحص العلاقة التي كانت تربط الأب بأبنائه في الماضي أين يطلب منهم السكوت و المحافظة على الهدوء بمجرد ما يدخل الأب إلى البيت و توفير جو الراحة ، بل و عدم مناقشته و التحدث إليه إلا في حدود معينة قد تغير بحيث أصبح الأب يشارك زوجته في الإهتمام بصحة و دراسة أبنائه و الترفيه عليهم و اصطحابهم لإختيار لعبهم و لباسهم و غيرها ، كلها مؤثرات على درجة التقارب الذي حدث بين الابن و الوالد ، إضافة إلا أنه مؤشر على أن الزوج أصبح يرى جزءا من دوره الذي يجب أن يمارسه في بيته اتجاه أبنائه و اتجاه زوجته ليخفف عنها عبئ المسؤولية الملقاة على عاتقها خاصة و أنها تشاركه العمل خارج البيت و الأعباء المادية للأسرة ، لكن السؤال نفسه ، هو لماذا هذه المشاركة الكبيرة نجدها لدى الفئة الموافقة على عمل الزوجة نظرا للظروف المادية المزرية للأسرة ؟ في حين تقل عند الأزواج ذوي الموقف السلبي و الذين يطالبون زوجاتهم بالتوقف عن العمل ؟

يمكننا في الحقيقة أن نعتبر بأن الظروف المادية للأسرة حفزت مشاركة الزوج أكثر لزوجته في تربية الأطفال ربما للسببين يبدوان لنا على الأقل هامين هما :

- رغبة الزوج في تعويض أبنائه مما حرم منه من خلال مشاركتهم في ألعابهم ، و متابعة دراستهم باعتبار أن النظرة السائدة في المجتمع هي أن الوصول إلى مستويات عليا من التعليم يضمن لهم مكانة إجتماعية أكثر إحتراما في المجتمع كما يضمن لهم وظائف محترمة .

- مساعدة الزوجة نظرا للإرهاق الذي تتعرض له جراء العمل داخل و خارج البيت و لهذا فهو تحت ضغط الحاجة إلى راتبها يسعى إلى مشاركتها في القيام بشؤون الأطفال المختلفة ، و قد لا يكون ذلك عن اقتناع تام ، و لكنه أما أمر واقع عليه أن يخضع له رغم أن هذه المشاركة في حقيقة الأمر و بنية تقتصر على الأعمال التي لا تتطلب جهدا كبيرا أو على الأقل ليست مهام خاصة بالمرأة بالذات كما هو الشأن فيما يخص نظافة الأطفال و كاستنتاج عام لهذا الجدول يمكننا القول أن هناك فعلا ميل من الزوج نحو المشاركة في مختلف نشاطات الأطفال و لكنها تبقى مشاركة نسبية تحت ضغط الظروف المادية للأسرة .

ثانيا : الجداول الخاصة بعينة الأزواج

الجدول رقم 17 : ملكية و نوع السكن و علاقته بدوافع قبول الزوج عمل زوجته الوظيفي .

ملكية السكن / نوع السكن / دوافع القبول		ظروف مادية	حرية الاختيار	المجموع
ملكية خاصة	فيلا	0	9 % 100	9 % 100
	شقة	3 % 10	27 % 90	30 % 100
	بيت تقليدي	9 % 81,82	2 % 18,18	11 % 100
	المجموع	12 % 24	38 % 76	50 % 100
مستأجر	شقة	36 % 87,80	5 % 12,20	41 % 100
	أستوديو	11 % 84,62	2 % 15,38	13 % 100
	المجموع	47 % 87,04	7 % 12,96	54 % 100
المجموع الكلي		59 % 56,73	45 % 43,27	104 % 100

من خلال الجدول نلاحظ أن 76 % من الأزواج يعيدون سبب قبولهم لعمل الزوجة إلى احترامهم لاختيارها منهم 100 % يملكون سكنا من نوع فيلا مقابل أضعف نسبة 18,18 % يملكون بيتا تقليديا ، في حين الذين يعيدون السبب للظروف المادية و يمثلون 24 % نجد منهم 10 % يملكون سكن من نوع شقة مقابل 81,82 % يملكون بيتا تقليديا . أما بالنسبة للأزواج الذين لا يملكون سكنا عائليا و يلجؤون للكراء فإننا نجد 12,96 % منهم يعيدون سبب قبولهم بعمل زوجاتهم إلى احترام اختيارهن و رغبتهن في حين 87‘،04 % يعيدون سبب القبول للظروف المادية لأسرهم منهم 87,80 % يسكنون في شقة مستأجرة مقابل 84,62 % يسكنون في أستوديو مستأجر

إن ما يمكن استنتاجه من خلال هذا الجدول أن هناك اتجاها عاما لدى الأزواج نحو قبول عمل الزوجة إلا أنه يطغى عليه دافع الحاجة المادية ، فإيمان الزوج بعمل زوجته لم يصل بعد إلى مستوى يجعله ينظر إليه كدور مهم و أساسي بإمكان الزوجة أن تقوم به اتجاه المجتمع مثلها مثل زوجها ، فهو لا يزال في نظر الزوج دورا ثانويا يمكن للزوجة أن تقوم به إذا كانت الأسرة بحاجة إلى ما يمكن أن يعود منه من مكانة إجتماعية أو دخل و هو التوجه نفسه الذي لمسناه في أجوبة الزوجات حول دوافع مهن للعمل إذا

أجابت معظمهن كما رأينا في الجدول رقم 11 بأن أكبر دافع لهن يكمن في الظروف المادية للأسرة ، فهل يمكننا القول أن الظروف الإقتصادية التي يعيشها المجتمع بصفة عامة قد ألقت بكامل ثقلها على الأسرة ؟

في الحقيقة يبدو ذلك أمرا طبيعيا فيما يخص عينة بحثنا هذا إذا اعتبرنا أن حوالي نصف العينة لا يملك سكنا عائليا و يلجأ للإيجار خاصة مع الأخذ بعين الإعتبار أن حوالي نصف العينة لا يملك سكنا عائليا و يلجأ للإيجار خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى الدخل و غلاء الكراء .

إن تصريح الزوج من خلال إجابته في هذا الجدول بأنه يقبل بممارسة زوجته لعمل وظيفي بدافع احترام اختيارها و رغبتها لا يترجم موقفه الحقيقي الذي قد يكون معارضا لاختيارها ، لكنه يرضخ للأمر الواقع احتراما لرغبتها الذاتية و ليست رغبته هو ، و هو ما دفعنا لنسأله ثانية ليس عن دوافع قبوله بما هو حادث فعلا (أي قبولهن بعمل زوجاتهن أثناء فترة إعداد البحث الميداني) و إنما عن موقفه الحقيقي من عمل زوجته؟ و هو ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم 18 : دخل الزوج و علاقته بموقفه من عمل الزوجة.

الموقف / الدخل	موافق	غير موافق	بدون إجابة	المجموع
ضعيف 15.000 – 80.000	53 % 94,64	1 % 1,79	2 % 3,57	56
متوسط 20.000 – 15.000	19 % 73,08	5 % 19,23	2 % 7,69	26
جيد 20.000 فما فوق	9 % 40,91	12 % 54,54	1 % 4,55	22
المجموع	81 % 77,88	18 % 17,31	5 % 4,81	104

من خلال الجدول يتبين لنا أن 77,88 % من المجموع الكلي للأزواج يوافقون على عمل الزوجة منهم 94,64 % من ذوي الدخل الضعيف مقابل 73,08 % دخلهم متوسط في حين أن 40,91 % هم من ذوي الدخل الجيد ، أما بالنسبة للأزواج ذوي الموقف السلبي من عمل زوجاتهم يمثلون 17,31 % من المجموع الكلي للأزواج ، توجد أكبر نسبة منهم لدى ذوي الدخل الجدي 54,54 % في مقابل 19,23 % من ذوي الدخل المتوسط وقد رفض 4,81 % من المجموع الكلي الإجابة على هذا السؤال .

من خلال معطيات هذا الجدول نلاحظ أنه يصيب في الاتجاه العام الذي لمسناه عند الزوجات حيث أجابت

أغلبهن بأن أزواجهم يوافقون على عملهن بسبب عدم كفاية مداخيلهم و في هذا الجدول نلاحظ أنه كلما كان الدخل ضعيف أو متوسطا كلما كان موقف الزوج من عمل زوجته إيجابيا في حين أنه كلما ارتفع دخل الأزواج كلما كان الموقف من عمل الزوجة سلبيا و لو أن النسبة تتقارب بين المؤيدين لعمل زوجاتهم و المعارضين له في الفئة ذات الدخل الجيد و قد يعود إلى توفر هذه الأسر على الإمكانيات المادية الكافية التي تساعد الزوجة على التوفيق بيمن عملها داخل البيت و عملها خارج البيت كما قد يعود لتوفر هذه الأسر على خادمة أو مربية تساعد الزوجة في شؤون البيت و تربية الأطفال ، مما لا يشعر الزوج بتقصير زوجته إتجاهه ، كما قد يعود إلى عوامل أخرى كارتفاع المستوى التعليمي لهؤلاء ، أو مستوى الوعي الإجتماعي و الثقافي لديهم .

إذن يمكننا القول أن موقف الأزواج من ممارسة زوجاتهم لدور إجتماعي آخر خارج البيت من خلال العمل الوظيفي ، هو موقف شكلي لا يعبر عن قناعته الذاتية و الداخلية و إنما يعتبر رضوخا لواقع مفروض و محاولة تكيف و تماشي معه ، متمثلا في الحاجة المادية .

الجدول رقم 19 : يبين العلاقة بين دخل الأسرة و درجة مشاركة الزوجة في الإنفاق

درجة الإنفاق / الدخل	كله	جزء منه	لا تنفقه	بدون إجابة	المجموع
كافي	3 % 15,79	5 % 26,32	9 % 47,37	2 % 10,52	19 100
غير كافي	46 % 54,12	27 % 31,76	6 % 7,06	6 % 7,06	85 100
المجموع	49 % 47,12	32 % 30,77	15 % 14,42	8 % 7,69	104 100

أجاب 47,12 % من المجموع ، لكي للأزواج بأن زوجاتهم يشاركن بكامل رابتهن في الإنفاق على الأسرة منهن 54,12 % من الزوجات دخل أزواجهن غير كافي مقابل 15,79 % دخل أزواجهن كافي ، في حين 30,77 % من الزوجات ينفقن جزءا من رواتبهن فقط منهن 31,76 % دخل أزواجهن غير كافي مقابل 26,32 % دخل أزواجهن كافي أما بالنسبة للزوجات اللواتي لا ينفقن رواتبهن على الأسرة فلا تمثل سوى 14,42 %

تؤكد نتائج هذا الجدول ما جاء في الجدول رقم (14) حيث تشارك الزوجات نسبة كبيرة بكامل رواتبهن و بأجزاء هامة منه في الأسر التي يعتبر دخل الزوج فيها غير كافي إذ يمكننا القول أن ممارسة الزوجة لدور الإنفاق لا يقل أهمية عن دور الزوج ، بل ممارستها لهذا الدور هو الذي زاد من الموقف الإيجابي للأزواج اتجاه عمل الزوجة من أجل المساهمة في التحسين من وضع الأسرة المادي و أحيانا حتى أرى

الأسر ذات الدخل الكافي فإن عدم إنفاق الزوجة راتبها لا يعني عد مشاركتها للزوج في هذا الدور و إنما قد يعود ذلك إلى أن تعمل على توفره لتحقيق مشاريع معينة تخصها و تخص الأسرة ، و على العموم فهذه النسبة من الزوجات رغم قلتهن إلا أنهن خففن من عبئ احتياجاتهن على أزواجهن على الأقل .

و هكذا فإن الظروف المادية للأسرة ساهمت في إعادة توزيع الأدوار فعلا بين الزوجين من خلال اكتساب الزوجة لأدوار جديدة كدور الإنفاق في هذه الحالة ، و هذا من شأنه أن يؤثر على دور الزوج أيضا .

الجدول رقم 20 : يبين العلاقة بين درجة مشاركة الزوجة في الإنفاق و مشاركتها في أخذ القرارات

المشاركة الإنفاق	شراء الأشياء الهامة				الزيارات و قضاء العطل			
	الزوج	الزوجة	كلاهما	المجموع	الزوج	الزوجة	كلاهما	المجموع
نعم	17 % 20,99	0	64 % 79,01	81 % 100	3 % 3,07	7 % 8,64	71 % 87,66	81 % 100
لا	6 % 40	0	9 % 60	15 % 100	8 % 53,33	3 % 20	4 % 26,67	15 % 100
بدون إجابة	3 % 37,5	0	5 % 62,5	08 % 100	5 % 62,5	2 % 25	1 % 12,5	8 % 100
المجموع	26 % 25	0	78 % 75	104 % 100	16 % 15,38	12 % 11,54	75 % 73,08	104 % 100

من خلال الجدول ، يتبين لنا أن 75 % من المجموع الكلي للأزواج أجابوا بأن أخذ القرارات المتعلقة بشراء الأشياء الهامة ، يشارك فيها الزوجات معا ، و تتواجد أكبر نسبة في الفئة التي تشارك فيها الزوجات برواتبهن في الإنفاق على البيت بـ 79,01 % مقابل 60 % من الفئة التي لا تشارك فيه الزوجات في الإنفاق ، و ينفرد الزوج بأخذ القرار لوحده بنسبة 25 % منهم 20,99 % من الفئة الأولى التي تشارك فيها الزوجة في الإنفاق مقابل 40 % من الفئة الثانية .

أما المستوى الثاني من الجدول المتعلق بالزيارات الأسبوعية و السنوية و قضاء العطل فإن الإتجاه العام يميل نحو إشتراك الزوجين في اتخاذ القرار بنسبة 73,08 % من المجموع الكلي للأزواج بحيث توجد توجد أكبر نسبة بـ 87,66 % لدى الفئة الأولى أين تساهم الزوجة براتبها في الإنفاق على الأسرة مقابل 26,67 % من الفئة الثانية التي لا تشارك فيها الزوجة في الإنفاق

و ينفرد الزوج لوحده باتخاذ القرار بـ 15,38 % توجد أعلى نسبة منها في فئة الأزواج الذين لا تشاركهن زوجاتهن في الإنفاق و ذلك بنسبة 53,33 % .

إذن تشير النسب التي يحملها هذا الجدول إلى أن الزوجات يشاركن أزواجهن بنسبة كبيرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشراء الأشياء الهامة التي تخص الأسرة و خاصة من فئة الزوجات اللواتي يساهمن

في الإنفاق على أسرهن ، و هذا يعني أن ممارسة الزوجة لدور الإنفاق يسمح لها بالحصول على حقها في مناقشة زوجها في كل الشؤون و المشاريع الهامة التي تخص الأسرة و من ثم المشاركة في أخذ القرار .

أما على المستوى المتعلق بالزيارات و قضاء العطل فإننا نجد أن نسبة الزوجة في أخذ القرار تزداد أكثر ، حيث يحكم أنها تشارك في المبلغ المالي الذي يمكن أن يخصص لقضاء العطل ، فإنها تشارك أكثر في أخذ القرار المتعلق بذلك ، و نفس الشأن بالنسبة للزيارات أين ينشد الزوج زوجته و يطلب مشاركتها له في أخذ قرارات الزيارات التي يقومون للأهل و الأصدقاء .

إلا أن الملاحظة التي نبديها هنا هي أن الزوجة في أخذ القرارات المتعلقة بالزيارات و العطل أكثر من مشاركتها عندما يتعلق الأمر بشراء الأشياء الهامة كالسيارة و غيرها ، و هذا يحمل دلالة معينة حول تأثير الزوج حتى و إن كان نسبيا جدا – بالتنشئة الإجتماعية و بالقيم التقليدية التي تحثه على عدم ترك زمام القرارات في يد زوجته و أن يكون صارما خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الهامة .

و على العموم ، فإن انفراد الزوج لوحده يأخذ القرار يأخذ نسبة معتبرة نسبيا عند الأزواج الذين لا تشاركهم زوجاتهم في الإنفاق و تمثل نسبة ضعيفة جدا في حالة الأزواج الذين تشاركهم زوجاتهم في الإنفاق .

و هكذا نجد أن الزوجات قد فرضن أنفسهن في عملية أخذ القرارات الخاصة بحياتهن الزوجية و الأسرية بفعل مشاركتهن ماديا في إعالة الأسرة ، مما جعلهن يكتسبن هذا الحق و يمارسن هذا الدور بقوة . ما ذهب إلى تأكيد A. Michele حين أعتنى أنه كلما تحسنت الكفاءة المهنية للزوجة كلما كبر أجرها و كلما كبرت أهميتها في اتخاذ القرارات الخاصة بالزوجين[1] (1)

الجدول رقم 21 : درجة مشاركة الزوجة في الإنفاق و علاقته بمشاركتها في تسيير الميزانية .

تسيير الميزانية / درجة المشاركة في الإنفاق	الزوج	الزوجة	كلاهما	المجموع
كله	4 % 8,16	21 % 42,85	24 % 48,98	49 % 100
جزء منه	5 % 15,63	13 % 40,62	14 % 43,75	32 % 100
لا تنفقه	7 % 46,67	2 % 13,33	6 % 40	15 % 100
بدون إجابة	2 % 25	3 % 37,50	3 % 37,5	8 % 100
المجموع	18 17,08	39 % 37,50	47 % 45,20	104 % 100

من خلال الجدول نلاحظ أن ميزانية البيت تخضع للتسيير المشترك من طرف الزوجين بنسبة 45,20 % و توجد النسب الأكبر في الأسر التي تشارك فيها الزوجات بكامل أو بجزء من رواتبهن حيث

[1] A. Michelle, sociologie de la famille…, opcit, p

حيث بلغت كأعلى نسبة 48,98 % في حالة اتفاق الزوجة لراتبها بكامله ، في حين تسير الزوجات الميزانية لوحدهن نسبة 37,50 % توجد أعلى نسبة منها في الحالة التي تنفق فيها الزوجة جزءا من راتبها بـ 40,62 % مقابل 13,33 % من الزوجات اللواتي يسيرن الميزانية و لكنهن لا يشاركن برواتبهن في الإنفاق على الأسرة ، أما الحالة التي يسير فيها الزوج لوحده ميزانية الأسرة فتبلغ 17,30 % من المجموع الكلي للأزواج ، و توجد أكبر نسبة منها في الحالة التي لا تشارك فيها الزوجات في الإنفاق ، حيث يسير 46,67 % من الأزواج ميزانية البيت .

إذن من خلال هذه النسب نلاحظ أن ميزانية البيت تخضع في المرتبة الأولى للتسيير المشترك من طرف الزوجين لمدى فئات الأسر التي تشارك فيها الزوجات براتبهن ثن يأتي تسيير الزوجة بالميزانية في المرتبة الثانية لنفس الفئة في حين يأتي تسيير الزوج لميزانية الأسرة في المرتبة الأولى في الأسر التي لا تشارك فيها الزوجات في الإنفاق

و هكذا نستنتج أنه كلما زادت درجة مشاركة الزوجة في الإنفاق على أسرتها كلما اكتسبت حق تسيير ميزانية البيت ، بل و حظيت بشقة زوجها في ذلك ، فهو يعلم أنها تشارك في الميزانية و من ثم فهي تقدر جيدا فيما تنفقها و كيف ، باعتبار أن الزوجة العاملة كما تذهب إليه بعض الدراسات أصبحت مطالبة بأن تتابع تقلبات الأسعار في السوق و من ثم تتقن دورها في كيفية تسيير ميزانية بيتها .

و تجدر بنا الإشارة إلى أن هذا الدور كانت قد اكتسبته المرأة في المدن الكبرى في الجزائر سنوات قبل الاستقلال و بعده ، إلا أن الأمر هنا يختلف عن ذلك كون الزوجة هنا تشارك في الميزانية ، بل و تزداد درجة مشاركتها في التسيير بازدياد مشاركتها في الإنفاق .

فالزوجة التي لا تشارك في الإنفاق و يقوم زوجها بإعطائها مبلغا عليها تكون في هذه الحالة منفذة فقط لذلك أن تحسن تسييره وفقا لما يطلبه حيث يتولد لذاتها شعور بأحقيتها في تسيير ذلك المبلغ المالي و في كيفية نفاقه بعكس لما تساهم في تلك الميزانية و في ماذا أيضا أي أنها لا تنفقه وفق ما يراه الزوج فقط و لهذا يسود تصور عام بأن الزوجة التي تعمل و تشارك براتبها في الإنفاق على أسرتها تتعامل مع ميزانية البيت بعقلية الرجل الذي يعرف التقييم المادي للأشياء أحسن بحجم تجربته التي تجعله في احتكاك دائم بالوسط الخارجي و بتقلبات السوق .

و هكذا يمكننا القول أن الزوجة قد اكتسبت دورا هاما يتمثل في تسيير ميزانية البيت كنتيجة لقيامها بدور اجتماعي هام يتمثل في العمل خارج البيت ثم قيامها بدور لا يقل أهمية يتمثل في الإنفاق .

الجدول رقم 22 : يبين درجة مشاركة الزوجة في الإنفاق و علاقته بأسلوب أخذ القرارات المتبع في الأسرة .

الأسلوب / المشاركة في الإنفاق	نقاش و تفاهم	عفوي	قرار فردي		مجموع
			الزوج	الزوجة	
نعم	44 % 54,32	26 % 32,10	9 % 11,11	2 % 2,47	81 % 100
لا	4 % 26,97	7 % 46,67	0	4 % 26,66	15 % 100
بدون إجابة	1 % 50‘12	2 % 25	0	5 % 62,50	8 % 100
المجموع	49 % 47,12	35 % 33,65	2 % 1,92	18 % 17,31	104 % 100

من خلال الجدول رقم 22 ، يبين أن 47,12 % من المجموع الكلي للأزواج أجابوا بأن الأسلوب الأكثر إتباعا في الأسرة بشأن اتخاذ القرار هو أسلوب النقاش و التفاهم و يأخذ هذا الأسلوب نسبة 54,32 % في الأسر التي تشارك فيها الزوجة في الإنفاق مقابل 26,67 % في الأسر التي لا تشارك فيها الزوجة بالإنفاق في حين نجد نسبة 33,65 % من الأزواج الذين صرحوا بأن القرارات تتم بشكل عفوي توجد أكبر نسبة في الأسر التي لا تشارك فيها الزوجة في الإنفاق و ذلك بنسبة 46,67 % مقابل 32,10 % من الأسر التي فيها تساهم فيها الزوجة رباتبها ، أما بالنسبة للأسلوب الإنفرادي في اتخاذ القرار فإن هناك أكبر نسبة توجد لدى الزوج في صنف السر التي لا تشارك فيها الزوجة في الإنفاق بـ 26,66 %أن الدلالة السوسيولوجية التي تحملها هاته النسب تشير إلى أنه كلما شاركت الزوجة في الإنفاق كلما كان هناك ميلا نحو اتباع أساليب الحوار و النقاش و التفاهم لأخذ القرارات المتعلقة بالأسرة ، فالدور الجديد الذي اكتسبته الزوجة و المتمثل في الإنفاق مكنها من الحصول على حقها في مناقشة أهم القضايا و الأمور التي تخص حياتها الزوجية و حياة أسرتها في حين كانت الزوجة في العائلات الممتدة التقليدية و في الكثير من الأسر حتى يومنا هذا . لا يحق لها إبداء رأيها أو المشاركة في نقاشات كثيرة من شؤون الأسرة ، و إضافة إلى أسلوب النقاش و التفاهم الذي أكده أفراد العينة من الأزواج أشارت نسبة معتبرة منهم إلى أسلوب آخر يتم بواسطته أخذ القرار يتمثل في الأسلوب العفوي و الذي يحمل دلالة سوسيولوجية معينة تتمثل في عدم تشدد و تمسك كل طرف من الزوجين برأيهما بالإضافة إلى وجود شئ من الليونة في العلاقة الزوجية ، كما أن هذا الأسلوب قد يتخذ بشأن بعض المواضع البسيطة أو تلك التي خضعت إلى نقاش من قبل ، لكن لم يتم اتخاذ موقف أو قرار معين بشأنها ، و من ثم يكون خاضع لأخذ القرار بشكل عضوي من طرف أحد الزوجين

و هكذا يمكننا القول أن الأسلوب الأكثر إتباعا في الأسر النواتية محل الدراسة في اتخاذ القرار هو أسلوب النقاش و الحوار و التفاهم بين قطبي الأسرة و هما الزوجين بعد أن تعززت مكانة الزوجة في الأسرة بحكم عملها خارج البيت و اتفاقها على الأسرة

الجدول 23 : يبين العلاقة بين موقف الزوج من عمل زوجته و نوع العلاقة السائدة بينهما .

العلاقة / الموقف	تفاهم	توتر	شجار	المجموع
موافق	56 % 69,14	20 % 24,69	5 % 6,17	81
غير موافق	8 % 44,44	7 % 38,89	3 % 16,67	18
بدون إجابة	3 % 60	1 % 20	1 % 20	5
المجموع	67 % 64,42	28 % 26,92	9 % 8,66	104

نلاحظ في هذا الجدول أن الذين أجابوا بوجود علاقة تفاهم مع زوجاتهم بلغت نسبة 64,42 % من المجموع الكلي للأزواج ، و أجاب 26,92 % بوجود علاقة توتر ، في حين 8,65 % تتميز العلاقة بينهما بوجود شجار ، و نجد أن أكبر نسبة من حالة التفاهم في فئة الأسر التي يحمل فيها الزوج موقف إيجابي من عمل الزوجة بـ 69,13 % مقابل 44,44 % من ذوي الموقف السلبي من العمل الوظيفي لزوجاتهم في حين أكبر نسبة من علاقة التوتر نجدها لدى الأسر التي تحمل فيها الزوج موقفا سلبيا من عمل زوجته بـ 38,88 % مقابل 24,69 % في الأسر التي يعتبر موقف الزوج فيها إيجابيا من عمل الزوجة .

و انطلاقا من هذه النسب نجد أن أكثر العلاقة السائدة في هذه الأسر هي علاقة التفاهم بالدرجة الأولى ثم تأتي علاقة التوتر في المرتبة الثانية ، و لا بد هنا أن نوضح أنه أثناء الحديث عن مثل هذه العلاقات الحساسة نجد من الصعب الاستدلال عليها من المظهر الخارجي ، إذ تبقى علاقة التفاهم و التوافق مثلا بدون معنى إذا لم يصاحب ذلك تغير فعلي على المستوى الفكري و الذهب لكل من الزوجين .

و على العموم يبدو من خلال إجابة الأزواج بوجود علاقة تفاهم أن هناك تكيف من طرف الأزواج خاصة في الفئة ذات الموقف الإيجابي – و التي تعتبر ظروفها المادية مزرية مع ما يتطلبه عمل الزوجة من ضرورة إحاث توازن في تقاسم الأدوار حتى ينعكس إيجابيا على العلاقة الزوجية في الأسرة أن تتعب الزوجة بشكل كبير من أجل أن تساهم في تأمين مستقبل الأسرة ، و تحسين وضعها المادي .

أما علاقة التوتر و التي تأتي في المرتبة الثانية و بصفة أكبر في أسر الأزواج غير الموفقين على عمل زوجاتهم ، فيمكن ردها كما صرح الأزواج في دوافعهم لأخذ هذا الموقف إلى رغبتهم في تفرغ الزوجة للبيت و الأطفال ، خاصة مع الإرهاق الذي تشعر به دائما ، في الوقت الذي يمكن أن يكون موقف الزوجة معاكس لذلك ، و لهذا يذهب الكثير من الباحثين إلى اعتبار هذا النوع من العلاقات ناتج عما يسمى " بتوقعات الأدوار " أي مثلا في هذه الحالة نجد الزوج يرفض عمل زوجته و هي تصر على ذلك

و لهذا يمكننا القول أنه تحت ضغط الحاجة المادية يقبل الزوج بعمل زوجته و يسعى لتحقيق نوع من علاقة التفاهم حتى يخفف من عنائها و تعبها ، و يضمن استمرار الحياة بينهما في وجد من الود و الهدوء .

الاستنتاج العام للفرضية الأولى :

من خلال تحليلنا الجداول الفرضية الأولى و المتمثلة في مدى تأثير الظروف الإقتصادية للأسرة النواتية على إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين ، تحصلنا على نقاط هامة يمكن إيجازها كما يلي:

تشكل الظروف المادية الصعبة للأسرة دافعا كبيرا للزوجة لممارسة عمل وظيفي بغرض تحسين المستوى المعيشي للأسرة ، و هو الدافع ذاته الذي يساهم في تكوين الموقف الإيجابي للزوج من عمل زوجته من أجل أن تساعده في تحمل أعباء الأسرة المادية مما جعل الزوجة تكتسب هذا الدور الهام الذي كان و لا يزال في تصور المجتمع دورا خاصا بالزواج ، و تصبح تشارك بشكل فعال في الإنفاق و من ثم في تخفيف العبء على زوجها و تحقيق رغبات أبنائها و انعكس هذا على وضعيتها داخل الأسرة بحيث تحسنت مكانتها و أصبحت تشارك في تسيير ميزانية البيت و في أخذ القرارات التي تخص حياتها الزوجية و الأسرية ، فلم يعد الزوج بتفرد بأخذ القرار و إنما يشرك زوجته في مناقشة القضايا الهامة التي تخص الأسرة ، مما يعني أن هناك تغيرا كبيرا قد حصل على مستوى الأسلوب المتبع في أخذ القرار و الناتج عن المكانة الجديدة التي أصبحت تحتلها الزوجة بحكم عملها و مساهمتها في ميزانية الأسرة و الإنفاق عليها ، حيث لاحظنا أن درجة مشاركة الزوجة في المناقشة و أخذ القرار تتناسب طرديا مع مشاركتها في الإنفاق ، ومن جهة أخرى فإن هذا التغير الذي حصل في أدوا الزوجة أثر تأثيرا مباشرا في تغير بعض أدوار الزوج الذي أصبح يميل أكثر بمشاركة زوجته في الأعمال المنزلية في أغلب الأحيان و يزداد هنا التوجه كلما كان موقفه من عمل الزوجة إيجابيا و كلما كان دخله غير كاف كما أصبح يشاركها في القيام بشؤون الأطفال اليومية المختلفة كمراقبة نشاطهم و ألعابهم (لعب و مشاهدة التلفاز) و متابعة أعمالهم المدرسية بل نجده أحيانا يقوم بمفرده بممارسة هذه الأدوار التي كانت في وقت مضى من مهام الزوجة بحيث لا يحاول الزوج أن يعرف شيئا عن أبنائه سوى تحصيل القوت لهم و عندما يدخل إلى البيت يكون لزاما على الزوجة أن تسهر على راحته و تمنع الأولاد من إزعاجه و هو ما يجعلنا نقول أن الزوج بدأ يتكيف مع إفرازات و انعكاسات الأدوار الجديدة التي تمارسها الزوجة خاصة خروجها للعمل و ذلك تحت الضغط المادي الذي يجعله بحاجة إلى راتبها و هو ما أكده لنا أفراد عينتنا من الزوجين إلا أن هذه المشاركة التي نتحدث عنها من طرف الزوج تصبح نسبية عندما يتعلق الأمر ببعض الأعمال التي تعتبر تقليديا من أدوار الزوجة ، حيث صرحت الزوجات بأن مشاركة أزواجهن لهن تقل لما يتعلق الأمر بتنظيف البلاط أو نظافة الأطفال رغم مساعدتهم لزوجاتهم في مأكل أطفالهم و ملبسهم و شؤون المطبخ معتبرة و الواقع أن درجة التفهم من طرف الزوج و مقاسمته لزوجته مسؤوليات البيت و الأطفال مثلما تقاسمه هي الأعباء المادية للأسرة تؤثر كثيرا على علاقتهما الزوجية حيث أننا لاحظنا أنه كلما زادت مشاركة الزوج لزوجته في قضايا البيت و الأطفال و كلما شاركته في الإنفاق كلما زادت نسبة التفاهم و الإحترام بينهما و التي أخذت المرتبة الأولى في إجابات أفراد العينة في حين أخذت علاقة التوتر المرتبة الثانية و قد يبدو هذا الأخير أمرا طبيعيا في الأسرة النواتية ذات

الزوجة العاملة التي تتطلب تقاسما جديدا للأدوار على ضوء الأدوار الجديدة المكتسبة لكل من الزوجين إلا أن ذلك يصطدم بما تلقياه من تنشئة إجتماعية تقوم على تقييم العمل على أساس الجنس و ترسيخ قيم النظام الإجتماعي التقليدي و طبع شخصياتها به ، في الوقت الذي يؤسس فيه هذان الزوجان أسرة جديدة وسط حالة من التغير الإجتماعي و الثقافي السريع الذي يعيشها المجتمع و التي تتطلب مواكبتها عن طريق إيجاد توازن بين الذهنيات التقليدية من جهة و ما هو موجود فعلا لتستمر الحياة في غير صراع من جهة أخرى .

إن ما يمكن استنتاجه في النهاية أن الظروف المادية للأسرة أثرت إلى حد بعيد في اكتساب كل من الزوج و الزوجة لأدوار جديدة ، أحيانا ، بشكل نهائي وواضح و أحيانا أخرى بشكل نسبي ، و قد ساهم هذا في إعادة توزيع الأدوار بينهما و لكنه توزيع شكلي و نسبي أيضا فممارسة الزوجة لدور جديد و المتمثل في العمل خارج البيت و كذا الإنفاق ، و أخذ القرار من جهة و تقبل الزوج لهذه الأدوار الجديدة التي تمارسها زوجته و مشاركته لها في أدوارها التقليدية كشؤون البيت و تربية الأطفال من جهة أخرى يبدو أنه يتم تحت ضغط مادي مفروض على كل من ثم ، يمكن القول أنه شكلي لأنه سرعان ما يصرح الأزواج و الزوجات بموافقتهم الحقيقية لو تحسنت ظروفهم المادية .

الفصل الثاني

تأثير المستوى التعليمي للزوجين في طبيعة إعادة توزيع الأدوار بينهما في الأسرة النواتية الجزائرية

الجدول رقم 24 : يبين المستوى التعليمي للزوجة و دوافع ممارستها للعمل الوظيفي

الدوافع / المستوى التعليمي	تحقيق الذات	ظروف مادية	المجموع
إبتدائي	2 % 16,67	10 % 83,33	12 % 100
متوسط	3 % 10,34	26 % 89,66	29 %100
ثانوي	10 % 29,41	24 % 70,59	34 % 100
عالي	19 % 65,52	10 % 34,48	
المجموع	34 % 32,70	70 %67,30	104 % 100

سجلت أكبر نسبة في الجدول و هي 67,30 % لدى الزوجات اللواتي أجبن دافعهن للعمل هي الظروف المادية بحيث توجدا على نسبة 89,66 %عند ذوات المستوى المتوسط مقابل أضعف نسبة عند ذوات المستوى العالي بـ 34,48 %في حين أجابت 32,70 % من الزوجات بأن دافعهن للعمل يعود للرغبة في تحقيق الذات ، وقد أجابت كأعلى نسبة

65,52 % من ذوات المستوى العالي مقابل 10,34 % كأخفض نسبة لدى ذوات المستوى المتوسط ، تشير هذه النسب إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمبحوثات كلما كان دافعهن لممارسة العمل الوظيفي هو تحقيق الذات ، في حين كلما إنخفض المستوى التعليمي كلما زادت نسبة الزوجات اللواتي يجبن بأنهن يعلمن استجابة للظروف المادية لأسرهن و هذا يعني أن تعلم الزوجة قد فتح أفاقها أكثر و تكون لديها و عي بضرورة بناء شخصيتها و تحقيق ذاتها و استقلاليتها المادية التي تمكنها من التحرر من التبعية الإقتصادية لزواجها و قد أرجعت بعض الزوجات دافعهن للعمل إلى التحرر من سلطة الزوج و تحقيق الإستقلالية المالية كما موضح في الملحق (4) و قد قمنا بجمعها في خانة ، تحقيق الذات ، باعتبار أنهن يطمحن إلى هذا القصد ، و هكذا فإن المستوى التعليمي للزوجة أثر في زؤيتها و نظرتها لعملها الوظيفي حيث نجد أن ذوات المستوى التعليمي المحدود لا ينظرن لعملهن الوظيفي سوى من زاوية تحسين المستوى المعيشي للأسرة فهو ليس أكثر من مورد مالي و لا يرين فيه أفاقا و

أبعادا أخرى ،في حين ذوات المستوى التعليمي الثانوي و العالي ينظرن إلى عملهن على أنه دور إجتماعي له أهمية الكبيرة في تحقيق ذاتها و تغيير مكانتها و ليس مجرد وظيفة

الجدول رقم 25 : يبين المستوى التعليمي للزوج و علاقته بدوافع قبوله بالعمل الوظيفي لزوجته :

الدوافع / المستوى التعليمي	تحقيق الذات	ظروف مادية	المجموع
إبتدائي	1 % 7,70	12 % 92,30	13 % 100
متوسط	6 % 24	19 % 76,00	25 %100
ثانوي	11 % 30,56	25 % 69,44	36 % 100
عالي	17 56,67 %	13 % 43,33	30 % 100
المجموع	45 % 43,27	59 % 56,73	104 % 100

نلاحظ في هذا الجدول أن دافع الظروف المادية ، في قبول الزوج لعمل زوجته ، تأخذ نسبة 56,73 % من المجموع الكلي للأزواج منها 92,30 % كأعلى نسبة لدى ذوي المستوى الإبتدائي و تقل هذه النسبة كلما ارتفع المستوى التعليمي حيث نسجل أخفض نسبة لدى ذوي المستوى التعليمي العالي بـ 43,33 % ، في حين أجاب 43,27 % من الأزواج بأنهم قبلوا بعمل زوجاتهم بدافع احترامهم لاختيارهن و يشكل ذوي المستوى التعليمي العالي أعلى نسبة بـ 56,67 % و تنخفض هذه النسبة بانخفاض المستوى التعليمي لتصل إلى 7,70 % لدى ذوي المستوى الإبتدائي.

من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن الاتجاه العام لدى الأزواج لا يختلف عن ذلك الذي لمسناه عند الزوجات بحيث نجد أنه كلما إرتفع المستوى التعليمي للأزواج كما أعادوا قبولهم بعمل الزوجة إلى احترامهم اختيارها ورغبتها في حين تزداد الدوافع المادية للأزواج في قبولهم بعمل زوجاتهم كلما انخفض المستوى التعليمي إذن نستنتج أنه كلما إرتفع المستوى التعليمي للزوج كلما احترم اختيارها زوجته ورغبتها في ممارسة هذا الدور ، و كلما تقبل هذا الدور الجديد لها .

فالتعليم غير من نظرته للطرف الأخر من مجرد قرين يتحمل مسؤولية البيت و عليه السمع و الطاعة إلى شريك بإمكانه أن يحقق ذاته و أن تكون له طموحاته و شخصيته المستقلة من خلالها عملها الوظيفي و حتى و أن كان رافظا لعملها و لكنه يقبل به احتراما لاختيارها ، فأن فكرة الاحترام لقرار الزوجة هذه يعتبر تغيرا كبيرا في أسلوب التعامل مع الزوجة ككائن له شخصيته المستقلة مما يترجم قيمة التعلم في التأثير على شخصية الفرد .

الجدول رقم 26 : يبين المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بمواقفها

الموقف / المستوى التعليمي	تواصل	تتوقف	بدون إجابة	المجموع
إبتدائي	1 % 8,33	9 % 75	2 % 16,67	12 % 100
متوسط	6 % 20,69	20 % 68,97	3 % 10,34	29 %100
ثانوي	10 % 29,41	21 %61,77	3 % 6,89	34 % 100
عالي	20 % 68,97	7 % 24,14	2 % 6,62	29 % 100
المجموع :	37 % 35,58	57 % 54,80	10 % 9,62	104 % 100

من خلال الجدول يبين أن 54,80 % من الزوجات يصرحن بأنهن سيتوقفن عن العمل بمجرد ما تتحسن ظروف أسرهن المادية ، و سجلت أكبر نسبة منهن لدى ذوات المستوى الإبتدائي بـ 75 % ثم تنخفض النسبة بارتفاع المستوى التعليمي حيث نسجل أضعف نسبة لدى ذوات المستوى التعليمي العالي بـ 24,14 % في حين أجابت 35,58 % من الزوجات أنهن سيواصلن عملهن حتى و أن تحسنت ظروفهن المادية أكثر ، و سجلت أكبر نسبة منهن لدى ذوات المستوى التعليمي العالي مقابل أضعف نسبة لدى ذوات المستوى الإبتدائي ، في حين لم تجب 9,62 % عن السؤال و ربما يعود ذلك إلى كونهن لم يفكرن في الأمر من قبل و بالتالي لا يعرفن ماذا سيكون موقفهن الفعلي لو تحقق ذلك .

يأتي هذا الجدول تأكيد للجدول السابق ، حيث نجد أنه كلما انخفض المستوى التعليمي للزوجة كلما تأخذ موقفها اتجاها سلبيا من مواصلة عملها لو تحسنت ظروفها المادية مما يعني أن نظرتها لعملها الوظيفي محدودة و تقصر على الجانب المادي ، فهي لا ترى فيه أفاقا أخرى ، في حين نجد أن تمسك الزوجة بعملها يزداد كلما ارتفع مستواها التعليمي ، فهن يصرخن بأنهن سيواصلن عملهن حتى وأن توفرت لهن ظروف حياة مادية أفضل ، بهن أن الزوجة مقتنعة

بهذا الدور الذي اكتسبته و الذي أخرجتها من دائرة البيت الضيق إلى عالم الشغل مما يسمح لها بأن بتفجير طاقاتها الكامنة ليس في العمل فقط بل في ميادين أخرى متعلقة بحياتها اليومية فهن تعطيه اعتبارات أخرى غير الاعتبار المادي كالبحث عن المكانة الاجتماعية و تحقيق طموحاتها و أهدافها التي رسمتها لنفسها منذ طفولتها ربما و مراهقتها حتى بلوغها ، كما أنها تربط عملها بالجهد و الوقت الذي قطعته في التعليم و الذي أكسبها هذا الحق و لهذا و لهذا فليس من السهولة التناول عنه و هكذا فإنه لا يمكن للفرد فهم موقف أي شخص دون البحث عن المعنى الذي يعطيه له هذا الشخص بذاته و ربما هذا ما يعنيه ماكس فيبر MAX WEEBER في قوله بأن الفعل لا يمكن فهمه دون إعطائه المعنى الذي يعطيه الفاعل نفسه له من خلال نظرته للحياة و هكذا فإن ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة أثر إيجابا على رؤيتها للدور الجديد الذي اكتسبته من خلال العمل الوظيفي

الجدول رقم 27 : يبين المستوى التعليمي للزوج و علاقته بموقف من مواصلة زوجته لعملها في حالة تسيير الظروف المادية :

الموقف / المستوى التعليمي	تواصل	لا تواصل	لها الاختيار	لا أدري	المجموع
إبتدائي	0	11 %84,62	0	2 %15,38	13 %100
متوسط	2 %8	21 %84	0	2 %8	25 %100
ثانوي	8 %22,22	17 %47,22	6 %16,67	5 %13,89	36 %100
عالي	16 %53,33	0	14 %46,67	0	30 %100
المجموع	26 %25	49 %47,12	20 %19,23	9 %8,65	104 %100

من خلال هذا الجدول نسجل أكبر نسبة من المجموع الكلي للأزواج بـ 47,12 % أجابوا بأنهم سوف لن يقبلوا بعمل زوجاتهم إذا ما تحسنت ظروفهم المادية في حين 25 % منهم أجابوا بأنهم سيسمحون لزوجاتهم بمواصلة العمل أما 19,23 % فقد أجابوا بأن الاختيار يعود للزوجة و بالنسبة للأزواج الذين يعارضون عمل الزوجة إذا تحسنت ظروفهم المادية فإننا نجدهم يأخذون نفس النسبة تقريبا لدى المستويين الإبتدائي و المتوسط بـ 84,62% و 84 % في مقابل 47,22% لدى ذوي المستوى الثانوي ، في حين ينعدم هذا النوع من الموقف عند ذوي المستوى العالي ، أما الأزواج الذين تركوا الأختيار للزوجة فيمثلون 16,67% لدى المستوى

الثانوي مقابل 46,41 % لد ى المستوى العالي ، و نجد أعلى نسبة من الذين يوافقون على عمل الزوجة حتى و إن كانت ظروفهم المادية جيدة لدى ذوي المستوى التعليمي عالي 53,33% مقابل أضعف نسبة عند ذوي المتوسط بـ 8 %.

يوضح هذا الجول مرة أخرى تأثير المستوى التعليمي في تكوين موقف الأزواج من عمل زوجاتهم أن ينظر إليه ذوي المستويات التعليمية المنخفظة كوسيلة لزيادة دخل الأسرة بدليل تصريحهم بأنهم سيلجأون إلى توقيف الزوجة بمجرد ما تتحسن ظروفهم المادية يعود ذلك إلى عدم إهمالها لدورها الحقيقي داخل البيت و اتجاه الزوج و الأبناء في حين نجد أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج زاد إقناعه بعمل الزوجة و في أقل الأحوال ترك الإختيار لها احترم قرارها مهما كان ، ورغم أن الزوج من الناحية الإجتماعية يعاني من مترتبات عمل الزوجة خاصة فيما يتعلق بالإهتمام بالبيت و الأطفال ، إلا أن مفهوم (الرجلة) الذي يجعله حازما و يفصل في القرارات لوحدة قد تغير نظرا لارتفاع المستوى التعليمي للزوج و ارتفاع درجة الوعي الذي يجعله ينضر للزوجة ككائن لا بد من إحترامه و عدم حرمانه من هدف حققه بعد جهد كبير من جهة و عدم تقييد دور الزوجة في النظرة التقليدية التي تحدده داخل البيت من جهة أخرى و في الوقت الذي نجد نسبة من الأزواج ذوي المستويات التعليمية المنخفضة لم يفصلوا في موقفهم إزاء هذا الأمر و أجابوا بعبارة " لا أدري" و التي تحمل في معناها أن القرار قد يعود إليهم لا إلى الزوجة و انما يحتاج فقط إلى تفكير فإننا نجد ذوي المستوى التعليمي قد فصلوا في ذلك بشكل نهائي و إيجابي

الجدول رقم 28 : تدخل الزوج في كيفية إنفاق راتب زوجته و علاقة ذلك بالمستوى التعليمي له من خلال أجوبة الزوجة

الموقف / المستوى التعليمي	نعم	لا	المجموع
إبتدائي	7 % 46,67	8 % 53,33	15 % 100
متوسط	11 % 44	14 % 56	25 %100
ثانوي	13 %41,94	18 %58,06	31 %100
عالي	2 % 6,06	31 % 93,94	33 %100
المجموع	33 % 31,73	71 %68,27	104 %100

أكدت 68,27% من المجموع الكلي للزوجات أن أزوجهن لا يتدخلون في كيفية إيقاف زوابتهن في حين أجابت 31,73% بأن أزواجهم يتدخلون في ذلك و بالنظر إلى المستوى التعليمي نجد أن أكبر نسبة من الأزواج الذين لا يتدخلون في كيفية إنفاق الزوجة لراتبها نجدها عند الفئة ذات المستوى التعليمي عالي بـ93,94% في مقابل أقل نسبة لدى ذوي المستوى الإبتدائي بـ 53,33% أما بالنسبة للذين يتدخلون في الإنفاق راتب الزوجة فيشكل ذوي المستوى التعليمي العالي أضعف نسبة و هي : 6,06 % في مقابل أكبر نسبة لدى ذوي المستوى التعليمي إبتدائي بـ 46,67 % من خلال هذا الجدول نستنتج أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج كلما قل تدخله في إنفاق راتب زوجته و قد يعود ذلك للفئة التي يضعها هؤلاء الأزواج في زوجاتهم و احترامهم رغبة الزوجة كما قد يعود لدرجة التفاهم التي يمكن أن نجدها بين هؤلاء الأزواج فيما يخص حياتهم الأسرية فتنظم شؤون حياتهم من الناحية المادية بحيث يشرك الزوج زوجته في التخطيط للمشاريع التي تخص أسرتهم في حين نسجل نسبة هامة من الأزواج من المستويات التعليمية المنخفضة لا يتدخلون في الإنفاق الزوجة لراتبها نظرا لأنه كما رأينا ذلك في الجداول الخاصة بالفرضية الأولى .تقوم الزوجة في هذه الأسرة بانفاق كامل راتبها على أسرتها نظرا لعدم كفاية دخل الزوج .على العموم فإن الأزواج ذوي المستوى التعليمي ثانوي و عالي لا يتدخلون في إنفاق زوجاتهم لراتبهن مما يعني أن زوجات هاته الفئة من الأزواج يمارسن دور الإنفاق بدون ضغط من الزوج الذي يترك لهن الإختيار .

الجدول رقم 29 : يبين المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بمشاركتها لزوجها في مسألة تنظيم النسل في أسرتهما

الموقف / المستوى التعليمي	نعم	لا	المجموع
إبتدائي	7 % 58,33	5 % 41,67	12 % 100
متوسط	14 % 58,33	12 % 41,37	29 %100
ثانوي	25 %73,53	18 %58,06	34 %100
عالي	29 % 100	9 %26,47	29 %100
المجموع	78 % 75	26 %25	104 %100

أجابت 25 % من المجموع الكلي للزوجات أنهن لا يشاركن في مناقشة مسألة تنظيم النسل مع أزواجهن و نجد أن أكبر نسبة منهن توجد لدى ذوات المستوى الإبتدائي بـ 41,61 % في مقابل 26,47 % لدى المستوى الثانوي ، في حين ينعدم لدى ذوات المستوى عالي أما فيما يخص الزوجات اللواتي يناقشن هذه المسألة مع أزوجهن فيمثلن 75% من المجموع الكلي للزوجات ، بحيث نجد أخفض نسبة و هي 58,33% عند ذوات المستوى التعليمي العالي بـ 100% .

إذن من خلال المعطيات التي يحملها هذا الجدول نجد أن المستوى التعليمي للزوجة أثر بالغ في درجة مناقشتها لمسألة تنظيم النسل الخاصة بأسرتهما ، فمستواها التعليمي أكسبها هذا الحق الذي لم يكن ممكنا لدى الزوجات في الأسر التقليدية فإذا كان الإنجاب دور طبيعي للزوجة فإن التصور التقليدي الذي يرادف هذا الدور هو أن الزوجة لا يحق لها مناقشة زوجها في عدد الأولاد أو غيره ، فالزوج هو من يقرر عدد الأولاد الذي يعتبر تعزيز لقوة الرجل و العائلة ، حث إذا حدث و أنجبت الإناث فقط فإنها تبقى تنجب أكبر عدد من الأطفال من أجل إنجاب الذكور و أيضا الزوج و أهله حتى و أن لم تسمح صحتها بذلك ، في حين تغير المفهوم اليوم بحكم ازدياد درجة التعلم و الوعي و خاصة لدى الزوجة التي أصبحت تدافع عن حقها في الحفاظ على صحتها إذا لم تسمح لها بالإنجاب مرة أخرى و حتى و أن مازالت الرغبة لدى الأسر عموما و لدى الزوجات بصفة خاصة في إنجاب الذكور إلا أنها ليست بنفس الحدة ، حيث إذا لم تسمح صحة الزوجة فإنها تتوقف عن الإنجاب و لهذا أجابت معظم الزوجات بأنهن يردن إنجاب عدد قليل من الأطفال حتى تتمكن من تربيتهن أحسن و تحاول أن تضمن لهم مستقبلا أفضل و ذلك بغض النظر عن الظروف المادية التي يمكن أن تحيط بها ، إذن فارتفاع المستوى التعليمي للزوجة يمكنها من ممارسة حقها في مناقشة أمور إنجاب و تربية الأطفال مع زوجها ، و الدفاع عن صحتها أن لم تسعفها في ذلك ، وربما يساعدها مستواها التعليمي في إقناع زوجها بطريقة أفضل في أحقيتها في ذلك .

الجدول رقم 30 : مناقشة تنظيم النسل داخل الأسرة و علاقته بالمستوى التعليمي للزوج

المناقشة / المستوى التعليمي	نعم		لا	القرار يعود للزوج و ليس مطروحا للنقاش	المجموع
	اتفاق مسبق حول العدد	احترام رغبة الزوجة على صحتها			
إبتدائي	2 % 15,38	0	7 % 53,85	4 %30,77	13 %100
متوسط	12 % 48	0	6 % 24	7 %28	25 %100
ثانوي	17 %47,22	14 %38,89	0	5 %13,89	36 %100
عالي	21 %70	9 % 30	0	0	30 %100
المجموع	52 %50	23 % 22,12	13 %12,50	16 % 15,38	104 %100

من خلال الجدول نجد أن 50 % من المجموع الكلي للأزواج أجابوا بأن مسألة تنظيم النسل هي محل إتفاق بينهم و بين زوجاتهم باعتبار أن هناك إتفاق مسبق بينهما حول عدد الأطفال الذي سينجبونه و المشروط بحسن الظروف المادية لهم كما جاء في إجابتهم و نجد أن هذه النسبة ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي للزوج حيث بلغت 15,38% كأضعف نسبة عند ذوي المستوى ابتدائي ، مقابل أعلى نسبة 70 % عند ذوي المستوى عالي ، في حين نجد أن الذين أعادوا سبب حصول الاتفاق لاحترام رغبة الزوجة و الحفاظ على صحتها ، ينتمون للمستوى التعليمي الثانوي و العالي فقط بـ 38,89 % للأول و 30 % للثاني أما بالنسبة للذين تشكل مسألة تنظيم النسل محل خلاف بينهم و بين زوجاتهم فيشكلون نسبة 12,50%من المجموع الكلي للأزواج بحيث ينتمون للمستوى التعليمي ابتدائي 53,85%و المستوى متوسط 24 % و قد أجاب هؤلاء بأن ذلك يعود إلى رغبة أحد الطرفين ورفض الطرف الأخر،أي أنه أحيانا ، يرغب الزوج في عدد أكبر و ترفض الزوجة ذلك و أحيانا أخرى يحدث العكس و قد لفت انتباهنا موقف ثالث من خلال إجابات الأزواج ، و يمثل هذا الموقف 15,38%من المجموع الكلي للأزواج و الذين أجابوا بأن مسالة ليست مطروحة أصلا للنقاش لأنها تعود للزوج الذي بمكانه أن يقرر عدد الأطفال الذين يرغب في إنجابهم ، و ينتمي هؤلاء للمستويات التعليمية الثلاث و بنسبة أكبر لدى المستوى ابتدائي 30,77% و بـ 28%لدى المستوى متوسط إذن يبدو أن للمستوى التعليمي للزوج تأثير كبير في نظرته لمسألة تنظيم النسل في أسرته حيث كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج كلما كان هناك إتفاق ، في حين تخضع المسألة للاختلاف بين الزوجين في المستويات التعليمية المنخفضة ، إلا أنه لا بد من توضيح فكرة معينة هنا و

التي جاءت في تبرير الأزواج للخلاف القائم حول المسألة حيث أجابوا بأن ذلك بسبب رفض أحد الطرفين ، إذ تحمل هذه الإجابة إشارة إلى أن المسألة قد خضعت للنقاش بينهما لكنهما لم يصلا إلى نتائج يتفق عليها بسبب تصلب أحد الطرفين و تمسكه برأيه إلا أننا نجد أن النقاش حول الموضوع الذي دار بين الأزواج وزوجاتهم من المستويات التعليمية المرتفعة قد أفضى إلى إتفاق بينهما و لم يؤد إلى اختلاف حيث أصبح تنظيم النسل و الاتفاق على العدد الذي بإمكانهم إنجابه من بين النقاط التي تخضع للنقاش أحيانا حتى قبل الزواج و هو ليس فقط من باب الظروف المادية و إنما حتى من حيث تربيتهم و تعليمهم و ضمان مستقبلهم وحتى وأن لم يقدر لبعض الأزواج إنجاب ذكر كما في التصور التقليدي ،فإن مسألة الحفاظ على صحة الأم ورغبتها في تؤخذ بعين الاعتبار و أحيانا حتى و أن كانت قادرة صحيا و لم يكن باستطاعتها التوفيق بين العمل داخل و خارج البيت فإنها تلجأ لإنجاب عدد أقل من الأطفال أما بالنسبة للموقف الثالث الذي يميل إلى رفض مناقشة هذه المسألة مع الزوجة هي تدل تمسك هؤلاء الأزواج و الذين ينتمون للمستويين الابتدائي و المتوسط بالذهنية و العقلية التقليدية التي اكتسبوها من خلال التنشئة الاجلهم نستنتج من كل هذا أن مسالة تنظيم النسل لا تشكل أي خلاف بين الزوجين عندما يكون الزوج من مستوى تعليمي مرتفع و نفس الأمر بالنسبة للزوجة إذ إكتسبت الحق في إبداء رأيها في ذلك ، وهذا معناه أن المفهوم التقليدي لدور الإنجاب المرتبط بالزوجة و سلطة الزوج في تحديد العدد ، قد تغير معناه و أصبح يخضع للنقاش و التفاهم بين الزوجين تماشيا مع الظروف المحيطة بهم .

الجدول رقم 31 : يبين المستوى التعليمي للزوج و علاقته بمشاركة زوجته في تسيير ميزانية البيت

تسيير الميزانية / المستوى التعليمي	الزوج	الزوجة	كلاهما	المجموع
إبتدائي	6 %46,15	3 %23,8	4 %30,77	13 %100
متوسط	4 %16	10 %40	11 %44	25 %100
ثانوي	7 %19,44	11 %30,56	18 %60	36 %100
عالي	1 %3,33	15 %50	14 %46,67	30 %100
المجموع	18 %17,30	39 %37,50	47 %45,20	104 %100

يأخذ التوجه القائم على مشاركة الزوجين معا في تسيير الميزانية أكبر نسبة 45,20%

و نجد أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج كلما زاد تسيير الميزانية المشترك من طرف الزوجين و نسجل أكبر نسبة في فئة الأزواج ذوي المستوى التعليمي ثانوي بـ 60% و لدى المستوى الابتدائي بـ 30,77 % كأضعف نسبة في حين ينفرد الزوج بتسيير الميزانية بـ 17,30% منها 46,15% كأكبر نسبة لدى ذوي المستوى الابتدائي و تنخفض هذه النسبة كلما ارتفع المستوى التعليمي عالي ، في حين ترتفع نسبة الزوجات اللواتي يسيرن ميزانية الأسر كلما ارتفع المستوى التعليمي لأزواجهم حيث بلغ 50%عند الزوجات اللواتي يعتبر أزواجهن ذوو مستوى تعليمي ابتدائي و يتبين من هذه المعطيات أن تسيير الميزانية الذي كان من أهم أدوار الرجل يميل عند أفراد عينتنا إلى اشتراك الزوجين في ذلك و يتم هذا عند ذوي المستوى التعليمي الثانوي و العالي مما قد يعود إلى تفاهم الزوجين حول كيفية و شكل إنفاق رواتبهم ، فهو اشتراك دائم للزوجة في تحديد أولويات الأشياء التي تذهب إليها الميزانية ،و لهذا فسييرها يخضع للاتفاق و المشورة بينهما حيث تقوم الزوجة بمناقشة مشاريع الأسرة ، بل و أكثر من ذلك فإننا نجدها تسائل زوجها فيما ينفق راتبه و يحدث أن يناقشها هو أيضا و لكن في جو من التفاهم و الاحترام و من جهة أخرى تسيير الزوجة لوحدها الميزانية في الأسر التي يعتبر المستوى التعليمي للزوج فيها مرتفعا مما يعني أن هناك درجة من الثقة يضعها الزوج في زوجته فهو يدرك أنها لا تكتنز راتبها لشراء الذهب كما هو معروف عند النساء بل بالعكس من ذلك ، فإن طبيعة العلاقة التي تجمعها و إشراكه لها في شؤون البيت يجعله يثق في قدرتها على تسييرها و مواكبة ظروف الأسرة و تقلبات السوق و هذه الثقة لم تكن لتتحصل عليها زوجات ذوي المستوى التعليمي المنخفض إن ازدياد إقبال الأفراد على التعليم من شأنه أن تغير التصور الذي كان سائدا في المجتمع أن الزوج هو المسؤول على تسيير الميزانية كما يعرف و كما يشاء و حتى و أن حصل في العائلات التقليدية أن تقوم الجدة* أو زوجته الابن البكر في حالة و فات الأم بتسيير ميزانية الأسرة فإن ذلك كان نسبيا إذ لا تقوم الجدة بذلك الدور الا بتفويض من زوجها ، إلا أنه في الأسر النواتية و خاصة في الأسر التي تميل عينتها هذه ، تشارك الزوجة بقوة و أحيانا تقوم بتسييرها لوحدها و ذلك في الأسر التي يكون الزوج فيها ذا مستوى تعليمي لا بأس به و هكذا فكلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج زادت مشاركة الزوجة في تسيير ميزانية الأسرة.

*نقصد بتسيير الجدة للميزانية في العائلة التقليدية ، تلك العملية التي كانت تقوم بها الجدة كل صباح و المتمثلة في إخراج ذخيرة العائلة المخزنة لتأخذ منها مقدار الأكل المبرمج لذلك اليوم ، وتوزعه على الكنات (زوجات أبنائها) ليقمن بتحضير ما يلزم لأفراد العائلة .

الجدول رقم 32 : يبين مشاركة في الأعمال المنزلية و علاقة ذلك بالمستوى التعليمي له

المشاركة / المستوى التعليمي	دائما	غالبا	نادرا	المجموع
إبتدائي	10 %66,67	3 %20	2 %13,33	15 %100
متوسط	17 %68	05 %20	3 %12	25 %100
ثانوي	19 %61,29	8 %25,81	4 %12,90	31 %100
عالي	26 %78,79	06 %18,18	01 %3,03	33 %100
المجموع	72 %69,23	22 %21,15	10 %9,62	104 %100

يبدو من خلال هذا الجدول أن 69,23% من الأزواج يساعدون دائما زوجاتهم في الأعمال المنزلية و تنتمي أكبر نسبة منهم لذوي المستوى التعليمي على بـ 78,79% في مقابل اقل نسبة عند ذوي المستوى التعليمي ثانوي بـ 61,29%، في حين نجد في المستويين الأول و الثاني ترتفع النسبة قليلا عما هي عليه لدى ذوي المستوى التعليمي ثانوي، بحيث يبلغ 68% عند ذوي المستوى متوسط و 66,67%عند ذوي المستوى ابتدائي، كما نجد نسبة الأزواج الذين غالبا ما يساعدون زوجاتهم يمثلون نسبة 21,15% منهم 20% عند الأزواج من ذوي المستوى التعليمي ابتدائي و متوسط مقابل 5,81% عند ذوي المستوى الثانوي.

من خلال هذا الجدول نجد أن الأزواج ذوي المستوى التعليمي عالي هم أكثر الأزواج مساعدة لزوجاتهم بشكل دائم، ثم يأتي في المرتبة الثانية ذوو المستوى التعليمي متوسط و ابتدائي كما نجد أ، نسبة الأزواج الذين غالبا ما يساعدون زوجاتهم ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي للأزواج، وقد جاء في شرح الزوجات اللواتي يعتبر أزواجهن من ذوي المستوى التعليمي العالي بأنهم يتقاسمون نفس الأعباء داخل و خارج البيت، و جاء في أجوبة البعض عندما طلبنا منهن من خلال الاستمارة الشرح أكثر، عبارة (normal) بمعنى أنها تجد هذه المساعدة عادية و واجبة على الزوج، كما أجابت أخريات بأن أزواجهن يساعدونهن داخل البيت باذلين جهدا كبيرا في ذلك، مما يعني أنهم لا يرون في الأعمال المنزلية عيبا و إنقاصا من الرجولة، في حين بررت كثير من زوجات ذوي التعليمي للمستويات الثلاث (ابتدائي، متوسط و بنسبة أقال ثانون) أن أزواجهن يساعدونهن غالبا نظرا للإرهاق الذي يشعرن به خاصة عندما يكن مريضات، و تبدو هذه المساعدة من خلال أجوبة الزوجات مرتبطة بأمور ظرفية كالمرض و الإرهاق و غيرها.

إذن يبدو هنا أن تأثير المستوى التعليمي نسبي نوعا ما، فرغم أن اتجاه المساعدة يوجد بأكبر نسبة عندما يرتفع المستوى التعليمي للزوج إلا أن فارق النسب المئوية بين المستويات الثلاث الأولى (ابتدائي، متوسط، ثانوي) ليس كبيرا و هو ما يمكن تفسيره بوجود عوامل أخرى مؤثرة كالعامل الاقتصادي مثلا كما رأينا ذلك

في جداول الفرضية الأولى، كما قد يعود إلى عامل الاستقلالية عن الأهل مما يترك هامشا من الحرية لدى الأزواج في مساعدتهم لزوجاتهم، لأنهم يكونون بعيدين عن انتقادات الأهل.

الجدول رقم 33 : يبين مشاركة الزوج في القيام بشؤون الأطفال اليومية و علاقة ذلك بالمستوى التعليمي له ، من خلال أجوبة الزوجة

المشاركة / المستوى التعليمي	مراقبة نشاط الأطفال (لعب،مشاهدة التلفزيون)				حاجات الأطفال اليومية (مأكل،ملبس،نظافة)				الأعمال المدرسية			
	الزوج	الزوجة	كلاهما	المجموع	الزوج	الزوجة	كلاهما	المجموع	الزوج	الزوجة	كلاهما	المجموع
ابتدائي	5 %33,33	4 %26,67	6 %40	15 %100	3 %20	6 %40	6 %40	15 %100	5 %33,33	3 %20	7 %46,67	25 %100
متوسط	4 % 16	8 %32	13 %52	25 %100	2 %8	11 %44	12 %48	25 %100	8 %32	5 %20	12 %48	25 %100
ثانوي	6 %19,36	7 %22,58	18 %58,06	31 %100	1 %3,23	14 %45,16	16 %51,61	31 %100	6 %19,35	6 %19,35	19 %61,29	31 %100
عالي	8 %24,24	3 %9,09	22 %66,67	43 %100	4 %12,12	15 %45,46	14 %42,42	33 %100	6 %18,18	5 %15,15	22 %66,67	33 %100
المجموع:	23 %22,12	22 %21,15	59 %56,73	104 %100	10 %9,62	46 %44,23	48 %46,15	104 %100	25 %24,04	19 %18,27	60 %57,69	104 %100

من خلال الجدول يتبين لنا أن النسبة الأكبر من الزوجات أجابت بأن مراقبة نشاط الأطفال محكمة يشترط فيها الزوجات معا و ذلك بنسبة 56,73 % و ترتفع النسبة بارتفاع المستوى التعليمي ، و ذلك من 40% لدى فئة الأزواج ابتدائي في مقابل 66,67% من المستوى عالي في حين انفراد أحد الزوجين بالمراقبة تتقارب في المجموع العام و ذلك 21,15% عندما تقوم الزوجة لوحدها بالمهمة و 22,12% عندما يتولى الزوج المهمة و تختلف النسب باختلاف المستويات التعليمية للزوج حيث نجد أكبر نسبة عندما تتولى الزوجة مهمة مراقبة نشاطات الأطفال لوحدها بـ32% لدى الزوجات ذوات المستوى متوسط مقابل أضعف نسبة 9,09% عند زوجات ذوات المستوى عالي في حين نجد 33,33% من الأزواج من ذوي المستوى التعليمي ابتدائي يقومون بالمهمة لوحدها أما على المستوى الثاني من الجدول و المتمثل في شؤون الأطفال اليومية من مأكل و ملبس و نظافة فإن النسبة الأكبر تتمثل في اتجاه التعاون بين الزوجين (كلاهما) بـ 46,15% و ترتفع هذه النسبة بارتفاع المستوى التعليمي و ذلك من 40% عند الأزواج ذوي المستوى متوسط إلى 51,61% عند ذوي المستوى ، و نسجل انخفاظا نسبيا عند ذوي المستوى عالي حيث بلغت النسبة 42,42% و نسجل أكبر نسبة لما يتولى الزوج المهمة لوحدة 20% عند ذوي المستوى ابتدائي ، في حين تتولى الزوجة لوحدها مهمة القيام بشؤون الأطفال اليومية نسبا كبيرة في المستويات الأربع بحيث بلغت 44,23% من المجموع الكلي للزوجات و بتفاوت لا يكاد يذكر بين المستويات التعليمية المختلفة أما المستوى الثالث المتمثل في متابعة الأعمال المدرسية فنجد النسبة ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي للأزواج باتجاه التعاون المشترك (كلاهما) و ذلك بنسبة 57,69% في حين ينفرد الزوج لوحدة بالمهمة دائما باكبر نسبة لدى ذوي المستوى ابتدائي بـ 33,33% أما فيما يخص تولي الزوجة المهمة لوحدها فإنها تنخفض بارتفاع المستوى التعليمي للزوج بحيث بلغت 18,27% من المجموع الكلي للزوجات .

من خلال المعطيات الإحصائية لهذا الجدول نلاحظ ان الاتجاه الغالب في المستويات الثلاث لتربية و مراقبة الأطفال يميل نحو المشاركة و التعاون بين الزوجين ، و يزيد هذا الاتجاه بارتفاع المستوى التعليمي للزوج ، و يبرز اتجاه المشاركة هذا خاصة في المستوى الأول و الثالث المتعلقين بنشاطات الأطفال المختلفة و بدراستهم في حين يبرز اتجاه انفراد الزوجة بالمهمة لدى المستوى الثاني المتعلق خاصة بنظافة الأطفال و لعل هذا مرتبط بالتصور التقليدي لدور الزوجة الذي يرى أمور النظافة من اختصاص لا أن الملف للانتباه نسبة من الأزواج ذوي المستوى ابتدئي الذين يشاركون زوجاتهم و يتولون لوحدهم مهمة القيام بشؤون الأطفال المختلفة مما قد يعود إلى تقدير هؤلاء الأزواج لازدواج مهمة الزوجة و هو ما يترجم نسبة الوعي عند هؤلاء و الذين قد يعود للمحيط الاجتماعي و الثقافي الذي يعيشون فيه ، و غير هذا الاستثناء فإننا نسبة المشاركة ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي مما بشير إلى أن هناك تكيف معتبر للأزواج مع الوضعية الجديدة الناجمة عن العمل الزوجة ، و التي معها التقسيم

التقليدي القائم على أساس الجنس ، يطرح نفسه بجدة ، فيما يخص الأدوار الزوجية داخل هذا النوع من الأسر و ذلك من خلال عينة بحثنا و في الحقيقة فإن مساعدة الزوج لزوجته فيما يخص مراقبة الأطفال و نشاطاتهم داخل البيت لا يعتبر مساعدة للزوجة فقط و إنما يأخذ بعدا أخر يتمثل في اهتمام الأب بأطفاله و مدى الوعي و النضج الفكري اللذين يتميز بهما فمراقبة الأطفال و اختيار البرامج التلفزيونية المفيدة لهم ليس أمرا هينا في ظل ما تبثه الفضائيات من قيم و أفكار تتنافى في كثير من الاحيان مع القيم التي يسعى الوالدان لفرسها في أبنائهم و هنا يبرز ذلك التحول الهام في انتقال دور الأب من الدور الاقتصادي المتمثل في تحصيل القوت لأولاده إلى المصاحبة لهم و مساعدتهم في أعمالهم المدرسية و في اهتماماتهم و مواهبهم المختلفة هذا من جهة و من جهة أخرى فإن مساعدة الزوج لزوجته في شؤون البيت و الأطفال لا يتنافى مع القيم المستمدة من الشريعة الإسلامية الحاثة على ذلك و قد جاء في الأثر أن الرسول " عليه الصلاة و السلام " كان يخيط ثوبه و يحلب ناقه و هو القائل " خيركم ، خيركم لأهله و أنا خيركم لأهلي "و هكذا فإن ارتفاع المستوى التعليمي للزوج يؤثر إلى حد بعيد في مشاركة الزوج زوجته في القيام بشؤون الأطفال اليومية

الجدول رقم 34 : يبين أسلوب أخذ القرار في الأسرة و علاقة ذلك بالمستوى التعليمي للزوجة

الأسلوب / المستوى التعليمي	نقاش و تفاهم	بشكل عضوي	بقرار فردي		المجموع
			الزوج	الزوجة	
ابتدائي	5 %41,67	4 %33,33	3 %25	0	12 %100
متوسط	14 %48,28	10 %34,48	5 %17,24	0	29 %100
ثانوي	23 %67,64	9 %26,47	0	2 %5,88	34 %100
عالي	23 %79,31	5 %17,24	1 %3,45	0	29 %100
المجموع	65 %62,50	28 %26,92	9 %8,66	2 %1,92	104 %100

نلاحظ في هذا الجدول ان معظم المبحوثات أجبن بأن أسلوب النقاش و التفاهم هو المتبع في أسرهن لأخذ القرارات ، وذلك بنسبة 62,50% أما 26,92% فقد أجبن بأن أخذ القرارات يتم بشكل عضوي ، في حين ينفرد الزوج بأخذ القرار بنسبة 8,66% و بالنظر إلى المستوى التعليمي للزوجة نجد أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما كان الأسلوب المتبع هو النقاش و التفاهم حيث يرتفع من 41,66% لدى الزوجات من المستوى التعليمي ابتدائي إلى 79,31% من المستوى التعليمي العالي و تنخفض نسبة الأسلوب العضوي بارتفاع المستوى التعليمي من 33,33% لدى فئة الزوجات من مستوى ابتدائي إلى 17,24% مستوى عالي في حين كلما انخفض المستوى التعليمي للزوجة ، كلما زاد توجه الزوج نحو الافراد بأخذ القرار حيث ارتفعت نسبة انفراد الزوج بأخذ القرار بـ 3,45% في أسر ذوات المستوى التعليمي العالي إلى 25% لدى أسر ذوات المستوى ابتدائي تشير هذه المعطيات إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة يساهم في فرض أسلوب النقاش و التفاهم داخل الأسرة و ذلك يعود إلى كون هذه الفئة من الزوجات تطالب بحقها في مناقشة القرارات ما دامت تخص حياتها الأسرية فلم تعد قرارات الأسرة تعني الزوج وحدة ، بحيث لا يستشير زوجته في ذلك ، لأن تعلم الزوجة يجعلها على مستوى متساو مع زوجها في دراسة أبعاد أي شأن أسري هذا من جهة و من جهة أخرى ارتفاع مستواها التعليمي يرفع من مكانتها أيضا داخل الأسرة و في نظر زوجها مما يجعله يأخذ ذلك بعين الاعتبار أثناء أخذه للقرارات المتعلقة بالأسرة إذ يستشيرها و يخضع كل الأمور لمنطق التفاهم ، وتستطيع الزوجة أيضا تمرير أنها بأسلوب لبق يخفف من حدة العناد التي قد نلمسها

عند بعض الازدواج و هكذا فالمستوى التعليمي للزوجة يؤثر إيجابا على الزوج في أسلوب أخذ القرار فهو يعزز من ثقة الزوج في قدراتها و إمكانياتها على مساعدته في أخذ القرار الأصوب و الأسلم ، و لهذا فكثيرا ما نجد في الأسر التي أصبحت تسلك هذا الأسلوب الحضاري أنها تتجاوز مناقشة أمور الأسر إلى مشاكل العمل إذ يطرحها الزوجان للنقاش بينهما و كثيرا ما يحد حلا لمعضلة يواجهها في عمله بفضل أراء زوجته و هي الميزة التي أصبحت تتصف بها الأسرة النواتية و خاصة الأزواج و الزوجات ذوي المستوى التعليمي العالي بحيث يوفر على الطرفين اللجوء إلى أطراف أخرى أو إلى الأهل للتنفيس عن مشاكلهم ، و هو ما من شأنه أن يعزز العلاقة بينهما ، و هو ما يشير إليه بعض علماء الاجتماع إلى أن الأسرة النواتية تحقق للزوجين و الأبناء الأشباع العاطفي الكافي الذي كان يحصل عليه الفرد من أفراد مختلفين في العائلة الكبيرة و يزيد تأثير المستوى التعليمي في اتباع أسلوب المناقشة الذي يعمد إلى اشترك الزوجة في القرار إذا كان مستوى الزوج التعليمي لا بأس به و هو ما سنعرفه في الجدول الموالي :

الجدول رقم 35 :يبين المستوى التعليمي للزوج و علاقته بأسلوب أخذ القرار :

الأسلونب / المستوى التعليمي	نقاش و تفاهم	عضوي	قرار فردي		المجموع
			الزوج	الزوجة	
ابتدائي	5 %38,46	3 %23,08	5 %38,46	0	13
متوسط	10 %40	9 %36	6 %24	0	25
ثانوي	15 %41,67	13 %36,11	7 %19,44	1 %2,78	36
عالي	19 %63,33	10 %33,33	0	1 %3,34	30
المجموع	49 %47,12	35 %33,65	18 %17,31	2 %1,92	104

يتمثل أسلوب النقاش و التفاهم أكثر الأساليب تفضيلا لدى الأزواج حيث بلغت 47,12%من المجموع الكلي للأزواج و حيث ترتفع نسبتهم بارتفاع المستوى التعليمي و ذلك من 38,46% لدى ذوي المستوى ابتدائي إلى 63,33% لدى ذوي المستوى عالي أما أسلوب العضوي في أخذ القرار فقد أخذ المرتبة الثانية و ذلك بنسبة 33,65% و نجد فيها تقاربا كبيرا بين مختلف المستويات التعليمية الا أن أضعف نسبة نسجلها لدى ذوي المستوى التعليمي ابتدائي في حين ينفرد الزوج

بأخذ القرار بـ 17,31 % بحيث نجد أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج كلما انخفضت نسبة انفراد بأخذ القرار حيث يمثل ذوي المستوى الابتدائي في هذا الموقف 38,46%مقابل 19,44% لدى المستوى الثانوي و ينعدم عند ذوي المستوى التعليمي عالي إذن يؤكد هذا الجدول الاتجاه العام الذي ذهبت إليه الزوجات في الجدول في السابق بحيث كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج كلما أخذت قيم التفاهم و النقاش و التعامن مجل قيم الأمر و الاجبار من طرف الزوج و الطاعة و التنفيذ من طرف الزوجة أي أن إرتفاع المستوى التعليمي للزوج قد قلص من بعض صلاحياته التقليدية و أصبح اشتراك الزوجة في القرار عن طريق المناقشة و التشاور أمرا مقبولا .

الجدول رقم 36 :

الموقف / المستوى التعليمي	الزوجة العاملة		الزوجة الماكثة بالبيت		المجموع
	تقدر قيمتي المال و الوقت	متفتحة و تتعب أكثر معنويا و جسديا	مرتاحة نفسيا و تتمتع	كلاهما تتعبان	
ابتدائي	–	2 %16,67	8 %66,66	2 %16,67	12 %100
متوسط	–	6 %20,69	19 %65,52	4 %13,79	29 %100
ثانوي	–	15 %44,12	13 %38,23	6 %17,65	34 %100
عالي	9 %31,03	13 %44,83	4 %13,79	3 %10,35	29 %100
المجموع :	9 %8,65	36 %34,62	44 %42,31	15 %14,42	104 %100

أجابت 14,42% من الزوجات أن كلا من الزوجة العاملة و الماكثة بالبيت تتعبان كثيرا و لم تختلف النسب كثيرا بين مختلف المستويات التعليمية حيث سجلنا أعلى نسبة و هي 16,67% عند ذوات المستوى الإبتدائي مقابل 10,35% عند ذوات المستوى العالي في حين نجد ان 42,31% من الزوجات أجبن بأنهن يفضلن الزوجة الماكثة بالبيت لأنها مرتاحة نفسيا و تتمتع بحياتها الزوجية أكثر و نجد أعلى نسبة 66,66% منهن من مستوى ابتدائي في مقابل أضعف نسبة 13,79%من مستوى تعليمي عالي أما بالنسبة للزوجة العاملة فإن 31,03 من الزوجات ذوات المستوى التعليمي عالي ينظرن إلى الزوجة العاملة على أنها تعرف كيف قيمتي المال و الوقت و هي الاجابة التي قدمتها هذه الفئة من الزوجات دون الزوجات من المستويات التعليمية الأخرى ، حيث تتقدم النسبة فيها ، في حين نجد أن 44,83% من زوجات المستوى

التعليمي عالي ترى بأن الزوجة العاملة متفتحة و لكنها تتعب أكثر جسديا و معنويا و نفس الشيء بالنسبة لذوات المستوى الثانوي بنسبة 44,12 % في حين تقل نسبة هذا الموقف لدى الزوجات من المستوى الابتدائي إلى 16,67% إن القراءة السوسيولوجية لهذه النسب يبين الفرق الواضح بين المستويات التعليمية للزوجات اذ تعيد المستوى التعليمي المنخفض الفرق إلى الزوجة الماكثة بالبيت هي زوجة مرتاحة نفسيا و تتمتع بحياتها الزوجية أكثر ، و هذا يعني أن هؤلاء الزوجات قد تعبن من العمل خارج البيت و لا يرين فيه سوى زيادة في الإرهاق و العب و إثقال لكاهل الزوجة ، خاصة مع المحيط العام الذي لم يتهيأ بعد لتقبل هذا الدور الجديد للزوجة من خلال العمل خارج البيت بل لا يزال يذكرها بأنها عليها أن احتارت أن تتحمل مسؤوليتها في التوفيق بين عملها في داخل و خارج إذن فالزوجة من المستويات التعليمية المنخفضة تنظر للعمل الوظيفي على أنه زيادة إرهاق و ربما هي مجبرة على العمل فقط بسبب ظروفها المادية و الاجتماعية ، فهي لا ترى فيه أفاقا أخرى و لهذا جاء في أجوبة البعض منهن " الماكثة في البيت تتمتع برؤية أبنائها يكبرون أمامها " و معنى هذا أن المجال الخارجي لم يوفر لهن السعادة و لا طمأنينة و لهذا فهن يرين أنه ليس من الواجب على الزوجة القيام بدور أخر غير دورها كزوجة و أم في أسرتها ومن جهة أخرى فإن الزوجات من مستوى تعليمي مرتفع ترى بأن الفرق يعود إلى كون الزوجة العاملة تتعب جسديا و معنويا أكثر ، و جاء في إجابتهن أن السبب ذلك يرجع إلى محاولتها الدائمة للتوفيق بين دورها داخل البيت كزوجة و أم و دورها خارج البيت كعاملة ، فهي تتعب نفسيا لأنها تفكر دوما بأن تكون ناجحة و موفقة في كلا الدورين ، أن ما يمكن استنتاجه أن الزوجات و خاصة من المستوى التعليمي المنخفض لا يزلن مختفظات بالتصور التقليدي لدور الزوجة في حين يختلف ذلك كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجات ، حيث يعتبرن عملهن الوظيفي مكسب حقيقته المرأة و منحتها أدورا أخرى غير تلك التي مارستها أمهاتنا ، فالبنسبة لهن الزوجة العاملة أكثر تفتحا ووعيا و تقدر قيمتي الوقت و المال رغم أنها أكثر تعبا بحكم رغبتها في تحقيق النجاح على المستويين الداخلي و الخارجي و هذا يقودنا للقول بأن تصور المكانة هنا نسبي ، ففي الوقت الذي تفضل البعض من الزوجات المكانة التي تأتيها من داخل البيت ، تفضل البعض منهن المكانة التي تأتيها من خارج رغم ذلك فإننا هنا لسنا بصدد الحكم على الموقفين فكلاهما موفق يجب أن يحترم لكننا بصدد مناقشة و تحليل مدى اقتناع الزوجة بالدور الذي تقوم به خارج البيت و المتمثل في عملها

الجدول رقم 37 : يبين المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بنوع طموحاتها

الطموحات / المستوى التعليمي	شراء سيارة و سكن خاص	التفوق في العمل و الدراسة	السفر	النجاح في الحياة الزوجية	المجموع
ابتدائي	12 %100	0	0	0	12 %100
متوسط	16 %55,17	0	0	13 %44,83	29 %100
ثانوي	15 %44,12	8 %23,53	0	11 %32,35	34 %100
عالي	5 %17,24	12 %41,38	4 %13,79	8 %27,59	29 %100
المجموع	48 %46,15	20 %19,23	4 %3,85	32 %30,77	104 %100

أجابت 30,77% من المجموع الكلي للزوجات أنهن يطمحن للنجاح في حياتهن الزوجية و نجاح أبنائهن في دراستهم و عبرت عن هذا الطموح 44,83%من الزوجات ذوات المستوى التعليمي متوسط 27,59% من ذوات المستوى عالي أما 3,85% فعبرن عن طموحهن في أنهن يردن السفر و السياحة و هن من فئة المستوى التعليمي العالي حيث يمثلن 13,79% من هذه الفئة في حين نجد 19,23% من الزوجات يصرحن بأن طموحهن هو التفوق في عملهن و التحصل على ترقية كما أن امنيتهن مواصلة دراستهن ،و ينتمين إلى المستوى الثانوي بـ 23,53% مقابل 41,38% من ذوات المستوى التعليمي عالي و يختلف الأمر نسبيا بالنسبة للطموح المادي الذي انحصر في شراء سيارة و سكن خاص و الذي مثل أعلى نسبة المجموع الكلي للزوجات بـ 46,15% حيث نجد أن نسبة اللواتي عبرن عن هذه الأمنية و هذا الطموح ترتفع كلما انخفض المستوى التعليمي لهن لتبلغ 100% من ذوات المستوى ابتدائي مقابل 17,24% مستوى تعليم عالي من خلال هذه النسب نستطيع أن تصنف ثلاث مستويات للطموح عند مجموع الزوجات و هي :

- المستوى المادي الاقتصادي : عند ذوات المستوى التعليمي المنخفض
- مستوى التفوق في العمل و مواصلة الدراسة و نجد عند مستويات التعليم عالي و الثانوي
- مستوى النجاح في الحياة الزوجية : و تشترك فيه المستويات الثلاث (متوسط ، ثانوي ، و عالي) إن القراءة السوسيولوجية لهذه المستويات الثلاث تؤكد تمسك الزوجة –من عينة دراستنا في الأسر النواتية – بدورها الطبيعي كزوجة و أم و حافظة للأستقرار الأسري فلم تغير ممارستها لدور أخر خارج البيت من رؤيتها الطبيعي كما أن الزوجات من المستوى

التعليمي ابتدائي و متوسط بقيت طموحاتهن حبيسة الجانب المادي مما يعتبر عن انشغالهن اليومي ، ورغم أنه طموح مشروع خاصة إذا علمنا أن مستواهن المعيشي ضعيف إلا أن انخفاض المستوى التعليمي له درجة من التأثير أيضا على ضيق أفاق هؤلاء الزوجات في حين تتميز ذوات المستوى (ثانوي و عالي) بنظرتهن الخاصة لملهن الوظيفي كدور أخر له أهميته في تحقيق ذواتهن و رفع مكانتهن و خدمة المجتمع من خلاله كما يطمحن لتطوير الجانب المعرفي لديهن عن طريق مواصلة الدراسة فالوسط الجامعي كثيرا ما غير من تصورات و أفاق الأفراد لحياتهم المستقبلية و لطموحاتهم رغم أن هناك عوامل أخرى لا تقل تأثيرا كوسائل الاعلام و ما تقدمه من قيم و أفكار معينة إلا أن الاحتكاك المباشر الذي يوفره الوسط الجامعي يعطيه فاعلية أخرى في درجة التأثير لأن هناك فرقا بين أفاق و تصورات و طموحات يرسمها الفرد انطلاقا مما يراه و يشاهده و يسمعه كما قد يحصل مع الأفراد لديهم مستوى تعليمي منخفض لكن لديهم مستوى ثقافي لا بأس به – و بين طموحات تكونت داخل نفس فرد معين ، فهذه الأخيرة منبعها و انطلاقتها ذاتية وواعية مما يعطيها قوة أكبر

الاستنتاج العام للفرضية الثالثة :

لقد حاولنا من خلال هذه الفرضية أن نعرف مدى تأثير المستوى التعليمي للزوجين في اعادة توزيع الأدوار بينهما في الأسر النواتية التي تعتبر نتاجا للتغير الاجتماعي الثقافي السريع الذي مس المجتمع ، و بالضبط في الأسر التي تمارس فيها الزوجة عملا و ظيفيا و الذي يعتبر دورا اجتماعيا جديدا بالنسبة للزوجة حيث تنظر إليه الزوجات ذوات المستوى التعليمي المرتفع كدور جديد اكتسبته بحكم تعملها و تسعى من خلاله لتحقيق مكانة اجتماعية متميزة في المجتمع كما يسمح لها بتحقيق ذاتها و استقلاليتها المادية و المعنوية و بناء شخصيتها بما يضمنه لها من فرص الاحتكاك المباشر بالعالم الخارجي (خاج البيت) و من ثم يمكنها من اكتساب مهارات و معارف مختلفة تجعلها قادرة على الاعتماد على نفسها و تحمل مسؤولياتها ،و هو نفس التوجه الذي نجده لدى الأزواج من المستويات التعليمية (ثانوي و جامعي) الذين ينظرون إليه كحق للزوجة لا يمكنهم حرمانها منه و تأكدنا من هذا حينما صرحوا بأنهم لا يقفون ضد زوجاتهم في مواصلة عملهن ، حتى و لو تحسنت ظروفهم المادية و أتيحت لهم شروط حياة أفضل (أنظر إلى الجدول رقم : 24،25،26،27) حيث أكد البعض أن هذا لا يمنع من أن تواصل زوجاتهن العمل ، مما يعني أنه ينظر إلى أبعد مما يمكن أن يعود منه

من عائد مادي ، وربما ينظر إلى ما يتبع ذلك من مكانة اجتماعية و غيرها ، في حين أكد البعض منهم أنهم يتركون الاختيار لهن

و هو ترجمة و اضحة لا تحترامهم لزوجاتهن و رغبتهن فيما يتعلق بحياتها المهنية ، أما فيما يخص الزوجات من مستوى تعليمي منخفض فنجد أن نظرتهن لعملهن لا يتجاوز أن تكون مادية بحتة فهن يسعين لتحسين ظروف أسرهن المعيشية و لا تترددن في التصريح بأنهن سيتوقفن عن ممارسة هذا الدور إذا ما تحسنت هذه الظروف فهن يعتبرن أن هذا الدور قد أثقل كاهلهن وزاد أعباءهن و هو نفس الموقف الذي عبر عنه الأزواج في الجدول رقم 25و27 معتبرين ممارسة زوجاتهم للعمل إنما تحت ضغط الظروف المادية التي جعلت مدا خيلهم لا تكفي لسد حاجيات الأسرة و أنه بمجرد ما تتحسن هذه الظروف سيطلبون من زوجاتهم التفرغ للبيت و الأطفال هذا من جهة أخرى فقد سمح عمل الزوجة بمشاركة زوجها في الإنفاق على أسرتها ، و هن نلمس ذلك التغير الذي مس الأزواج فيما يخص حق التصرف في ممتلكات الزوجة ، حيث كان الزوج في العائلة التقليدية يتصرف في ممتلكات زوجنه دون استشارتها و أحيانا لا يسلمها إلا ثمنا زهيدا إذا باعه من ممتلكاتها في حين أننا من خلال عينتنا نجد أن الزوج لا يتدخل إطلاقا في كيفية إنفاق زوجته لراتبها الشهري و نجد أن هذا الموقف يتعزز كلما كان المستوى التعليمي للزوج مرتفعا ولو أن ذلك كان نسبيا لأن ذوي المستوى التعليمي المنخفض لا يتدخلون بنسبة كبيرة في ذلك بحكم أن زوجاتهم كما تبين في الفرضية الأولى – يشاركون بكامل راتبهم في الأسرة . أما فيما يخص أخذ القرارات داخل الأسرة و الأسلوب الذي يتم به ذلك فقد لمسنا تغيرا كبيرا مس الحياة الأسرية و العلاقة الزوجية في هذا الجانب ،إذ أخذ أسلوب النقاش والحوار والتفاهم مكان أسلوب الأمر و الطاعة يزداد نسبيا بازدياد المستوى التعليمي للزوج و الزوجة ونتج عنه ان أصبحت الزوجة شريكا فعليا لزوجها في الحياة مما يعني أن أخذ القرارات المتعلقة بأسرتها يخضع للاتفاق المشترك بما في ذلك عملية تنظيم النسل في الأسرة حيث وجدنا أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج أو الزوجة كلما خضعت هذه المسألة النقاش و الاتفاق ، في حين تشكل شيء من الخلاف لدى المستويات التعليمية المنخفضة و هو ما يعني بقاء التصور التقليدي المرتبط بالإنجاب و الذي يعتبره الزوج من حقه فهو الذي يجدد عدد الأطفال الذين يرغب في إنجابهم و لاحق للزوجة إبداء رأيها في ذلك خاصة إذا كان نصيبها من الإنجاب إناثا فقط أين تبقى إنجاب الذكور و لا تتوقف ، مكرهة ، عن الإنجاب حتى و أن كان ذلك يهدد صحتها ، وهو المفهوم الذي تغير اليوم و خاصة عند الأزواج رفيعي المستوى التعليمي لا يبحثون عن عدد فقط و إنما يفكرون في تربية نوعية

لأطفالهم و تعليمهم و ضمان مستقبلهم خاصة مع تدهور المستوى الاقتصادي الذي يعيشه المجتمع سلبا على الأسرة و من خلال الجداول (رقم33...) (الأطفال ، الأعمال المنزلية) و المتعلقة بمشاركة الزوج في الأعمال المنزلية و تربية الأطفال و الذي تعمدنا أن نسأل عنه الزوجات بدل الأزواج ، لنعرف حقيقة المشاركة و قد تبين لنا أن هناك اتجاها عاما نحو مشاركة الأزواج للزوجاتهم و قد وجدنا أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج كلما ارتفعت نسبة الزوجات اللواتي أجبن أن القيام بشؤون الأطفال اليومية يقوم به " كلاهما " إلا أن هناك استثناء بالنسبة للأزواج من ذوي المستوى التعليمي ابتدائي الذين يتولون بنسبة كبيرة لوحدهم هذه المهمة وقد يعود ذلك إلى تأثير عوامل أخرى كارتفاع الوعي لدى هؤلاء و تأثره ربما بما تبثه و سائل الأعلام كالحصص العلمية و الثقافية أو ربحا لتأثرهم بظروفهم المادية كما رأينا في الفرضية الأولى حيث يسعون لمساعدة زوجاتهم نضرا لحاجتهم لراتبها الشهري الذي تتقاضاه من خلال عملها و لنعرف تأثير المستوى التعليمي للزوجة أكثر على نظرتها للأدوار الجديدة التي تقوم بها ، و جهنا لها سؤالين حول نضرتها للفرق بين الزوجة العاملة و الماكثة بالبيت و عن طموحاتها التي تتمنى تحقيقها و هذا بدأ الفرق واضحا بين المستويات التعليمية المنخفضة إذ في الوقت الذي تفضل ذوات المستوى التعليمي المنخفض الزوجة الماكثة في البيت باعتبار أنها تتمتع بحياتها الزوجية و أبنائها مرتاحة نفسيا أكثر ، و تمثلت طموحاتهن في الجانب المادي من الحياة المتمثلة في شراء مسكن و سيارة مما يعني تغلب الأزمة الإقتصادية على تفكيرهن فإننا نجد ذوات المستوى التعليمي ثانوي و خاصة ذوات المستوى التعليمي جامعي اللواتي أكدنا أن الزوجة العاملة تعرف كيف تقدر قيمتي الوقت و المال و هي متفتحة أكثر رغم أنها تتعب أكثر جسديا و معنويا ، إلا أنهن لا يرين في هذا مبررا لتوقفها عن العمل بل عبرن من خلال طموحاتهن على النجاح في حياتهن العملية و الحصول على ترقية و كذا مواصلة تعليمهن الذي يضمن لهن مكانة أكثر تميزا في المجتمع (أنظر الجداول ، طموحات ، الفرق) و هكذا فإنه يمكننا القول أن المستوى التعليمي للزوجين يأثر على طبيعة توزيع الأدوار فيهما و أنه كلما كان الزوجين أو أحدهما من مستويات تعليمية عالية كلما كان هناك تفاهم و تعاون بحيث تمرس الزوجة أدوارها المكتسبة إلى جانب أدوارها الطبيعية و التقليدية و يتقبل الزوج ذلك و يشاركها في أدوارها المنزلية ، و إذا كان للمستوى التعليمي للزوجة تأثيرا واسع في نظرتها لأدوارها الجديدة التي تمارسها و تأثيرها على موقف زوجها إزاء هذه الأدوار ، فإننا نجد أن المستوى التعليمي للزوج له تأثير كبير فيما يخص تصوره لأدوار الزوجة كالعمل و اخذ القرار و تسير ميزانية البيت و كذا بالنسبة لتغير الأسلوب الذي يطبع

كيفية أخذ القرار إلا أن هذا التأثير يصبح نسبيا فيما يخص مساهمته في القيام بالأدوار المنزلية التي اعتبرت تقليديا من الأدوار الزوجة حيث أننا و جدنا تفاوتا نسبيا بين مختلف المستويات التعليمية فيما تعلق بمشاركة في هذا الجانب و هو ما توضحه الجداول (32 . 33).

الفصل الثالث

تأثير التصور التقليدي لأدوار الزوجين إعادة توزيع الأدوار بينهما في الأسرة النواتية الجزائرية

الجدول رقم 38 : المعنى الذي تعطيه الزوجة لمفهومي دور الزوج ، دور الزوجة

المفهوم		التكرار	النسبة
دور الزوج	تحمل كامل المسؤولية	24	% 23,08
	الإتفاق و الحماية	73	% 70,19
	بدون إجابة	7	% 6,73
	المجموع	104	% 100
دور الزوجة	الأمومة	50	% 48,08
	توفر الحنان و الاستقرار	47	% 45,19
	بدون إجابة	7	% 6,73
	المجموع	104	% 100

من خلال المعطيات الإحصائية لهذا الجدول أن مفهوم الزوجة لدور الزوج يأخذ معنى الإنفاق و الحماية بـ 70,19 % في مقابل 23,08 % يعطونه معنى تحمل كامل للمسؤولية و رغم اختلاف العبارات التي أجابت بها الزوجات إلا أننا نجدها تحمل نفس المعنى لدور الزوج فهو لا يبتعد على معنى تحمل المسؤولية ماديا و معنويا و هو نفسه المفهوم السائد في ثقافة المجتمع إذ لابد على الزوج أن ينفق على أسرته و يحميها من أي خطر مادي أو معنوي ، فهو يبقى في تصور الزوجة الحارس الأمين و الحامي لها في حين نجد أن دور الزوجة في تصورهن أخذ معنى الأمومة بـ 48,08 % و المسؤولة على توفر الحنان و الإستقرار بـ 45,19 % أي أن الزوجة لا زالت متمسكة بدورها الطبيعي و هو الأمومة ، كما أنها تدرك أنها هي التي تضع و توفر الاستقرار و الراحة في الأسرة و هكذا يمكننا القول أن الزوجة رغم اكتسابها لأدوار مماثلة لأدوار الرجل بحيث تعمل خارج البيت طوال النهار و تقوم بالإنفاق على الأسرة و تسيير ميزانية البيت و أخذ القرارات الهامة المتعلقة بالأسرة إلا أنه يبدو أنها مقتنعة لا شعوريا بأن هذه الأدوار تعود للزوج فهو من واجبه الإنفاق و الحماية و كأن الأدوار التي تقوم بها هي في هذا الجانب إنما هي إضافية أو تقوم بها لوقت النجدة إن صح التعبير ، لهذا فقد أجابت نسبة هامة منهن بأن دور الزوج هو تحمل كامل للمسؤولية ، رغم أنها تقاسمه هذه المسؤوليات فالزوجة لم تستطيع التخلص من تأثير التنشئة الإجتماعية التقليدية التي رسمت لكل من الزوج و الزوجة أدوارهما في الحياة الزوجية.

إن ما يمكن استنتاجه هنا أن مقاسمة الزوجة لزوجها بعض أدواره الزوجية تنظر إليه على أنه تطوع منها ولا يمكن أن يغير في الأدوار شئ ، و كان هناك فصل بين الواقع المعاش الذي تتحمل فيه الزوجة مسؤوليات كبيرة إلى جانب زوجها و التصور الذي تحمل في ذهنها .

الجدول رقم 39 : المعنى الذي يعطيه الزوج لمفهومي دور الزوج ، دور الزوجة .

المفهوم		التكرار	النسبة
دور الزوج	تحمل كامل المسؤولية	19	% 18,27
	الإتفاق و الحماية	80	% 76,92
	بدون إجابة	5	% 4,80
	المجموع	104	% 100
دور الزوجة	الأمومة	46	% 44,23
	توفر الحنان و الاستقرار	53	% 50,96
	بدون إجابة	5	% 4,80
	المجموع	104	% 100

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن 76,92 % من الأزواج يعطون لأدوارهم معنى الحماية و الإنفاق في مقابل 18,27 % يعطونه معنى تحمل كامل المسؤولية . نلاحظ إذن أن كلا التعريفين يؤديان نفس المعنى و هو تحمل المسؤولية المادية و المعنوية ، في حين نجد أن مفهومهم لدور الزوجة يتمثل في توفير الحنان و الاستقرار بـ 50,96 % في مقابل 44,23 % يعطونه معنى الأمومة . يقترب المعنى الذي يعطيه الأزواج من المعنى الذي قدمته الزوجات كلا المفهومين و هو ترجمة واضحة لما تلقاه كل منهما أثناء التنشئة في الأسرة و التي ترشح دور الزوجة الأم لدى الفتيات و دور الرجل الشجاع و القوي لدى الرجال ، كما يرسخ لديه صورة الزوجة الحنونة و المعطاءة التي تبحث دوما على راحة زوجها فالنسبة له هي صانعة الاستقرار و الذي يعني أن عليها أن تتنازل لتحقق تلك الراحة و الطمأنينة و رغم أن الزوجات في عينة بحثنا يعملن مثلهن مثل الزوج طوال النهار خارج البيت و قد تدخل إلى البيت مثقلة بمشاكل العمل و مع ذلك نجد أن الزوج لا يزال ينظر إليها على أنها هي من يجب أن يوفر الراحة في البيت و هو ما يؤكد أن الزوج ينظر إلى نجاحه في عمله قبل نجاح زوجته في عملها باعتبار أن عمل الزوج ليس لمجرد تحقيق الذات و إنما يقوم اللزوج من ورائه بأداء دوره الأساسي في الأسرة و هو الإنفاق لا يمكنه الرضوخ لأي عامل من شأنه أن يهدد وظيفته ومن ثم مصدر رزقه لأنه ينظر كما رأينا إلى أن الإنفاق هو دوره الأساسي ، هي إن كانت زوجته تشاركه هذا الدور فهي بالنسبة له مشاركة تدعيمية و ليست أساسية .

الجدول رقم 40 : تصور الزوجة قبل الزواج للأدوار التي تحقق بها مكانتها في المجتمع

الأدوار	التكرار	النسبة
بالعمل و الحصول على ترفيه	45	% 43,27
بالزواج	18	% 17,31
بالعمل و الزواج	41	% 39,42
المجموع	104	% 100

أجابت 43,27 % من الزوجات أنها كانت ترى في العمل و الحصول على ترقية وسيلة تحقق بها مكانتها الإجتماعية في مقابل 39,42 % كانت ترى بأنها تحقق مكانتها عن طريق الزواج و ممارسة العمل في نفس الوقت . في حين اختارت 17,30 % من الزوجات الزواج كوسيلة لتحقيق ذلك و قد جاء في إجابات هذه الفئة أنها كانت ترى في الزواج مخرجا من قيود الأهل لأنه يسمح لها بأن تكون حرة في بيتها مع زوجها و أبنائها الذين تحلم بأن تربيهم أحسن تربية كما جاء في أجوبتهن حتى تتباهى بهم أمام الناس ، و هذا يعني أنهن كن ينظرن لدور الأمومة كدور يحققن من خلاله طموحاتهن ، لكن تبقى هذه الفئة التى اعترفت بهذا الطموح ، قليلة مقارنة باللواتي كن ينظرن لدورهن المهني و لدور الأمومة كأدوار تحقق بها المكانة التي تتمناها في أسرتها و في المجتمع ، و هذه الفئة بعكس الفئة السابقة تتمسك بالدور الطبيعي التقليدي الذي هو الإنجاب و الأمومة و بالدور الجديد الذي اكتسبته و لا تريد التخلي عنه و هو الدور المهني أما أكبر نسبة من الزوجات فقد كانت ترى قبل زواجها في العمل و الحصول على ترقية وسيلة تستطيع من خلالها أن تحقق مكانة إجتماعية عالية في المجتمع .

إذن من خلال النسب التي تحصلنا عليها في هذا الجدول يتبين أن تصور عملهن الوظيفي و الترقية في سلم الوظائف و هو ما يترجم رغبة الفتاة قبل الزواج في تحقيق ذاتها خاصة إذا تعلمت ، حيث تصبح تفكر بعدها مباشرة في دخول عالم الشغل الذي كان في بدايته عالما مغريا للمرأة لكونه أمرا جديدا من شأنه أن يحقق لها نوعا من الحرية و الإستقلالية المادية و تحقيق الذات و الهروب من قيود البيت ، فهو المفتاح الذي من خلاله تدخل العالم الخارجي (خارج البيت) و تحقق طموحاتها مهما كانت بسيطة و من جهة أخرى فإن هذا الدور الجديد للمرأة ما لبث أن أخذ بعدا آخر مع الأزمة الإقتصادية التي يعيشها المجتمع أين أصبح الحصول على وظيفة هاجس الجميع رجالا و نساءا في حين نجدها تؤجل موضوع الزواج الذي لا يستحوذ على كامل اهتمامها فهي تفضل دورها المهني على أدوارها الإجتماعية الأخرى، فما هي الأولويات عند الزوجة بعد زواجها .

الجدول رقم 41 : تصور الزوجة بعد الزواج للأدوار التي تحقق بها مكانتها في المجتمع .

الأدوار	التكرار	النسبة
العمل ، الزواج و الأمومة	43	% 41,34
التفرغ للبيت و النجاح في الحياة الزوجية	36	% 34,62
العمل و الحصول على ترقية	25	% 24,04
المجموع	104	% 100

من خلال الجدول المقابل يتبين لنا أن 41,34 % من المجموع الكلي للزوجات ترى بأنها تحقق مكانتها الإجتماعية بالعمل و الزواج و الأمومة في مقابل 34,62 % ترى بأن مكانتها تضمنها بالبقاء في البيت و التفرغ لأبنائها و النجاح في حياتها الزوجية ، في حين نجد 24,04 % يعتبرن مكانتهن المتميزة في المجتمع لا يمكنها أن تحقق لهن إلا العمل و الترقية في سلم الوظائف .

من خلال هذه النسب و مقارنة بالجدول السابق نجد أن الزوجات يعترفن بأن رؤيتهن تغيرت بعد الزواج للوسيلة التي يحققن بها مكانتها الإجتماعية حيث انتقل تفضيلهن للدور المهني قبل الزواج من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثالثة فيما بعد الزواج ، في حين احتلت الأمومة و العمل المرتبة الأولى و النجاح في الحياة الزوجية و التفرغ تماما لها المرتبة الثانية .

إن تصور الزوجات بعد الزواج للأدوار التي تحتل أولوية في حياتهن الزوجية و الإجتماعية تتمثل في الجمع بين دوري الأمومة و العمل ثم هناك منهن من تفضل التفرغ تماما للحياة الزوجية و الأبناء و هذه الفئة أضافت في إجاباتها بأنها لم تكسب من وراء عملها شيئا جديدا أو متميزا يمكنها أن تفقده لو بقيت في البيت فعملها روتين ممل و لم يزدها إلا إرهاقا و تعبا ، في حين أنها لو تفرغت لزوجها و أبنائها فإن ذلك سيجلب لها الراحة النفسية و الاحترام من طرف المحيط ، و تبدو هذه الفئة متأثرة إلى حد ما بالنظرة التقليدية اتجاه عمل المرأة و خاصة الزوجة فالمجتمع دوما يطلب من الزوجة أن تكون ناجحة في بيتها كزوجة و لا يهم نجاحها في عملها ، لأن الزوجة التي تنجح في عملها و تهمل حياتها الزوجية تعتبر فاشلة في نظر المجتمع و هو ما يبرز تراجع نظرة الزوجات لعملهن إلى المرتبة الثالثة بعد الزواج ، في حين نجد نسبة هامة من الزوجات مقتنعة بأنها لا يمكن أن تكون لها مكانة إجتماعية متميزة في المجتمع إذا لم تحتفظ بالدورين معا ، أي أن تمسكها بعملها لم يمنعها من التمسك بأدوارها التقليدية و الطبيعية ، و هنا تبدو الزوجة واقعة تحت ضغط التصورات التقليدية و الطبيعية البيولوجية التي تدفعها نحو الأمومة و الأعمال المنزلية، و بين ما أصبح متاحا أمامها من فرص لا تريد تفويتها كالوظيفة و ما يتبعها من استقلالية مادية و معنوية و من ثم فهي تلجأ إلى محاولة التوفيق بين هذين الدورين حتى لا توصف بالفاشلة و هكذا فالتصور التقليدي لأدوار الزوجين يؤثر إلى حد ما على تصور الزوجة لأدوارها التي ينبغي أن تقوم بها و تحتل سلم الأولويات عندها فرغم أن الزوجة هنا تعمل خارج البيت أيضا إلا أن كلمة التوفيق بين الداخل و الخارج و تربط بها هي و ليس زوجها .

الجدول رقم 42 : يبين الوسط الذي يفضله الزوج لعمل زوجته

الوسط المفضل	التكرار	النسبة
مفتوح على الآخرين	29	% 27,88
مغلق	39	% 37,50
محترم	36	% 34,62
المجموع	104	% 100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة سجلت لدى الأزواج الذين يفضلون الوسط المغلق لعمل زوجاتهم 37,50 % في مقابل 34,61 % يفضلون الوسط المحترم في حين 27,88 % من الأزواج يفضلون وسطا مفتوحا على الآخرين

إن الدلالة السوسيولوجية لهذا الجدول تشير إلى تأثير الزوج بالقيم التقليدية التي تحث على ضرورة الحفاظ على الزوجة داخل البيت و تجنب تعرضها للأوساط المختلطة أما اختيار البعض منهم للوسط المحترم

فيعني عدم دخول الزوجة في علاقات إجتماعية مع زملائها في العمل أكثر منها علاقات عمل بحتة و هو ما يرتبط بالتصور التقليدي المتمثل في الحرمة و النيف الجزائري ، لأن شرف الزوج و كرامته مرتبط بشرف الزوجة في حين نجد نسبة قليلة 27,88 % من الأزواج الذين يفضلون وسطا مفتوحا لعمل الزوجة يمكن أن تتعامل فيه مع الرجال و مع مختلف الأعمال و الفئات الإجتماعية مما يمكنها من التفتح أكثر على المجتمع و تبدو هذه الفئة مقتنعة بالدور المهني للزوجة و يترجم التكيف الذي حصل لدى الزوج مع ما يتطلب عمل زوجته ، و على العموم فإن قبول الزوج بهذا الدور الجديد للزوجة (العمل) سواء كان عن قناعة أو تحت ظرف معين فهو تقبل شروط أين يفضل الزوج وظائف معينة و يرفض وظائف أخرى لزوجته و هو ما يتوضح من خلال الجدول الموالي

الجدول رقم 43 : يبين الوظائف التي يرفض الزوج أن تمارسها زوجته و علاقة ذلك بالوسط الذي يفضله لعملها

الوظائف المرفوضة الوسط	السلك العسكري	الوظائف غير المحترمة	الوظائف الإدارية	الوظائف التي تتطلب السفر أو العمل ليل المجموع	**المجموع**
وسط مفتوح على الآخرين	2 % 6,90	6 % 20,69	–	21 % 72,41	29 % 100
منغلق	12 % 30,77	–	16 % 41,03	11 % 28,20	39 % 100
محترم	9 % 25	12 % 33,33	–	15 % 91,67	36 % 100
المجموع	23 % 22,12	18 % 17,31	16 % 38‘15	47 45,19	104 % 100

تمثل الوظائف التي تتطلب السفر أو العمل ليلا أكثر الوظائف رفضا من قبل الأزواج و ذلك بنسبة 45,19 % ثم تأتي في المرتبة الثانية وظائف السلك العسكري بـ 22,11 % أما الوظائف الإدارية فقد عبر 15,38 % من الأزواج عن رفضهم لها ، في حين عبرت نسبة 17,30 % من الأزواج أنهم يرفضون كل الوظائف غير المحترمة دون أن يحددوا هذه الوظائف بالضبط . نجد أن أكبر نسبة من الذين رفضوا الوظائف التي تتطلب السفر و العمل ليلا هم الأزواج الذين يفضلون الوسط المفتوح على الآخرين لعمل الزوجة مقابل 41,67 % من الذين يفضلون الوسط المحترم ، في حين 28,20 % ينتمون لفئة الأزواج التي تفضل الوسط المغلق ، أما الأزواج الذين يرفضون الوظائف العسكرية فنجد 30,77 % منهم ينتمون للفئة التي تفضل الوسط المغلق في مقابل 6,90 % يفضلون الوسط المفتوح ، و أجاب 41,03 % من الأزواج الذين يفضلون الوسط المغلق لعمل الزوجة برفضهم للوظائف الإدارية .

تؤكد معطيات هذا الجدول ما جاء في الجداول السابقة حيث يبدي الأزواج موافقتهم على عمل الزوجة لكنها موافقة مشروطة بنوع المهنة و نوع الوسط و نقاط غيرها فالزوج و الزوجة مرتبطان ببعض من حيث الشرف و الكرامة ، لهذا فإن الزوج يرفض الوظائف التي تتطلب السفر و البيت يمكن أن تعرضها المخاطر أو إهانة معينة فهو لا يثق في المحيط الذي يمكن أن توجد فيه الزوجة مما يمكن أن يكون استفزاز لدوره في

حمايتها و حفظ كرامتها هذا من جهة و من جهة أخرى فإن العمل ليلا يذبذب استقرار الأسرة الذي تصنعه الزوجة كما أكدت الأزواج في الجداول رقم 39 ، خاصة و أن الليل هو فترة التقاء الأسرة كاملة حتى أننا نجد في قانون العمل الجزائري ، استثنى المشرع أن تقوم المرأة بأداء ساعات عمل إضافية أو أن تقوم بالمداومة ليلا إلا أن هناك استثناء إذ تعلق الأمر ببعض المهن كالعمل في المستشفيات و إدارة السجون نساء و بعض المهن المحددة الأخرى .

إذن فإن التصور التقليدي لأدوار الزوجين التي تجعل من الأزواج المسؤول عن الحماية و حفظ كرامة الزوجة الأسرة و تجعل من الزوجة المسؤولة عن توفر الاستقرار و الطمأنينة في الأسر ، لا تزال تحكم نظرة الزوج نحو دور الزوجة المهني

كما أن الوظائف العسكرية تعرضها للاحتكاك الدائم بالرجال في نظر الزوج و لا تتلاءم و أنوثتها نظرا لما يتطلبه هذا السلك من شدة و صرامة و ضغوطات عديدة و هو الأمر الذي لا يمكن أن يتقبله الزوج ، في حين يرفض الكثيرون الوظائف الإدارية نظرا للصورة التي طبعت أذهان الناس حول هذا النوع من الوظائف

الجدول رقم 44 : موقف الزوجة من التعامل مع زملائها الرجال في العمل و أسباب ذلك .

الموقف و دوافعه		التكرار	النسبة
عادي	توفر الاحترام	37	% 35,58
لا	طبع في الزوجة	21	% 20,19
	تفادي المشاكل	46	% 23‘44
المجموع		104	% 100

أجابت 35,58 % من الزوجات أنهن يتعاملن مع زملائهن في العمل بشكل عاد لأنهم محترمون ، في حين أجابت 24,04 % من الزوجات بأنهن يتعاملن معهم بشكل فيه كثير من الحذر تفاديا للمشاكل التي قد تنتج من مخالطتهن لهم كما أكدت في الإجابة سواء على المستوى الشخصي أو مع الأهل ، أما 20,19 % فإنهن يتعاملن بشكل حذر مع زملائهم نظرا لغيرة الزوج و حساسيته و نفس النسبة عبرت عنها بعض الزوجات لكن أرجعن السبب إلى ذلك من طباعهن .

إن اختيار الزوجة لعبارة "عادي" لوصف تعاملها مع زملائها قد تقصد به أن التعامل يتم في حدود العمل و أن هناك احترام متبادل مما يشير إلى نسبة من الوعي التي يتميز بها زملاؤها في العمل ، في حين النسبة الأكبر التي أجابت بأنها تتعامل معهم بشكل حذر و قد أرجعت النسب لكون مخالطتهم تأتي بالمشاكل حيث صرحت البعض منهن بأن بعضهم غير محترمين ، في حين ذكرت أخريات أن أزواجها يغار كثيرا عليها و هي تتجنبهم لأجل ذلك في حين هناك نسبة هامة ترى بأنها تتعامل معهم بحذر و هذا

ما يمكن إرجاعه إلى تأثرها ربما بالتربية و التنشئة التي تلقتها في الوسط الأسري أين ترسخ بعض الأسر قيم فضل الرجال على النساء و عدم الاختلاط و غيرها .

إذن من خلال التبريرات التي قدمتها الزوجات يبدو أن الزوجة واقعة في صراع بين ما يتطلبه طبيعة عملها و دورها كعاملة من التعامل مع الطرف الآخر من الرجال كواقع موجود و بين ثقافة المجتمع التي لازالت ترسخ قيم عدم الاختلاط و بالضبط عدم تعامل الزوجة مع الرجال ، لأنها بذلك قد تتعرض للإهانة هي وزوجها باعتبار المجتمع يقرن هوية المرأة بعد زواجها بهوية زوجها

الجدول رقم 45 : موقف الزوجة من التعامل مع زملائها الرجال في العمل و علاقته بنوع الوسط الذي يفضله الزوج .

الموقف / الوسط المفضل	عادي	حذر	المجموع
وسط مفتوح على الآخرين	17 % 65,38	9 % 34,62	26 % 100
مغلق	2 % 4,55	42 % 95,45	44 % 100
محترم	18 % 52,94	16 % 47,06	34 % 100
المجموع	37 % 35,58	67 % 64,42	104 % 100

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن 64,42 % من الزوجات يتعاملن بحذر مع زملائهن من الرجال و ينتمين بنسبة 95,45 % إلى الفئة التي يفضل أزواجها الوسط المغلق في مقابل 34,62 % ينتمين إلى الفئة التي تفضل أزواجها الوسط المفتوح على الآخرين ، في حين 35,58 % يتعاملن بشكل عاد مع زملائهن ، و ينتمي 65,38 % منهن إلى الفئة التي يفضل أزواجهن الوسط المفتوح على الآخرين في مقابل 4,54 % من الفئة التي يفضل أزواجهن الوسط المغلق .

تؤكد معطيات هذا الجدول ما جاء في الجداول السابقة من أن الأزواج في عينة بحثنا ينظرون إلى دور الزوجة من خلال عملها الوظيفي ، بنفس الشكل الذي كان سائدا في الأسر التقليدية إلا أنه يأخذ شكلا خفيا بحيث يبدي الأزواج موافقتهم على عمل الزوجة بشروط محددة و هو ما من شأنه أن يؤثر على أداء الزوجة لهذا الدور و ربما حتى على نفسيتها حيث تبقى في حالة قلق و خوف من أي تعامل مع زملائها يمكن أن يؤدي إلى مشاكل مع زوجها ، و إذا كان بعض الباحثين (1) يرون في أن هذا التذبذب في المواقف و خاصة ما يمكن أن تنشأ عنه من توتر و قلق أمرا طبيعيا بحكم الانتقال الذي حققته المرأة من ممارسة أدوار داخل البيت فقط إلى ممارسة أدوار خارجة أيضا . و هكذا يمكننا القول أن التصور التقليدي لدور الزوجين لا يزال يتحكم و لو كان نسبيا في توزيع الأدوار بينهما في الأسرة النواتية محل الدراسة .

الجدول رقم 46 : يبين موقف الزوجة من مدى تقدير زوجها لازدواج مهمتها داخل و خارج البيت

التقدير	التكرار	النسبة
صحيح	20	% 19,23
صحيح نسبيا	37	% 35,58

غير صحيح	29	% 27,88
لا أعرف	18	% 17,31
المجموع	104	% 100

يتبين من خلال الجدول أن 35,58 % من الزوجات يعتبرن أن تقدير أزواجهن لهن صحيح نسبيا في مقابل 27,88 % يعتبرن ذلك غير صحيح ، في الزوجات اللواتي اعتبرن بأن أزواجهن يقدرون فعلا ازدواج مهمتهن 19,23 % حيث أجبن بعبارة " صحيح " ، أما 17,31 % فقد أجابت بأنها لا تعرف أصلا إن كان زوجها يقدر ازدواج مهمتها أم لا .

يسير الاتجاه العام لأجوبة الزوجات نحو التقدير النسبي من طرف الأزواج لازدواج مهمتهن داخل و خارج البيت ، في حين اللواتي أجبن بأنهن لا يعرفن إن كان هناك تقديرا من طرف الأزواج أم لا ، فالغالب في هذه الإجابة هو النفي باعتبار أنه لو حصل ذلك لشعرت به الزوجات ، كما أنه يمكن أن يكون هناك تقديرا من الزوج لزوجته و للتعب الذي تشعر به ، خاصة و أننا لمسنا من خلال جداول الفرضية الأولى و الثانية مشاركته لها في الأعمال المنزلية و تربية الأطفال ، لكنه لا يعرف كيف ينقل إحساس التقدير لزوجته ، أو أنه يتعمد ذلك نظرا لتأثره بقيم الأسرة التقليدية التي لا تبيح للزوج مدح زوجته أو شكرها نظرا للتأويلات المختلفة التي يأخذها هذا السلوك من طرف الأهل ، فإننا نجد أن الزوج في الأسر النواتية من خلال عينة بحثنا قد احتفظ بهذا التصور حتى و هو يسكن مع زوجته في بيت مستقل ، بعيدا عن أنظار الأهل ، في حين نجد الزوجة تنتظر من زوجها أن يكون رفيقا و شريكا لها ، يقاسمها أعباءها مثلما تشاركه هي في ذلك بحيث يتوقف نجاحها في عملها و بيتها على مدى تقديره من طرف زوجها و مدى تكيفه مع هذا الوضع الجديد من أجل أن يكون هناك تقاسم للأدوار يحقق لهما الراحة معا فالأسرة النواتية توفر فعلا الجو الضروري الذي تشعرها أكثر بذاتها إلا أن ازدواج مهمتها داخل البيت و خارجه و تقلدها لأدوار جديدة فضلا عن أدوارها التقليدية ، إذا صادف عدم تقدير من الزوج لكل ذلك فإنه سيجعل شعور الزوجة بحريتها شعورا قلقا نظرا لإحساسها بأنها أضافت أعباء لنفسها ، دون أن يتهيأ الجو العام لتفهم هذه الأدوار الجديدة .

الجدول رقم 47 : يبين موقف الزوج من الإنفاق الكامل لزوجته في حالة فقدانه منصب عمله و أسباب ذلك .

الموقف و دوافعه		التكرار	النسبة
موافق	الحياة بيننا مشراكة	19	% 18,27
غير موافق	الإتفاق دور الزوج	49	% 47,12
مؤقتا	كرامتي لا تسمح	36	% 34,61
المجموع		104	% 100

يتبن لنا من خلال الجدول أن 18,27 % من الأزواج الذين يوافقون على أن تنفق عليهم زوجاتهم ، راجعون السبب لكون الحياة بينهما شراكة كما جاء في الأجوبة و أنهما يتقاسمان شقاءها و سعادتها ، في حين 47,11 % لا يوافقون على ذلك لأنهم يرون أن الإنفاق من أدوار الزوج و أنهم لا يمكنهم أن يتقبلوا ذلك من

زوجاتهم أما 34,61 % فقد عبروا عن موقف آخر و هو قبولهم المؤقت بإنفاق الزوجة لأن كرامتهم لا تسمح لهم بذلك و هو ما يعني أنهم يقصدون أن الإنفاق من دور الزوج .

نستنتج من خلال هذه المعطيات أن الأزواج يرفضون أن تنقلب الأدوار و تقوم الزوجة بالإنفاق ، باعتبار أن هذا الأخير يعتبر من الأدوار الطبيعية و التقليدية للزوج و حتى و إن كانت الحياة بينهما تقوم على مقاسمة كل شئ و تقاسم المسؤوليات إلى أن ذلك لا يمكنه أن يكون مؤقتا و رغم أن هناك نسبة معينة التي لا ترى في تحمل الزوجة كامل المسؤوليات الإنفاق عيبا فإن النسبة الأكبر من الأزواج ترى فيه مساسا برجولتها و كرامتها ، فالإنفاق يعود للزوج في نظرهم أما مشاركة الزوجة في ذلك فيعتبر أمرا منتظم إضافيا و تطوعيا من الزوجة و ليس إجباريا إلا أن رفض الأزواج لإنفاق الزوجة يمكن أن يرجع للربط القائم بين الإنفاق و مكانة الزوج في الأسرة . و لعل قيام الزوجة في نظرهم بهذا الدور يهدد تلك المكانة و السلطة التين يتمتع بهما في الأسرة ، و هكذا فالتصور القائم على توسيخ أدوار الإنفاق و الحماية للزوج و الإنجاب و الأمومة للزوجة لا يزال يتحكم نسبيا في توزيع الأدوار بين الزوجين في الأسرة النواتية باعتبار الزوجة تقوم بهذا الدور لكنه هذا لا يعني أن تنقلب الأدوار بين الزوجين

الجدول رقم 48 : يبين نظرة الزوج للأسلوب الأمثل في تربية الأطفال

الأسلوب	التكرار	النسبة
تناقش حول الطريقة الأفضل	55	% 52,88
كل يطبق أسلوبه الخاص	11	% 10,57
الأمر متروك للزوجة	38	% 36,53
المجموع	104	% 100

من خلال الجدول يتبن لنا أن 53,85 % من المجموع الكلي للأزواج أجابوا بأنهم يتناقشون مع زوجاتهم الأسلوب الأفضل لتربية أبنائهم في مقابل 14,42 % أجابوا كلا منهما يطبق أسلوبه الخاص ، في حين 31,73 % أجابوا بأنهم يتركون هذا الأمر للزوجة .

من خلال المعطيات الإحصائية لهذا الجدول يتبين لنا أن نسبة هامة من الأزواج أجابوا بأن أمر تربية الأطفال يخضع للنقاش المشترك مع زوجاتهم بهدف التوصل الأفضل في التعامل معهم ، و قد يعود إلى المستوى التعليمي للأزواج أو زوجاتهم أو إلى اعتبارات أخرى كالمحيط المتواجدين فيه و وسائل الإعلام و ما تبثه من حصص تربوية .

في حين نجد أن هناك نسبة هامة أيضا أجابت بأنها تترك الأمر للزوجة و مما يمكن إرجاعه إلى التصور التقليدي الذي يربط بين الزوجة و الأم و تربية الأبناء باعتبار أن الزوج يقضي وقته خارج البيت و أن الزوجة تقضي أكبر وقتها مع أطفالها حيث يربط المجتمع دوما بين سلوك الطفل و سلوك الأم حتى أن هناك عبارة متداولة و هي " لم تربه أمه " عندما يقوم أحد الأطفال بفعل ينافي الأخلاق ، في حين أن نجاح هؤلاء الأبناء يربط بالأب فيقال " أبناء فلان ! " إن هذا التصور لا يزال يتحكم نسبيا في ذهنية بعض

الأزواج ، رغم أنه في هذه الأسر ، محل دراسة ، تمارس الزوجة أيضا عملا وظيفيا و تقضي ساعات طوال خارج البيت ، و مع ذلك لا يزال يعتقد أنها هي من يجب أن يتحمل هذه المسؤولية و لهذا فإنه لابد من وجود وعي كبير لدى الزوجين في هذه الأسر لأن الطفل أن يلعب و يسأل و يرد عليه من طرف والديه خاصة في ظل غيابهما أغلب الوقت عن البيت و ما يمكن أن يكون لذلك من تأثيرات سلبية على سيكولوجية الطفل .

الاستنتاج العام للفرضية الثالثة :

بعد تحليل جداول الفرضية الثالثة المتعلقة بتأثير القرارات التقليدية للأدوار الزوجين في إعادة توزيع الأدوار بينهما في الأسرة النواتية الجزائرية ، فإننا لمسنا تأثريا نسبيا لهذه التصورات في سلوك الزوجين و موفقتهما من أدوار بعضهما ، ففي الوقت الذي نجد فيه إقبال من طرف الزوجة على ممارسة دور إجتماعي و إقتصادي جديد يتمثل في العمل خارج البيت فإننا نجد في المقابل تقبلا من طرف الزوج لهذا الدور المكتسب لزوجته لكنه تقبل مشروط ، حيث لا يزال الأزواج يرفضون الوسط المختلط لعمل الزوجة كما يرفضون الوظائف التي تتطلب غيابا طويلا و انشغالا كبيرا من الزوجة عن بيتها هذا من جهة و من جهة أخرى نجد الزوجة تعيش تحت ضغط التقاليد و الطبيعة البيولوجية التي تدفعها نحو الأمومة و الأعمال المنزلية و بين ضغط عملها الوظيفي و كل ما يمكن أن يعود منه عليها من أجر و مكانة كما جاء في (38 – 40 – 41) و نجد نفسها بذلك في وضع يدفعها نحو الاختيار ، و هو ليس بالأمر السهل ، فهذا الاختيار أصبح أمرا معقدا ، لأن الزوجة فضلا ن مشاركتها في الحياة الإجتماعية للمجتمع من خلال عملها ، فإن لها دورا آخر ، اقتصادي إجتماعي داخل أسرتها ، باعتبارها شريكة لزوجها في كل القضايا بل أكثر من ذلك ، فإن الزوجة العاملة من أفراد عينتنا تعترف بأنها تتحمل مسؤولية معنوية ، و قلقا نفسيا في مدى نجاح زوجها في عمله و أن تكون له مكانة اجتماعية معتبرة في محيطه ، و ذلك من خلال محاولتها التوفيق بين عملها خارج البيت و داخله ، فهي تتحمل مسؤوليات معقدة و ذات أبعاد متعددة ، إبتداءا من محاولتها النجاح في عملها و تحقيق ذاتها و بناء شخصيتها و مرورا برغبتها في تحقيق السعادة الزوجية و الاستقرار في الأسرة ، إلى العمل على نجاح زوجها في عمله مؤمنة شعوريا أو لا شعوريا بالمقولة " وراء كل رجل عظيم إمرأة " أما فيما يخص دور الزوج في الإنفاق على الأسرة ، فقد لمسنا رفضا حقيقيا لدى الأزواج في أن تتولى الزوجة لوحدها هذا الدور رغم أنها في الواقع تساهم بقسط كبير فيه ، و مع ذلك نجده ينظر إليه على أنه دور ثانوي للزوجة ، و يرفض أي نوع من أنواع إنقلاب الأدوار فدور الإنفاق و الحماية كما أكده من خلال الجداول (39 – 47) هو من أدوار الزوج التقليدية الذي لا يمكن التخلي عنه ، لأنه يرتبط لديه بالمكانة و الكرامة و رغم أننا لمسنا في جداول الفرضية الأولى و الثانية مشاركة هامة من طرف الزوج لزوجته فيما يخص الأعمال المنزلية و مراقبة نشاط الأطفال و متابعة أعمالهم المدرسية و مساعدتهم في شؤونهم اليومية ، فإن هناك نسبة هامة منهم تقل مشاركتهم عندما يتعلق الأمر ببعض الأعمال التي ينظر غليها على أنها خاصة بالمرأة ، كنظافة الأطفال و بعض الأعمال المنزلية كمسح البلاط ، و نسبة هامة أيضا لا تزال تترك أمر تربية الأطفال للزوجة ، مما يعني تأثرهم بالتصور التقليدي الذي يربط بين سلوك الأم و سلوك إبنها باعتبارها هي من يقضي معه وقتا أطول و رغم أن الزوجة هنا تقضي تربية الأطفال للزوجة ، مما يعني أن المجتمع لا يزال يصر على مكانتها الطبيعية في البيت و لهذا فهي تحاول التوفيق بين مختلف المهام الملقات على عاتقها حتى لا يعيد المجتمع أو الزوج النظر في عملها خارج البيت ، لأن كلمة توفيق و كأنها تحمل معنى التهديد حيث إذا لم تنجح في الأولى فنجاحها في الثانية لا ينزع عنها صفة الزوجة الفاشلة ، أي أن ثمة تهديدا لوضعها و دوام وظيفتها ، في حين تعتبر وظيفة زوجها ثابتة

إن التصورات التقليدية لأدوار الزوجين لا زالت تؤثر و لكنها بشكل نسبي في ممارسة كل زوج لدوره ، و موقفه من دور الطرف الآخر ، كما أنه يمكننا القول أن هناك تغيرا كبيرا قد حصل في تقسيم الأدوار بين الزوجين من حيث العمل خارج البيت و داخله ، و الإنفاق و أخذ القرار ، مما يكشف على محاولة تكثيف هامة من كل طرف مع أدوار الطرف الآخر ، رغم تأثرهم بالقيم التقليدية التي لا يستطعون أحيانا التخلص منها

و في الأخير تمكننا أن نقدم ملخص للترابط الموجود بين متغيرات ، الفرضيات الثلاثة في موضوع بحثنا من خلال الرسم الموالي:

الاستنتاج العام للدراسة:

إن دراسة الأدوار الزوجية في ظل التغيير الإجتماعي الثقافي الحاصل في المجتمع الجزائري وبالضبط داخل نمط جديد من الأسر بدأ يعرفه المجتمع وهو نمط الأسرة النواتية –محل الدراسة– برغم كل ما قيل عن وجود فعلي لهذا النمط أو شكلي ، فإننا حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع معرفة طبيعة الأدوار المكتسبة الجديدة لكلا الزوجين داخل هذه الأسرة و الكيفية التي تتوزع بها بينهما، ومن خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى أن التغير الذي مس الكثير من البناءات الإجتماعية لم يواكبه بالمقابل تغير في نسق القيم، حيث لازالت الأسرة تلقن نفس القيم والأفكار لأفرادها وتطبع بها تصوراتهم ونظرتهم للحياة والعلاقات، فيعيشون بها وسط محيط جديد ومتغير ومن ثم يجد الفرد نفسه مضطر للتكيف مع ما يمليه عليه واقعه الجديد وما تلقاه عبر مراحل التنشئة الإجتماعية له، إن هذا الأمر ينطبق على حالة أفراد عينتنا ، إذ نجد أنه في الوقت الذي عرف بناء الأسرة تغيرا اتجه نحو تقليص الحجم بحيث اقتصر على الزوجين وأبنائهما وأخذت فيه الزوجة أدوارا اجتماعية أخرى غير الأدوار التقليدية هو نفسه الوقت الذي لا يزال فيه الزوجين متأثرين بنظام القيم التقليدية وبدا لنا ونحن نحاول تحليل إجابات المبحوثين أننا أمام وضع تبدو فيه الأدوار التقليدية للزوجين وكأنها ساكنة لا حراك فيها أي فقدت الأسس التي قامت عليها في حين تبدو الأدوار الجديدة وهي لم تأخذ مكانها بعد، وبين هذا وذاك يقف الزوجان محاولين التكيف مع هذا الوضع الجديد.

لقد تعددت عوامل وميكانيزمات التغير وأثر ذلك كله على مفهوم الأدوار الزوجية بحيث أخذت أبعادا أخرى لم تكن موجودة سابقا فتغير المكانة الإجتماعية للزوجة نتج عنه تغير في الأدوار المنسوبة إليها ومن أجل تحقيق الإستقرار و التوازن في الأسرة فإن الزوجان يدخلان في علاقة جديدة مع أدوارهما أيضا، وقد تبين أن كلا من الزوجين يبذل جهدا للتكيف مع الوضع الجديد، وذلك عن طريق مساعدة كل منهما الآخر على القيام بدوره والمشاركة في ذلك أيضا وسواء كانت مشاركة الزوجة في أدوار الزوج التقليدية (الإنفاق وإتخاذ القرار، والعمل خارج البيت) أو مشاركة الزوج الزوجة في الأعمال المنزلية وشؤون الأطفال فإن مفهوم المشاركة يعتبر جديدا في قاموس الأدوار الزوجية وقد أثر ذلك إيجابا على نوع العلاقة السائدة بين الزوجين وهو ما من شأنه أن يؤثر مستقبلا على العلاقات الأسرية ككل خاصة إذا علمنا أن الكثير من الأزواج الشباب يفضل السكن في بيت مستقل ومستأجر على السكن مع أسرة الأهل سواء كان بإمكانهما من ناحية سعة المسكن ذلك أولا، ورغم الأزمة المادية الخانقة التي يعرفها المجتمع ككل.

ومن جهة أخرى فرغم أن الأزواج متأثرين بالظروف المادية في تحديد أبعاد أدوارها الزوجية إلا أن واقع التغير الثقافي وتأثير وسائل الإعلام قد أثر في تصورهما لما يتحتم عليهما القيام به، وفي الحقيقة فإن الأزواج والزوجات الذين كانوا محل دراستنا رغم كل محاولاتهم للتكيف والاقتناع بأهمية الأدوار التي يقومون بها والكيفية التي يحاولون بها توزيعهما بينهم إلا أنهم يبقون متأثرين إلى حد ما بالتصورات التقليدية لأدوار الزوجين التي رسخها لديهم النظام الإجتماعي للمجتمع الجزائري الذي يلعب فيه نسق القيم دورا كبيرا في

ترسيخ الكثير من الأفكار والمفاهيم، حيث يبد أحيانا أن توزيع الأدوار بينهما مؤقت وظرفي وأن التكيف مع وضعهما الجديد لم يصل بعد إلى عمق شخصياتهم.

وفي نهاية بحثنا نخلص إلى أن إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين في الأسرة النواتية تؤثر فيه بنسبة كبيرة الظروف المادية ويساهم المستوى التعليمي إيجابيا في توزيع الأدوار بينهما، ويبقى هذا التوزيع نسبيا تؤثر فيه التصورات التقليدية بحيث يتفق الزوجان على ضرورة المحافظة على الأدوار الطبيعية لهما وأن مشاركة كل منهما للآخر لايعني أن تنقلب الأدوار بينهما.

إن كل ما يمكن قوله هنا أن تأثير التغير البنائي للأسرة على أدوار الزوجين يشير إلى وجود وعي نسبي عند كل منهما بضرورة إعادة توزيع هذه الأدوار بينهما بشكل يحقق الشراكة الدائمة و المساعدة المتبادلة و الإستقرار في الأسرة وضمان علاقات ودية إلا أن ارتفاع مكانة الزوجة نسبيا إلى المشاركة الفعلية في مناقشة واتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الأسرة ومشاريعها الحالية والمستقبلية، وفقدان الزوج الكثير من سلطاته التقليدية، يبدو أنه لم يأخذ طابع الشمولية و العموم في كامل الأسر، ومع ذلك فإن كل المؤشرات التي جاءت في خلاصة بحثنا هذه تدفعنا للتساؤل عما إذا كانت هناك ضرورة للحديث عن إعادة تعريف الأدوار الزوجية مستقبلا في السير نحو تأسيس الأسر النواتية وزيادة إقبال الزوجين على اعتبار العلاقة والأدوار بينهما شراكة دائمة. وتبقى نتائج هذا الموضوع نسبية باعتبار أنهما إعتمدت على عينة محددة من هذا النوع الأسر (الأسر النواتية).

كما يبقى هذا الموضوع، موضوعا جديدا يستحق أن يأخذ حقه من العناية و التعميق أكثر خاصة وأن سرعة التغير الإجتماعي الذي يعرفه المجتمع الجزائري مع عدم مواكبة كامل عناصر التنظيم الإجتماعي والثقافي له، وبقاء النسق القيمي في معزل عن التفاعل الإجابي مع متطلبات هذا التغير، سيكون له حتما عظيم الأثر على الأسرة برغم أنها أكثر البناءات الإجتماعية مقاومة للتغير، وهو ما نرجو أن يجد إهتماما لدى الباحثين و المختصين في الأسرة، ولعله يكون محل اهتمامنا في مستويات أخرى من البحث.

يتناول موضوع هذه الرسالة كما هو موضح في عنوانه: توزيع الأدوار بين الزوجين في الأسرة النواتية الجزائرية، بين التصورات التقليدية و التغير الاجتماعي الثقافي و هو بذلك يدخل في إطار الدراسات التي تتناول الأسرة الجزائرية عموما، و كما هو معلوم فالأسرة الجزائرية اليوم تندرج تحت عدّة أشكال و أنماط بنيوية، و ينعدم معها أي وجود لتصنيف واضح لها إحصائيا و سوسيولوجيا، مما يصعب من مهمة الباحث في هذا المجال، و مع ذلك فقد تولدت لدينا رغبة عميقة في أن نساهم سوسيولوجيا من خلال هذا البحث في دراسة ما يسمّى بالأسر النواتية أو الزواجية، خاصة و أن معظم البحوث و الدراسات التي تناولت المجتمع الجزائري ركزت على دراسة الأسرة الممتدة و التقليدية و على بعض المواضيع الفرعية المحيطة بهما.

إذن فقد كان اختيارنا لموضوع الأدوار الزوجية في الأسرة النواتية عن قصد و وعي تام بأهميته، بالرّغم من أنّ هناك من يعتبر أنّ هذا النمط الجديد لا يوجد ثقافيا في مجتمعنا، و إنّما هو موجود من حيث الشكل فقط، إلاّ أنّه من خلال الدراسات النظرية و بعض الملاحظات اليومية للمحيط الذي نتواجد فيه، تأكد لدينا أنّ هذا التغير في البناء ينجر عنه حتما تغير في العلاقات و الوظائف و الأدوار، حتى و إن كان ذلك نسبيا، ممّا دفعنا إلى محاولة الربط بين مختلف العوامل الداخلية و الخارجية المحيطة بالأسرة، و ذلك من خلال فهم و إدراك العلاقات الداخلية بين السلطة و المكانات و الأدوار من مختلف أوجهها المتناقضة و المتكاملة و من خلال فهم المحيط الاجتماعي و المهني و المستوى التعليمي و الاقتصادي و غيرها من العوامل التي تشكل الإطار العام لنشأة العلاقات ما بين أفراد الأسرة، و ما بينهم و بين محيطهم الاجتماعي، لأنّ فهم هذه العوامل من شأنه أن يمكننا من الحصول على عناصر و متغيرات سوسيولوجية هامة لفهم إشكالية البناء الأسرى في المجتمع الجزائري المعاصر الذي نراه من الإشكالات السوسيولوجية الهامة لعلم الاجتماع في الجزائر.

و لهذا فقد حاولنا أن نتفتح الباب أمام نقاش علمي حول السلطة و الأدوار الزوجية في الأسرة النواتية بالتحديد، ، آخذين بعين الاعتبار أنّ الرزنامة اليومية لنشاطات الأسرة النواتية يختلف عن العائلة التقليدية، مما يعني الحديث عن أدوار معينة يقوم بها الزوجان داخل البيت أو خارجه سواء كانت طبيعية أو مكتسبة، وهو ما دفعنا لدراسة ما يسمّى بنظرية الدور الاجتماعي بما أنّ هذا المفهوم عنصر أساسي في بحثنا، و يحتل أهمية كبرى في التحليل

السوسيولوجي الواسع و الضيق، مما جعل بارسونز و دهراندورف يعتبران علاقات الدور عناصر أساسية بالنسبة لعالم الاجتماع، كما الجزئيات بالنسبة لعالم الفيزياء.

و وصولا إلى الأهداف التي سطرناها جاءت هذه الرسالة في ثلاثة أجزاء، الأول يتناول الجانب المنهجي أين تم طرح الإشكالية المراد دراستها، الفرضيات، عينة البحث و التقنيات المستعملة.

أما الجزء الثاني و هو الجانب النظري للدراسة فقد ضم أربع فصول: الأول و يعتبر فصلا تمهيديا تطرقنا فيه لأهمية الأسرة ووظائفها، و سيرورة تطورها من خلال أهم النظريات التي تناولت هذا الجانب و أهم الانتقادات الموجهة لها، في حين تناول الفصل الثاني الأسرة الجزائرية ماضيًا و حاضرًا وفق ثلاث مراحل من تطورها السوسيو تاريخي، حيث تمثل المرحلة الأولى ما قبل الاستعمار الفرنسي، أين قمنا بتحليل البنية الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية للعائلة الجزائرية بتلك الفترة، و الثانية تمثل مرحلة الاستعمار الفرنسي و تداعياته على الأسرة حيث تناولنا بنية العائلة الجزائرية الممتدة آنذاك، و قمنا بتتبع تطور و توزيع الأدوار بين الزوجين عبر مراحل التنشئة الاجتماعية لأفراد الأسرة الجزائرية، من خلال نقاط رأيناها هامة هي: التربية الأسرية، التعليم، تقسيم العمل، الزواج أما المرحلة الثالثة وهي ما بعد الاستقلال بكل ما تبعها من تحولات في بنية الأسرة و في مواقفها و توجهاتها.

أما الفصل الثالث فقد تطرقنا فيه إلى عوامل التغير الاجتماعي و الثقافي في الجزائر و الظروف الاقتصادية للمجتمع و انعكاسات كل ذلك على الأسرة الجزائرية، في حين تطرقنا في الفصل الرابع و الأخير إلى ظروف تشكل الأسرة النواتية، و تغير المكانة الاجتماعية لأفرادها، خاصة مع عمل الزوجة و من ثم كيف يؤثر ذلك على علاقتها بزوجها و في إعادة توزيع الأدوار بينهما من خلال محاور هامة هني: تقسيم العمل، الإنفاق، أخذ القرار و تربية الأطفال.

أما الجزء الثالث و المتمثل في الجانب الميداني، فقد قمنا من خلاله بالتحقق من فرضيات بحثنا، بحث يتناول كل فصل فرضية معينة و ينتهي بنتائج كل واحدة منها، و أنهينا بحثنا بتقديم النتائج العامة للدراسة.

لقد حاولنا طرح إشكالية موضوعنا هذا آخذين بعين الاعتبار التغير الاجتماعي الثقافي الذي كان له أثر بالغ على بنية الأسرة و وظائفها و العلاقات بين أعضائها، هذا التأثير الذي تميز في بداية الأمر بتفتح نسبي أمام بعض المظاهر، كتعليم المرأة و خروجها للعمل، و ازدادت وتيرته مع بداية التفتح السياسي و الاقتصادي في أوائل الثمانينات و تطور وسائل الاعلام والاتصال، و ظهور بعض الحركات التحررية التي تنادي بحرية المرأة و حقوقها، كل هذا كان له تأثير واضح على الأسرة التي وجدت نفسها في مواجهة جملة من المطالب الاقتصادية من جهة، و ضرورة التكيف مع أنماط جديدة للحياة يفرضها كل ذلك المحيط المتغير من جهة أخرى.

لقد أدى العمل المشترك و فتح بعض المساحات العمومية أمام المرأة إلى تعزيز فرص الاحتكاك و الالتقاء المباشر، مما سمح بهامش معتبر للزوجين لاختيار بعضهما البعض، كما زادت إرادة الأزواج الشباب و رغبتهم في الاستقلالية بالسكن عن الأهل. و شيئا فشيئا أصبح هذا النمط أي الأسر النواتية ـ أمرًا واقعيًا و مألوفا في المدن الكبرى ـ أين ساهمت سياسة السكن و الإسكان التي تبنتها الدولة منذ بداية الثمانينات في ظهورها، نظرا للنمط السكني المتمثل في شقق بالعمارات و القائم على هندسة عصرية أثرت على تراجع الأسر الممتدة لحساب هذا النوع الجديد من الأسر، و هذا تغير في بنية الأسرة أحدث تغيرًا في الأدوار الزوجية سواء كان ذلك من حيث الشكل أو المضمون، و خاصة في الأسر النواتية ذات الزوجة العاملة التي أصبحت تقوم فضلاً عن أدوارها التقليدية بأدوار أخرى جديدة لم تكن تمارسها من قبل، و بالإضافة إلى هذه العوامل، فإنّ ثمّة عاملاً هامًا كان له تأثيره الكبير، و هو الظروف الاقتصادية المزرية التي تعيشها الأسرة الجزائرية اليوم بحيث أصبح دخلا واحدا لا يسدّ حاجياتها الأساسية، مما سمح للزوجة بالخروج للعمل و بموافقة الزوج نفسه، و نتج عن ذلك أن أصبحت تشارك الزوجة في الإنفاق على أسرتها، و في اتخاذ القرارات التي تعنيها (الأسرة).

كما تقلص الوقت الذي تمنحه لأبنائها و رعاية بيتها، زيادة على تغير مكانتها داخل الأسرة و دخولها في علاقة جديدة مع زوجها غير تلك التي تعودت عليها الزوجات في الأسرة التقليدية، و بطبيعة الحال فإنّ هذه التغيرات لا تحدث بمعزل عن الزوج، فأي تغير في دور أحد الزوجين يؤدّي بالضرورة إلى تغير في دور الطرف الآخر.

و لهذا كان لابد علينا من تحليل المعادلة السوسيولوجية الهامة و المتمثلة في العلاقة بين تعلم الزوجة و عملها و استقلاليتها المادية و المعنوية ـ و إن كانت نسبية ـ و التحولات في بنية الأسرة من جهة و تأثير كل هذا على أدوار الزوج كطرف ثاني في هذه المعادلة من جهة ثانية، خاصة إذ علمنا أنّ للعلاقة الزوجية تأثير هام على الحياة الأسرية و استقرارها و حتى على شخصية الطفل و حياته المستقبلية.

و بناءًا على ما سبق، فالأدوار الجديدة المكتسبة للزوجة و الزوج تشير إلى أنّ هناك إعادة توزيع للأدوار بينهما يختلف عن التوزيع التقليدي القائم في الأسرة التقليدية، هذا التوزيع الجديد يتوقف على مدى تكيف كل منهما مع دوره و دور الطرف الآخر و ما ينتج عنه من توافق و انسجام أو توتر و صراع، و هو ما دفعنا للتساؤل عمّا إذا كان هذا التوزيع توزيعًا واعيًا ناتجا عن سيرورة تطورية داخلية للثقافة الجزائرية؟ و من ثم فهو تغير داخلي ذاتي يكتب له الاستمرار، أم نتيجة حتمية للظروف الاقتصادية التي تجعل تدبير المعيشة أولى الأولويات للزوجين؟ و هل يؤثر ارتفاع المستوى التعليمي للزوجين إيجابا أو سلبا على كيفية توزيع الأدوار بينهما، و إلى أي حد تؤثر التصورات التقليدية للأدوار الزوجية في إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين في الأسرة النواتية الجزائرية محل الدراسة؟

و للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة فرضية عامة، تتفرع عنها ثلاث فرضيات جزئية هي:

الفرضية الأولى: الظروف الاقتصادية التي تعيشها الأسرة النواتية الجزائرية أدت إلى إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين.

الفرضية الثانية: ارتفاع المستوى التعليمي للزوجين في الأسرة النواتية الجزائرية يؤثر إيجابا في إعادة توزيع الأدوار بينهما.

الفرضية الثالثة: التصور التقليدي السائد للأدوار الزوجية أدى إلى إعادة توزيع نسبي للأدوار بين الزوجين في الأسرة النواتية الجزائرية.

و للإجابة على هذه الفرضيات، اعتمدنا على عينة إجمالية تتمثل في 208 زوج و زوجة من أسر مختلفة أي يمثل كل زوج أسرة معينة و تمثل كل زوجة أسرة أخرى و قد لجأنا إلى ذلك بسبب الصعوبات التي تلقيناها بشأن اختيار الأزواج، و الزوجات من نفس الأسرة.

لقد مرّ بحثنا بمراحل معينة تمثلت في البداية بتخصيص وقت كبير للبحث الاستطلاعي الميداني لاستجلاء نقاط الغموض في الموضوع، و تحديد أدق لزوايا التناول، و كانت وسيلتنا في ذلك إجراء مقابلات مع تسعة (09) أزواج من نفس الأسرة، و خمسة (05) زوجات و ثلاثة (03) أزواج من أسر مختلفة، أي بمجموع ستة و عشرون (26) زوج و زوجة، و هو ما ساعدنا في صياغة الاستمارة النهائية التي تم توزيعها على عينة بحثنا النهائية و التي تم اختيارها باتباع طريقة الكرة الثلجية أي العينة التراكمية La boule de neige، نظرًا لعدم تجانس مجتمع بحثنا، أي عدم وجود الأسر النواتية في مكان واحد محدد، مما يتيح المجال لإتباع طرق أخرى في اختيار العينة، و تمّ تحديد عينة بحثنا على الخصائص التي تم وضعها في المفهوم الإجرائي للأسرة النواتية و على المحددات التالية:

- الإقامة في مسكن مستقل.
- ممارسة الزوجة لعمل وظيفي أو حر.
- وجود الأطفال في الأسرة.

و جرت عملية البحث الميداني على مجال زمني دام ثلاثة أشهر و على مجال جغرافي شمل بعض المدن بالجزائر العاصمة مثل بن عكنون، دالي براهيم، بلكور، بولوغين، عين الله، الأبيار و القبة، و تمّ اختيار هذه المناطق على حسب الأفراد الأولين الذين تمّ الاتصال بهم، و بلغت عينتنا النهائية 208 زوج و زوجة، وجهت لكل منهما استمارة خاصة به، حيث احتوت استمارة الزوج على ستة و عشرون (26) سؤال و ثلاثة و ثلاثين (33) سؤال بالنسبة لاستمارة الزوجة، و تتضمن الأسئلة المغلق و نصف المغلق و المفتوح، و نشير هنا إلى أنّ الاستمارات الموزعة كانت في أكثر من 80% منها باللغة الفرنسية، تلبية لرغبة أفراد العينة الذين طلبوا ذلك.

و بعد جمع هذه الاستمارات قمنا بتصنيفها و تبويب المعطيات و ترميزها و حساب التكرارات و التوزيعات، و وضعها في جداول إحصائية كمرحلة أولى، و في المرحلة الثانية قمنا بإيجاد الترابطات بين المتغيرات وفق فرضيات البحث، ثم حاولنا قراءة هذه الترابطات و تحليلها و البحث عن دلالتها السوسيولوجية، كما أنّنا قمنا بوضع جداول خاصة بعينة بحثنا من الزوجات و أخرى خاصة بالأزواج، نظرا للأسئلة المختلفة التي وجهت لكل منهما و تسهيلا لقراءة المعطيات إحصائيًا و سوسيولوجيا.

و بعد هذا العرض لإشكالية الموضوع و فرضياته و منهجية البحث، نصل إلى استعراض أهم النتائج المتوصل إليها.

بالنسبة لنتائج الفرضية الأولى: المتمثلة في مدى تأثير الظروف الاقتصادية للأسرة النواتية على إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين فقد تبين أن:

الظروف المادية الصعبة للأسرة تشكل دافعًا كبيرًا للزوجة لممارسة عمل وظيفي بغرض تحسين المستوى المعيشي لأسرتها، و هو الدافع نفسه الذي ساهم في تكوين الموقف الإيجابي للزوج من عمل زوجته، من أجل مساعدته في تحمل أعباء الأسرة المادية، مما جعل الزوجة تكتسب هذا الدور الهام الذي كان و لا يزال في تصور المجتمع دورًا خاصا بالزوج، و انعكس ذلك على مكانتها داخل الأسرة، بحيث أصبحت تشارك في تسيير ميزانية البيت و أخذ القرار الخاص بحياتها الأسرية و الزوجية، حيث لاحظنا أنّ درجة مشاركة الزوجة في أخذ القرار تتناسب طرديًا مع مشاركتها في الإنفاق، و أثر هذا تأثيرًا مباشرًا على بعض أدوار الزوج الذي أصبح يميل أكثر إلى مشاركة زوجته في الأعمال المنزلية، بحيث لاحظنا أن هذا التوجه يزداد كلما كان دخل الزوج غير كاف و لا يملك سكانا عائليا خاصا و كلما كانت درجة مشاركة الزوجة في الإنفاق قوّية، فمشاركة الزوج لزوجته في القيام بشؤون الأطفال ومراقبة نشاطاتهم و ألعابهم و متابعة أعمالهم المدرسية يعتبر دورًا جديدًا اكتسبه الزوج بعد أن كان هذا الدور خاصا بالزوجة، و ما على الزوج سوى تحصيل القوت لدرجة يصبح معها لزامًا على الزوجة أن تسهر على راحته، و تمنع الأولاد من إزعاجه عند عودته من العمل، و هو ما يجعلنا نقول أن الزوج بدأ يتكيف مع إفرازات و انعكاسات الأدوار الجديدة التي تمارسها الزوجة، و ذلك تحت الضغط المادي الذي يجعله بحاجة إلى راتبها، هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن درجة تفهم كل من الزوجين لأدواره و تكيفه مع أدوار الطرف الثاني يؤثر بشكل كبير على العلاقة الزوجية حيث وجدنا أنّه كلما شارك الزوج زوجته أمور البيت و الأطفال، و كلّما شاركته هي في الإنفاق، كلّما زادت نسبة التفاهم و الاحترام بينهما، و التي أخذت المرتبة الأولى في إجابات أفراد العينة، في حيث أخذت علاقة التوتر المرتبة الثانية، و علاقة الصراع المرتبة الثالثة بنسبة ضعيفة، و علاقة التوتر و الصراع هذه تعكس في الحقيقة اصطدام الزوجين بما تلقياه من تنشئة اجتماعية تقوم على تقسيم العمل على أساس الجنس و ترسخ قيم النظام الاجتماعي التقليدي.

إذن فالظروف المادية للأسرة النواتية أثرت إلى حد بعيد في اكتساب كل من الزوج و الزوجة لأدوار جديدة أحيانا، بشكل نهائي و واضح، و أحيانا بشكل نسبي، فممارسة الزوجة لأدوار جديدة تتمثل في العمل خارج البيت، الإنفاق و أخذ القرار، و تقبل الزوج لهذه الأدوار و مشاركته في أدوار الزوجة التقليدية يبدو أنّه يتم تحت ضغط مادي مفروض على كل منهما، و من ثمّ يمكن القول أنّه شكلي، إذ سرعان ما يصرّح كلاً منهما بموقفه الحقيقي لو تحسنت ظروف الأسرة المادية.

أما نتائج الفرضية الثانية المتعلقة بمدى تأثير المستوى التعليمي للزوجين في إعادة توزيع الأدوار بينهما في الأسرة النواتية فقد تبين لنا أنّ الزوجات ذوات المستوى التعليمي المرتفع ينظرن إلى عملهن على أنّه دور جديد اكتسبنه بحكم تعلّمهن و أنهن يسعين من خلاله لتحقيق مكانة اجتماعية متميزة في المجتمع، و الحصول على استقلاليتهن المادية و المعنوية و بناء شخصياتهن و الاعتماد على النفس و تحمل مسؤولياتها، و هو التوجه نفسه الذي نجده عند الأزواج من المستويات التعليمية المرتفعة، بحيث ينظرون إليه كحق للزوجة لا يمكنهم حرمانها منه و تأكدنا من هذا الموقف عندما صرّحوا بأنهم لن يطلبوا من زوجاتهم التوقف عن العمل حتى و لو توفرت لديهم شروط حياة أفضل و تحسنت ظروفهم المادية، و ذلك من خلال الجداول 25، 26، 27، مما يعكس نظرة تتجاوز الحاجة المادية، إلى ما يمكن أن ينتج عن ذلك من مكانة اجتماعية و غيرها.

أما الزوجات من مستوى تعليمي منخفض، فينظرن إلى هذا الدور على أنّه عبئ أثقل كاهلهن، و نفس الموقف يبديه الأزواج من المستويات التعليمية المنخفضة الذين صرّحوا بأنّ ممارسة زوجاتهم للعمل يتم تحت ضغط الظروف المادية، و أنّ الأمر سيتغير لو تحسنت هذه الظروف، هذا من جهة، و من جهة أخرى نلمس تغيرًا كبيرًا لدى الأزواج فيما يخص حق التصرّف في ممتلكات الزوجة، حيث لا يتدخل الأزواج من أفراد عينتنا في كيفية إنفاق الزوجة لراتبها الشهري، أو يتعزز هذا الموقف كلما كان المستوى التعليمي للزوج مرتفعا.

أما فيما يخص أخذ القرارات داخل الأسرة، و الأسلوب الذي يتم به ذلك، فإنّ أسلوب النقاش و الحوار و التفاهم أخذ مكان أسلوب الأمر و الطاعة و التنفيذ الأعمى لأوامر الزوج، الذي كان سائدًا في الأسر التقليدية، حيث يزداد هذا التوجه نسبيا بازدياد المستوى التعليمي للزوجة و الزوج، و ينطبق الأمر أيضا على عملية تنظيم النسل في الأسرة التي تخضع للنقاش

و الإتفاق كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجين، في حين تشكل شيئا من الخلاف لدى المستويات التعليمية المنخفضة حيث يخضعون لتأثير التصور التقليدي المرتبطة بالإنجاب و تحديد عدد الأولاد الذي يعتبر من حق الزوج، و ليس للزوجة، خاصة إذا كان نصيبها من الإنجاب إناثا، إذ لا يمكنها هنا التوقف عن الإنجاب ـ مكرهة ـ حتى و إن كان ذلك يهدد صحتها، و لهذا فإنّ هناك تغيرًا ملحوظا من خلال أجوبة أفراد العينة الذين أكدوا على أنّهم لا يبحثون عن العدد، و إنما يفكرون في تربية نوعية لأطفالهم و وجوب تعليمهم و ضمان مستقبلهم، خاصة مع تدهور المستوى الاقتصادي الذي يعشيه المجتمع و الذي ينعكس على الأسرة، أما فيما يخص مشاركة الزوج في الأعمال المنزلية و شؤون الأطفال و الذي تعمدنا أن نسأل عنه الزوجات بدل الأزواج لنعرف حقيقة المشاركة، فقد تبين لنا أن هناك اتجاها عامًا نحو المشاركة حيت ترتفع النسبة كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج، و لو أننا لمسنا استثناء عند فئة ذوي المستوى التعليمي ابتدائي الذين يشاركون زوجاتهم بصفة معتبرة مما قد يعود إلى الجو الثقافي العام للأسرة، أو المحيط أو لتأثرهم بظروفهم المادية كما رأينا ذلك في الفرضية الأولى، و لنعرف تأثير المستوى التعليمي للزوجة أكثر على نظرتها للأدوار الجديدة التي تقوم بها وجهنا لها سؤالين حول تصورها للفرق بين الزوجة العاملة و الماكثة في البيت، و حول طموحاتها التي تتمنى تحقيقها، حيث بدا لنا الفرق واضحًا بين المستويات التعليمية المختلفة، إذ في الوقت الذي تفضل ذوات المستوى التعليمي المنخفض الزوجة الماكثة بالبيت باعتبار أنها تتمتع أكثر بحياتها الزوجية و بأبنائها و مرتاحة نفسيا أكثر، و تنحصر طموحاتهن في الجوانب المادية كشراء مسكن أو سيارة، مما يعني تغلب الأزمة الاقتصادية على تفكيرهن، نجد أن ذوات المستويات التعليمية المرتفعة يفضلن الزوجة العاملة باعتبارها تقدر قيمي المال و الوقت أكثر و متفتحة على العالم رغم التعب الذي تناله جسديًا و معنويًا، في حين تتمثل طموحاتهن في النجاح بحياتهن العملية و الحصول على ترقية، و مواصلة تعليمهن مما يضمن لهن مكانة أكثر تميزًا في المجتمع كما جاء في الجداول (36 و 37).

و هكذا يمكننا القول أن المستوى التعليمي للزوجين يؤثر على طبيعة توزيع الأدوار بينهما، فكلما كان أحدهما أو كلاهما من مستويات تعليمية عالية، كلما كان هناك تفاهم وتعاون، بحيث تمارس الزوجة أدوارها المكتسبة إلى جانب أدوارها الطبيعية و التقليدية، و يتقبل الزوج عمل زوجته، و مشاركتها في الإنفاق و اتخاذ القرار و تسيير ميزانية البيت وغيرها، إلاّ أن

هناك تفاوت نسبي بين المستويات التعليمية للأزواج فيما يتعلق بمساهمتهن في القيام ببعض الأدوار المنزلية التي اعتبرت تقليديا من أدوار الزوجة الطبيعية.

أما الفرضية الثالثة التي حاولنا من خلالها أن نعرف مدى تأثير التصورات التقليدية للأدوار الزوجية على الزوجين في الأسرة النواتية في إعادة توزيع الأدوار بينهما فقد توصلنا إلى أن التصورات التقليدية لأدوار الزوجين تؤثر نسبيًا على مواقفهما من أدوار بعضهما البعض، ففي الوقت الذي نجد فيه إقبال من طرف الزوجة على ممارسة دور اجتماعي و اقتصادي جديد من خلال عملها خارج البيت، فإننا نجد في مقابل هذا تقبلاً مشروطًا من طرف الزوج، لذلك فهو لا يزال يرفض الوسط المختلط، و الوظائف التي تتطلب غيابًا طويلاً و انشغالاً عن البيت، و الذي قد يمس سمعته و شرفه من جهة أخرى فإننا نجد الزوجة تعيش تحت ضغط التقاليد و الطبيعة البيولوجية التي تدفعها نحو الأمومة و الأعمال المنزلية من ناحية، و بين ضغط عملها الوظيفي، و ما يمكن أن يعود منه عليها من أجر و مكانة كما جاء في الجداول (38، 40، 41).

حيث صرحت العديد من الزوجات أنهن فضلاً عن الدور الاقتصادي و الاجتماعي الذي يمارسانه اتجاه أسرهن و المجتمع، فإنهن يتحملن مسؤولية معنوية و قلقا كبيرين إزاء عمل الزوج، حيث يحاولن دوما التوفيق بين عملهن داخل و خارج البيت بما يساعد الزوج في النجاح في عمله و أن تكون له مكانة اجتماعية معتبرة في محيطه، و كأنها مؤمنة شعوريًا أو لاشعوريا بأنه "وراء كل رجل عظيم امرأة"، في حين أن الزوج لا يتحمل هذا القلق النفسي المتعلق بدفع زوجته نحو النجاح و التفوق في عملها. أما فيما يخص دور الزوج في الإنفاق على أسرته فقد لمسنا رفضًا حقيقيا لدى الأزواج في أن تتولى الزوجة لوحدها هذا الدور، فهو بالنسبة له دور ثانوي لها و من ثم فهو يرفض أي نوع من أنواع انقلاب الأدوار.

فدور الإنفاق و الحماية هما من الأدوار التقليدية للزوج اللذان لا يمكن التخلي عنهما لأنه يرتبط لديه بالسلطة و بالمكانة و الكرامة، و رغم أننا لمسنا مشاركة هامة من طرف الزوج لزوجته فيما يخص الأعمال المنزلية و مراقبة نشاط الأطفال و متابعة أعمالهم المدرسية و مساعدتهم في شؤونهم اليومية، فإن نسبة هامة منهم تقل مشاركتهم عندما يتعلق الأمر ببعض الأعمال التي ينظر إليها على أنها خاصة بالمرأة كنظافة الأطفال و مسح البلاط، و إضافة على هذا فإن نسبة معتبرة لا تزال ترى في تربية الأطفال أمرًا خاص بالزوجة تأثرًا منهم

بالتصور التقليدي الذي يربط بين سلوك الأم و سلوك ابنها باعتبارها هي من يقضي معه وقتا أطول، رغم أن الأمر هنا يختلف أين تقضي الزوجة وقتا طويلاً خارج البيت في عملها كما يحصل مع الزوج وهو ما يترجم إصرار المجتمع على أن مكانة الزوجة الطبيعة في البيت، مما يجعلها تعيش حالة تهديد مستمر لدوام وظيفتها بعكس الزوج، و إن نجحت في عملها، فهذا لا ينزع عنها صفة الزوجة الفاشلة إذ لم تنجح في حياتها الزوجية و الأسرية.

إذن فالتصورات التقليدية للأدوار الزوجية لا تزال تؤثر و لكن بشكل نسبي في ممارسة كل منهما لدوره و موقفه من دور الطرف الآخر، إلاّ أن هناك تغيرًا كبيرًا قد حصل فيما يخص تقسيم العمل، الإنفاق، أخذ القرار مما يكشف عن محاولة تكيف هامة من كل طرف مع أدوار الطرف الآخر.

و في الأخير يمكننا القول أن دراستنا للأدوار الزوجية في الأسرة النواتية برغم كل ما قيل عن وجود فعلي أو شكلي لهذا النمط، هو محاولة منا معرفة طبيعة الأدوار المكتسبة الجديدة لكليهما داخل هذه الأسر و كيف تتوزع بها بينهما، و من خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى أن التغير الذي مسّ الكثير من البناءات الاجتماعية لم يواكبه بالمقابل تغير في نسق القيم، ففي الوقت الذي عرف بناء الأسرة تغيرًا اتجه نحو تقليص الحجم مقتصرًا على الزوجين و أبنائهما و أخذت فيه الزوجة أدوارا اجتماعية غير الأدوار التقليدية، هو نفسه الوقت الذي لا يزال فيه الزوجان متأثرين بنظام القيم التقليدية، حيث وجدنا أنفسنا و نحن نحاول تحليل إجابات المبحوثين أمام وضع تبدو لنا فيه الأدوار التقليدية للزوجين و كأنها ساكنة، و أما الأدوار الجديدة فهي لم تأخذ مكانها الدائم و الثابت و بين هذا و ذاك يقف الزوجان محاولين التكيف مع هذا الوضع الجديد و إيجاد صيغ للتوافق بينهما في أداء الأدوار المطلوبة منهما داخل البيت و خارجه، وهو التوافق الذي لا بد أن يحدث على مستويين: المستوى الأول و هو مستوى التقبل و الاقتناع النفسي و المستوى الثاني و هو الممارسة الفعلية الدائمة.

غير أنه كون هذه الأسر تعيش في وسط تتأثر و تؤثر فيه، فإن هناك عوامل و ميكانيزمات عديدة تساهم إيجابا أو سلبا في تحديد و تسيير العلاقات و الأدوار داخل الأسرة و بين الزوجين، خاصة و أننا انطلقنا في دراستنا هذه من حقيقة الواقع الاجتماعي الجزائري الخاضع لتأثير اجتماعي و ثقافي سريع.

لقد أخذ مفهوم الأدوار الزوجية أبعادًا أخرى لم تكن موجودة سابقا، فتغير المكانة الاجتماعية للزوجة و ارتفاعها إلى المشاركة الفعلية في الإنفاق و المناقشة و اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الأسرة و مشاريعها الحالية والمستقبلية و فقدان الزوج للكثير من سلطاته التقليدية و مشاركته لزوجته سواء في الأعمال المنزلية أو في شؤون الأطفال اليومية لا يمكن القول بأنه أخذ طابع الشمولية و العموم في كامل الأسر، إلاّ أن الشيئ الذي نركز عليه هنا هو مفهوم المشاركة الذي يعتبر جديدًا في قاموس الأدوار الزوجية للأسرة الجزائرية و قد أثر هذا إيجابا على نوع العلاقة السائدة بين الزوجين مما من شأنه أن يؤثر مستقبلا على العلاقات الأسرية ككل خاصة في حال توجه الشباب نحو تفضيل السكن المستقل عن الأهل.

و هكذا فإن إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين في الأسرة النواتية يخضع بشكل كبير لتأثير الأزمة الاقتصادية الراهنة، كما يخضع لنظام القيم التقليدي ـ بشكل نسبي ـ ليستمد منه تصوره لحقيقة الأدوار الزوجية و كيفية ممارستها و يساهم المستوى التعليمي إيجابا في وجود نوع من التوزيع للأدوار يحقق مبدأ المشاركة من الطرفين للقيام بأدوار بعضهما البعض.

و مع أن هذا التوزيع بدا لنا ظرفيا و شكليا تحت الضغط المادي في ظل التغير الاجتماعي السريع الذي يعرفه المجتمع، فإن ذلك يدفعنا للتساؤل عما إذا كان بالإمكان الحديث مستقبلا عن إعادة تعريف الأدوار الزوجية la reconnaissance des rôles، خاصة إذا علمنا أن الظروف المادية للأسرة لا تزال قائمة و ربما ستستمر على مدى سنوات عديدة قادمة.

مما يجعلنا نتساءل:

إلى أي مدى يبقى الزوجان يمارسان أدوارهما التقليدية و الجديدة تحت هذا الضغط؟ و متى ينتقل هذا التوزيع من مجرد الرضوخ لواقع مفروض و مجبرين على مسايرته إلى مستوى التقبل النفسي و الذهني، مما يمكنه أن يساهم في تخفيف الضغط النفسي على الزوجين ... و هو ما يحتاج إلى دراسات أخرى لإيجاد إجابات لها، مما يساهم في دراسة إشكالية الأدوار الزوجية في هذا النمط من الأسر و يساهم من ثم في إثراء مكتبة المعرفة السوسيولوجية الجزائرية.

المراجع باللغة العربية

I-مراجع حول: المجتمع، الأسرة، التغير الاجتماعي.

1-الخشاب (مصطفى)، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت

2-الخشاب (مصطفى)، دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو مصرية، 1977

3-الخولي (سناء)، التغير الاجتماعي و التحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

4-الخولي (سناء)، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفية الجامعية، إسكندرية، 1999

5-بركات (حليم)، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط$_1$ ،2000 .

6-جلبي (عبد الرزاق)، دراسات في المجتمع و الثقافة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، .1989

7-سيد (محمد بدوي)، المجتمع و المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، .1988

8-شرابي (هشام)، النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي، تر: محمود شريح، مركز دراسات الوحدة العربية، ط$_1$ ، .1992

9-غيث (محمد عاطف) ومصطفى (مريم أحمد)، التغير الاجتماعي ودراسات المستقبل، دار المعرفة الجامعية، 1996.

II- المجتمع، الأسرة في الجزائر:

10-الأشرف (مصطفى)، الجزائر، الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

11-بن نبي (مالك)، وجهة العالم الإسلامي،تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، .1980

12-بوتفنوشن (مصطفى)، العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، تر: دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1984

13-تركي رابح، مشكلة الأمية في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مكتبة الشعب،.1981

14-تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،.1981

15-سعيد عبد العزيز، الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائرية، ط$_2$ ، مطبعة و نشر قسنطينة، الجزائر، بدون سنة.

III-مراجع عامة:

16-السويدي (محمد)، مفاهيم علم الإجتماع الثقافي ومصطلحاته، المؤسسة الوطنية للكتاب، الدار التونسية للنشر، تونس، ط$_1$ ، .1991

17-النجيجي (محمد لبيب)، الأسس الإجتماعية للتربية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط$_4$ ، .1981

18-زهران (حامد عبد السلام)، علم النفس الإجتماعي، عالم الكتب، ط$_5$ ، القاهرة، .1984

19-سويف (مصطفى)، مقدمة لعلم النفس الإجتماعي، مكتبة الأنجلو مصرية،ط$_2$ ، القاهرة، .1966

20-طوالبي (نور الدين)، الدين والطقوس والتغيرات، تر: وجيه العيني، بيروت، منشورات عويدات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1984

21-غيث (محمد عاطف)، علم الإجتماع، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، .1989

22-محجوب (محمد عبده)، طرق البحث الأنثروبولوجي، دار المعرفة الجامعية للطباعة، الإسكندرية، بدون سنة.

23-مختار (محي الدين)، محاضرات في علم النفس الإجتماعي، مكتبة الأنجلو مصرية، ط$_2$ ، القاهرة، 1966.

24-مغربي (عبد الغاني)، التفكير الإجتماعي عند ابن خلدون، تر: محمد الشريف دالي حسين، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، .1988

25-الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاقتصادية و الثقافية، مؤلف جماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط$_1$، 1996.

IV-المعاجم:

1-بودون (ريمون)، بور يكو (فر انسوا)، المعجم النقدي لعلم الإجتماع، تر: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، .1986

2-ديكن (ميتشل)، معجم علم الإجتماع، تر: إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت،.1986

3-غيث (محمد عاطف)، قاموس علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1989.

V- الأطروحات:

ناصر ميزاب، المكانة الإجتماعية للتلميذ في جماعة القسم وعلاقتها بالتحصيل الدراسي، دراسة ميدانية في المدرسة الأساسية، أطروحة ماجستير، إشراف، مسعود عباد، 1988.

VI- المجلات:

1-أحر شاو الغالي << المنظور السيكولوجي لأزمة الشباب العربي >>، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، السنة الرابعة، العدد39، الرباط، المغرب، .1987

2-أوصد يق (فاطمة)، << الشروط اللازمة لتولي النساء مسؤولية البحوث المتعلقة بالمرأة في المنطقة العربية >>، شؤون عربية، العدد 22، ديسمبر .1982

3-حمداوي (محمد)، << إشكالية دراسة الوظيفة التنشئوية في الأسرة الجزائرية الراهنة >>، مجلة الدفاتر الجزائرية، العدد 1، معهد علم الإجتماع، الجزائر، سنة .2000

4-جغلول (عبد القادر)، << عندما تخترع الجزائريات العصرنة >>، ملخص المداخلة المقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول علم الإجتماع في الجزائر، أيام 11 و 12 نوفمبر 1997، مجلة الدفاتر الجزائرية، العدد1، معهد علم الإجتماع، الجزائر، سنة 2000.

5-خيري (محي الدين عمر)، << بناء السلطة في الأسرة العربية المعاصرة >>، المجلة الإجتماعية القومية، المجلد 19، الأعداد، 1 ، 2 ، 3 ، .1982

6-عبد الخطيب (سلوى)، << أساليب التنشئة الإجتماعية للطفل السعودي >>، المجلة العربية للتربية، مجلد 12، العدد 4 ، 1992.

7-شقر ون (محمد)، << نظام القرابة والعائلة في المجتمع العربي >>، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية، العدد 13، جامعة محمد الخامس، الرباط ، 1987.

8-قظام (محمود)، << الصراع القيمي لدى الشباب العربي >>، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، السنة الرابعة، العدد 39 ، الرباط ، المغرب ، 1987.

VII-المنشورات:

1-طوالبي نور الدين، << التغير الإجتماعي وقضية الهوية الثقافية >>، حوليات جامعة الجزائر، العدد 22، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987-1988.

2-مقدم عبد الحفيظ، << القيم الإجتماعية في المجتمع الجزائري >>، حوليات جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد 6، السنة 1991-1992.

-الميثاق الوطني، جبهة التحرير الوطني، 1964.

-قانون الأسرة، ديوان المطبوعات الجامعية 1985.

VIII-المذكرات:

حورية بالي، فتيحة موزاية، مقاربة سوسيولوجية لفهم قمة الشرف لدى الطلبة الجزائريين، إشراف الأستاذة: أنيسة إبراهيم الرحماني، السنة الجامعية 1995-1996.

IX-الجرائد:

الشروق اليومي، 189، 20 جوان 2001.

وزارة التعليـم العـالـي والبحـث العلمـي

جـامـعــة الـجزائــر

كـليـة العلـوم الإجتماعيـة

قسـم علـم الإجتـمـاع

إستـمـارة استـبـان

موجـهة للـزوج

– هذه الإستمارة موضوعة لأغراض علمية تتعلق بدراسة الأسرة الجزائرية النواتية، في إطار التحضير لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع، نرجو منكم الإجابة عنها بكل دقة وموضوعية.

- ضع علامة (X) في الخانة المناسبة.
- يرجى الإجابة على كامل الأسئلة، وشكرا مسبقا.

تقبلوا منا فائق التقدير والإحترام.

السنة الجامعية 2000 – 2001

I– البيانات الشخصية

1– الأصل الجغرافي ريفي ☐ ، حضري ☐

2– السن :.....

3– المستوى التعليمي للزوج: إبتدائي ☐ ، متوسط ☐ ، ثانوي ☐ ، عالي ☐

4– المستوى التعليمي للزوجة: إبتدائي ☐ ، متوسط ☐ ، ثانوي ☐ ، عالي ☐

5– المهنة:.....

6– كم سنة مرت على زواجك ؟ .....

II– الظروف الإجتماعية والإقتصادية

7– هل مسكنك: – ملكية خاصة ☐ مانوعها ؟ – فيلا ☐
– شقة ☐
– آخر.....
– مستأجر ☐ ما نوعه ؟ .....
– وظيفي ☐
– آخر (ما هو) ؟ .....

8- هل لديك أطفال ؟ نعم ☐ ، لا ☐

- في حالة نعم ما هو العدد ؟ .....

9- هل دخلك الشهري - أقل من : 8.000 د ج ☐ ، 15.000 د ج ☐ ، 20.000 د ج ☐

- أكثر من : 20.000 د ج ☐

10- هل لديك دخل إضافي غير راتب زوجتك ؟ نعم ☐ ، لا ☐

- في حالة نعم، ماهو مصدره؟ : .....

III- بيانات خاصة بالموقف من عمل الزوجة

11- هل قبولك لعمل الزوجة إستجابة:

- لمطلب لإقتصادي ☐ ، إحتراما لحريات الإختيار، ☐ ، آخر .....

12- كيف تفضل أن يكون الوسط الذي تعمل فيه زوجتك؟

- فيه احتكاك بالآخر ☐ ، منغلق ☐ ، آخر(حدده).....

13- ماهي الوظائف التي ترفض أن تمارسها زوجتك ؟ .....

.....

14- لو كان دخلك المادي مرتفعا، هل كنت ستقبل بعمل زوجتك؟ نعم ☐ ، لا ☐

- في كالتا الحالتين، لماذا ؟ .....

.....

15- لو فقدت منصب عملك، ماموقفك من لإنفاق الكامل لزوجتك؟ موافق ☐ ، غير موافق ☐

آخر(حدده).....

- في كل الحالات لماذا؟ .....

.....

16- ما هو موقفك من عمل زوجتك؟ موافق ☐ ، غير موافق ☐ ، آخر.....

– في كل الحالات ماهي الأسباب؟.....

.....

IV– بيانات خاصة بالانفاق وانخاذ القرار

17– هل تشاركك زوجتك في الإنفاق على البيت؟ نعم ☐ ، لا ☐

– في حالة نعم، هل تنفقه: كله ☐ ، جزء منه ☐

18– من يسير ميزانية البيت؟ الزوج ☐ ، الزوجة ☐ لاهما ☐

19– هل مسألة تنظيم النسل في أسرتك محل اتفاق بينك وبين زوجتك؟ نعم ☐ ، لا ☐ ، آخر

– في كل الحالات إشرح : .....

.....

20– من يتخذ القرار في الأمور التالية :

– شراء الأشياء الهامة كالسيارة والأثاث المنزلي: الزوج ☐ وجة ☐ لهما ☐

– قضاء العطل الأسبوعية والسنوية والزيارات: الزوج ☐ وجة ☐ لهما ☐

– في كل الحالات لماذا؟ .....

.....

21– كيف يتم اتخاذ القرارات التي تخص شؤون البيت والأطفال: بطريقة عفوية ☐

– عن نقاش مسبق واتفاق ☐ ، بقرار فردي من طرف : الزوج ☐ جة ☐

V– بيانات عامة

22– هل تقدم مبلغا ماليا لوالديك وإخوتك؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

23– هل زواجك تم عن طريق : تعارف شخصي ☐ عائلي ☐

بواسطة الأصدقاء ☐ آخر .....

– وضح كيف ذلك:.....

24– هل سكنت بعد زواجك مع والديك مدة معينة ؟ نعم ☐ لا ☐

– في حالة نعم كم هي المدة ؟ .....

25– ما نوع العلاقة السائدة بينك وبين زوجتك؟ علاقة تفاهم ☐ علاقة توتر ☐

علاقة شجار ☐ آخر (حدده).....

26– ماذا تعني لك المفاهيم التالية :

– دور الزوج : .....

.....

– دور الزوجة: .....

.....

وزارة التعليـم العـالـي والبحـث العلمـي

جـامـعــة الـجزائــر

كـلـيـة العلـوم الإجتـماعيـة

قسـم علـم الإجتـمـاع

إستـمـارة استـبـان

موجـهة للزوجة

– هذه الإستمارة موضوعة لأغراض علمية تتعلق بدراسة الأسرة الجزائرية النواتية، في إطار التحضير لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع، نرجو منكم الإجابة عنها بكل دقة وموضوعية.

- ضع علامة (X) في الخانة المناسبة.
- يرجى الإجابة على كامل الأسئلة، وشكرا مسبقا.

تقبلوا منا فائق التقدير والإحترام.

السنة الجامعية 2000 – 2001

I– البيانات الشخصية

1– الأصل الجغرافي ريفي ☐ حضري ☐

2– السن :.....

3- المستوى التعليمي للزوجة: إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ عالي ☐

4- المستوى التعليمي للزوج: إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ عالي ☐

5- المهنة:.....

6- كم سنة مرت على زواجك ؟ .....

II- الظروف الإجتماعية والإقتصادية

7- هل مسكنك: - ملكية خاصة ☐ مانوعها ؟
- فيلا ☐
- شقة ☐
- آخر.....
- مستأجر ☐ ما نوعه ؟ .....
- وظيفي ☐
- آخر (ما هو) ؟ .....

8- هل لديك أطفال ؟ نعم ☐ لا ☐
- في حالة نعم ما هو العدد ؟ .....

9- هل دخلك الشهري - أقل من : 8.000 د ج ☐ 15.000 د ج ☐ 20.000 د ج ☐
- أكثر من : 20.000 د ج ☐

10- هل دخل زوجك الشهري : - أقل من :8.000 د ج ☐ 15.000 د ج ☐ 20.000 د ج ☐
- أكثر من : 20.000 د ج ☐

11- هل تعتبرين راتب زوجك الشهري : كافي ☐ غير كافي ☐ آخر.....

12- هل لدى أسرتك دخل إضافي غير راتبكما الوظيفي؟ نعم ☐ لا ☐
- في حالة نعم، ماهو مصدره؟ : .....

III- بيانات خاصة بالعمل المهني

13- ماهي الدوافع التي أدت بك إلى العمل ؟.....
.....
.....

14- ما هو موقف زوجك من عملك الوظيفي ؟ موفق ☐ غير موافق ☐
- في كل الحالات ماهي الأسباب؟ ....
.....

15- لو توفرت لك ظروف حياة مادية أفضل، هل كنت ستصرين على العمل؟ نعم ☐ لا ☐
- في كلتا الحالتين لماذا ؟ ....
.....
.....16- كيف تتعاملين مع زملائك من الرجال في العمل ولماذا ؟ .....
.....

17- هل يتدخل زوجك في كيفية انفاق راتبك الشهري؟ نعم ☐ ☐

18- هل يقدر زوجك إزدواج مهمتك داخل البيت وخارجه ؟ صحيح ☐ صحيح نسبيا ☐
غير صحيح ☐ آخر.....

19- ماهو وسط العمل الذي يفضله لك زوجك ؟ مغلق ☐ وسط مفتوح ☐ آخر.....

20- أيهما تفضلين الزوجة العاملة أو الماكثة في البيت ولماذا؟ .....
....
....

IV- بيانات خاصة بالأعمال المنزلية

21- هل يقاسمك زوجك الأعمال المنزلية؟ دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐
- لماذا ....

....

22- هل تنفقين راتبك على البيت؟ كله ☐ جزء منه ☐ لا تنفقينه إطلاقا ☐

- في الحالة الثانية (جزء منه) ماذا تفعلين بالباقي؟.....

.....

- في الحالة الثالثة لماذا وفيما تنفقينه؟.....

.....

V- بيانات عامة

23- هل تناقشت مع زوجك حول مسألة تنظيم النسل في أسرتكما؟ نعم ☐ لا ☐

24- كيف يتم اتخاذ القرارات التي تخص شؤون البيت والأطفال: بطريقة عفوية ☐

- عن نقاش مسبق واتفاق ☐ بقرار فردي من طرف : الزوج ☐ الزوجة ☐

VI- بيانات خاصة بتنشئة الأطفال

25- من يقوم بالأمور التالية:

- مراقبة نشاط الأطفال (اللعب ومشاهدة التلفاز): الزوج ☐ الزوجة ☐ كلاهما ☐
- تلبية حاجات الأطفال اليومية (مأكل ، ملبس، نظافة): الزوج ☐ الزوجة ☐ كلاهما ☐
- متابعة أعمالهم المدرسية: الزوج ☐ الزوجة ☐ كلاهما ☐

- إشرحي إن أمكن:.....

....

VII- بيانات عامة

26- هل تقومين بأعمال معينة اتجاه والدي زوجك؟ تنظيف ☐ تمريض ☐ زيارات أسبوعية ☐

زيارات في المناسبات ☐ آخر.....

27- هل زواجك تم عن طريق: تعارف شخصي ☐ عائلي ☐

عن طريق الأصدقاء ☐ آخر.....

- وضحي أكثر.....

....

28- هل سكنت مع أهل زوجك مدة معينة بعد زواجك؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة نعم كم هي المدة؟ ....

29- كيف كانت نظرتك قبل الزواج للأدوار التي تحققين بها مكانة اجتماعية عالية في المجتمع؟

- بالعمل الوظيفي والترقية ☐
- بالزواج والأمومة ☐
- بالعمل والزواج ☐

30- هل تغيرت هذه النظرة بعد الزواج وكيف؟..... ....

....

....

31- هل لديك طموحات تتمنين تحقيقها؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة نعم ماهي ؟..... ....

....

32- ما نوع العلاقة السائدة بينك وبين زوجك والناتجة عن الدور الذي تؤديه خارج المنزل (العمل)؟

علاقة تفاهم ☐ علاقة توتر ☐

علاقة شجار ☐ آخر(حدده).....

33- ماذا تعني لك المفاهيم التالية :

- دور الزوج : .....

....

- دور الزوجة: .....

…… …… ……